



unesco



مجموعة الأدوات العالمية لوكلاء إنفاذ القانون:

حرية التعبير والوصول إلى
المعلومات وسلامة الصحفيين

صدر في عام 2023 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،
place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France ,7

© UNESCO 2023

ISBN 978-92-3-600130-2



هذا المنشور متاح مجاناً بموجب ترخيص نسب المصنف – الترخيص بالمثل (CC-BY-SA 3.0 IGO) (<http://creativecommons.org/licenses/by-sa/3.0/igo>) . ويقبل المستخدمون، عند استخدام مضمون هذا المنشور، الالتزام بشروط الاستخدام الواردة في مستودع الانتفاع الحر لليونسكو. (<http://www.unesco.org/open-access/terms-use-ccbysa-ar>)

العنوان الأصلي: Global Toolkit for Law Enforcement Agents: Freedom of Expression, Access to Information and Safety of Journalists

صدر في عام 2022 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،

إن التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض المواد فيه لا تعبر عن أي رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

إن الآراء والأفكار المذكورة في هذا المطبوع هي خاصة بالمؤلفين وهي لا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر اليونسكو ولا تلزم المنظمة بشيء.

وكالة مجلس الشيوخ (تحت رخصة المشاع الإبداعي)

المؤلفون

المؤلف الرئيسي: جيم توماس

(مدير التدريب والبحث، ألباني أسوشيتيس)

المؤلفون المساهمون: أنا أفركيو، تيري جود، سارة كيلي

(مستشارون - ألباني أسوشيتيس)

لا تخضع الصور الواردة في هذا المنشور لترخيص نسب المصنف - الترخيص بالمثل (CC-BY-SA) ولا يجوز استخدامها أو إعادة إنتاجها دون إذن مسبق من أصحاب حقوق النشر.

التصميم الجرافيكي: M & T & Co

تصميم الغلاف: كلاوي رزيكي

طُبِعَ من قبل: اليونسكو

تتضمن مجموعة الأدوات هذه مكونات من دليل اليونسكو التعليمي: حفظ النظام واحترام حرية التعبير للمؤلف بول داودين كلافود، الصحفي والخبير في وسائل الإعلام والاتصالات؛ توبي مندل، المدير التنفيذي لمركز القانون والديمقراطية؛ وإيان لافرينبير، عضو الجمعية الوطنية في كيبك، والمدير السابق للاتصالات المؤسسية في دائرة شرطة مدينة مونتريال في كندا.

الترجمة: INTERNATIONAL TRANSLATION AGENCY LTD (مالطا)

الإعداد للطباعة باللغة العربية: INTERNATIONAL TRANSLATION AGENCY LTD (مالطا)

طُبِعَ في فرنسا

تنسيق المشروع

مهدي بنشلة، مسؤول مشروع أول، قسم حرية التعبير وسلامة الصحفيين، قطاع الاتصالات والمعلومات، اليونسكو
سامريتا ميون، مسؤولة مشروع مساعدة، قسم حرية التعبير وسلامة الصحفيين، قطاع الاتصالات والمعلومات، اليونسكو

صورة الغلاف

دريمر تايم

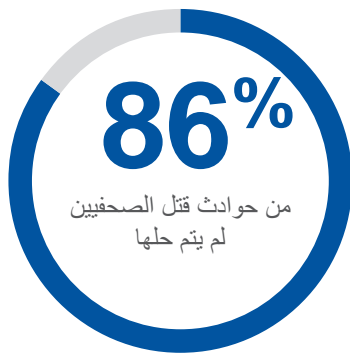
الصفحة الرسمية لحاملة الطائرات بو إس إس ثيودور روزفلت (CVN - 71) (تحت رخصة المشاع الإبداعي)

تم دعم هذا المنشور من قبل هولندا من خلال البرنامج الدولي لتنمية الاتصالات (IPDC) وبرنامج المانحين المتعددين حول حرية التعبير وسلامة الصحفيين (MDP).

ملخص موجز

تعزيز حفظ النظام واحترام حرية التعبير: أدوات لتحسين العلاقة بين وكلاء إنفاذ القانون ووسائل الإعلام والجمهور

تواجه أجهزة إنفاذ القانون في كثير من الأحيان العديد من التحديات لتحقيق التوازن بين الحق في حرية التعبير وضرورة الحفاظ على النظام العام، حيث يتعين عليها خلال الأوقات الحافلة بالاضطرابات إدارة قضايا السلامة العامة فيما يتعلق بالانتخابات والكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الصحية العامة، وتسهيل احترام حرية التعبير والحق في التجمع السلمي. وقد أدت الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى تزايد الاضطرابات بين الجمهور، مما وضع المسؤولين في مواقف صعبة في كثير من الأحيان.



يتعرض الصحفيون وحرّياتهم في ضوء ما سبق للتهديد بشكل متزايد، حيث لقي 1088 صحفياً مصرعهم على مدى السنوات الـ 12 الماضية بسبب عملهم أو أثناء القيام به. وقُتل 45 إعلامياً في النصف الأول من عام 2022 وحده. واستجابةً لذلك، كان على الحكومات وأجهزة إنفاذ القانون دراسة طرق تعاملها مع قضايا النظام العام، والعمل مع الصحفيين، والتواصل بشكل فعال مع الجمهور.

تزود الوحدات السبع في مجموعة الأدوات هذه المسؤولين والمدرّبين بفهم أفضل حول كيفية تحقيق التوازن العادل بين واجباتهم المتعلقة بالسلامة العامة والنظام مع تمكين حرية التعبير والحريات المرتبطة بها، من خلال تحسين عمليات التواصل وتوفير المعلومات ودعم العملية القانونية وتمكين الصحفيين من العمل بأمان.



لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم
يجب أن تبنى حصون السلام“



تم دعم هذا المنشور من قبل:



Kingdom of the Netherlands



مجموعة الأدوات العالمية لوكلاء إنفاذ القانون:

حرية التعبير والوصول إلى
المعلومات وسلامة الصحفيين

مقدمة

تتصدر أجهزة إنفاذ القانون (LEAs) الخطوط الأمامية للحفاظ على النظام العام وسلامة جميع المواطنين من خلال توفير الحماية والعمل تحت مظلة سيادة القانون. ويجب عليها أثناء أداء واجباتها أن تضمن احترام وحماية حقوق الإنسان الأساسية على النحو المنصوص عليه في المعايير القانونية الدولية، بما في ذلك الحق في حرية التعبير، الذي لا يشكل حقاً قائماً بذاته فحسب، بل يُعد أيضاً حرية تمكينية مهمة للغاية تسهم في بلوغ الحق في التجمع وانتخاب الممثلين السياسيين واعتناق الآراء ومشاركتها مع الآخرين.

يلعب الصحفيون دوراً أساسياً في توفير المعلومات للجمهور، وغالباً ما يتم استهدافهم لقيامهم بالكشف عن قضايا الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان والاتجار والمخالفات السياسية. ومن المثير للقلق أن الإفلات من العقاب على قتل الصحفيين لا يزال سائداً في جميع أنحاء العالم: ففي العقد الماضي، قُتل صحفي في المتوسط كل أربعة أيام، ولم يُحل سوى 13 في المائة من هذه القضايا قضائياً منذ عام 2006.

إن من مصلحة أجهزة إنفاذ القانون حماية حرية التعبير، وبناء علاقات مهنية مع الصحفيين، فضلاً عن كون ذلك التزاماً قانونياً. ومن خلال حماية حرية التعبير وما يلزمها من حرية الصحافة والوصول إلى المعلومات، يسهل مسؤولو إنفاذ القانون الانفتاح والشفافية والمساءلة في مجتمعاتهم. ويؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى زيادة ثقة الجمهور في مؤسسات الدولة، بما في ذلك أجهزة إنفاذ القانون.

لكنّ الواقع الحالي يشير إلى أن العلاقات بين أجهزة إنفاذ القانون والإعلاميين تتسم بالتحدي، وغالباً ما تكون تصادمية، لا سيما أثناء الأحداث العامة المتوترة، كالانتخابات والمظاهرات. ويظهر ذلك جلياً في بيانات اليونيسكو التي سجلت هجمات ضد الصحفيين فيما يتعلق بتغطية الاحتجاجات والمظاهرات وأعمال الشغب في ما لا يقل عن 60 دولة حول العالم. وفي النصف الأول من عام 2021 وحده، ارتكبت الشرطة وقوات الأمن في كثيرٍ من الحالات العديد من هذه الهجمات.

وحتى في الديمقراطيات الراسخة، غالباً ما تفتقر الشرطة ومسؤولو إنفاذ القانون إلى المعارف والأدوات الكافية للتواصل الفعال مع وسائل الإعلام والتحقيق في الهجمات والجرائم ضد حرية التعبير. ومع التقدم السريع في التقنيات الرقمية، مثل الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا التعرف على الوجوه وأدوات المراقبة، أصبح تحقيق التوازن بين واجبات النظام العام وضمان احترام الحق في الخصوصية وحرية التعبير أكثر صعوبة.

وفي هذا السياق بالتحديد تم تطوير مجموعة الأدوات العالمية لوكلاء إنفاذ القانون بشأن حرية التعبير والوصول إلى المعلومات وسلامة الصحفيين، وهي تعتمد على **دليل اليونسكو التعليمي حول حرية التعبير والنظام العام**، لتوفير مجموعة محدثة من المراجع القانونية الدولية والإقليمية ودراسات الحالة والممارسات الجيدة والتوصيات من جميع أنحاء العالم، لا سيما في سياق التقنيات الرقمية المتغيرة، لتعزيز حماية حقوق الإنسان الأساسية.

وتستفيد هذه المبادرة من جهود اليونسكو للارتقاء بقدرات أجهزة إنفاذ القانون وقوات الأمن على مستوى العالم، والتي دربت منذ عام 2013 أكثر من 11500 مسؤول إنفاذ للقانون من 150 دولة حول حرية التعبير وسلامة الصحفيين. ويتم تنفيذ أنشطة بناء القدرات هذه في إطار **خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب**، والتي تهدف إلى إيجاد بيئة حرة وآمنة للصحفيين والإعلاميين، بهدف تعزيز السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية في جميع أنحاء العالم.

نأمل أن تكون مجموعة الأدوات هذه بمثابة أداة مفيدة لمسؤولي إنفاذ القانون ومؤسسات تدريب الشرطة في جميع أنحاء العالم لتعزيز حرية التعبير والحقوق المرتبطة بها، في أداء واجب كلٍ منها.

توفيق الجلاصي

المدير العام المساعد

للاتصالات والمعلومات في اليونسكو

لمحة عامة

تنص الإعلانات العالمية والمعايير الدولية على أن حرية التعبير تعد جانباً أساسياً لسيادة القانون وتضمن المساءلة في الحكومة. وبالتالي فإن أحد ركائز الحكم الديمقراطي أن توفر أجهزة إنفاذ القانون في أي دولة الحماية لها.

بأخذ ذلك في الاعتبار، فإن الجمهور المستهدف الأساسي لهذا الدليل هم ضباط أجهزة إنفاذ القانون (LEAs) أو "مسؤولي إنفاذ القانون"¹ ومدرّبهم. وقد يجده الصحفيون والمشرعون وغيرهم من الجهات الفاعلة موضع اهتمام على الرغم من أنهم ليسوا الجمهور المستهدف الأساسي. ويدرك الدليل البيئة المعقدة التي يعمل فيها ضباط أجهزة إنفاذ القانون وصعوبات الموازنة بين التزاماتهم بحماية الحق في حرية التعبير مع الحفاظ على النظام العام. كما يحاول أيضاً تناول قضايا إنفاذ القانون الهامشية المتصلة التي لا يشملها النطاق المباشر للنظام العام، لكنها تبقى ضرورية لحرية التعبير. وبالإضافة إلى ذلك، يلقي الدليل نظرةً فاحصة على المشهد الرقمي والمعلوماتي المعاصر في ضوء العديد من التغييرات في السنوات القليلة الماضية.

وتعرض مجموعة الأدوات المعايير الدولية والإقليمية بشأن حرية التعبير، وحدودها المشروعة (النادرة) والطريقة التي تطبق بها بشكل ملموس في عمل جهاز إنفاذ القانون. وإضافةً إلى ذلك، فهي تدرك أن هياكل أنشطة الشرطة تختلف في جميع أنحاء العالم، وكذلك البيئات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تعمل فيها هذه الهياكل. لذلك لا يُقصد بها أن تكون مستنداً واحداً يناسب الجميع، بل تهدف إلى توفير مبادئ عملية عامة تستند إلى المعايير المقبولة دولياً، والتي طورها المجتمع الدولي وصادقت عليها جميع الدول تقريباً.

وجاء تطوير هذا الدليل كحصوله لبحوث مكتبية مكثفة ومقابلات مع ضباط الشرطة وخبراء أمن وصحفيين وأكاديميين، بالإضافة إلى ما اكتسبه المؤلفون أيضاً على مدى عقودٍ من الخبرة في تدريب أجهزة إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم. ويمكن قراءة هذا الدليل واستخدامه بالاقتران مع "مجموعة الأدوات العالمية للمكلفين بالأدوار القضائية: المعايير القانونية الدولية بشأن حرية التعبير والوصول إلى المعلومات وسلامة الصحفيين". ولا شك أن هذا الدليل والتدريب الذي يدعو إليه سيقصر على ذلك في تناول بعض القضايا الموضحة داخله. وسيكون للقيادة العليا وصانعي السياسات والمكلفين بأدوار قضائية دورٌ مهم. وفي حالة قيامهم بدورهم، فإن مجموعة الأدوات هذه ستمكّن مسؤولي أجهزة إنفاذ القانون من القيام بذلك أيضاً.

بالنسبة للمدربين، تقترح مجموعة الأدوات أيضاً نقاط مناقشة ودراسات حالة، وتُقدّم أنشطة تدريبية لتمكين التعلم الفعال للعناصر الأساسية. كما تغطي إرشادات التدريب لمساعدة المدربين في استخدام المواد لتحقيق أفضل تأثير مع المتدربين وإنجاز جداول التدريب المقترحة.

فيما يلي ملخص للوحدات الواردة في هذا الدليل.

1 يتم استخدام مصطلحات جهات/أجهزة إنفاذ القانون، والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، والشرطة، وقوات الأمن كمترادفات ضمن هذا الدليل. لمزيد من التوضيح، انظر المادة 1، نقاط التعليق (أ) و(ب) من "مدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين" الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والتي تم تبنيها بموجب قرار الجمعية العامة 34/169 بتاريخ 17 كانون الأول/ديسمبر 1979.

12

الوحدة 1 - الصفحة الديمقراطية والقانون وحرية التعبير

توضح هذه الوحدة الإطار القانوني الدولي الذي يقوم عليه الحق في حرية التعبير، وخصائصه الرئيسية والتزامات الدولة لحماية هذا الحق، لا سيما من خلال سيادة القانون. كما تشدد في الوقت ذاته على الحدود التي تبدأ عندها القيود المشروعة لهذا الحق. وتهدف إلى تمكين المسؤولين من الفهم النقدي والعملي للمعايير التي تقوم عليها المبادئ المتعلقة بدورهم في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، تبحث هذه الوحدة في القضايا المعاصرة، مثل جائحة كوفيد-19، والمعلومات المضللة والتقنيات الرقمية المتطورة بسرعة، والتي تؤثر على التوازن الدقيق بين النظام العام والحقوق الأساسية.

52

الوحدة 2 الصفحة الإعلام وحرية وسلامة الصحفيين

تمكن هذه الوحدة المسؤولين من فهم طبيعة الصحافة كمحرك رئيسي لوسائل الإعلام. ولكن، وكما هو موضح، يزداد افتقار الصحفيين للحرية لخدمة المصلحة العامة، بل إنهم يتعرضون للتهديد، من عدة جهات، في سعيهم لذلك، سواء كان ذلك من خلال شبكة الإنترنت أو غير ذلك. وغالباً ما تتعرض سلامتهم للخطر ويجدون أنفسهم في طريق الأذى، لا سيما، ولكن ليس على سبيل الحصر، في مواقف النظام العام. وتكون الصحف بشكل خاص عرضةً لمثل هذه المخاطر. وتثير هذه الوحدة، مع تحديد آليات تهديد محددة، المسائل العملية الخاصة بأجهزة إنفاذ القانون التي تمنع وقوع مثل هذا الضرر والحاجة، في بعض الحالات، إلى حماية الصحفيين.

76

الوحدة 3 الصفحة 3 التواصل مع وسائل الإعلام والجمهور

تتيح بيئة الاتصال الحديثة لأجهزة إنفاذ القانون إمكانية التواصل، ليس فقط مع وسائل الإعلام، ولكن مباشرةً مع الجمهور، وهو ما قد يوفر إذا تمت الاستفادة منه بشكل جيد منافع للأجهزة، ويسهل العمل الصحفي، ويعزز المشاركة الفعالة مع الذين تم تكليف تلك الأجهزة بتوفير الحماية لهم، أي مع الجمهور. تبحث هذه الوحدة في الآليات التي يمكن من خلالها لأجهزة إنفاذ القانون تحسين اتصالاتها العامة وتوفير المعلومات الضرورية لوسائل الإعلام. وتسعى إلى تعزيز الحاجة إلى تطوير علاقات عمل مع وسائل الإعلام من أجل تحقيق منافع متبادلة، وتسلط الضوء على المهارات المطلوبة من مسؤولي الاتصالات.

106

الوحدة 4 الصفحة التواصل وتسهيل التغطية في أزمات السلامة العامة

في حالات النزاع أو الإرهاب أو الكوارث أو الحوادث الكبرى أو الاضطرابات العامة الشديدة، التي تكون فيها السلامة العامة هي الشغل الشاغل، ويكون النظام العام فيها مهدداً، غالباً ما تكون وسائل الإعلام قناة مهمة وضرورية للجمهور للحصول على المعلومات. وفي مثل هذه الحالات، يمكن الاحتكام إلى سلطات الطوارئ، والتي غالباً ما تؤثر بالضرورة على حرية التعبير. ومع ذلك، فإن الطريقة التي تنشئ بها أجهزة إنفاذ القانون آليات للعمل مع وسائل الإعلام في مثل هذه الظروف أمر بالغ الأهمية. تبحث هذه الوحدة في هياكل القيادة والتحكم وأولويات الاتصال المصممة لتمكين إيجاد علاقات إعلامية فعالة من أجل خدمة الجمهور في نهاية المطاف في أوقات الضغط.

134

الوحدة 5 الصفحة

التواصل وتسهيل تغطية الأحداث السياسية والانتخابات

تعتبر العملية الانتخابية وآليات الضوابط والتوازنات (بما في ذلك الاحتجاجات) أمراً مهماً للديمقراطية، كما تعتبر حقوق التجمع العام والمشاركة وحرية الإعلام ضرورية للغاية لهذه العملية. ومن الضروري حماية هذه الحقوق مع تمكين بيئة عامة غير عنيفة يمكن ممارسة تلك الحقوق فيها. ويمكن أن تشكل الاحتجاجات والمظاهرات اختباراً لقدرة أجهزة إنفاذ القانون على تحقيق التوازن بين هذين المطلبين. وبالمثل، فإن العنف أثناء الانتخابات يضع ضغطاً على واجب الشرطة في حماية ودعم العملية الانتخابية ودورها بشكلٍ سلمي. تبحث هذه الوحدة في مبادئ إنفاذ القانون المحايدة والمسؤولة والشفافة، فضلاً عن الممارسات التي يمكن أن تساعد أجهزة إنفاذ القانون في تسهيل التجمعات العامة والمشاركة والانتخابات، بما في ذلك التغطية الإعلامية الفعالة ورصد العملية الديمقراطية.

158

الوحدة 6 الصفحة

تمكين العملية القضائية والتحقيقات وتدقيقها

تعمل السلطات العامة، بما في ذلك جهاز إنفاذ القانون والجهات القضائية، كممثلين للجمهور وهم ملزمون بالشفافية، عبر وسائل الإعلام أو غير ذلك، وضمان احترام حقوق الجمهور. تلعب أجهزة إنفاذ القانون دوراً رئيسياً في دعم القضاء من خلال توفير الأدلة الضرورية والمكتسبة بشكلٍ قانوني للدعاء العام. وينطبق ذلك بشكلٍ خاص في حالات الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، والتي تتطلب غالباً تقنيات تحقيق متخصصة. وبالإضافة إلى كون الأجهزة مطالبة بحماية حق الجمهور في الحصول على المعلومات، فإن عليها أيضاً أن تؤمن الحماية المادية لحقوق الأشخاص المرتبطين بنظام العدالة، مثل المبلغين عن المخالفات أو المصادر أو الضحايا أو الشهود أو المتهمين، أو حتى أحد الأشخاص التابعين لها، والذين يجب ألا يكونوا فوق القانون. تبحث هذه الوحدة في الممارسات التي تمكن أجهزة إنفاذ القانون من إفصاح المجال أمام الوصول إلى المحاكم؛ أو منع ذلك عندما يكون مبرراً قانونياً وضرورياً؛ وفهم حدود الاستجواب والمعلومات فيما يتعلق بالصحفيين ومصادرهم؛ والتحقيق بشكلٍ فعال في الجرائم ضد الصحفيين.

180

الوحدة 7 الصفحة

الوصول إلى المعلومات والإفراج عنها وحجبها

تتمتع أجهزة إنفاذ القانون الحديثة بالقدرة والمسؤولية على توفير المعلومات للصالح العام، وبالقدرة أيضاً على إيجاد مصادر للمعلومات لأسباب تشغيلية. ونظراً إلى أن وكالات اليوم تتمتع بمثل هذا التوفر للمعلومات وإمكانية الوصول إليها، فيجب استخدام ذلك بعناية وفاعلية من أجل الصالح العام، وألا يتم تقييده إلا إذا كان ضد الصالح العام. في الواقع، يُنظر إلى الوصول إلى المعلومات على أنه حق عام، والمعلومات ضرورية لضمان الشفافية والمساءلة. تتناول هذه الوحدة القضايا المتعلقة بالمعلومات: ما الذي يجب إتاحتها وتحت أي ظروف؛ أي البيانات محمية وأيها ليس كذلك؛ أين يمكن للصحفيين الحصول على المعلومات وأين لا يمكنهم ذلك؛ أي المواد يمكن احتجازها كدليل ولماذا وأيها لا يجوز احتجازه؛ أين يجب حماية الخصوصية وأين يمكن انتهاكها؛ والقيود المشروعة لجمع المعلومات والمراقبة أثناء التجمعات العامة.

208

المرفق

قائمة التسميات المختصرة

الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان	ACHR
الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية	ACLU
اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب	ACHPR
الذكاء الاصطناعي	AI
رابطة أمم جنوب شرق آسيا	ASEAN
أجهزة التصوير المرتددة على الجسم	BWC
مبادرة الكومنولث لحقوق الإنسان	CHRI
مجلس أوروبا	CoE
لجنة لحماية الصحفيين	CPJ
المفوضية الأوروبية	EC
الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان	ECHR
المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان	ECtHR
صحافة حرة بلا حدود	FPU
وكالة الحقوق الأساسية التابعة للاتحاد الأوروبي	FRA
تكنولوجيا التعرف على الوجه	FRT
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	ICCPR
المركز الدولي للممارسة القانونية غير الساعية للربح	ICNL
مكتب المفوض الإعلامي	ICO
اللجنة الدولية للصليب الأحمر	ICRC
الاتحاد الدولي للصحفيين	IFJ
رقم التعريف العالمي للمشارك في اتصالات الهاتف المحمول	IMSI
الشبكة الدولية لمنظمات الحريات المدنية	INCLO
المعهد الدولي لسلامة الصحفيين	INSI
المعهد الدولي للصحافة	IPI
جهات/أجهزة إنفاذ القانون	LEA
كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية	LSE
مركز المعلومات الإعلامي	MIC
اتحاد الصحفيين الوطني	NUJ
منظمة الدول الأمريكية	OAS
مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا	ODIHR
مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	OHCHR
منظمة الأمن والتعاون في أوروبا	OSCE
مراسلون بلا حدود	RSF
أهداف التنمية المستدامة	SDG(s)
معلومات وسائل التواصل الاجتماعي	SOCMINT
الأمم المتحدة	UN
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
الجمعية العامة للأمم المتحدة	UNGA
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان	UDHR
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	UNESCO
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	UNODC
أسوأ سؤال، أفضل جواب	WQBA

الوحدة 1:

الديمقراطية والقانون وحرية التعبير

جدول المحتويات

14	النقاط الأساسية
15	1.1 مقدمة
17	1.1.1 حريات ديمقراطية
19	1.2 حرية التعبير: حق أساسي، في كل مكان
21	1.3 الخصائص الرئيسية
24	1.4 القانون ومؤسساته وإنفاذه
26	1.5 الحدود والقيود
30	1.6 القوانين المدنية والجنائية
30	1.6.1 القوانين المدنية
33	1.6.2 القوانين الجنائية
38	1.7 التوجهات الحالية
39	1.7.1 تأثير جائحة كوفيد-19
41	1.7.2 المعلومات المضللة و"الأخبار الكاذبة"
42	1.7.3 التكنولوجيا الرقمية
49	1.8 أنشطة
48	1.8.1 نشاط - الحدود والقيود
50	1.8.2 نشاط - المراجع العقائدية

أهداف الوحدة:

- ▶ فهم مبادئ الحق في حرية التعبير والحريات المرتبطة به.
- ▶ التفكير في وجهات النظر الرئيسية المعترف بها دولياً حول حرية التعبير.
- ▶ فهم الخصائص الأساسية لحرية التعبير.
- ▶ فهم العلاقة بين سيادة القانون والحق في حرية التعبير.
- ▶ فهم الحدود والقيود على حرية التعبير المعترف بها دولياً والمقبولة.
- ▶ القدرة على تطبيق، بالحد الأدنى، الاختبار المكون من ثلاثة أجزاء على الحدود والقيود المفروضة على حرية التعبير.
- ▶ التعرف على التوجهات الحالية في سياق إنفاذ القانون وحرية التعبير، لا سيما فيما يتعلق بجائحة كوفيد-19 والمعلومات المضللة والتكنولوجيا الرقمية.

النقاط الأساسية

- ▶ ينص القانون الدولي على أن لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون التقيد بالحدود الجغرافية.
- ▶ يجب على الدولة ضمان هذه الحقوق وحمايتها.
- ▶ يجب أن تتجاوز الحدود والقيود المفروضة على حرية التعبير والحقوق الأخرى المرتبطة بها اختباراً من ثلاثة أجزاء، حيث يجب أن تكون القيود:
 - منصوصاً عليها بالقانون؛
 - تسعى لهدف مشروع؛
 - ضرورية ومفيدة ومرتبطة بعقلانية بمثل هذا الهدف المشروع المنشود في مجتمع ديمقراطي.
- ▶ يجب أن تكون أجهزة إنفاذ القانون مسؤولة أمام القانون وليس الحكومة الحالية.
- ▶ يجب أن تكون أجهزة إنفاذ القانون شفافة في أنشطتها.
- ▶ يتم تطبيق القوانين المدنية والجنائية، مثل تلك المتعلقة بالتشهير والخصوصية وخطاب الكراهية، لحماية المواطن وليس الحكومة.
- ▶ ترافقت جائحة كوفيد-19 بتراجع في حقوق حرية التعبير والحقوق الأخرى المرتبطة بها.
- ▶ تعد حرية التعبير والحريات المرتبطة بها أدوات قيّمة لمواجهة المعلومات المضللة.
- ▶ تتمتع التكنولوجيا الرقمية، مثل الذكاء الاصطناعي ووسائل التواصل الاجتماعي، بإمكانية كبيرة لتقويض وتوسيع حرية التعبير والحريات المرتبطة بها. ويجب أن تدرك أجهزة إنفاذ القانون الآثار السلبية والإيجابية لاستخدام مثل هذه التقنيات أثناء تنفيذ واجباتها في مجال النظام العام والأمن.

1.1 مقدمة

يتكون أي مجتمع منفتح من عنصرين أساسيين: حرية التعبير وسيادة القانون. ولا يمكن لأحدهما أن يوجد دون الآخر في مثل هذا المجتمع.

في النظام الديمقراطي، يقع على عاتق الدولة الالتزام بالتواصل الفعال مع مواطنيها، إما بشكل مباشر أو من خلال وسائل الإعلام. ولكي تكون الحوكمة فعالة، يجب أن يكون هذا التواصل بالاتجاهين، بحيث يوفر المعلومات المناسبة وكذلك يسعى للحصول عليها، من أجل الاستجابة بشكل مناسب، حسب الاقتضاء. ولا تُستثنى الشرطة وقوات الأمن (يشار إليها فيما يلي بأجهزة إنفاذ القانون)، كجهاز تابع للدولة، من هذا المطلب، طالما أنها مكلفة بالحفاظ على النظام العام.

تمثل حرية التعبير والحريات الأخرى المرتبطة بها بشكل وثيق والمساهمة فيها والمعتمدة عليها ركيزة أساسية لتمكين هذه الآلية. تدرس هذه الوحدة، من حيث المبادئ، مفهوم هذه الحريات بما يتيح لأجهزة إنفاذ القانون وضعها في سياق أدوارها داخل المجتمعات الديمقراطية، وهي تحث، في جوهرها، على إدراك أن لأجهزة إنفاذ القانون دور حيوي جداً تلعبه في حماية هذه الحريات. فدون السلامة والأمن والنظام العام الجيد، تصبح هذه الحريات غير مقبولة، مما يخرم المواطنين ووسائل الإعلام من حقوقهم في التمتع بهذه الحريات.

تُعد حرية التعبير أمراً أساسياً للدفاع عن جميع حقوق الإنسان. وكما أشارت الجمعية العامة الأولى للأمم المتحدة عام 1946: "حرية تداول المعلومات حق من حقوق الإنسان الأساسية، وهي المعيار الذي تقاس به جميع الحريات التي تتركس الأمم المتحدة جهودها لها"، مما يمثل إدراكاً بأنه فقط من خلال معرفة ومناقشة تلك الحقوق يمكن للأفراد الحصول على حقوقهم والدفاع عنها، وأيضاً أن الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان هو المفتاح للحد من هذه الانتهاكات.

وتتمتع حرية التعبير، من الناحية العملية، بقيمتها الخاصة في تمكين الدولة الفعالة. ويعتمد كذلك كل من الحكم الرشيد والمساءلة العامة والانتخابات ومكافحة الفساد والأعمال التجارية السليمة والأسواق المالية وآليات المجتمع المدني على احترام حرية التعبير.

فهذه الحريات ليست أساسية فقط للعمليات الديمقراطية، بل لديها أيضاً أساس اجتماعي ونفسي. فقد أظهر التاريخ أن المجتمعات تزدهر عندما يتمكن أعضاؤها من التواصل بحرية لتمكين المناقشة والتعاون والتنسيق للتطور بشكل جماعي ومواجهة التحديات. إن الدافع النفسي للتواصل والتعبير عن أنفسنا كأفراد متأصل منذ الولادة، ويقلل عدم القدرة على القيام بذلك من إحساسنا بذاتنا، ويقوض من كرامتنا الإنسانية، ويفسد مصالحنا الإنسانية.

إن دور أجهزة إنفاذ القانون هو دور معقد، إذ غالباً ما يتعين على المسؤولين اتخاذ قرارات سريعة وصعبة في المواقف الحساسة، بل الخطيرة. يوفر نص القانون معياراً يمكن، بل يجب من خلاله اتخاذ مثل هذه القرارات، ولكن غالباً ما يتعين على المسؤولين، دون اللجوء الفوري إلى النصوص القانونية، اتخاذ قرارات تستند إلى مبادئ. تهدف هذه الوحدة إلى تمكين مثل هذه المبادئ، فيما يتعلق بحرية التعبير والحقوق المرتبطة بها، لئتم فهمها بشكل أفضل وإتاحتها بسهولة أكبر لأعضاء أجهزة إنفاذ القانون.

هدف التنمية المستدامة 16

هدف التنمية المستدامة 16

تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة من أجل التنمية المستدامة، وتوفير الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على جميع المستويات.

الغاية 16.3

تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة.

الغاية 16.10

كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية.

المؤشر 16.10.1

عدد ما تم التحقق منه من حالات القتل والاختطاف والاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب التي تعرض لها الصحفيون.

المؤشر 16.10.2

عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ ضمانات دستورية، تشريعية و/أو سياساتية لإطلاع الجمهور على المعلومات.² من خلال اعتماد خطة التنمية المستدامة 2030 بالإجماع في عام 2015، اتفقت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن سيادة القانون والحريات الأساسية هي مفتاح تحقيق التنمية المستدامة.³

نقاط للنقاش:

- ▶ هل شعرت شخصياً أن أفكارك أو آرائك لا يعتبرها الآخرون جدية بالمناقشة؟ إن كان الأمر كذلك، كيف كان شعورك؟
- ▶ أنت لست قاضياً أو باحثاً قانونياً ولكن هل تشعر أنك تفهم مبادئ القانون فيما يتعلق بحرية التعبير جيداً بما فيه الكفاية؟

2 انظر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة. مستودع البيانات الوصفية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. <https://unstats.un.org/sdgs/metadata/>

3 انظر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة. تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030. <https://sdgs.un.org/2030agenda>

1.1.1 حريات ديمقراطية

إن حرية التعبير، على الرغم من أنه تعبير يعرّف نفسه بنفسه، هو مصطلح يشمل في كثير من الأحيان حريات أخرى وثيقة الصلة.

- ▶ حرية التعبير: حرية التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين دونما اعتبارٍ للحدود، سواءً على شكلٍ مكتوب أو مطبوع أو في قالبٍ فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها الفرد.
 - ▶ حرية التجمع: حق الفرد في التجمع مع أفراد آخرين عمداً لأغراض التعبير المشترك.
 - ▶ حرية الارتباط: حرية تكوين الروابط مع الآخرين، بما في ذلك تشكيل النقابات والانضمام إليها لحماية المصالح الفردية والمشاركة.
 - ▶ حرية المشاركة العامة: حرية الاشتراك في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرةً وإما بواسطة ممثلين يتم اختيارهم بحرية⁴.
 - ▶ حرية الإعلام: حق وسائل الإعلام المختلفة، بما في ذلك المطبوعات والإذاعة والتلفزيون ووسائل الإعلام عبر الإنترنت، في العمل بحرية واستقلالية وبطريقةٍ تعددية في المجتمع دون مراقبة أو تقييد أو رقابة حكومية.
- إذا كانت الدولة تهدف إلى ضمان القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي صادقت عليه، فإنها تحمي عادةً حقوق مواطنيها في هذه الحريات، وإذا كانت أجهزة إنفاذ القانون هي أجهزة تابعة للدولة، فهي أيضاً مكلفة بحماية هذه الحقوق.

الحريات ذات الصلة بمجموعة الأدوات هذه:

- ▶ حرية التعبير⁵
- ▶ حرية التجمع
- ▶ حرية تكوين الجمعيات
- ▶ حرية المشاركة العامة
- ▶ حرية الإعلام

إذا لم تكن هناك حرية تعبير، فإن الحريات الأخرى لا مغزى لها.
إذا كانت الحريات الأخرى غير موجودة، فإن حرية التعبير لا قيمة لها.
وبالتالي، فإن تلك الحريات مترابطة مع بعضها..

ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) الملزم لغالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على هذه الحقوق في العديد من مواده:

4 المادة 19. 2016. الحق في الاحتجاج: مبادئ حماية حقوق الإنسان في الاحتجاجات.
5 دمج حرية الكلام والوصول إلى المعلومات.
https://www.article19.org/data/files/medialibrary/38581/Right_to_protest_principles_final.pdf. ص. 9.

المادة 19

1. لكل إنسان الحق في اعتناق آراء دون مضايقة.
2. لكل إنسان الحق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حرّيته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين دونما اعتبارٍ للحدود، سواءً على شكلٍ مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.
3. تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة، وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود، لكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:
 - (أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم؛
 - (ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

المادة 21

يكون الحق في التجمع السلمي معترفاً به. ولا يجوز أن يوضع قيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي تفرض طبقاً للقانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم.

المادة 22

1. لكل فرد الحق في حرية الارتباط مع الآخرين، بما في ذلك حق إنشاء النقابات والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه.
2. لا يجوز أن يوضع قيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم. ولا تحول هذه المادة دون إخضاع أفراد القوات المسلحة ورجال الشرطة لقيود قانونية على ممارسة هذا الحق.

المادة 25

يكون لكل مواطن، دون أي وجه من وجوه التمييز المذكورة في المادة 2، الحقوق التالية، التي يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة:

- (أ) أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرةً وإما بواسطة ممثلين يتم اختيارهم بحُرّيّة،
 - (ب) أن ينتخب ويُنتخب، في انتخابات نزيهة تجرى دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري،
- تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين؛⁶

على الرغم من أن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لا يذكر صراحةً حرية وسائل الإعلام، فإن المادة 19 تلخص ذلك في إطار حرية التعبير. ويجدر الذكر أنه اعتباراً من منتصف عام 2022، صادقت 173 دولة بشكلٍ قانوني على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مما يشير إلى موافقتها على الالتزام به.⁷

نقاط للنقاش:

- ▶ هل وقعت دولتك وصادقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؟
- ▶ إن كان الأمر كذلك، فهل تعكس قوانين دولتك تلك الحقوق المنصوص عليها في العهد؟

6 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. 1966. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. <https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/ccpr.aspx>

7 انظر موقع مجموعة معاهدات الأمم المتحدة للاطلاع على جميع الدول الأعضاء التي صادقت قانونياً على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: <https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?chapter=4&clang=en&msgid=IV-4&src=IND>. للحصول على شرح لما يعنيه ذلك، يُرجى مراجعة المصدر: https://treaties.un.org/pages/overview.aspx?path=overview/glossary/page1_en.xml

1.2 حرية التعبير: حق أساسي، في كل مكان



لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية".

المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المعتمد في 10 كانون الأول/ديسمبر 1948

تُعد حرية التعبير أحد الأركان الأساسية لجميع أنظمة الحكم الديمقراطي. وبدونها ستكون الأخبار والأفكار والخطابات حول كيفية حماية الصالح العام والحفاظ عليه في المجتمعات المنفتحة مقيدة بشدة. لذلك فإن مثل هذه الأفكار والخطابات ضرورية للحفاظ على الحكم الرشيد والسلام والديمقراطية. وبذلك، وبدون حرية التعبير، ستتعرض الحريات الأخرى، أي حرية الإعلام والتجمع والمشاركة والارتباط، للرفض تلقائياً. وبالتالي، فإن حرية التعبير ليست أساسية فقط لممارسة هذه الحقوق الأوسع، بل هي حق أساسي في حد ذاتها.

كما رأينا أعلاه، فإن حرية التعبير مكرسة في الفكر السياسي الدولي، حيث تُقرُّ بها المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR) والمادتان 19 و20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وقد وصل ذلك ليتجلى بشكل أكبر في العديد من الإعلانات الإقليمية:

المادة 13(1) (حرية الفكر والتعبير) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (الاتفاقية الأمريكية)

لكل فرد الحق في حرية الفكر والتعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.⁸

المادة الرابعة من الإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان (الحق في حرية البحث والرأي والتعبير والنشر)

لكل شخص الحق في حرية البحث والرأي والتعبير ونشر الأفكار بأي وسيلة أياً كان نوعها.⁹

المادة 4 من الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية

الشفافية في الأنشطة الحكومية، والنزاهة، والإدارة العامة المسؤولة من جانب الحكومات، واحترام الحقوق الاجتماعية، وحرية التعبير والصحافة هي مكونات أساسية لممارسة الديمقراطية.¹⁰

المادة 9 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (ميثاق بانجول)

1. من حق كل فرد أن يحصل على المعلومات.

2. يحق لكل إنسان أن يعبر عن أفكاره وينشرها في إطار القوانين واللوائح.¹¹

8 منظمة الدول الأمريكية. 1969. الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان. <https://www.cidh.oas.org/basicos/english/basic3.american%20convention.htm>.

9 منظمة الدول الأمريكية. 1948. الإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان. <https://www.cidh.oas.org/basicos/english/basic2.american%20declaration.htm>.

10 منظمة الدول الأمريكية. 2001. الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية. https://www.oas.org/charter/docs/resolution1_en_p4.htm.

11 اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. 1981. اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. <https://www.achpr.org/legalinstruments/detail?id=49>.

المبدأ 23 من إعلان حقوق الإنسان لرابطة أمم جنوب شرق آسيا

لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون تدخل، وطلب المعلومات، والحصول عليها، ونقلها شفهيًا أو على شكل مكتوب أو بأية وسيلة أخرى يختارها.¹²

إعلان صنعاء بشأن تعزيز استقلال وتعددية وسائل الإعلام العربية

...تقوم الدول بتوفير الضمانات الدستورية والقانونية لحرية التعبير وحرية الصحافة، ويدعم هذه الضمانات في حالة وجودها، وإلغاء القوانين والإجراءات الرامية إلى تقييد حرية الصحافة، وإن نزوع الحكومات إلى وضع "خطوط حمراء" خارج نطاق القانون ينطوي على تقييد لهذه الحريات، ويعتبر أمراً غير مقبول.¹³

المبدأ 1 من مبادئ الكومنولث بشأن حرية التعبير ودور وسائل الإعلام في الحكم الرشيد

حرية التعبير هي حجر الزاوية للديمقراطية وتدعم الحكم الرشيد والمساءلة العامة واحترام جميع حقوق الإنسان. ولكل فرد الحق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين دونما اعتبار للحدود. ونهيب بالدول الأعضاء احترام الحق في حرية التعبير وتعزيز التدفق الحر للمعلومات والأفكار.¹⁴

المادة 10 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (ECHR)

لكل فرد الحق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق الحرية في أن يعتنق الآراء وأن يتلقى الأنباء والأفكار وينقلها دون مضايقة من السلطات العامة ودونما اعتبار للحدود. ولا تمنع هذه المادة الدول من مطالبة مؤسسات الإذاعة والتلفزيون والسينما بالحصول على ترخيص.¹⁵

المادة 11 من ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي.

1. لكل فرد الحق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق الحرية في أن يعتنق الآراء وأن يتلقى الأنباء والأفكار وأن ينقلها دون مضايقة من السلطات العامة ودونما اعتبار للحدود.

2. يجب احترام حرية وسائل الإعلام وتعدديتها.¹⁶

كما توضح القائمة أعلاه، فإن مبادئ حرية التعبير والحريات المرتبطة بها معترف بها في جميع أنحاء العالم على المستوى الدولي، وقد تم التأكيد عليها عدة مرات. كما أن العديد من الدول لديها قوانينها الخاصة القائمة على هذه المبادئ على المستوى الوطني.

نقطة للنقاش -

► بقبول أنه قد تكون هناك قيود أو استثناءات، هل يتعارض أي من المقترحات من الإعلانات أعلاه مع المبادئ القانونية الأساسية لدولتك؟

12 رابطة أمم جنوب شرق آسيا. 2012. إعلان حقوق الإنسان لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. <https://asean.org/asean-human-rights-declaration/>.

13 الأمم المتحدة/اليونسكو. 1996. إعلان الندوة بشأن تعزيز استقلال وتعددية وسائل الإعلام العربية. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf00000105660>.

14 فريق الكومنولث العامل بشأن وسائل الإعلام والحكم الرشيد. 2018. مبادئ الكومنولث بشأن حرية التعبير ودور وسائل الإعلام في الحكم الرشيد. <https://commonwealthlawyers.com/wp-content/uploads/2018/12/Commonwealth-Principles-role-of-the-media-in-good-governance.pdf>.

15 مجلس أوروبا. 1950. الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. <https://www.echr.coe.int/Pages/home.aspx?p=basictexts/convention>.

16 المفوضية الأوروبية. 2000. ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي. https://eur-lex.europa.eu/eli/treaty/char_2012/oj.

1.3 الخصائص الرئيسية



إن حرية التعبير ضروريةً للسماح بوجود آليات فعالة لسيادة القانون، حيث تمكن تلك الآليات النقاش المفتوح، والتفاوض، والتعاون، والتعبير عن وجهات نظر متنوعة واتخاذ القرارات بتوافق الآراء. وقد يخفي أي قمع للتعبير القانوني وفقاً للمعايير الدولية أو يضع قناعاً لمشكلات يمكن أن تتدلع لاحقاً في أشكال أكثر خطورة واضطراباً.

تتميز المبادئ التي أعرب عنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فيما يتعلق بحرية التعبير والحريات المرتبطة بها، والتي وردت في الإعلانات الإقليمية والعديد من السياسات الوطنية، بالسمات الرئيسية التالية:

1. حماية الحق هو التزام يقع على عاتق الدولة

إن ضمان حرية التعبير، كحال جميع حقوق الإنسان، هو مسؤولية الدولة، وليس المواطنين الأفراد. وتلتزم الدولة باحترام هذا الحق وعدم انتهاكه. وبالإضافة إلى ذلك، وفي سياق حماية هذا الحق، يجوز للدولة اتخاذ إجراءات لحماية حق الأفراد في حرية التعبير ضد الآخرين. وقد تشمل تلك الإجراءات لوائح ضد خطاب الكراهية أو التحريض على العنف.

2. للحق جوانب سلبية وإيجابية

إن الدولة ملزمة، ضمن حدود صارمة للغاية، بعدم التدخل أو منع حرية التعبير. وهذا ما يسمى "الحماية السلبية" للحق في حرية التعبير، إذ إنه يمنع الدولة من اتخاذ إجراءات لتقييد هذا الحق.

على الجانب الآخر، فإن الدولة ملزمة بشكلٍ إيجابي، تلقائياً، بضمان التدفق الحر للمعلومات والأفكار بين مواطنيها، مما يتطلب في كثير من الأحيان تدابير إيجابية واستباقية لحماية حرية التعبير. يمكن أن تمتد هذه الإجراءات من منع الاحتكارات في قطاع الإعلام من خلال تنظيمه، إلى منع الاعتداءات على الصحفيين وضمان سلامتهم. إن تلك الإجراءات الإيجابية هي التزامات، ويمكن في ظروف معينة أن تنطوي على إجراءات استباقية من قبل أجهزة إنفاذ القانون لحماية حرية التعبير، كما هو الحال عندما يتعرض الصحفيون للتهديد والترهيب.

3. الحق ملك للجميع

بموجب القانون الدولي، يسري الحق في حرية التعبير على الجميع، بغض النظر عن العمر أو الجنس وتحت أي ظرفٍ من الظروف، مما يعني أن هذا الحق لا يقتصر على الذكور والإناث من مواطني الدول الملتزمين بالقانون، بل ينطبق أيضاً، على سبيل المثال، على الأطفال والسجناء والأجانب الذين يعملون ويعيشون في الدولة بأي صفة، بما في ذلك الصحفيين الأجانب.

4. الحق يتعلق بتدفق المعلومات بالاتجاهين

لا يقتصر الحق في حرية التعبير على السماح للمواطنين ووسائل الإعلام بنقل أو نشر أفكارهم أو وجهات نظرهم أو معلوماتهم، ولكنه يتعلق أيضاً بالحق في التماسها وتلقيها. في الواقع، يشمل ذلك عملية ذات اتجاهين: الحق في التعبير عن الذات وكذلك الحق في الاستماع إلى ما يقوله الآخرون. وبالتالي، من المهم حماية حقوق القراء والمستمعين والمشاهدين في تلقي المعلومات كما هو الأمر بالنسبة لحماية الذين ينشرونها. وإتاحة الفرصة أمام الأفراد للمشاركة في صنع القرار في المجتمع، يجب أن يكون لديهم القدرة على الوصول إلى المعلومات وتحليلها وفهمها والتصرف بناءً عليها. ويحمي الحق هذه القدرة بالقدر ذاته الذي يحمي نشر المعلومات والأفكار. ولا تقتصر حرية الإعلام على السماح للصحفيين بنقل القصص فحسب، بل تتعلق أيضاً بالسماح للآخرين بتلقيها، وبالتالي فهي تستحق حماية خاصة كجزء من ضمان حرية التعبير.

وبالإضافة إلى ذلك، وبموجب القانون الدولي، يشمل ذلك أيضاً الحق في الوصول إلى المعلومات مباشرة من هيئات الدولة والمؤسسات العامة. وهذا ما تنص عليه بشكل متزايد قوانين حرية المعلومات الوطنية (FOIA) أو قوانين الوصول إلى المعلومات (ATI) التي تلتزم الدول بموجبها بالاستجابة لطلبات الحصول على المعلومات، التي يتم الفصل فيها من قبل هيئات رقابية مستقلة. كما يحظى هذا الحق بدعم متزايد من خلال الحكومة المفتوحة، التي يتم تمكينها من خلال التكنولوجيا الرقمية، التي يتم عن طريقها الإفراج عن المعلومات والكشف عنها بشكل استباقي.¹⁷

5. الحق يشمل جميع أنواع الأفكار

تغطي جميع أشكال التعبير، بموجب القانون الدولي، للحماية وتخضع لنظام محدود من الاستثناءات (انظر أدناه). ولا اعتبار للأهمية التي توليها السلطات لأشكال معينة من التعبير من عدمها، فجميعها محمية. وهذا صحيح بغض النظر عما إذا كان التعبير صحيحاً من الناحية الواقعية، حتى لو اعتبره كثير من الناس مسيئاً. وبالتالي، فإن الحق يشمل الإعلان والمعلومات التجارية، وحتى المعلومات غير الصحيحة، كما يشمل الأفكار غير الشعبية وحتى "المجنونة". في الواقع، من المهم إلى حد ما حماية هذه الأنواع من الأفكار أكثر من الأفكار الشائعة التي لا تحتاج إلى حماية من الدولة.

6. الحق سارٍ بغض النظر عن الحدود

لا تعترف حرية التعبير بالحدود الوطنية. ولجميع المواطنين، بغض النظر عن مكان وجودهم، الحق في البحث عن المعلومات وتلقيها، عبر أي وسيط، ومن أي مكان. من الواضح أن شبكة الإنترنت اليوم هو الوسيلة السائدة التي تسمح للمواطنين بالوصول إلى المحتوى من جميع أنحاء العالم. وكما هو الحال مع جميع أشكال التعبير، يجوز فرض قيود محدودة على هذا الحق، لكن يجب أن تفي هذه القيود بمعايير القانون الدولي.

7. الحق يشمل التعبير بأي وسيلة

الوسيلة في تعريفها الحقيقي هي أي طريقة يتم من خلالها توصيل شيء ما أو التعبير عنه؛ وجمعها هو وسائل الإعلام. ولل فرد الحق في حرية التعبير بغض النظر عن الطريقة التي يسعى من خلالها للتعبير عن نفسه، وبالتالي الوسيلة التي يستخدمها لذلك. وهذا ما يعكسه مصطلح "أي وسيلة إعلام أخرى يختارها" الوارد في المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتشمل الأمثلة على الأشكال المحمية لنشر المعلومات كلاً من الصحف والمجلات والنشرات والراديو والتلفزيون والإنترنت والكتب والهواتف المحمولة والاجتماعات العامة والقصص المصورة والتماس أصوات النازحين بالبيوت بيتاً بيتاً واللوحات والمنحوتات والشعر والرسوم المتحركة وإشارات الدخان وشيفرة مورس والمحادثات وجهاً لوجه وأحياناً نمط الملابس (على سبيل المثال، في بعض الدول، تشير ألوان معينة من الملابس إلى دعم حزب سياسي معين).

8. الحق بحمي من القيود المباشرة وغير المباشرة

تعتبر أي تدابير تتخذها الدولة للحد من حرية التعبير، بشكل مباشر أو غير مباشر، تدخلاً في هذا الحق، ما لم يثبت عكس ذلك أو ما يبرره بطريقة أخرى. وقد تكون القيود المباشرة أكثر وضوحاً، لكن القيود غير المباشرة قد تكون أكثر دقة. ومن الأمثلة الشائعة على المحاولات غير المباشرة لتقييد حرية التعبير فرض الحكومة ضرائب خاصة على وسائل الإعلام لتجعل من الصعب عليها العمل، أو وضعها إعلانات فقط في وسائل الإعلام التي تدعمها أو التي تمتنع عن انتقادها.

9. حماية الحق عمل مستقل وغير سياسي

تلتزم الدولة، وليس أي حكومة أو حزب أو أيديولوجية بمفردها، بحماية حرية التعبير والحريات المرتبطة بها. لذلك يجب على الدولة ضمان الطبيعة غير السياسية لأي رقابة أو تقييم أو إشراف فيما يتعلق بهذه الحريات. وبالمثل، يجب أن تكون هذه الرقابة أو التقييم أو الإشراف مستقلة ولا تخضع لتأثير الدولة. كما يجب أن ألا يخضع هذا الاستقلال لأي تأثير سياسي أو تجاري آخر. ويجب ألا تنتمي الهيئات التنظيمية واللجان المعنية بالمعلومات وأمناء المظالم الوطنيين ومن في حكمهم إلى أحزاب ويجب أن تكون مستقلة.

ويجب أن ينعكس ذلك في العمل المهني لأجهزة إنفاذ القانون. وعلى الرغم من أنه قد يكون للمسؤولين آراء سياسية مثل أي مواطن آخر، يجب أن يكونوا موضوعيين سياسياً بدقة في الطريقة التي يودون بها مهامهم. ومن الناحية العملية، يجب ألا يكون لانتقاد الحكومة أو قوات الأمن نفسها، على سبيل المثال، أي تأثير على سلوك أجهزة إنفاذ القانون.

10. الحق يشمل تنوع المعلومات وتعددتها

ينبغي ألا يقتصر حق المواطنين على إمكانية الوصول إلى المعلومات، ولكن يجب أن تكون هذه المعلومات من مجموعة واسعة من المصادر. ويعتبر التشجيع على وجود وسائل إعلام متنوعة عاملاً مهماً في ضمان توفر هذه المعلومات المتعددة للمواطنين. وبالمثل، فإن ضمان توفر قنوات إعلامية على نطاق أوسع، بدءاً من المنافذ المتخصصة والبديلة ووصولاً إلى وسائل الإعلام المحلية والمجتمعية، الموزعة بشكل متزايد عبر الوسائل الرقمية، أمر أساسي للحفاظ على هذا الحق. وفي العديد من الدول يتم تكريس هذا التنوع والتعددية في القانون من خلال اللوائح الناطمة لوسائل الإعلام.

الخصائص الأساسية للحق في حرية التعبير

- ▶ حماية الحق هو التزام يقع على عاتق الدولة
- ▶ للحق جوانب سلبية وإيجابية
- ▶ الحق ملك للجميع
- ▶ الحق يتعلق بتدفق المعلومات بالاتجاهين
- ▶ الحق يشمل جميع أنواع الأفكار
- ▶ الحق سارٍ بغض النظر عن الحدود
- ▶ الحق يشمل التعبير بأي وسيلة
- ▶ الحق يحمي من القيود المباشرة وغير المباشرة
- ▶ حماية الحق عمل مستقل وغير سياسي
- ▶ الحق يشمل تنوع المعلومات وتعددتها

نقاط للنقاش:

- ▶ هل يمكنك التفكير في أي قيود غير مباشرة مطبقة على حرية التعبير في بلدك؟
- ▶ إن كان الأمر كذلك، هل لها ما يبررها؟

1.4 القانون ومؤسساته وإنفاذه

تُعرّف الأمم المتحدة "العمل الشرطي" على أنه إحدى وظائف الحوكمة الرامية إلى منع الجرائم وكشفها والتحقيق فيها؛ حماية الأشخاص والممتلكات؛ والحفاظ على النظام العام والسلامة. ويجب أن يُعهد بعمل الشرطة إلى موظفي الخدمة المدنية الذين هم أعضاء في الشرطة أو غيرها من أجهزة إنفاذ القانون التابعة للحكومات الوطنية أو الإقليمية أو المحلية، في إطار قانوني يقوم على سيادة القانون.¹⁸ ويجدر بالذكر أن هذا التعريف لا ينطبق فقط على الدول الديمقراطية.

سيادة القانون هو مبدأ للحوكمة يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات، العامة والخاصة، بما في ذلك الدولة ذاتها، مسؤولين أمام قوانين صادرة علناً، وتطبق على الجميع بالتساوي، ويحتكم في إطارها إلى قضاءٍ مستقل، وتتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويتطلب الأمر اتخاذ تدابير لضمان الالتزام بمبادئ سيادة القانون، والمساواة أمام القانون، والمساءلة أمام القانون، والإنصاف في تطبيق القانون، والفصل بين السلطات، والمشاركة في صنع القرار، واليقين القانوني، وتجنب التعسف، والشفافية الإجرائية والقانونية.¹⁹

إن سيادة القانون مبدأً أساسياً تتبناه معظم الدول الحديثة، وتشمل الدساتير في تلك الدول القانون الأساسي والأعلى للدولة، وتفرض سيادة القانون إنفاذ هذه المبادئ فوق جميع القوانين الأخرى. وتحافظ بعض الدساتير أيضاً على هذه المبادئ والقيم الأساسية من خلال إخضاع عملية التعديل للرقابة الديمقراطية الكاملة من جانب البرلمان أو المجالس السياسية المنتخبة؛ والمجالس التشريعية. ويعمل القضاء كوصي على سيادة القانون، وبالتالي فإن استقلاله وسير عمله بشكل سليم هو شرط أساسي لوجود نظام قانوني عادل، والحق في محاكمة عادلة، والوصول إلى العدالة.

عند تنفيذ سيادة القانون، تُعد أجهزة إنفاذ القانون ذراعاً رئيسياً للسلطة التنفيذية، وهي الكيانات الشرعية المطلوبة لفرض سيادة القانون على النحو المحدد من قبل الهيئات التشريعية. وبعبارة بسيطة، تكون أجهزة إنفاذ القانون مسؤولة عادةً عن الحفاظ على النظام العام والسلامة العامة، وإنفاذ القانون، ومنع الأنشطة الإجرامية واكتشافها والتحقيق فيها.

بغض النظر عن المطالب المحددة للهيئة التشريعية والقضائية للدولة، يجب أن تسترشد أجهزة إنفاذ القانون بالأخلاقيات المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتي تنص في المادة 29 (2) على ما يلي:



لا يخضع أي فرد إلا للقيود التي قررها القانون مستهدفاً منها، حصراً، ضمان الاعتراف الواجب بحقوق وحريات الآخرين واحترامها، والوفاء بمقتضيات الفضيلة والنظام العام والرفاه العام العادلة في مجتمعٍ ديمقراطي"²⁰

18 الأمم المتحدة. 2016. <https://digitallibrary.un.org/record/848590?ln=en>, para 7. S/2016/952.

19 لمزيد من المعلومات حول سيادة القانون، يرجى مراجعة موقع الأمم المتحدة على الإنترنت: <https://www.un.org/ruleoflaw/what-is-the-rule-of-law/>.

20 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. 1979. مدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين. <https://digitallibrary.un.org/record/10639?ln=en>.

يدعم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان "مدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين"²¹ المعترف بها دولياً والتي وافق عليها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والواردة بتفصيل أكبر في "الدليل المتعلق بمساءلة الشرطة ونزاهتها والرقابة عليها"²² الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC).

يفيد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بأن النظام الفعال لمساءلة الشرطة يقوم على عدة عناصر رئيسية بما فيها:

- ▶ فرص للجمهور للتعبير عن مخاوفهم
- ▶ ثقافة عمل تعزز الشفافية والتقييم
- ▶ إجراءات لتقديم الشكاوى، سواء إلى الشرطة مباشرة أو إلى هيئات مستقلة
- ▶ هيئة مستقلة للإشراف على هذه الإجراءات
- ▶ عمليات التدقيق والرقابة التي تتضمن تغذية راجعة للشرطة من أجل تحسين الأنشطة المستقبلية
- ▶ ومنع ارتكاب أخطاء في المستقبل
- ▶ إحصاءات موثوقة عن أداء الشرطة، تتعلق بكل من الفعالية في التعامل مع الجريمة والنظام العام، فضلاً عن نزاهتها وثقة الجمهور
- ▶ إجراءات للإشراف على إجراءات التغذية الراجعة والتقييم والشكاوى والإحصاءات²³

إن كافة هذه النقاط، بتأكيداتها على ضرورة أن تكون أجهزة إنفاذ القانون مسؤولة أمام القانون وليس الحكومة، لها صلة مباشرة بدور أجهزة إنفاذ القانون المحلية في حماية حرية التعبير. وهذه المسؤولية المباشرة متضمنة بقوة في مفهوم الإنفاذ الديمقراطي للقانون. ولكن بالمثل، تكون أجهزة إنفاذ القانون مسؤولة بشكل مباشر عن الحفاظ على النظام العام. وقد تبدو هاتان المسؤوليتان، المتساويتان في الوزن، متعارضتين مع بعضهما أحياناً، إذ تمتلك أجهزة إنفاذ القانون صلاحيات خاصة بحرمان المواطنين مؤقتاً من حريتهم، والحد من التمتع الكامل بحقوقهم، وحتى استخدام القوة المميتة في الظروف القصوى، ويقع على عاتقها في المقابل واجب حماية واحترام الحقوق والحريات الأساسية للفرد وأداء واجباتها وفقاً لمعايير حقوق الإنسان المتفق عليها عالمياً.

وقد يجد مسؤولو أجهزة إنفاذ القانون أنفسهم نتيجة لذلك في مواجهة معضلات في كثير من الأحيان. ولكي تؤدي تلك الأجهزة دورها المعقد، يجب أن تبني عرى الثقة والاطمئنان مع الجمهور وأن تُظهر الاحتراف والنزاهة من خلال الالتزام بسيادة القانون ومدونة قواعد السلوك المهني. ومع ذلك، عند قيام مسؤولي أجهزة إنفاذ القانون بواجباتهم المتمثلة في إنفاذ القانون، وعلى الرغم من النصوص القانونية والسياسات والقوانين، يجب عليهم في كثير من الأحيان اتخاذ قرارات تقديرية في أي لحظة، وفي المواقف الديناميكية، وإن كانت تلك القرارات تسترشد بالمبادئ القانونية.

يُقصد بالقرار التقديري القرار الذي يتطلب ممارسة التقدير في عملية الموافقة على إجراء معين أو رفضه، بالمقارنة مع المواقف التي لا يتعين على المرء فيها سوى تحديد ما إذا كان هناك توافق مع المعايير الثابتة أو القياسات الموضوعية الواردة في القوانين أو المراسيم أو اللوائح المعمول بها.

21 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. 1979. مدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين <https://digitallibrary.un.org/record/10639?ln=en>.

22 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. 2011. الدليل المتعلق بمساءلة الشرطة ونزاهتها والرقابة عليها. https://www.unodc.org/pdf/criminal_justice/Handbook_on_police_Accountability_Oversight_and_Integrity.pdf

23 المرجع ذاته، الصفحتان 4-5.

1.5 الحدود والقيود

يجب أن تكون أي قيود تفرضها الدولة، وبالتالي يتم إنفاذها من قبل جهاز إنفاذ القانون الخاص بها، مبررة بشكل كافٍ ومعقول، وفقاً للمادة 19 (3) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما هو مذكور أعلاه. ولكي تكون القيود على حرية التعبير شرعية، يجب أن تجتاز جميعها اختباراً من ثلاثة أجزاء،²⁴ حيث يجب أن تكون القيود:

- ▶ منصوفاً عليها بالقانون؛
- ▶ تسعى لهدف مشروع؛
- ▶ ضرورية ومفيدة ومرتبطة بعقلانية بمثل هذا الهدف المشروع المنشود في مجتمع ديمقراطي²⁵

المادة 19

3. تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود، شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:

- (أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم؛
- (ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

يجب دراسة ما سبق بمزيد من التفصيل، كما هو الحال في منشور "الحق في الاحتجاج: مبادئ حماية حقوق الإنسان في الاحتجاجات"²⁶ الذي بُني عليه النص أدناه.

إن حماية حقوق الإنسان أمرٌ بالغ الأهمية، وبالتالي يجب أن يكون فرض الحدود عليها حالة استثنائية وليس ممارسة معيارية. وينبغي للدول أن تضمن أن هذه الحقوق لا تخضع لقيود إلا للأسباب المنصوص عليها في القانون الدولي. ولا يجوز على وجه الخصوص فرض أي قيود على الحق في حرية التعبير وما يرتبط بها من حريات في التجمع والارتباط والمشاركة ووسائل الإعلام ما لم يكن التقيد...

الاختبار 1 ... منصوفاً عليه في القانون (الشرعية):

يجب أن يكون لأي قيد أساسٌ رسمي في القانون يمكن الوصول إليه وصياغته بدقة كافية لتمكين الأفراد من توقع ما إذا كان إجراء معين ينتهك القانون، وتقييم العواقب المحتملة لأي خرق.

الاختبار 2 ... يسعى لهدف مشروع:

يجب أن تُظهر الحكومة أن أي قيود لها غرض حقيقي وتأثير واضح لحماية هدف مشروع.

يمكن تحديد الأهداف المشروعة بدقة أكبر. ومن المقبول أن تندرج تحت الفئات الست التالية:

24 لمشاهدة مقطع فيديو تعريفي للاختبار المكون من ثلاثة أجزاء، انظر <https://www.youtube.com/watch?v=Wg8fvthPDag&list=PLWuYED1WVJIPIUZYWwde1wWpYosDL-joE&index=19>.
 25 اليونسكو، 2021. مجموعة الأدوات العالمية للمكلفين بالأدوار القضائية: المعايير القانونية الدولية بشأن حرية التعبير والوصول إلى المعلومات وسلامة الصحفيين. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000378755>، ص. 36.
 26 المادة 19، 2016. الحق في الاحتجاج: مبادئ حماية حقوق الإنسان في الاحتجاجات. https://www.article19.org/data/files/medialibrary/38581/Right_to_protest_principles_final.pdf، الصفحات 12-16.

الأمن القومي. لا يجوز الاحتكام إلى الأمن القومي إلا لحماية وجود الدولة أو سلامة أراضيها ضد استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، أو قدرتها على الرد على استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، سواء من مصدر خارجي أو داخلي.

دراسة حالة ألمانيا، 2015

رفضت المحكمة الإدارية الاتحادية الألمانية منح أمر يسمح للصحيفة بالوصول إلى معلومات من دائرة الاستخبارات الاتحادية حول أسماء الشركات الألمانية والمواطنين في "قوائم الفائتين بالاختبار" التابعة لوكالة الأمن القومي الأمريكية. طالبت الصحيفة المحكمة بالرجوع إلى القانون الأساسي الألماني الذي يتضمن حق الصحافة في الحصول على معلومات من الوكالات الفيدرالية. بيّنت المحكمة الإدارية الفيدرالية الألمانية أن هذا الحق يُطبق طالما أنه لا يتعارض مع المصالح الخاصة أو العامة المشروعة في سرية المعلومات المطلوبة. ومضت قائلة إن منح الصحافة إمكانية الوصول إلى معلومات حول الإجراءات التشغيلية لدائرة الاستخبارات الاتحادية سيعيق عملها، بما في ذلك قدرتها على العمل مع أجهزة الاستخبارات الأجنبية. ونتيجة لذلك، لم يكن بإمكانها منح الأمر.²⁷



النظام العام. لا يجوز الاحتكام إلى النظام العام إلا عندما تشكل الاحتجاجات تهديداً حقيقياً وخطيراً بما فيه الكفاية لعمل المجتمع أو المبادئ الأساسية التي يقوم عليها المجتمع، مثل احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. يجب اعتبار ممارسة الحق في الاحتجاج، بما في ذلك الاحتجاجات العنيفة والمنزمنة والمضادة، سمة أساسية للنظام العام وليس تهديداً فعلياً له، حتى عندما يتسبب الاحتجاج في إزعاج أو اضطراب.

الصحة العامة. لا يجوز الاحتكام إلى الصحة العامة في الاحتجاجات إلا إذا كانت قائمة على الأدلة وعندما يوجد تهديد خطير للصحة. ويجب أن تهدف التدابير على وجه التحديد إلى الوقاية من المرض أو الإصابة، أو توفير الرعاية للمرضى والمصابين، وتطبيقها في نفس الوقت في حالة الأنشطة الأخرى التي يتجمع الناس من أجلها عادةً.²⁸

الآداب العامة. لا يجوز الاحتكام إلى الآداب العامة إلا إذا كان التقيد ضرورياً بشكل واضح للحفاظ على احترام القيم الأساسية للمجتمع، ومع احترام عالمية حقوق الإنسان ومبدأ عدم التمييز وسيادة القانون. ونظراً للطبيعة المتطورة للآداب، ينبغي ألا تنبثق القيود على الإطلاق حصرياً من تقليد واحد ولا ينبغي أبداً استخدامها لتبرير الممارسات التمييزية أو إدامة التحيز أو تشجيع التعصب. إن مفهوم الآداب العامة الذي يستبعد فكرة حقوق الإنسان الأساسية يجب أن يُفهم دائماً على أنه مخالف لمعناه المعاصر.

حماية حقوق الآخرين. تتوفر الحماية للعديد من الحقوق بموجب القانون، وغالباً ما تُعتبر التهديدات التي تتعرض لها جرائم، ويتم التعامل معها من خلال عمليات إنفاذ القانون العادية. ومن الأمثلة على ذلك التحريض على العنف والتمييز وخطاب الكراهية. ولكن، وإضافة إلى نص القانون الذي يغطي مثل هذه الجرائم، يجب على السلطات دائماً تحقيق التوازن المناسب عند تقييد حرية التعبير على أساس حماية حقوق الآخرين. إن هذه القضية شائعة أثناء الاحتجاجات، إذ قد يتم تقييد حقوق مختلف المجموعات أو الأفراد المشاركين في الاحتجاجات أو الذين يعيشون أو يعملون أو يقومون بأعمال تجارية في المنطقة المتضررة من قبل الآخرين من خلال الاحتجاج نفسه. يجب أن يكون التوازن دائماً لصالح الذين يمارسون الحق في حرية التجمع، ما لم يكن هناك دليل قوي يبرر التدخل في هذا الحق. وينبغي عدم اللجوء إلى مثل هذه القيود كنتيجة لمعارضة أشخاص آخرين للاحتجاجات أو للحد من النقاش السياسي.

27 مأخوذ من موقع حرية التعبير العالمي في كولومبيا. لمزيد من المعلومات، انظر

<https://globalfreedomofexpression.columbia.edu/cases/publisher-v-bundesnachrichtendienst/>

28 لمزيد من المراجع، يُرجى الاطلاع على اليونسكو. 2020. كوفيد-19: دور المكلفين بأدوار قضائية في حماية وتعزيز الحق في حرية التعبير: مبادئ توجيهية.

<https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000374208?posInSet=2&queryId=148e8b4d-2572-4851-8d42-c34004c1dd8b>

السلامة العامة. لا يجوز الاحتكام إلى السلامة العامة لتقييد الحق في حرية التجمع والارتباط إلا في حالة وجود خطر محدد وحقيقي على حياة الناس أو سلامتهم الجسدية، أو إلحاق ضررٍ جسيم بممتلكاتهم.

الاختبار 3 -... ضرورياً ومتناسباً مع السعي لتحقيق هدف مشروع.

يجب ألا تُعتبر القيود ضرورية إلا إذا كانت هناك حاجة اجتماعية ملحة لها. ويجب على الطرف الذي يلجأ إلى تلك القيود أن يُظهر صلةً مباشرة وفورية بين الاحتجاج والمصلحة المراد حمايتها. وبالإضافة إلى ذلك، يجب ألا تكون القيود فضفاضةً بشكلٍ مفرط، ويجب أن تكون أقل الوسائل المتاحة تقييداً من أجل حماية الهدف المشروع. يجب إثبات أن أي قيد يتوافق مع المبادئ الديمقراطية، وأن يكون محدداً وفردياً لتحقيق نتيجة الحماية الخاصة وليس أكثر تدخلاً من الأدوات الأخرى القادرة على تحقيق نفس النتيجة التقييدية.

يشير ما ورد أعلاه إلى الشروط في ظل ظروف السلم العادية. أما في الظروف الاستثنائية فقد يتم فرض قيود في ظل حالة الطوارئ، وفي هذه الحالة:

يُسمح للدول أن تحيد عن الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان إلا في حالات الطوارئ العامة التي تهدد حياة الأمة؛ ويجب الإعلان عن أي من تلك الحالات رسمياً وقانونياً وفقاً للقانون الوطني والدولي. وينبغي على الدول ألا تلجأ إلى إعلان حالة الطوارئ فقط لكي تقيد حرية التعبير والحريات ذات الصلة.

مربع - يجب أن تكون القيود المفروضة على حرية التعبير:

- ▶ منصوفاً عليها بالقانون؛
- ▶ تسعى لهدف مشروع؛
- ▶ ضرورية ومفيدة ومرتبطة بعقلانية بمثل هذا الهدف المشروع المنشود في مجتمع ديمقراطي

الأهداف المشروعة:

- ▶ الأمن القومي.
- ▶ النظام العام.
- ▶ الصحة العامة.
- ▶ الآداب العامة.
- ▶ حماية حقوق الآخرين.
- ▶ السلامة العامة.

دراسة حالة - رواندا، 2012

حملت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (اللجنة) رواندا المسؤولية عن انتهاك المادة 9 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (الميثاق). وتتعلق هذه القضية بإدانة وإصدار أحكام إضافية بحق صحفيين عقب نشر ثلاثة مقالات تتناول أوجه القصور في حكومة رواندا، وتهم الفساد المزعومة بين كبار المسؤولين الحكوميين، والانقسام العرقي الذي حدث في وقت وقوع الأحداث.

ومع إيلاء الاعتبار الواجب لإدانة الضحايا على أساس التشهير وتهديد الأمن القومي، رأت اللجنة أن قوانين التشهير الجنائي لا تتوافق مع المادة 9 من الميثاق لأنها تقيد حرية التعبير للصحفيين وحق الجمهور في الوصول إلى المعلومات القيمة. وبهذا المعنى، أشارت اللجنة إلى أهمية حرية التعبير في المجتمعات الديمقراطية، لا سيما في تشجيع النقاش السياسي والتنمية الشخصية. وبالإضافة إلى ذلك، وفي ضوء العقوبات الجنائية المفروضة على الضحايا على الأسس المبينة أعلاه، خلصت اللجنة إلى أن حرمان الضحايا من حريتهم كوسيلة لتنظيم أو تقييد حقهم في حرية التعبير لم يكن ضرورياً ولا متناسباً في المجتمع الديمقراطي.²⁹



نقاط للنقاش:

- ▶ هل يدخل الاختبار المكون من ثلاثة أجزاء ضمن اعتباراتك القانونية؟
- ▶ هل لديك قناعة بأن أنشطتك ستجتاز الاختبار المكون من ثلاثة أجزاء؟
- ▶ هل لديك أي أمثلة على أهداف مشروعة تقيد حرية التعبير؟

29 مأخوذ من موقع حرية التعبير العالمي في كولومبيا. لمزيد من المعلومات حول هذه القضية، انظر <https://globalfreedomofexpression.columbia.edu/cases/agnes-uwimana-nkusi-v-rwanda/>

1.6 القوانين المدنية والجنائية

1.6.1. القوانين المدنية

يغطي القانون المدني بشكل عام الكثير مما يمكن أو لا يمكن اعتباره معلومات ومحتوى وتقارير إعلامية سليمة وعادلة وصحيحة. وتشارك أجهزة إنفاذ القانون في كثير من الأحيان في الاستجابة لانتهاكات القانون الجنائي. ولكن يمكن اعتبار القانون الجنائي مناسباً في حالات معينة في بعض الدول. وهناك معايير دولية تقدم إرشادات حول الحالات التي يمكن أو لا يمكن اعتبارها كذلك.

التشهير

يمكن فهم التشهير على أنه "اعتداءات غير قانونية" على "شرف وسمعة" الشخص كما هو وارد في المادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. من المقبول على نطاق واسع أن يكون هناك نوع من أنواع اللجوء للقانون متاحاً للأفراد الذين يعتقدون أنه قد تمّ المسّ بسمعتهم بشكل غير عادل. ويجب أن يأخذ ذلك شكل دعوى مدنية من قبل الشخص الذي يدعي بأن سمعته تضررت. وبالتالي، فإن التشهير كضرر أو خطأ مدني منتشر في معظم الدول.

في الحالات التي يُمارس فيها التشهير الجنائي على نطاق أوسع، يُعتبر ذلك تهديداً لحرية التعبير. لذا يوصى بشدة بنزع صفة الجرم عن التشهير من قبل الهيئات الدولية والمحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان وعدد متزايد من المحاكم الوطنية. وتعتبر لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، المسؤولة عن دراسة توافق القرارات الوطنية مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، عن ذلك كما يلي:



ينبغي للدول الأطراف أن تنظر في نزع صفة الجرم عن التشهير، وينبغي في أي حال من الأحوال عدم الإقرار بتطبيق القانون الجنائي إلا في أشد الحالات خطورة وألا تكون عقوبة السجن على الإطلاق هي العقوبة المناسبة. ولا يجوز لدولة طرف أن تقاضي شخصاً بتهمة التشهير الجنائي دون أن تشرع بعد ذلك سريعاً إلى محاكمته، فلهذه الممارسة أثرٌ مرعب من شأنه أن يحد بلا مبرر من ممارسة حرية التعبير التي يتمتع بها الشخص المعني والآخرون".



إن فرض العقوبات على المنافذ الإعلامية أو دور النشر أو الصحفيين لمجرد أنهم يوجهون انتقادات للحكومة أو للنظام السياسي والاجتماعي الذي تتبناه الحكومة، لا يمكن أبداً أن يكون بمثابة قيد ضروري على حرية التعبير".



... مثل ازدراء الذات الملكية وعدم احترام السلطات وعدم احترام الأعلام والرموز، وإهانة رئيس الدولة وحماية شرف الموظفين العموميين... ينبغي ألا تنص على فرض عقوبات أشد صرامةً على أساس هوية الشخص المطعون فيه ليس إلا. وينبغي للدول الأطراف ألا تحظر انتقاد مؤسسات، مثل الجيش أو الجهاز الإداري".³⁰

تعريفات

- ▶ التشهير - اعتداءات غير قانونية على شرف وسمعة الشخص
- ▶ القذف - التشهير بشكل مكتوب أو دائم
- ▶ الافتراء - التشهير بالشكل المنطوق وغير المسجل
- ▶ التشهير الجنائي - التشهير الذي يُلحق أمام المحاكم الجنائية
- ▶ التشهير المدني - التشهير كإجراء خاص لتصحيح خطأ مدني.
- ▶ ازدراء الذات الملكية - جريمة ضد كرامة الملك الحاكم أو ضد دولة.
- ▶ قوانين الإهانة - تجرم التعبير الذي يسيء إلى الموظف العام أو يهينه أو يهدده أثناء أداء واجباته الرسمية.

يعتبر كلٌّ من ازدراء الذات الملكية وقوانين الإهانة غير متوافقين مع الحق في حرية التعبير.

نقاط للنقاش:

- ▶ إلى أي مدى يتم تجريم التشهير في دولتك؟
- ▶ إن كان الأمر كذلك، فهل لذلك "أثر سلبي" على حرية التعبير؟

الخصوصية

بموجب المادة 12 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: "لا يُعرّض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته، أو لحملات على شرفه وسمعته، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات".³¹ لكن تعريف الصحفي بحد ذاته (انظر أدناه) ينطوي بشكل مباشر على "جمع الوقائع والتحليلات لإعلام فئات معينة من المجتمع أو المجتمع برمته"، أو بعبارة صريحة البحث عن معلومات يكون نشرها في جانب المصلحة العامة.

30 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. 2011. CCPR/C/GC/34. <https://digitalibrary.un.org/record/715606>. الفقرات 38، 42، 47 على التوالي.
31 الأمم المتحدة. 1948. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. <https://www.un.org/en/about-us/universal-declaration-of-human-rights>.

بشكل عام، تتعلق المصلحة العامة بالمسائل التي تؤثر على الجمهور إلى حد أنه يحق له (بشكلٍ مشروع) أن يهتم بها، لكونها تجذب انتباهه أو تتعلق به إلى حدٍ كبير.

وتشمل المجالات التي تعتبر في الصالح العام، على سبيل المثال لا الحصر، إساءة استخدام المناصب العامة، وإساءة استخدام الأموال العامة، وحماية الصحة العامة والسلامة والبيئة، وحماية الأمن القومي، والجريمة والسلوك الاجتماعي والمواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية المماثلة.

عادةً ما ينشر الصحفيون معلومات شخصية عندما تخدم قيمة أكبر وتستخدم لمناقشة مسألة للمصلحة العامة (يجب أن تخدم المعلومات الشخصية المنشورة غرضاً مهماً). وكلما زادت قيمة المعلومات للجمهور، زادت مصلحة الشخص في حمايته من المنشور، والعكس صحيح.³²

لذلك، يمكن أن تكون الخصوصية وحرية الإعلام في حالة التوتر. فقد يؤثر حق شخص ما في حرية التعبير، أو حق وسائل الإعلام في حرية التحقيق والإبلاغ، على حق شخص آخر في الخصوصية، والعكس صحيح. وقد تفاقم هذا التوتر بسبب التقنيات الرقمية.³³ ولكن يمكن التعبير عن بعض المبادئ العامة من حيث مدى وحدود الخصوصية في مواجهة المسعى الصحفي المشروع، في أي دولة ديمقراطية:

- ▶ لا يمكن تبرير الحفاظ على الخصوصية من خلال القوانين إذا كان الغرض منها هو مجرد حماية الأفراد من الإضرار بسمعة لا يتمتعون بها أو لا يستحقونها. ولا يمكن على وجه الخصوص تبرير قوانين الخصوصية إذا كان الغرض منها أو تأثيرها هو منع الانتقاد المشروع للشخصيات العامة، أو كشف الفساد، أو مخالفات الموظفين، أو حماية سمعة رؤساء الدول أو غيرهم من المسؤولين العموميين أو الشخصيات العامة.
- ▶ يجوز للحفاظ على الخصوصية من خلال القوانين أن يشكل قيوداً مشروعة على الحق في حرية التعبير إذا كانت واضحة بما فيه الكفاية ومحددة بشكل ضيق وكان الغرض الحقيقي منها وتأثيرها الواضح هو حماية الأفراد من التدخل غير القانوني أو الاعتداء على حقهم في الحياة الخاصة والعائلية والمسكن والاتصالات.
- ▶ لا يمكن تبرير الحفاظ على الخصوصية من خلال القوانين على أساس أنها تساعد في الحفاظ على النظام العام أو الأمن القومي أو العلاقات الودية مع الدول أو الحكومات الأجنبية.
- ▶ يجوز أن تشكل القوانين التي تحمي الأفراد من الأذى الجسيم، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المضايقة أو التهديد بالعنف أو الكشف عن محتوى جنسي خاص أو توزيعه (بما في ذلك الصور الفوتوغرافية أو الأفلام) أو الكشف الضار عن معلومات شخصية حساسة أو معلومات شخصية بخلاف اسم الشخص أو أي معرّفات أخرى دون موافقة، قيداً شرعياً على الحق في حرية التعبير شريطة أن تكون محددة بدقة، وتحتوي على دفاعات كافية لحماية حرية التعبير ولا تفرض عقوبات غير متناسبة.³⁴

32 مجلس أوروبا، 2019. مبادئ توجيهية بشأن حماية الخصوصية في وسائل الإعلام. <https://edoc.coe.int/en/media/7772-guidelines-on-safeguarding-privacy-in-the-media.html#ص. 11>.

33 طورت اليونسكو مبادئ توجيهية للمكلفين بالأدوار القضائية لتقييم مسألتي الخصوصية وحماية البيانات بالمقارنة مع الحقوق الأخرى، مثل حرية التعبير والحق في الخصوصية، وفي ضوء التقنيات الجديدة. انظر اليونسكو. مبادئ توجيهية للجهات القضائية بشأن الخصوصية وحماية البيانات.

<https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000381298?posInSet=1&queryId=148e8b4d-2572-4851-8d42-c34004c1dd8b>.

34 مقتبس من المبدأ 3 من المادة 19، 2017. المبادئ التوجيهية العالمية لحماية حرية التعبير والخصوصية. <https://www.article19.org/data/files/medialibrary/38657/Expression-and-Privacy-Principles-1.pdf>

وعلى الرغم من هذه المبادئ التوجيهية، تزايد التوجه خلال السنوات الأخيرة نحو استخدام القضايا الاستراتيجية المرفوعة ضد مشاركة الجمهور (SLAPPs) كأداة ضد وسائل الإعلام. وتهدف هذه الدعاوى القضائية، باستخدام تعقيدات قوانين التشهير والخصوصية، إلى فرض رقابة على المنتقدين وترهيبهم وإسكاتهم من خلال تحميلهم تكلفة الدفاع القانوني إلى أن يتخلوا عن انتقادهم أو معارضتهم.³⁵

نقاط للنقاش:

- ▶ إلى أي مدى يتم حماية الخصوصية بموجب القانون في دولتك؟
- ▶ ما هي القوانين المدنية في دولتك التي قد تنطبق على المحتوى الذي يتناول خصوصية أحدهم في وسائل الإعلام؟
- ▶ ما هي الطرق التي يمكن بها لجهاز إنفاذ القانون حماية الخصوصية؟
- ▶ هل هناك أي دليل على استخدام القضايا الاستراتيجية المرفوعة ضد مشاركة الجمهور في دولتك؟

1.6.2 القوانين الجنائية

توجد في العديد من الدول قوانين محددة تتعلق بحرية التعبير، وقد يشكل انتهاكها جريمة جنائية. وفي حين أن الحق في حرية التعبير قد يكون مقبولاً بشكل عام، فإن للمحاكم الحق في فرض عقوبات في حالة وجود شروط معينة، لا سيما فيما يتعلق بالمساواة أو النظام العام أو الأمن والآداب العامة، وذلك دائماً بعد تطبيق الاختبار المكون من ثلاثة أجزاء.

خطاب الكراهية

وصفت الأمم المتحدة خطاب الكراهية بأنه "يهاجم أو يستخدم لغة تحقيرية أو تمييزية بالإشارة إلى شخص أو مجموعة على أساس هويتهم، وبعبارة أخرى، على أساس الدين أو العرق أو الجنسية أو اللون أو النسب أو الجنس أو أي عامل هوية آخر".³⁶ وقد ازدادت هذه الظاهرة بشكلٍ خاص خلال جائحة كوفيد-19: (انظر أدناه).³⁷ ولكن تطلب العديد من الصكوك الدولية على وجه التحديد أن تعمل الدول على التصدي لبعض الجوانب:

المادة 20 (2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تُحظر بالقانون أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضاً على التمييز أو العداء أو العنف.

المادة 13 (5) من الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان أي دعاية للحرب وأي دعوة للكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على العنف الخارج عن القانون أو أي إجراء غير قانوني مماثل ضد أي شخص أو مجموعة من الأشخاص لأي سبب من الأسباب، بما في ذلك العرق أو اللون أو الدين أو اللغة أو الأصل القومي، يجب اعتبارها جرائم يعاقب عليها القانون.

المادة 4 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري تعتبر [الدول الأطراف] كل نشر للأفكار القائمة على التفوق العنصري أو الكراهية العنصرية، وكل تحريض على التمييز العنصري وكل عمل من أعمال العنف أو تحريض على هذه الأعمال يرتكب ضد أي عرق أو أية جماعة من لون أو أصل إثني آخر، جريمة يعاقب عليها القانون

وتطلب المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حداً مرتفعاً فيما يتعلق بخطاب الكراهية أو التحريض على الكراهية قبل النظر في القيود المفروضة على حرية التعبير. وتقتصر خطة عمل الرباط³⁸ اختبار عتبة من ستة أجزاء لتحديد الشروط التي يجب أن تتحقق لتحديد ما إذا كان تصريح معين يصل إلى مستوى المخالفة الجنائية. وتشمل هذه العوامل الستة ما يلي:

35 كشف الرقابة. 2020. عاصفة متجمعة: القوانين التي تستخدم لإسكات وسائل الإعلام.

<https://www.indexoncensorship.org/campaigns/the-laws-being-used-to-silence-media/>

36 الأمم المتحدة. 2019. استراتيجية وخطة عمل بشأن خطاب الكراهية. 20%20Strategy%20and%20Plan%20of%20استراتيجية وخطة عمل بشأن خطاب الكراهية. <https://www.un.org/en/genocideprevention/documents/UN%20Strategy%20and%20Plan%20of%20استراتيجية وخطة عمل بشأن خطاب الكراهية>

37 رابطة فور بيس. 2021. "فيروس التحيز": هل يزيد فيروس كورونا من خطاب الكراهية والبحث عن كبش فداء؟

<https://www.rightsforpeace.org/post/virus-of-prejudice-is-coronavirus-increasing-hate-speech-and-scapegoating>

38 لمشاهدة فيديو تعريفى للعبة المكونة من ستة أجزاء، انظر <https://www.unesco.org/archives/multimedia/document-5554-eng-3>

- ▶ السياق الاجتماعي والسياسي
- ▶ حالة المتحدث
- ▶ النية لتحريض الجمهور ضد مجموعة مستهدفة
- ▶ المحتوى وشكل الخطاب
- ▶ مدى نشر الخطاب
- ▶ أرجحية الضرر، بما في ذلك قرب الحدث

اختبار العتبة المكون من ستة أجزاء

السياق: للسياق أهمية كبيرة عند تقييم ما إذا كان من المحتمل أن تعرض عبارات معينة على التمييز أو العداء أو العنف ضد المجموعة المستهدفة، وقد يكون له تأثير مباشر على كل من النية و/أو السبب. يجب أن يضع تحليل السياق فعل الكلام ضمن السياق الاجتماعي والسياسي السائد في وقت إلقاء الخطاب ونشره؛

المتحدث: يجب أخذ مكانة المتحدث أو حالته في المجتمع بعين الاعتبار، وعلى وجه التحديد مكانة الفرد أو المنظمة في سياق الجمهور الذي يتم توجيه الخطاب إليه؛

النية: تتوقع المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية النية. إذ لا يكفي الإهمال والتهور ليكون الفعل جريمة بموجب هذه المادة، حيث تنص على "الدعوة" و "التحريض" بدلاً من مجرد توزيع المواد أو تداولها. وفي هذا الصدد، يتطلب تنشيط علاقة ثلاثية بين الشخص الذي يصدر عنه الخطاب والشخص الموجه له، إضافةً إلى الجمهور؛

المحتوى والشكل: يشكل مضمون الخطاب أحد المحاور الرئيسية لمداولات المحكمة، وهو عنصر مهم للغاية في التحريض. وقد يشمل تحليل المحتوى الدرجة التي كان عندها الخطاب استفزازياً ومباشراً، بالإضافة إلى شكل وأسلوب وطبيعة الحجج المنتشرة في الخطاب أو التوازن بين الحجج المنتشرة؛

مدى نشر الخطاب: يشمل المدى عناصر مثل مدى انتشار الكلام، وطبيعته العامة، وقوته وحجم جمهوره. وتشمل العناصر الأخرى التي يجب أخذها بعين الاعتبار ما إذا كان الخطاب عاماً، وما هي وسائل النشر المستخدمة، على سبيل المثال من خلال نشرة واحدة أو إذاعته في وسائل الإعلام الرئيسية أو عبر الإنترنت، وتواتر وكمية ومدى عمليات إبلاغه، وما إذا كان للجمهور الوسائل للتصرف بناءً على التحريض، وما إذا كان قد تم تعميم الخطاب (أو العمل) في بيئة مقيدة أو في بيئة يمكن للجمهور الوصول إليها على نطاق واسع؛

أرجحية الضرر، بما في ذلك قرب الحدث: إن التحريض، بحكم تعريفه، جريمة تمهيدية.³⁹ إذ ليس من الضروري أن يتم ارتكاب الفعل الذي يدعو إليه الخطاب التحريضي لكي يصل الخطاب المذكور إلى مرتبة الجريمة. ولكن لا بدّ من تحديد درجة معينة من مخاطر الضرر. مما يعني أنه يتعين على المحاكم تحديد أن هناك احتمال معقول بأن الخطاب سينجح في التحريض على اتخاذ إجراء فعلي ضد المجموعة المستهدفة، مع الاعتراف بأن مثل هذه العلاقة السببية يجب أن تكون مباشرةً إلى حد ما.⁴⁰

39 يشير مصطلح الجريمة التمهيدية إلى جريمة تسبق أو تهيئ لوقوع جريمة أخرى. والتحريض مثال على الجريمة التمهيدية؛ مما يعني أن التحريض جريمة بغض النظر عن وقوع الفعل الإجرامي الذي يتم التحريض عليه. انظر مبادرة الدفاع القانوني لوسائل الإعلام. 2020. دليل تدريبي حول القانون الدولي والمقارن لوسائل الإعلام وحرية التعبير. <https://www.mediadefence.org/wp-content/uploads/2020/06/MLDI.FoEManual.Version1.1.pdf>، الصفحتان 82، 116.

40 للاطلاع على معلومات أساسية حول خطة عمل الرباط، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: <https://www.ohchr.org/EN/Issues/FreedomOpinion/Articles19-20/Pages/Index.aspx>.

نقاط للنقاش:

- ▶ هل لدى دولتك قوانين خاصة بـ"خطاب الكراهية" أو قوانين مشابهة؟
- ▶ إن كان الأمر كذلك، فهل تأخذ بعين الاعتبار المبادئ العامة للخطوات الست؟

الأمن والنظام العام

كما رأينا أعلاه، من خلال العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاختبار المكون من ثلاثة أجزاء، يُعد الأمن القومي أحد الأسس المسموح بها لتقييد الحق في حرية التعبير. ولكن يُعد الأمن القومي أحد المبررات الأكثر شيوعاً والأكثر غموضاً التي تلجأ إليها الدول لتقييد حرية التعبير.

وتتمثل إحدى الصعوبات في اندفاع العديد من الحكومات إلى افتراض أنه من المشروع تقييد الخطاب العام حول قضايا الأمن القومي.



لا يمكن تقييد الحق في حرية التعبير والمعلومات لغرض حماية الأمن القومي إلا في الحالات الأكثر خطورة التي تتمثل بوجود تهديد سياسي أو عسكري مباشر للأمة بأكملها".⁴¹

وبذلك تُعتبر العديد من الأسباب الشائعة لتقييد حرية التعبير غير مبررة:



لحماية الحكومة من الإحراج أو كشف الأخطاء، أو إخفاء معلومات عن أداء المؤسسات الحكومية والعامة، أو لتعزيز إيديولوجية معينة أو لقمع اضطرابات".⁴²



حجب المعلومات المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك المعلومات حول ملابسات ومرتكبي التعذيب والجرائم ضد الإنسانية، وأماكن السجون السرية. ويشمل ذلك معلومات حول الانتهاكات التي حدثت في الماضي في ظل الأنظمة السابقة، وأي معلومات لديها بخصوص الانتهاكات التي ارتكبتها وكلائهم أو آخرون".⁴³

41 المجلس الاقتصادي والاجتماعي. التابع للأمم المتحدة. 1995. E/CN.4/1995/32..

42 المادة 19. 1996. مبادئ جوهانسبرج بشأن الأمن القومي وحرية التعبير والوصول إلى المعلومات. <https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=E%2FCN.4%2F1995%2F32&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False>، الفقرة 48.

43 مؤسسة المجتمع المنفتح. 2013. مبادئ تشواني بشأن الأمن القومي والحق في الحصول على المعلومات. <https://www.article19.org/wp-content/uploads/2018/02/joburg-principles.pdf>، المبدأ 2.

43 مؤسسة المجتمع المنفتح. 2013. مبادئ تشواني بشأن الأمن القومي والحق في الحصول على المعلومات. <https://www.justiceinitiative.org/uploads/45d4db46-e2c4-4419-932b-6b9aadad7c38/tshwane-principles-15-points-09182013.pdf>، المبدأ 10.



الحفاظ على أسرار الدولة أو غيرها من المعلومات السرية التي تمنع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من السعي أو الحصول على تعويض عن انتهاكهم".^{44 45}

قد تكون هناك العديد من الظروف التي قد يؤدي فيها الإبلاغ المنفتح عن قضايا الأمن القومي ومناقشتها إلى تعزيز الأمن القومي بالفعل.

فيما يتعلق بالنظام العام، لا يوجد تعريف محدد متفق عليه دولياً لشرح هذا المفهوم. ولكن يُنظر إلى النظام العام السليم بشكل عام على أنه يشمل كلاً من الضمانات القانونية والمادية للحرية والأمن؛ والتزامات الدولة بالدفاع من أجل ضمان السلامة العامة وحماية مصالح المجتمع ككل. ويشار إلى الجوانب الإجرامية للنظام العام من خلال الإجراءات التي تمنع هذه الضمانات من خلال انتهاك القانون والتدخل في عمليات المجتمع وقدرة الناس على العمل بكفاءة، وبالتالي توصف بأنها إجرامية. والجدير بالذكر أنه بشكل عام لا يُعتبر عملاً ضد الدولة بل ضد المجتمع.

يظهر هنا فاصلٌ دقيق فيما يتعلق بما يمكن اعتباره مخالفاً أو مقبولاً كمعايير مشتركة وقيم مجتمعية وعادات مقبولة، مما يمثل مشكلة خاصة لأجهزة إنفاذ القانون، وغالباً ما يتطلب أن يمارس المسؤولون درجة ما من التقدير. فمن خلافٍ ساخن يتم التحدث عنه في مكان عام إلى قتال بين شخصين، ومن حفلة صغيرة ولكنها صاخبة إلى تجمع كبير من عشاق الرياضة؛ كل ذلك قد ينطوي على إهانة أو لغة مزعجة، وقد تشكل حالات تدرج ضمن فئة جرائم النظام العام، وقد لا تفعل، فتقدير ذلك قد يعتمد على السياق والظروف. وقد تقدم العديد من الدول بعض الإرشادات المحددة الخاصة بها حول الكيفية التي يمكن للمسؤولين بها النظر إلى هذه المواقف.⁴⁶ من منظور تنظيم المجتمع، غالباً ما يتم الأخذ بعين الاعتبار التهديدات التي يتعرض لها النظام العام في سياق السلامة العامة والتجمعات العامة (يتم استعراضها في الودعتين 4 و 5).

نقاط للنقاش:

- هل تم تزويدك بالإرشادات الكافية بما يتيح لك اتخاذ قرارات معقولة، أو التقدير، فيما يتعلق بحرية التعبير، وحدودها المشروعة، والنظام العام؟

حماية الآداب

تضع معظم الدول قيوداً معينة على حرية التعبير لحماية الآداب العامة، مثل القواعد المتعلقة بالإباحية. وفي حين أنه من المقبول أن ما يشكل قيداً مناسباً على حرية التعبير لحماية الأخلاق يختلف من مجتمع إلى آخر، إلا أن هناك أيضاً حدوداً لذلك. وكما ذكرت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في تعليقها العام لعام 2011:

44 المرجع نفسه، المبدأ 30.

45 جاءت مبادئ تشواني، التي تمت صياغتها في عام 2013، كتحديث لمبادئ جوهانسبرغ (1995)، حيث قدمت إرشادات حول مدى القيود التي يمكن للأمن القومي فرضها فيما يتعلق بحرية الإعلام. وعلى الرغم من أن هذه المبادئ لا تشكل سوى قانون دولي غير ملزم، فقد تم بناؤها على أساس إجماع واسع بين الخبراء وأصحاب المصلحة الدوليين بشأن حرية وسائل الإعلام.

46 على سبيل المثال، في تشريعات النظام العام في المملكة المتحدة، تنص عناصر حرية التعبير (قانون النظام العام 1986، القسم 29 ي من الجزء 3) على أنه لتجنب الشك، يجب عدم تطبيق قواعد النظام العام "بطريقة تحظر أو تقيد المناقشة أو النقد أو التعبير عن الكراهية أو بإبداء عدم الإعجاب أو السخرية أو الإهانة أو الإساءة لأديان معينة أو معتقدات أتباعها أو ممارساتهم، أو أي نظام عقائدي آخر أو معتقدات أتباعه أو ممارساتهم، أو التبشير أو حث أتباع دين أو نظام عقائدي مختلف للترقيق عن ممارسة نظام دينهم أو معتقداتهم". انظر حكومة المملكة المتحدة 1986. قانون النظام العام. <https://www.legislation.gov.uk/ukpga/1986/64/part/3A>



... مفهوم الأخلاق مستمد من تقاليد اجتماعية وفلسفية ودينية عديدة؛ وعليه يجب أن تستند القيود المفروضة... بغرض حماية الأخلاق إلى مبادئ غير مستمدة حصراً من تقليد واحد". ويجب أن تُفهم هذه القيود في ضوء عالمية حقوق الإنسان ومبدأ عدم التمييز".⁴⁷

هناك قضية خاصة هنا هي النطاق المشروع للقوانين التي تهدف إلى حماية الحساسيات الدينية للمتدينين. إذ لم يعد يوجد في العديد من الولايات قوانين معاقبة التجديف في الكتب، وفي حالات أخرى لم يتم استخدام هذه القوانين لسنوات عديدة. وحماية الدين في حد ذاتها لا تفي بمعيار عتبة الضرورة لحماية حق الناس في اعتناق الآراء. ولعل أوضح عبارة في هذا الشأن موجودة في التعليق العام لعام 2011 الذي اعتمدته لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة:



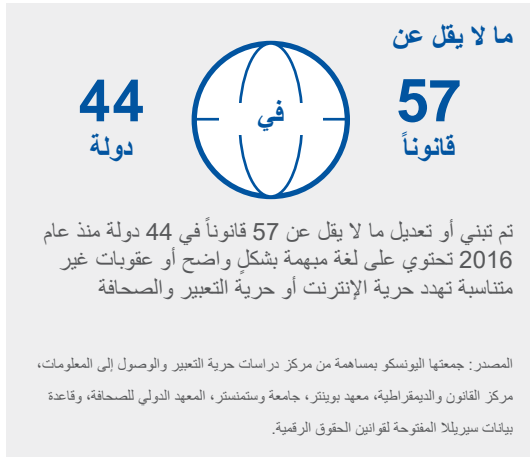
وباستثناء الحالات المعينة المنصوص عليها في الفقرة 2 من المادة 20 من العهد [تحظر بالقانون أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف]، يتعارض مع العهد حظر إظهار قلة الاحترام لدين أو نظام عقائدي آخر، بما في ذلك قوانين التجديف. ويجب أن تمثل حالات الحظر كهذه أيضاً للمتطلبات الصارمة للفقرة 3 من المادة 19، وكذلك [مواد محددة أخرى].

ولذلك، لا يجوز على سبيل المثال لأي قانون من هذه القوانين أن يميز لصالح دين أو أديان أو نظم عقائدية معينة، أو ضدها، أو لصالح أتباعها ضد أتباع دين آخر أو لصالح المؤمنين بدين ما ضد غير المؤمنين. ولا يجوز أن تستخدم حالات الحظر تلك لمنع انتقاد الزعماء الدينيين أو التعليق على مذهب ديني أو مبادئ عقائدية أو المعاقبة عليها".⁴⁸

47 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. 2011. CCPR/C/GC/34. <https://digitallibrary.un.org/record/715606>. الفقرة 32.
48 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. 2011. CCPR/C/GC/34. <https://digitallibrary.un.org/record/715606>. الفقرة 48.

1.7 التوجهات الحالية

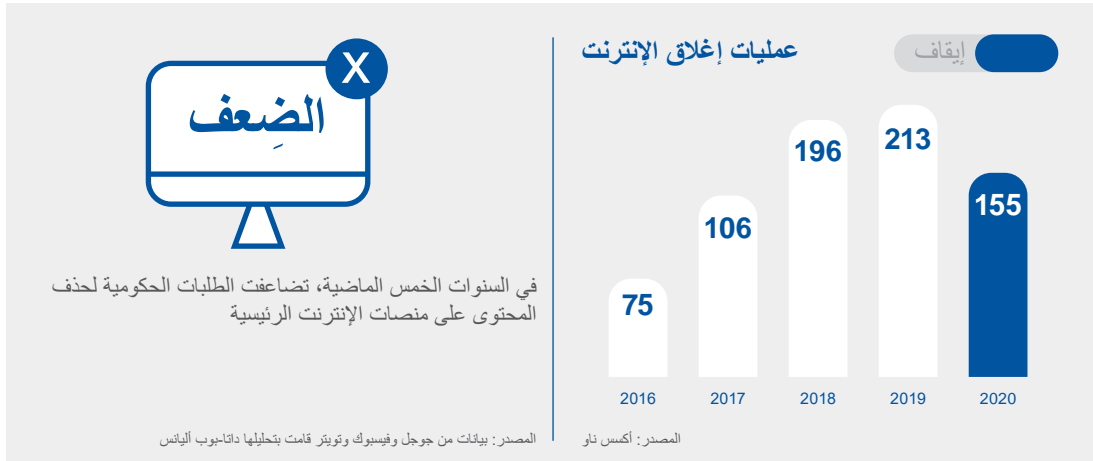
وفقاً لمعظم المقاييس، يتزايد عدد المواطنين الذين يواجهون تحديات تتعلق بحقوقهم في حرية التعبير في جميع أنحاء العالم؛ فالوضع يزداد سوءاً. والبيانات صارخة كما هو موضح أدناه:



الشكل 1.2: القوانين التي تهدد حرية التعبير⁵⁰



الشكل 1.1: التراجع في حرية الصحافة⁴⁹



الشكل 1.3: تدخّل الإنترنت⁵¹

تأكيداً لهذه البيانات، فإن مقياس تقرير حرية التعبير العالمي (GxR)، الذي تستخدمه منظمة المادة 19 غير الحكومية، يأخذ 25 مؤشراً لتقييم الوضع، ويُظهر أنه في الحالة الأسوأ له منذ أكثر من عقد.⁵² وهناك العديد من المتغيرات التي تساهم في ذلك، وفي مقدمتها السياسات على المستوى العالمي والوطني، ولكن برزت في السنوات القليلة الماضية جائحة كوفيد-19 والمستويات المتزايدة من المعلومات المضللة والاستخدام المتزايد للتكنولوجيا سريعة التطور.

49 اليونسكو. 2021. الاتجاهات العالمية في حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام، التقرير العالمي 2021/2022 - أبرز النقاط. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000379826> ص. 15.

50 المرجع نفسه.

51 المرجع نفسه.

52 منظمة المادة 19. 2021. تقرير حرية التعبير العالمي 2021. <https://www.article19.org/wp-content/uploads/2021/07/A19-GxR-2021-FINAL.pdf> ص. 22.

1.7.1 تأثير جائحة كوفيد-19

مع انتشار جائحة كوفيد-19 على مستوى العالم، رأى عدد متزايد بسرعة من الحكومات أنه من المناسب فرض قيود صارمة على الحريات، لا سيما حرية التعبير والحريات المرتبطة بها، كوسيلةٍ للاحتواء. وبحلول أوانل نيسان/أبريل 2020، فرضت غالبية الحكومات قيوداً صارمة على حرية التجمع، وأحياناً عمليات إغلاق كاملة، مما أدى في كثيرٍ من الحالات إلى تقليص المزيد من الحقوق المدنية والسياسية. وفي حين أن العديد من المنظمات الدولية لحقوق الإنسان اعترفت بأنه حتى هذه القيود الصارمة قد تكون ردود فعل مشروعة وتتماشى مع الأحكام المقبولة لتقييد حرية التعبير، كان هناك، ولا يزال، قلقٌ كبير من أن بعض الحكومات استغلت الفرص لأغراض سياسية.⁵³ ولكن يجب أن تكون هذه التدابير ضرورية ومتناسبة وضمن إطار تنظيم محكم الصياغة.⁵⁴

بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وفيما يتعلق بالحق في الصحة، فإن الحكومات ملزمة في الواقع ببذل قصارى جهدها للوقاية من "الأمراض الوبائية والمتوطنة والمهنية والأمراض الأخرى" وعلاجها ومكافحتها.⁵⁵

لمعرفة الاتجاه السائد، قدم المركز الدولي للممارسة القانونية غير الساعية للربح (ICNL) برنامج تتبع الحرية المدنية لجائحة كوفيد-19،⁵⁶ وأشار فيه إلى أنه اعتباراً من أواخر عام 2021، نفذت 58 دولة إجراءات أثرت على حرية التعبير، وأن 152 دولة لديها تدابير مطبقة أثرت على حرية التجمع.

وفي حين أن الجائحة تطلبت، بشكلٍ مشروع في بعض الأحيان، فرض درجة من القيود على الحق في حرية التعبير، يمكن القول بحق إن حماية هذه الحرية أكثر أهمية في مثل هذه الأزمات. وقد أسهمت الحماية المناسبة لهذا الحق في تسهيل ومواصلة إطلاع الجمهور على أحدث المعلومات بشأن الجائحة، وضمان وصول المتخصصين في الرعاية الصحية إلى المعلومات العالمية حول المرض وخطوات معالجته، وضمان وصول الجمهور إلى المعلومات التي تحتفظ بها السلطات العامة بشأن الجائحة. وتمكّن الإعلام والصحفيون من الإبلاغ عن الجوانب والتداعيات المختلفة للجائحة، وكشف الأكاذيب ونظريات المؤامرة، والإجراءات غير الكافية لشركات الإنترنت في الرد على المعلومات الخاطئة والمضللة.⁵⁷

في نهاية المطاف، لا تتوقف الحاجة إلى حرية التعبير في الأزمات، بل يصبح من الضروري السماح للجمهور بمصادر متنوعة للمعلومات حتى يتمكن المواطنون من الوصول إلى ما هو حقيقي وتجنب الوقوع ضحيةً للتلاعب أو الشائعات.

نقاط للنقاش:

- ▶ هل شاركت في إجراءات تنظيم المجتمع أو الأمن نتيجة لانتشار الجائحة؟
- ▶ إن كان الأمر كذلك، كيف أثرت تلك الإجراءات على الحق في حرية التعبير؟
- ▶ هل كنت على علم بمشروعية وضرورة وتناسب هذه الإجراءات؟

53 انظر منظمة العفو الدولية. 2020. الردود على جائحة كوفيد-19 والتزامات الدول في مجال حقوق الإنسان: ملاحظات أولية. <https://www.amnesty.org/en/documents/pol30/1967/2020/en> / وهومن رايتس ووتش. 2020. احترام الحقوق في الاستجابة لجائحة كوفيد-19: توصيات للحكومات في التصدي للجائحة. <https://www.hrw.org/news/2020/03/19/human-rights-dimensions-covid-19-response>.

54 اليونسكو. 2020. كوفيد-19: دور المكلفين بأدوار قضائية في حماية وتعزيز الحق في حرية التعبير: مبادئ توجيهية. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf00000374208?posInSet=2&queryId=148e8b4d-2572-4851-8d42-c34004c1dd8b>.

55 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. 1966. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. <https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/cescr.aspx>.

56 يتوفر برنامج تتبع الحرية المدنية الصادر عن المركز الدولي للممارسة القانونية غير الساعية للربح عبر الرابط: <https://www.icnl.org/covid19tracker/>.

57 اليونسكو. 2020. كوفيد-19: دور المكلفين بأدوار قضائية في حماية وتعزيز الحق في حرية التعبير: مبادئ توجيهية. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf00000374208>، ص. 5.

تم استخدام الحاجة إلى مواجهة ارتفاع خطاب الكراهية (انظر أعلاه) في بعض الأحيان كذريعة لاتخاذ إجراءات تقييدية أثناء الجائحة. استجابةً لذلك، تم إصدار مبادئ توجيهية في "مذكرة الأمم المتحدة التوجيهية بشأن التصدي لخطاب الكراهية ذي الصلة بجائحة كوفيد-19 ومكافحته"⁵⁸ وعلى الرغم من أن المبادئ الكامنة وراء المبادئ التوجيهية تتناول مسألة خطاب الكراهية، إلا أنها مفيدة في مقاربات حرية التعبير على نطاقٍ أوسع، أثناء الجائحة، بالإضافة إلى أي قضايا قد تخص الأفراد أو الجماعات أو المجتمعات وربما تجعلهم أهدافاً لخطاب الكراهية.

نوصي المبادئ التوجيهية الدول بما يلي:

التأكد من أن الاستجابات القانونية لخطاب الكراهية متوازنة بعناية مع الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في الوصول إلى المعلومات، بما في ذلك التدفق الحر للمعلومات والأفكار العلمية حول جائحة كوفيد-19، بما في ذلك عن طريق:

- ▶ ضمان أن جميع القيود المفروضة على حرية الرأي والتعبير ينص عليها القانون وضرورية ومتناسبة لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم، أو لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة؛
 - ▶ الامتناع عن فرض تدابير الرقابة إلا إذا كانت تفي بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، لأن مثل هذه التدابير قد تؤدي بخلاف ذلك إلى تقييد الوصول إلى المعلومات المهمة للصحة العامة؛
 - ▶ ضمان سلامة الصحفيين وحماية المصادر، بما في ذلك ألا يواجه الصحفيون والمبلغون عن المخالفات الذين أثاروا مخاوف مشروعة بشأن كوفيد-19 والردود عليه ملاحقة جنائية أو عقوبات مدنية أو ترهيب أو مضايقة؛
 - ▶ الإفراج عن الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء المسجونين خطأً أو تعسيفاً، بمن فيهم الذين سُجنوا بسبب عملهم المتعلق بجائحة كوفيد-19؛
 - ▶ الامتناع عن استخدام جائحة كوفيد-19 كذريعة لتقييد وصول الجمهور بشكلٍ غير قانوني إلى المعلومات وحرية وسائل الإعلام؛
 - ▶ رفع جميع عمليات إغلاق الإنترنت والقيود المفروضة على الوصول إلى المعلومات عبر الإنترنت، والامتناع عن حظر أو تقييد الوصول إلى شبكة الإنترنت، واتخاذ تدابير فعالة لتعزيز الوصول إلى شبكة الإنترنت، بما في ذلك من خلال توفير الوصول المجاني، لا سيما للفئات الضعيفة أو المهمشة؛
 - ▶ التنفيذ الصارم لقوانين حرية المعلومات لضمان وصول جميع الأفراد، وخاصة الصحفيين، إلى المعلومات.
- التأكد من دعم حقوق المستهدفين بخطاب الكراهية ذي الصلة بكوفيد-19، بما في ذلك من خلال:
- ▶ ضمان إجراء تحقيق مستقل في مزاعم خطاب الكراهية التي قد تشكل تحريضاً على التمييز أو العداء أو العنف ومحاسبة الجناة، وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.
- التأكد من أن جميع عمليات التواصل مع العامة من قبل مسؤولي الدولة، وخاصة تصريحات كبار أعضاء الحكومة، بشأن كوفيد-19:
- ▶ يمكن الوصول إليها، ودقيقة، وكاملة، وموثوقة، وقائمة على الأدلة، وشفافة، ومتاحة بجميع اللغات التي يتحدث بها السكان، ويتم نشرها في الوقت المناسب؛
 - ▶ لا تُلقَى باللوم أو المسؤولية عن ظهور أو انتشار الفيروس على أي مجتمع أو مجموعة معينة؛
 - ▶ تعزز الشمولية وتُظهر أعضاء من مجتمعات متنوعة يتأثرون بالفيروس ويتعاونون لمنع انتشار كوفيد-19.

58 الأمم المتحدة. 2020. مذكرة توجيهية بشأن التصدي لخطاب الكراهية ذي الصلة بجائحة كوفيد-19 ومكافحته. <https://www.un.org/en/genocideprevention/documents/Guidance%20on%20COVID-19%20related%20Hate%20Speech.pdf>

1.7.2 المعلومات المضللة و"الأخبار الكاذبة"

إن المعلومات المضللة كمفهوم وواقع ليست أمراً جديداً. لكن تأثيرها على مدى العقد الماضي تصاعد بشكلٍ هائل نتيجةً لاكتساب وسائل التواصل الاجتماعي لتأثير كبير على المجتمعات. ويمكن رؤية هذا التأثير في العديد من المجالات، بدءاً من السياسة، إذ تواجه العمليات الانتخابية الديمقراطية تهديدات، ووصولاً إلى الصحة، وفي مقدمتها الحملات المناهضة للتطعيم. ومع أن هذه الأخيرة ليست جديدةً أيضاً، إلا أنها تكتسب أهمية خاصة في ضوء جائحة كوفيد-19.

غالباً ما يخلط النقاش الشائع لهذه الظاهرة بين ثلاثة مفاهيم: المعلومات المضللة والمعلومات الخاطئة والمعلومات الزائفة. إذ تختلف هذه المصطلحات اختلافاً طفيفاً، اعتماداً على طبيعتها والقصد منها. وفيما يلي تعريفات مفيدة لها:

- **المعلومات المضللة:** معلومات خاطئة تم إنشاؤها عن عمد لإلحاق الضرر بشخص أو مجموعة اجتماعية أو منظمة أو دولة.
- **المعلومات الخاطئة:** معلومات خاطئة ولكن لم يتم إنشاؤها بقصد إلحاق الضرر.
- **المعلومات الضارة:** المعلومات التي تستند إلى الواقع، وتستخدم لإلحاق الضرر بشخص أو منظمة أو دولة.⁵⁹

إن المعلومات الخاطئة والمعلومات الضارة هما قضيتان مهمتان، لكن الشاغل الرئيسي هو المعلومات المضللة بسبب طبيعتها الخاطئة والمتعمدة. فبدون وجود وسائل إعلام يمكنها التحقيق بحرية في قضايا اليوم التي تواجه المواطنين، تصبح الأكاذيب، التي غالباً ما تستهوي المشاعر بدلاً من الحقيقة العقلانية، جزءاً لا يتجزأ من خطاب كاذب في جميع أنحاء المجتمع. ووجود مواطنين لديهم معلومات خاطئة، أو بالأحرى مضلّين يعطل أي آفاق حقيقية للديمقراطية.



هناك أدلة متزايدة على أن المعلومات المضللة تنزع إلى التفافم حيثما يتم تقييد حقوق الإنسان، وعندما يكون نظام المعلومات العامة غير قوي، وعندما تكون جودة وسائل الإعلام وتنوعها واستقلاليتها ضعيفة. وعلى العكس من ذلك، عندما تكون حرية الرأي والتعبير محمية، يكون المجتمع المدني والصحفيون وغيرهم قادرين على تحدي الأكاذيب وتقديم وجهات نظرٍ بديلة.⁶⁰

قد يبدو للوهلة الأولى أن المعلومات المضللة هي عنصر متأصل في المجتمع المنفتح. لكن وعلى الرغم من كل شيء، يمتد الحق في حرية التعبير إلى جميع أنواع المعلومات والأفكار، بغض النظر عن حقيقة المحتوى. ويملك المواطنون الحق في اعتناق الآراء والبيانات التي لا أساس لها والتعبير عنها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التدفق الحر للمعلومات أمرٌ أساسي لحرية التعبير. في الواقع، إن الدول ملزمة بحماية وتعزيز مصادر المعلومات المتعددة والمتنوعة، بما في ذلك تلك الواردة من وسائل الإعلام.

59 اليونيسكو. 2018. الصحافة والأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة: كتيب لتعليم الصحافة والتدريب. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000265552>، ص. 46؛ ومجلس أوروبا. 2017. اضطراب المعلومات: نحو إطار متعدد التخصصات للبحث وصنع السياسات. <https://rm.coe.int/information-disorder-toward-an-interdisciplinary-framework-for-research/168076277c>، ص. 20.

60 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. 2021. A/HRC/47/25. <https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=A%2FHR%2F47%2F25&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False>.

لا يعني ذلك أنه لا يمكن تقييد المعلومات المضللة على الإطلاق، بل أن أي قيد من هذا القبيل، كما هو الحال دائماً، يتطلب تطبيق الاختبار المكون من ثلاثة أجزاء، والحفاظ على حدٍ عالٍ من القانونية والشرعية والضرورة والتناسب. وقد تكون كذلك أي قوانين حالية تتعلق بالخصوصية والتشهير وما شابه ذلك، والتي تحمي حقوق الآخرين، موضوعيةً بما يكفي للتعامل مع عناصر معينة من المعلومات المضللة. ويمكن تقييد المعلومات المضللة التي يتم نشرها للتحريض على العنف أو العداء أو العدوان أو لمهاجمة الصحفيين أو للتشهير غير المبرر بشخص ما.

من المهم ملاحظة أن الفروق المذكورة أعلاه بين المعلومات المضللة والخاطئة والضارة، تتوقف على الدوافع/النية والوعي بالزيف. وليس من السهل دائماً اكتشافها أو إثباتها، وبالتالي تم تطوير نهج إضافية، منها ما إذا كان هناك نشر منسق من قبل جهات فاعلة غير حقيقية، وما إذا كان الجمهور بالفعل يغير مواقفه وسلوكياته، أو ما إذا كانت الأكاذيب أقل فاعلية مما تبدو عليه للوهلة الأولى.

في نهاية المطاف، تعد حرية التعبير ونتائجها الطبيعية وحرية الصحافة والوصول إلى المعلومات أدوات قيمة لمواجهة المعلومات المضللة. وتسهم حرية التعبير أيضاً في إبراز أنه بين الحقائق المثبتة والأكاذيب المثبتة، توجد منطقة رمادية من المجهول لا ينبغي تصنيفها في إطار ثنائي، ولكن يتم قبولها على أنها حالة عدم يقين مشروعة مع تطور العلم، أو مع تطور مقترحات السياسة في الممارسة العملية. وتستفيد هذه المناطق الرمادية من المناقشة الحرة والمفتوحة.

نقاط للنقاش:

- كيف تؤثر المعلومات المضللة على الديمقراطية؟
- هل يمكنك التفكير في أي حالات تضليل كان لها تأثير سلبي على الديمقراطية في دولتك؟

1.7.3 التكنولوجيا الرقمية

إذا كان على الدولة، من خلال مؤسساتها القانونية وأجهزة إنفاذ القانون فيها، أن تدعم بشكلٍ صحيح حرية التعبير مع الحفاظ أيضاً على النظام العام - مع الأخذ في الاعتبار دائماً أن هذين الواجبين ليسا متعارضين بالضرورة - فإن هذا التوازن قد تأثر بالقدرات الرقمية سريعة التطور.

بحلول نهاية عام 2019، كانت تكنولوجيا المراقبة تنتشر بمعدل أسرع إلى نطاقٍ أوسع من الدول مما كان بإمكان الخبراء بشكلٍ عام إدراكه، إذ تستخدم 75 دولة على الأقل من أصل 176 دولة تقنيات الذكاء الاصطناعي لأغراض المراقبة. ويشمل ذلك: المدن الذكية/منصات المدينة الآمنة (56 دولة)، وأنظمة التعرف على الوجوه (64 دولة)، والتنظيم الذكي للمجتمع (52 دولة).⁶¹



المستهدفون بالمراقبة يعانون من التدخل في حقوقهم في الخصوصية وحرية الرأي والتعبير سواءً نجحت جهود المراقبة أم لا".

المراقبة وحقوق الإنسان: تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير A/HRC/41/35

61 فيلشتاين، إس. 2019. توسع المراقبة عالمياً باستخدام الذكاء الاصطناعي. <https://carnegieendowment.org/2019/09/17/global-expansion-of-ai-surveillance-pub-79847>.

وفي حين أدت جائحة كوفيد-19 والمعلومات المضللة المنتشرة بشكلٍ واسع إلى إيجاد أعذارٍ لزيادة أنشطة إنفاذ القانون التي قد تهدد الحريات، فإن المراقبة نفسها هي ظاهرة مدفوعة بالتطلعات الحكومية والتقدم التكنولوجي الحتمي الذي يحركه السوق، وهي توجه ضربات مباشرة إلى صميم الحريات.

"... المراقبة غير القانونية أو التعسفية و/أو اعتراض الاتصالات، والجمع غير القانوني أو التعسفي للبيانات الشخصية أو القرصنة غير القانونية أو التعسفية والاستخدام غير القانوني أو التعسفي لتقنيات القياسات الحيوية، باعتبارها أعمالاً تدخلية للغاية، تنتهك أو تسيء إلى الحق في الخصوصية، يمكن أن تتدخل في حقوق الإنسان الأخرى، بما في ذلك الحق في حرية التعبير واعتناق الآراء دون تدخل، والحق في حرية التجمع السلمي والارتباط، وقد تتعارض مع مبادئ المجتمع الديمقراطي، بما في ذلك عندما يتم تنفيذها خارج الحدود الإقليمية أو على نطاقٍ واسع".⁶²

تستخدم الحكومات في جميع المناطق على نحوٍ فاعل أدوات المراقبة وأنظمة الذكاء الاصطناعي لمراقبة الحدود، وتحديد ملامح المجرمين، ومراقبة مجموعات مختارة، وتحديد الأفراد في الأماكن المزدحمة. لكن الكثير من الحكومات تجد صعوبة في القيام بذلك بشكلٍ قانوني، باعتماد واستعراض تشريعات تفرض إشراكاً قانونياً وضوابط وتوازنات كافية، بما يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويبدو أن:



"العامل الأكثر أهمية في تحديد ما إذا كانت الحكومات ستستغل هذه التكنولوجيا لأغراض قمعية هو نوعية حوكمتها - هل هناك نمط قائم لانتهاكات حقوق الإنسان؟ هل هناك تقاليد قوية لسيادة القانون ومؤسسات مستقلة للمساءلة؟"⁶³

وسائل التواصل الاجتماعي

أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي أداة قوية لأجهزة إنفاذ القانون، لكنها ساعدت في الوقت ذاته على تعزيز حريات التعبير، وحرية التجمع كذلك، لا سيما في سياق النظام العام. وعلى الرغم من أن هذا الاتجاه يمثل تحدياً مستمراً أمام هذه الأجهزة، إلا أن الأفضل أن يُنظر إليه في سياق إعادة تنشيط الخفارة المجتمعية في جميع أنحاء العالم، حيث تسعى أجهزة إنفاذ القانون إلى تسهيل التفاعل بين المسؤولين والمواطنين.⁶⁴

يتمثل أحد الجوانب الإيجابية لوسائل التواصل الاجتماعي في استخدام النصوص والمنشورات والصور ومقاطع الفيديو، عبر منصات مختلفة للسماح لأجهزة إنفاذ القانون بالتفاعل مع المجتمعات المحلية من خلال مشاركة أحدث الأخبار وتلقي التعليقات حول الاهتمامات المحلية. وستتناول الوحدة 3 ذلك بمزيد من التفصيل.

ومن الجوانب الإيجابية أن وسائل التواصل الاجتماعي يمكنها أن تشكل رصيداً قيماً من المعلومات ومصدراً لكتل البيانات القابلة للاستخدام لأغراض تنظيم المجتمع وضبط الأمن، وهو ما تتناوله الوحدة 7. وتكون معلومات وسائل التواصل الاجتماعي تلك عامة، بحكم تصميمها. وفي حين أن الاعتراض السري للاتصالات يجب أن يخضع للرقابة القانونية، فإن الطبيعة العامة لوسائل التواصل الاجتماعي لا تجعلها بغنى عن الحاجة إلى الحماية من إساءة الاستخدام، سواء من جانب الجمهور أو من جانب الحكومة ووكالات إنفاذ القانون التابعة لها.

62 مفضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. 2019. A/74/53/Add.1.

<https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=A%2F74%2F53&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False>

63 فيلشتاين، إس. 2019. توسع المراقبة عالمياً باستخدام الذكاء الاصطناعي. https://carnegieendowment.org/files/WP-Feldstein-AISurveillance_final1.pdf ص. 10.

64 بولوك، كيه. 2017. استخدام الشرطة لوسائل التواصل الاجتماعي: هل هو تحول أم تطبيع؟ <https://www.cambridge.org/core/journals/social-policy-and-society/article/police-use-of-social-media-transformation-or-normalisation/19E5C6727038F01129B51CE4287D0FFB>

في الدول المنفتحة، يجب أن تخضع جميع الاتصالات المرسلة أو المستلمة من قبل المنظمات الحكومية، بما في ذلك أجهزة إنفاذ القانون، لتدقيق مفتوح، غالباً عن طريق تقديم طلب. ومن أجل الشفافية، يجب على أجهزة إنفاذ القانون وضع خطط لجمع وأرشفة جميع الرسائل الرسمية على قنوات التواصل الاجتماعي. وقد تُطلب هذه السجلات أيضاً للتحقيقات الداخلية وسجلات الحالات واستجابة للإجراءات القانونية المحتملة، كما هو موضح في الوحدة 7.

يمكن استخدام مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي من قبل أجهزة إنفاذ القانون لمراقبة الأنشطة الإجرامية بشكلٍ شرعي. لكن ذلك لا يخلو من المخاطر، وهناك مخاوف بشأن فعاليته الفعلية في الملاحقات القضائية. إذ قد تهدد هذه المراقبة الخصوصية وحرية التعبير، وتزيد من المراقبة غير المتناسبة لبعض المجتمعات، ويمكن أن تؤدي إلى اعتقال الأشخاص على أساس المنشورات والجمعيات التي أسسها. ⁶⁵ وللتخفيف من خطر إساءة الاستخدام وسوء المعاملة، واستجابةً لأغراض مساءلة الشرطة، يجب على أجهزة إنفاذ القانون اتخاذ خطوات استباقية لإعلان السياسات التي تحكم استخدامها لوسائل التواصل الاجتماعي في هذا الصدد.

نقاط للنقاش:

- ▶ هل تقوم الشرطة أو جهاز الأمن في دولتك بمراقبة وسائل التواصل الاجتماعي؟
- ▶ إن كان الأمر كذلك، ما هي الضمانات الموضوعة للقيام بذلك مع حماية الحق في حرية التعبير؟
- ▶ إن كان الأمر كذلك، فهل السياسات المتعلقة باستخدامها متاحة للجمهور؟

الذكاء الاصطناعي والبيانات

بالإضافة إلى المنشورات والنصوص والصور ومقاطع الفيديو التي يفيض بها الإنترنت، توفر البيانات الرقمية النقية الناتجة عن كل تفاعل يقوم به كل مستخدم رقمي مع جهاز ما قدرأ هائلاً من المعلومات، وغالباً ما يطلق عليها بشكل عام "البيانات الضخمة". وقد زادت قدرة أجهزة إنفاذ القانون على إدارة وتحليل هذه البيانات بشكل كبير على مدى العقد الأخير، وكانت هذه المهمة في السابق تُعتبر معقدة ومتطلبة للذكاء في الوقت الحقيقي أو الديناميكي أو حتى طويل الأجل. ⁶⁶

تهدف الشرطة الذكية أو التنبؤية إلى جمع كميات هائلة من البيانات من مصادر متعددة - خلاصات وسائل التواصل الاجتماعي، والموقع الجغرافي، وسجلات الاعتقالات، وأنواع الجرائم، والبيانات البيومترية - لتحليل الخوارزميات من أجل منع الجريمة والاستجابة السريعة للأعمال الإجرامية والتنبؤ حول النشاط الإجرامي في المستقبل.

لكن جمع مثل هذه المجموعات الضخمة من البيانات وتخزينها وإدارتها يؤثر قضايا أخلاقية لا تتعلق بالخصوصية فحسب، بل بحرية التعبير أيضاً، ⁶⁷ وفي حين تنص المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن "لكل إنسان الحق في اعتناق آراء دون مضايقة"، فإن مجرد حقيقة أن الوصول إلى بيانات الفرد قد يسمح بسهولة بتلك المضايقة، إما عن طريق آليات بشرية أو خوارزمية، أمرٌ يهدد أساس حرية التعبير. إن التهديد، الحقيقي أو المتصور، بإمكانية تتبع أو مراقبة فرد أو مجموعة من قبل السلطات العامة، ولا سيما أجهزة إنفاذ القانون، يحّد من رغبة ذلك الفرد أو المجموعة في "التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين" على النحو المنصوص عليه في المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

تعتمد الحكومات على نحو متزايد لوائح تتعلق باستخدام البيانات، مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي. لكن تركيز هذه اللوائح ينصبُّ بشكلٍ أكبر على استخدام الشركات للبيانات، ومن غير الواضح ما هو نطاق الحماية الممنوح بموجب هذه اللوائح لأجهزة إنفاذ القانون.

65 للحصول على ملخص للدراسات التي تناولت موضوع كيفية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في عمل الاستخبارات الجنائية، مع التركيز على تأثير وسائل التواصل الاجتماعي والتحديات والفرص المرتبطة بها، انظر فورتين. إف، ديلي دون جيه، نوب جيه. 2020. استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الاستخبارات وأثرها على ضبط الأمن؛ في نولان جيه. جيه، كريستينو إف، بارسونز تي. (المحررون) في ضبط الأمن في عصر الإصلاح. 13-1_1007%2F978-3-030-56765-1، <https://link.springer.com/chapter/10.1007%2F978-3-030-56765-1>، الصفحات 213-231.

66 لمزيد من المعلومات حول تطبيق الذكاء الاصطناعي وتأثيره على سيادة القانون، راجع الدورة التدريبية عبر الإنترنت للجهات القضائية، التي أطلقها اليونسكو وجمعية المستقبل، بدعم من المركز الإقليمي لدراسات تنمية مجتمع المعلومات Cetic.br ومركز المعلومات والتنسيق NIC.br، والكلية القضائية الوطنية، وجمعية معايير معهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات. https://www.judges.org/ai_and_law/english/.

67 انظر اليونسكو. 2021. التوصية الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي. <https://en.unesco.org/artificial-intelligence/ethics#recommendation>.

نقاط للنقاش:

- ▶ بصفتك فرداً ملتزماً بالقانون، هل تحرص على حماية بياناتك الشخصية؟
- ▶ إن كان الأمر كذلك، فلماذا تشعر أنه من المهم القيام بذلك؟

تكنولوجيا التعرف على الوجوه

تعتبر تكنولوجيا التعرف على الوجوه (FRT) أحد المصادر المحتملة المهمة لمثل تلك البيانات، والتي يمكنها في ظروف معينة تمكين التعرف على الأفراد في الوقت الفعلي عبر الكاميرات في المواقع المراقبة. وتُعتبر هذه التقنية فعالة للغاية في بيئات النظام العام، كما يتضح من عمليات نشرها بشكلٍ منتظم في المظاهرات الجماهيرية في جميع أنحاء العالم. وفي حين أن الكاميرات الثابتة التي تستخدم تكنولوجيا التعرف على الوجوه يمكن أن تتطوي على تهديد غير مباشر لحقوق الأفراد من خلال المراقبة الجماعية، فإن إمكانيات تكنولوجيا التعرف على الوجوه المتنقلة تمثل تهديداً مباشراً، وخاصةً عند استخدامها في التجمعات العامة.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، وفي جميع أنحاء العالم، اعتاد الأشخاص الذين يحضرون التجمعات ارتداء أقنعة أو مكياج مموه واستخدام تأثيرات ضوئية للتشويش على أنظمة تكنولوجيا التعرف على الوجوه. ومن خلال القيام بذلك، يمكن لهم الاستمرار في إسماع أصواتهم وآرائهم. "أما خيارهم البديل الوحيد فهو عدم المشاركة" ⁶⁸ - وهي نتيجة تقوض إلى حدٍ كبير حريات التعبير والتجمع والمشاركة، وهو ما أثبتته الدراسات الاستقصائية للمواطنين التي تفيد بأنهم لن يحضروا الأحداث بعد الآن إذا تم استخدام هذه التكنولوجيا. ⁶⁹

لكن الكثير من المواطنين يقدرّون فوائد تكنولوجيا التعرف على الوجوه في تعزيز الأمن للمنفعة العامة، إذ يتمثل الاستخدام المشروع والفعال لتكنولوجيا التعرف على الوجوه في التحقق من الهوية عند مراقبة الحدود، والعثور على هوية مجرمي الاحتيال في أجهزة الصراف الآلي، والكشف عن هوية مثبيري الشعب المخالفين للقانون، والبحث بشكلٍ فعال عن الإرهابيين في الأماكن العامة، ومكافحة إساءة معاملة الأطفال، والعثور على الأشخاص المفقودين. لكن لا يزال الكثيرون غير مرتاحين لاستخدام أجهزة إنفاذ القانون لهذه التكنولوجيا، إذ يشعرون بالقلق من أنها تنتهك الخصوصية، وتسم المراقبة بأنها ممارسة طبيعية، مع أنه قد لا يتم استخدامها بالضرورة بشكلٍ أخلاقي.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التكنولوجيا بعيدة كل البعد عن الكمال، إذ تمتلك معدلات نجاح متفاوتة بشكلٍ كبير اعتماداً على العديد من المتغيرات، وفي مقدمتها الطقس. ولكن مهما يكن الأمر، وبغض النظر عن حقيقة أن تكنولوجيا التعرف على الوجوه هي نظام تسفي للمراقبة الجماعية، ومُحسّن للاستخدام في حالات النظام العام، إلا أن استخدامها يتطلب إخضاعها لحدود عتبة عالية فيما يتعلق بالاختبار المكون من ثلاثة أجزاء فيما يتعلق بالحدود والقيود. ⁷⁰

يشير خبراء المجتمع المدني إلى أن تقنيات التعرف على الوجوه قد تؤثر سلباً على استعداد المتظاهرين للمشاركة في هذا النشاط. وبذلك فإن نشر تقنية التعرف على الوجوه أثناء الاحتجاجات سيحتاج إلى تلبية حدٍّ أعلى من الضرورة والتناسب مقارنةً بالأماكن العامة الأخرى. ⁷¹

وبالإضافة إلى ذلك، فإن أحد العناصر الأساسية لاستخدام تكنولوجيا التعرف على الوجوه هو التخفيف من المخاطر. وتعدُّ اعتبارات احترام حقوق الإنسان والاستخدام الضروري والتناسب والشفافية والرقابة البشرية والمساءلة وأداء النظام وتدريب فاحصي الوجوه واستخدام قواعد البيانات وسلامة البيانات، أمراً حيوياً لضمان ألا يتجاوز استخدام تكنولوجيا التعرف على الوجه المعايير القانونية وألا يهدد حرية التعبير. وقد أعد الإنترنت ومعهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (UNICRI) والشرطة الهولندية والمندى الاقتصادي العالمي استبيان تقييم ذاتي يغطي هذه العناصر. ⁷²

68. نيتشر، 2020. مقاومة ازدياد استخدام التعرف على الوجوه. <https://www.nature.com/articles/d41586-020-03188-2>.

69. لوعة أخلاقيات ضبط الأمن في لندن، 2019. التقرير النهائي بشأن التعرف على الوجوه بشكلٍ مباشر.

70. لمزيد من التفاصيل حول آثار التكنولوجيا الرقمية، انظر مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2021. الحق في الخصوصية في العصر الرقمي: تقرير (2021).

<https://www.ohchr.org/EN/Issues/DigitalAge/Pages/cfi-digital-age.aspx>.

71. وكالة الحقوق الأساسية التابعة للاتحاد الأوروبي، 2019. تكنولوجيا التعرف على الوجوه: اعتبارات الحقوق الأساسية في سياق إنفاذ القانون.

https://fra.europa.eu/sites/default/files/fra_uploads/fra-2019-facial-recognition-technology-focus-paper.pdf، ص. 30.

72. المنتدى الاقتصادي العالمي، 2021. إطار سياسات للحدود المسؤولة للتعرف على الوجوه.

https://www3.weforum.org/docs/WEF_A_Policy_Framework_for_Responsible_Limits_on_Facial_Recognition_2021.pdf، الصفحات 20-24.

فيما يتعلق بالاحتجاجات، ينبغي للسلطات الوطنية أن تنتظر في تعيين أمين مظالم يكون مسؤولاً عن معاملة الشرطة وقوات الأمن الأخرى للصحافة أثناء الاحتجاجات⁷³ - على سبيل المثال، عند نشر استخدام تكنولوجيا التعرف على الوجوه، إذ يضمن ذلك تعيين مسؤول لرصد إجراءات أجهزة إنفاذ القانون، وفقاً لواجباتها في حماية حقوق الإنسان والبيانات الشخصية.

دراسة حالة - صربيا، 2019

في بداية عام 2019، أعلن وزير الداخلية ومدير الشرطة عن وضع 1000 كاميرا في 800 موقع في بلغراد. تم إبلاغ الجمهور أن كاميرات المراقبة هذه ستحتوي على برنامج للتعرف على الوجوه ولوحات السيارات. طلبت منظمات المجتمع المدني من وزارة الداخلية تقديم تقييم تأثيرها على حماية البيانات الشخصية المطلوب إعداده بموجب قانون حماية البيانات الشخصية للدولة. بدعوى قضايا تتعلق بالسرية، لم تقدم وزارة الداخلية ذلك التقرير علناً ولكنها قدمت في النهاية تقييم تأثير حماية البيانات (DPIA) إلى المفوض الوطني لحماية البيانات الشخصية. في أواخر عام 2019، ذكر أن المفوض خلص إلى أن تقييم حماية البيانات الشخصية لا يفي بالشروط الرسمية أو المادية التي يتطلبها قانون حماية البيانات الشخصية.⁷⁴



التقنيات والآليات الأخرى

تُعتبر أجهزة التصوير المرتددة على الجسم (BWCs) إلى حد كبير طريقة ملموسة لتعزيز شفافية الشرطة ومساءلتها، لكن فعاليتها في ضمان حسن سلوك المسؤولين مبهمة، ويجب تقييمها في سياق السياسات الوطنية التي تحكم استخدامها والإشراف عليها.⁷⁵

وفي حين أن مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي والبيانات الضخمة وتكنولوجيا التعرف على الوجوه هي الاهتمامات الأكثر شيوعاً، فإن التقنيات والآليات الأخرى تشكل أيضاً تحديات للحريات التي نهتم بها هنا. على سبيل المثال، تسمح أجهزة النقاط رقم التعريف العالمي للمشارك في اتصالات الهاتف المحمول (الأجهزة التي تجمع بيانات رقم التعريف العالمي للمشارك في اتصالات الهاتف المحمول والهوية الدولية للمعدات المتنقلة التي تكون فريدة لكل هاتف محمول وبطاقة شريحة الاشتراك (SIM) في النهاية بالتدخل حتى في اعتراض حركة الهواتف المحمولة الخاصة في حشود كبيرة. وإن نشر الطائرات بدون طيار، المجهزة بتقنية المراقبة الجماعية والتعسفية المذكورة أعلاه، يسمح كذلك، سواء كان بقصد أم لا، بتقويض الحق في حرية التعبير والتجمع والمشاركة. وهناك أيضاً الخيار الغير متناسب بدرجة كبيرة بإغلاق منصة ويب معينة، وحتى خدمة الإنترنت المنتشرة على نطاق واسع، والذي يُعد انتهاكاً خطيراً لهذه الحريات، لا سيما بالنظر إلى طبيعة الاتصالات الحديثة.

نقاط للنقاش:

- ▶ هل تتمتع الشرطة أو جهاز الأمن في دولتك بإمكانية الوصول إلى التقنيات التي تمت مناقشتها أعلاه؟
- ▶ إن كان الأمر كذلك، فما هي الاعتبارات المتعلقة باستخدامها؟

73 اليونيسكو. 2020. سلامة الصحفيين الذين يغطون الحركات الاحتجاجية: الحفاظ على حرية الصحافة في أوقات الاضطرابات.

<https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000374206>، ص. 16.

74 منظمة الحقوق الرقمية الأوروبية. 2019. صربيا: مراقبة بالفيديو للتعرف على الوجه بشكل غير قانوني في بلغراد.

<https://edri.org/our-work/serbia-unlawful-facial-recognition-video-surveillance-in-belgrade/>.

75 لمزيد من التعليق بشأن أجهزة التصوير المرتددة على الجسم، انظر مجلة إنجنييرنج أند تكنولوجي. 2020. تحقيق في أجهزة التصوير المرتددة على الجسم يكشف عن تحديثات مزعجة لشرطة المملكة المتحدة.

<https://eandt.theiet.org/content/articles/2020/03/investigation-on-body-worn-cameras/>، والاتحاد الأمريكي للحريات المدنية. 2015. أجهزة التصوير المرتددة على الجسم

الخاصة بالشرطة: مع وجود السياسات الصحيحة، الجميع رابح. <https://www.aclu.org/other/police-body-mounted-cameras-right-policies-place-win-all>.

عندما تسعى الشرطة إلى استخدام التكنولوجيا لتحقيق هدف مشروع، يُطرح السؤال المهم حول ما إذا كانت درجة التطفل التي يسببها سلوك مراقبة الشرطة للحريات الأساسية للمواطنين باستخدام خوارزميات المراقبة (البيومترية أو غير ذلك) ضرورية في مجتمع ديمقراطي إذا ما قورنت بشرعية وتناسب مساعيها ونواياها. إن نوع المعدات/التقنية/الطريقة التي تختار استخدامها لتحقيق هذه الغاية (على سبيل المثال التعرف المباشر على الوجوه، والتعرف التلقائي على لوحات السيارات، والتصوير الحراري، وتحليل المشي، وأجهزة استشعار الحركة، وغير ذلك)، والطريقة التي يتم فيها نشر هذه الوسائل التكنولوجية (مثل استخدام الكاميرات الثابتة في مواقع مختلفة، والمستخدم مع أجهزة التصوير المرتددة على الجسم أو غيرها من الوسائل المتنقلة)، وما إذا كانت هذه التكنولوجيا تُستخدم بشكل علني إلى جانب تقنيات المراقبة الأخرى أو ضمن شبكة واحدة، كلها عوامل قد تؤثر بشكل كبير على عمق التطفل الناجم عن سلوك الشرطة على حقوق المواطن.⁷⁶

مراقبة أجهزة إنفاذ القانون

لا تحتكر الشرطة وقوات الأمن تكنولوجيا المراقبة، لا سيما بالنظر إلى أن القطاع مدفع إلى حد كبير بقوى السوق التي تستهدف المستهلكين من الجماهير، مما يعني أن المسؤولين أنفسهم يتعرضون بشكل متزايد للمراقبة، أو على الأقل للتدقيق. مما يعني أن المسؤولين أنفسهم يتعرضون بشكل متزايد للمراقبة، أو على الأقل للتدقيق. بدءاً من الاستخدام البسيط للتصوير المنسق ونشر الطائرات بدون طيار المزودة بكاميرات، من خلال التطبيقات التي تستخدم الذكاء الاصطناعي الخاص لمسح قنوات الطوارئ أو معلومات التعهيد الجماعي لنشاط الشرطة، ووصولاً إلى الاستخدام الأخير للتكنولوجيا التجارية للتعرف على الوجوه من أجل تحديد الشرطة ذات الملابس العادية وضباط الأمن وكشف هوياتهم على الإنترنت.⁷⁷ وبالتالي فإن استخدام تكنولوجيا المراقبة والذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا التعرف على الوجه هو سيف ذو حدين.

لقد أثارت، وبحق، ردود الفعل الحكومية في مواجهة مثل هذا الاستخدام للتكنولوجيا من قبل الجمهور، لا سيما أثناء التجمعات، مخاوف حركات الحقوق المدنية.⁷⁸ ونظراً لطبيعة وظيفة ضباط الشرطة والأمن، فإنهم يكونون في مواجهة الجمهور. لكن عندما لا يكونون في عملهم، فإنهم يتمتعون بنفس الحقوق في الخصوصية، كأفراد، مثل أي فرد من أفراد الجمهور. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي ألا يكون التقاط الصور أو مقاطع الفيديو للشرطة أو قوات الأمن هو المشكلة، ولكن الاستخدام اللاحق لهذه المواد، كما ينبغي أن يكون الحال بالنسبة لأي مواطن. وباستثناء بعض الحالات، مثل القاصرين، يُعد التقاط الصور ومقاطع الفيديو لأي شيء وأي شخص، بما في ذلك الشرطة والمسؤولين الحكوميين الآخرين أثناء أدائهم لواجباتهم بشكل واضح في الأماكن العامة، حقاً ديمقراطياً.

76 مفوض كاميرا المراقبة 2020. مواجهة الكاميرا: الممارسة الجيدة والتوجيهات لاستخدام الشرطة لأنظمة كاميرات المراقبة العينية التي تتضمن تقنية التعرف على الوجوه. https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/940386/6.7024_SCC_Facial_recognition_report_v3_WEB.pdf. ص. 12.

77 لمزيد من المعلومات الأساسية، انظر الجاردين. 20/09/2019. احتجاجات هونغ كونغ: حرب التكنولوجيا تشتعل بتوفير المعلومات الشخصية للمتظاهرين والشرطة التي يمكن التعرف عليها للعامة. <https://www.theguardian.com/world/2019/sep/20/hong-kong-protests-tech-war-opens-up-with-doxing-of-protesters-and-police>. 2020/06/12. وفوكس. <https://www.vox.com/recode/2020/6/12/21284113/police-protests-surveillance-instagram-washington-dc>

78 انظر فرائس 24. 21/11/2020 القانون الفرنسي الذي يحظر صور الشرطة يثير مخاوف بشأن حرية الإعلام والحقوق المدنية. <https://www.france24.com/en/france/20201121-new-french-law-banning-images-of-police-sparks-civil-rights-concerns-protests>

دراسة حالة - الولايات المتحدة الأمريكية، 2017

كان رجلٌ أعزل يسجل شريط فيديو لمركز للشرطة على رصيف عام عندما اقترب منه ضابطان من سيارة الدورية وسألوه عن هويته. رفض الرجل إبراز هويته وواصل تصوير مركز الشرطة، ففقد الضابطان بالأصفاد، وأخذتا كاميرته، ووضعوه في سيارة الدورية. عندها طلب الرجل رؤية مشرف، ووصل ضابط أعلى رتبةً إلى مكان الحادث. قال الضابط الأعلى رتبةً للضابطين إن عليهما إطلاق سراحه، وبعد محاضرةٍ منه، تم إطلاق سراح الرجل وأعيدت له الكاميرا. رفع الرجل دعوى قضائية ضد الضباط الثلاثة، مدعياً انتهاك حقه في حرية التعبير وتعرضه للاحتجاز والمصادرة دون سببٍ معقول.

نظرت المحكمة في ادعاء تقييد حرية التعبير وما إذا كان الحق في تسجيل نشاط الشرطة "محددًا بوضوح". بمعنى آخر، درست المحكمة ما إذا كان كل ضابط شرطة منطقي يعرف أنه ينتهك القانون بمنع شخصٍ ما من تصوير الشرطة؟ ووجدت المحكمة أن الأمر ليس كذلك. ولكن، وفي حين تم رفض هذا الادعاء، فقد تم توضيح أن تحميل المسؤولين الحكوميين المسؤولية عن أفعالهم كان مبدأً مهماً من مبادئ حرية التعبير والنقاش، وأن الجمهور له الحق في تصوير الشرطة وفقاً لقيود معقولة.

ومع ذلك، وجدت المحكمة أن الاعتقال في حد ذاته كان انتهاكاً لأن الضابطين اللذين قاما بعملية الاعتقال كانا يفتقران إلى سببٍ محتمل لاعتقال الرجل. ورفضت المحكمة الدعوى المرفوعة ضد الضابط الأعلى رتبةً، ووجدت أنه لم يكن متورطاً في إلقاء القبض على الرجل وأنه تصرف بشكلٍ معقول عند وصوله.⁷⁹



79 مأخوذ من موقع حرية التعبير العالمي في كولومبيا. لمزيد من المعلومات حول هذه القضية، انظر <https://globalfreedomofexpression.columbia.edu/cases/turner-v-driver/>

1.8 أنشطة

تُمكن الأنشطة التالية المدربين مما يلي:

- ▶ تحديد ما إذا كان فهم المشاركين لحدود القيود المفروضة على حرية التعبير قد زاد منذ بداية الوحدة.
- ▶ تقييم ما إذا كان المشاركون لديهم الآن فهم أكبر لمفاهيم حرية التعبير.
- ▶ تشجيع المشاركين على دراسة دورهم في حماية الحق في حرية التعبير.
- ▶ تقييم ما إذا كان المشاركون يفهمون الاختبار المكون من ثلاثة أجزاء.

1.8.1 نشاط - الحدود والقيود

يمكن إجراء النشاط للأفراد أو لمجموعات صغيرة. ويمكن أن يُطلب من الأفراد الإجابة، أو يمكن أن يُطلب رفع الأيدي عند كل نقطة. في حالة استخدام المجموعات، يمكن أن تناقش هذه المجموعات الإجابات وتحددها، ثم يقوم أحد أعضاء المجموعة بتقديم نتائج مجموعته. وبمجرد تقديم الإجابات الفردية أو انتهاء المجموعات من تقديم إجاباتها، يجب إجراء مناقشة بين المشاركين حول استنتاجاتهم برئاسة المدرب.

بصرف النظر عن الظروف الاستثنائية، وبصفة عامة، أي من الحالات أدناه هي أمثلة لأنواع إجراءات الدولة التي قد تحد من الحق في حرية التعبير؟

- ▶ قانون أقرته هيئة تشريعية يفرض إلزامية العضوية في جمعية لممارسة مهنة الصحافة.
- ▶ إدانة جنائية بالتشهير بحق صحفي كتب مقالاً يزعم فساد مسؤول حكومي.
- ▶ قرار صادر عن جهاز رقابي حكومي بمنع عرض فيلم مسيء لأحد الأديان.
- ▶ قرار من سلطات القضاء الجنائي العسكري بمنع نشر كتاب ألفه متقاعد عسكري من خلال إجراءات مثل مصادرة النسخ الورقية أو الإلكترونية من المطبعة.
- ▶ قرار بحرمان صاحب شركة إعلامية من الجنسية لاتخاذ موقفاً منتقداً للحكومة.
- ▶ قرار بعدم تجديد الترخيص أو الامتياز الممنوح لإذاعة أو قناة تلفزيونية انتقاماً من موقفهما الانتقادي.
- ▶ في إدانة جنائية، فرض عقوبة ثانوية تتمثل في حظر التملك أو العمل في شركة إعلامية.

- ▶ إجراء استشارة مسبقة مع جماعات أصلية دون تقديم معلومات كافية حول الاستشارة.
- ▶ رفض السلطات العسكرية تزويد فريق بحث قضائي بمعلومات عن حالة اختفاء قسري.
- ▶ الإدانة الجنائية لموظفين عموميين أو مواطنين عاديين لقيامهم بالتعبير عن آراء مسيئة أو تشهيرية لمسؤولين عموميين أو مؤسسات الدولة.

ملاحظات المدرب: يمكن اعتبار كل ما سبق حالات تقييد لحرية التعبير. لمزيد من التحليل التفصيلي للاستدلال، راجع مجموعة الأدوات العالمية للمكلفين بالأدوار القضائية - الوحدة 2. "القيود المشروعة على ممارسة حرية التعبير".

1.8.2 نشاط - المراجع العقائدية

يمكن إجراء هذا النشاط لمجموعات صغيرة. تناقش هذه المجموعات الإجابات، ثم يقوم أحد أعضاء المجموعة بتقديم نتائج مجموعته. بمجرد انتهاء المجموعات من تقديم إجاباتها، يجب إجراء مناقشة بين المشاركين حول استنتاجاتهم برئاسة المدرب.

سيكون لجميع أجهزة إنفاذ القانون عقيدة تحدد مبادئها وروحها ومعاييرها وغرضها وقيمتها. ابحث عن العقيدة الرئيسية للشرطة أو قوات الأمن في دولة المشاركين واطلب منهم القيام بما يلي:

1. تحديد أي عناصر لتلك العقيدة تشير إلى ما يلي:

- ▶ الخدمة العامة
- ▶ المساءلة
- ▶ حقوق الإنسان
- ▶ الشفافية

2. مناقشة ما إذا كان الحق في حرية التعبير والحريات المرتبطة به متعلق بعناصر العقيدة تلك، ومكان ذلك وطريقته.

3. إذا كانت حرية التعبير و/أو الحريات المرتبطة بها مذكورة على وجه التحديد في العقيدة، فادرس ما يلي:

a. هل حماية هذه الحريات صريحة أم لا؟

b. إن لم يكن الأمر كذلك، فهل هذه الحماية ضمنية؟ كيف؟

الوحدة 2

الإعلام وحرية وسلامة الصحفيين

جدول المحتويات

54	النقاط الأساسية
55	2.1 مقدمة
56	2.1.1 حرية الإعلام
58	2.2 من هو الصحفي؟
59	2.2.1 احتياجات الصحفي
61	2.3 ما هي أهمية سلامة الصحفيين؟
61	2.3.1 الخطر المتزايد
63	2.3.2 الإنترنت
64	2.3.3 استهداف الصحفيات
67	2.4 حماية الصحفيين
67	2.4.1 التزامات الدولة
69	2.4.2 آليات الإنذار المبكر
70	2.4.3 أمثلة حماية الشرطة
74	2.5 أنشطة
74	2.5.1 نشاط - التهديدات عبر الإنترنت
75	2.5.2 نشاط - سلامة الصحفيين
75	2.5.3 نشاط - لعب الأدوار: الصحافة

النقاط الأساسية

- ▶ يُعد المشهد الإعلامي الحر والمتنوع والمستقل مكوناً أساسياً لأي مجتمع ديمقراطي.
- ▶ يجب حماية حرية وسائل الإعلام، والصحفيون هم مدنيون يستحقون الحماية، وما لم يخالفوا قانوناً يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، فلا ينبغي إعاقة أنشطتهم.
- ▶ يواجه الصحفيون والعاملون في وسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم مخاطر شخصية متزايدة تتمثل في الموت والإصابة والمضايقة والاحتجاز التعسفي والرقابة والقيود غير المتناسبة. ويمكن لطبيعة عملهم بحد ذاتها أن تعرضهم للأذى.
- ▶ أدت الزيادة في الاتصال العالمي إلى ازدياد التهديدات والمضايقات وسوء المعاملة وخطاب الكراهية والتصيد عبر الإنترنت التي يواجهها الصحفيون.
- ▶ تم استخدام العنف الجنسي، أو التهديد به، سواءً عبر الإنترنت أو غير ذلك، على وجه التحديد لإسكات الصحفيات.
- ▶ يقر القانون الدولي بالطبيعة الخطرة لمهنة الصحافة ويطلب أن تتخذ الدول (وبالتالي أجهزة إنفاذ القانون) التدابير اللازمة للحد من تلك المخاطر، وتحسين سلامة الصحفيين، وحتى حماية الصحفيين جسدياً، إذا لزم الأمر.
- ▶ تبنت العديد من الدول تدابير لتمكين أجهزة إنفاذ القانون من التصدي للتحذيرات المتعلقة بتهديدات الصحفيين، والاتصال بالمنظمات الإعلامية للتخفيف من تلك التهديدات، وإذا لزم الأمر، توفير الحماية الجسدية للصحفيين المهددين.

2.1 مقدمة



من المفارقات أن تعرضهم للهجوم والقتل بسبب عملهم هي مؤشر على أهمية وسائل الإعلام، وأن حرية المعلومات والتعبير عنصر مهم للغاية في المجتمع المتحضر".

باري جيمس، أحد كبار المراسلين والمحربين⁸⁰

عند ذكر وسائل الإعلام، غالباً ما يتبادر إلى الأذهان الصحفي التقليدي. وعند الإشارة إلى حرية وسائل الإعلام، غالباً ما تكون حقوق وسائل الإعلام التقليدية هي ما يتم البحث فيه حقاً. لكن وسائل الإعلام اليوم، بأوسع معانيها، هي أكثر بكثير من الصحفي ومنافذ الأخبار الخاصة به، فهي تشمل مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، بدءاً من الفرد بصفته "صحفياً مواطناً" ووصولاً إلى المؤسسات والشركات كمنتجات للمعلومات والتأثير. لكن وسائل الإعلام التقليدية لا تزال تتمتع بنفوذ كبير ودور ملحوظ تلعبه في بيئة المعلومات المعاصرة.

تُعد وسائل الإعلام الحرة والمتنوعة والمستقلة مكوناً أساسياً لأي مجتمع ديمقراطي، إذ يعتمد المواطنون على الصحفيين لنقل الأخبار بدقة، ويُنتظر من هؤلاء الصحفيين أن يكونوا واقعيين في تقاريرهم. كما تشمل التوقعات الأوسع لوسائل الإعلام تلك ما يلي:

- ▶ نشر المعلومات المتعلقة بالمصلحة العامة؛
- ▶ أن تكون صلة الوصل بين المواطنين والحكومة، والعكس صحيح؛
- ▶ مراقبة العمل الروتيني لمؤسسات المجتمع الرئيسية؛
- ▶ أن تكون متاحة للمساعدة في أوقات الأزمات أو الطوارئ.⁸¹

لتلبية هذه التوقعات، يجب على الصحفيين طرح أسئلة نقدية، ودراسة وجهات نظر مختلفة (غالباً ما تكون متناقضة)، وفضح الأكاذيب، والتحقق من الحقائق دون كلل، وتجنب تحيزاتهم الخاصة، وتقديم نتائجهم بطريقة تناسب جمهورهم - هذه هي وظيفتهم، دورهم في تقديم منفعة عامة. ويجب عليهم خلال ذلك مراعاة درجة معينة من ضبط النفس الأخلاقي إذا كانت تقاريرهم قد تؤثر على حقوق الآخرين.

هذا هو طموح الصحافة. لكن العالم الحقيقي يضع عقبات في طريق الصحفيين. أحد هذه العقبات هو "الاستيلاء على وسائل الإعلام"⁸² والتي يقدم فيها أصحاب وسائل الإعلام تنازلات في المعايير الصحفية أو قول الحقيقة والإنصاف لصالح المصالح السياسية أو الاقتصادية. ومن العقبات الأخرى أن الصحفيين يواجهون في كثير من الأحيان ضغوطاً كبيرة لتقديم قصص مثيرة، نتيجة العمل في بيئة شديدة التنافسية وديناميكية وملبئة بالمعلومات. كما أن دورة الأخبار تتحرك بسرعة، مما يمنع التدقيق الصحيح والمفصل للحقائق. إن وسائل الإعلام هي في الغالب مؤسسات تجارية تعتمد في النهاية على جذب أكبر عدد ممكن من القراء أو المستمعين أو المشاهدين، وغالباً ما تعمل على تلبية رغبات الجمهور، السياسية في كثير من الأحيان، في سبيل ذلك. وقد أدى ظهور وسائل الإعلام الرقمية والاجتماعية، والسماح لأي شخص بالمساهمة في الأجندة الإخبارية، إلى تقليص متوسط فرص عمل الصحفي.

80 اليونيسكو. 2007. حرية الصحافة: سلامة الصحفيين والإفلات من العقوبة. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000156773>، ص. 7.

81 ماكويل، دي. 2013. ما هي الصحافة؟ ما علاقتها بالمجتمع؟ الصحافة والمجتمع. لندن، سيج.

82 اليونيسكو. الإبلاغ عن الحقائق: بدون خوف أو محاباة. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000375061>، ص. 12.

إن الظروف الصعبة المتمثلة في الاستيلاء على وسائل الإعلام والمنافسة التجارية هي التي في الواقع تجعل تطلعات الصحافة، والصحفيين الذين يعملون لتحقيقها، أكثر أهمية من أي وقت مضى. ويتمتع المواطنون الآن بإمكانية الوصول إلى وفرة، بل كمية مفرطة من المعلومات، ويتعرضون بشكل متزايد للمعلومات المضللة أو المعلومات الخاطئة، أو يتم تشتيت انتباههم عن طريق الآراء المبالغ فيها أو الترفيه أو المصالح التجارية، لدرجة أن قدراتهم على التعامل مع مجتمعاتهم والعالم الأوسع أصبحت أكثر صعوبة. ويملك الصحفيون حافزاً للوفاء بالمعايير المهنية من أجل خدمة الجمهور بالقيمة المميزة للأخبار الدقيقة وتحليل المعلومات.

2.1.1 حرية الإعلام

إن حرية الإعلام مهمة، فهي تتيح للمواطنين الوصول إلى المعارف القائمة على الحقائق للعالم من حولهم والقضايا التي تؤثر عليهم. كما تسمح لهم باتخاذ قرارات مدروسة ومستقلة، وفي مقدمتها القرارات المتعلقة بالسياسة والذين ينتخبونهم. وهي تضع المسؤولين في السلطة موضع المسؤولية، وتسلب الضوء على الممارسات التي غالباً ما يخفيها الذين يستفيدون من سريتها. وبذلك تعمل وسائل الإعلام "كحارس"، فتُظهر التهديدات للحكم الرشيد والسلامة العامة والإنصاف. وإذا لم تكن وسائل الإعلام حرة، وكانت بدلاً من ذلك خاضعة للسلطة، فإنها ببساطة تعمل كامتداد لها - وهي حالة تضر بالتعددية ومساءلة صانعي القرار.

إن المجتمعات التي يكون فيها الصحفيون المحترفون قادرين على الكتابة دون عائق أو خوف هي أكثر أماناً واستقراراً وشمولية. وتكون المؤسسات أكثر شفافية وخضوعاً للمساءلة، ويتم توزيع السلطة والموارد بشكل أكثر إنصافاً.

تشير مؤشرات التتبع الرئيسية إلى أن حرية وسائل الإعلام وحرية التعبير آخذة في الانخفاض في أجزاء كثيرة من العالم منذ عام 2012، إذ شهدت 27 دولة بين عامي 2015 و2020 تراجعاً كبيراً في حرية التعبير، مقارنةً بـ 25 دولة في الفترة من 2010 إلى 2015، و 10 دول فقط في الفترة من 2005 إلى 2010.⁸³ ومنذ بداية عام 2020، ومع زيادة انتشار جائحة كوفيد-19، أصبحت حرية وسائل الإعلام مهددة بشكل متزايد.

أظهر مؤشر حرية الصحافة لعام 2021 الذي أصدرته منظمة مراسلون بلا حدود، والذي يقيّم حالة حرية الصحافة في 180 دولة ومنطقة سنوياً، أن:

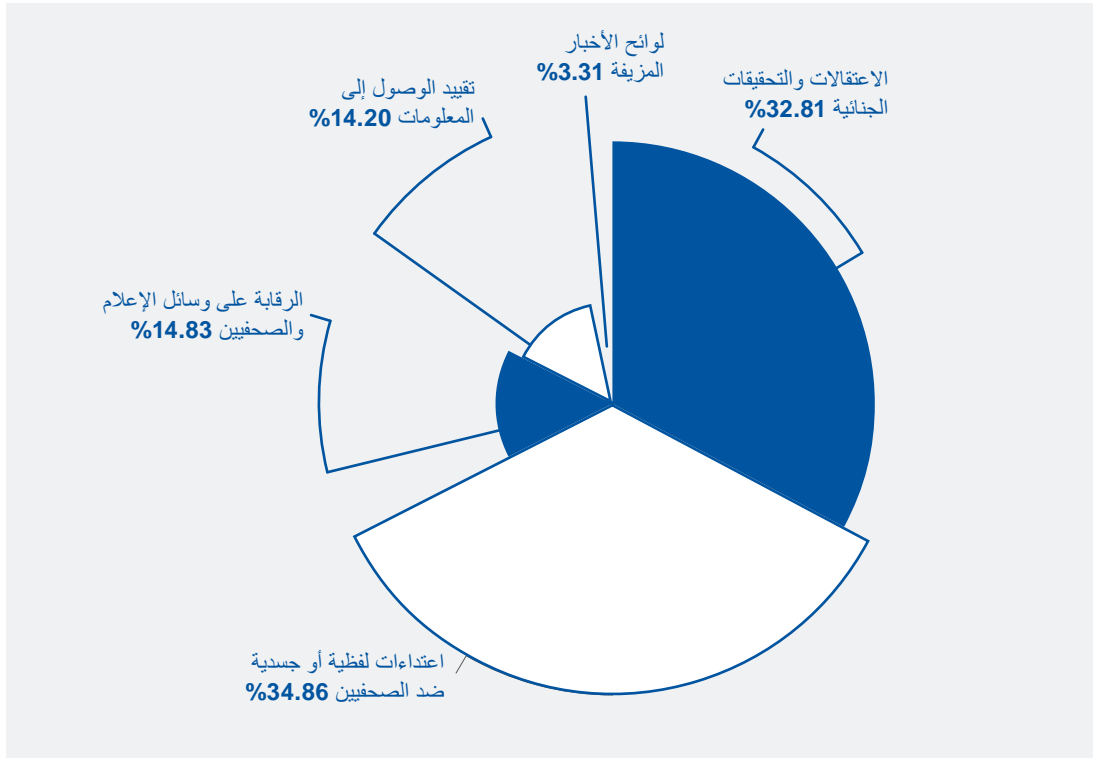


الصحافة، التي يمكن القول إنها أفضل لقاح ضد فيروس المعلومات المضللة، محجوبة تماماً أو تواجه عقبات خطيرة في 73 دولة ومقيدة في 59 دولة أخرى، والتي تمثل مجتمعة 73% من الدول التي تم تقييمها. وتم تصنيف هذه الدول على أنها تتمتع ببيانات "سيئة للغاية" أو "سيئة" أو "تنطوي على مشاكل" لحرية الصحافة".⁸⁴

83 اليونسكو. 2022. الصحافة منقعة عامة: الاتجاهات العالمية في حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام. التقرير العالمي 2021/2022.

<https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000380618>

84 مراسلون بلا حدود. 2021. مؤشر حرية الصحافة العالمي: الصحافة، اللقاح ضد المعلومات المضللة، محجوبة في أكثر من 130 دولة. <https://rsf.org/en/2021-world-press-freedom-index-journalism-vaccine-against-disinformation-blocked-more-130-countries>

الشكل 2.1 طبيعة انتهاكات حرية الإعلام⁸⁵

نقاط للنقاش:

- ▶ هل علمت بحالات انتهاك حرية الإعلام في بلدك أو في أي مكان آخر؟
- ▶ ما هي طبيعة الانتهاكات؟

كما يوضح الشكل، تتمثل انتهاكات حرية الإعلام في كثير من الأحيان بتوقيف أو مهاجمة الصحفيين.

في حين يجب تبني وتشجيع حرية وسائل الإعلام، هناك، كما في حالة حرية التعبير، حدود يسمح بها القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتخضع وسائل الإعلام لقوانين ولوائح محددة. ويمكن أن تتخذ تلك اللوائح عدة أشكال، لكنها تتوافق إلى حد كبير مع أحد الأشكال التالية:

- ▶ **التنظيم الذاتي:** وهو نظام للتنظيم الذاتي تقوم فيه وسائل الإعلام الإخبارية (بشكل جماعي) بوضع لوائحها الخاصة وتحمل المسؤولية الكاملة عن مراقبة الامتثال لتلك اللوائح.
- ▶ **التنظيم القانوني:** تضع الدولة القواعد التشريعية أو التنظيمية ذات الصلة وتراقب الامتثال وتفرضه.
- ▶ **التنظيم المشترك** هو شكل هجين يتم فيه دعم التنظيم الذاتي في النهاية من خلال التنظيم القانوني.

وقد تم إجراء العديد من الدراسات والتقارير والإعلانات من قبل مختلف الهيئات الدولية المعنية بالقانون الدولي وتنظيم وسائل الإعلام.⁸⁶

85 المعهد الدولي للصحافة. 2021. المؤتمر الدولي الخاص باليوم العالمي لحرية الصحافة 2021: الهجمات على حرية الصحافة تزداد جراً وسط تصاعد الاستبداد.

86 للحصول على قائمة شاملة حتى عام 2013، انظر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. 2013. الإعلانات المشتركة لممثلي الهيئات الحكومية الدولية لحماية حرية الإعلام والتعبير. <https://www.osce.org/files/f/documents/5/5/99558.pdf>

2.2 من هو الصحفي؟

لقد ولّى الزمن الذي كان يمكن فيه التعرف على الصحفيين بسهولة، إذ يتم تعريف الصحفيين حسب وظائفهم وطبيعة نشاطهم. وبحسب مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير:



[الصحفي] شخص يراقب ويصف ما يجري ويوثق ويحلل الأحداث والبيانات والسياسات، وأي مقترحات قد يكون لها تأثير على المجتمع، وذلك بغرض تقييد هذه المعلومات بطريقة منهجية وجمع الوقائع والتحليلات لإعلام فئات معينة من المجتمع أو المجتمع برمته. ويشمل تعريف الصحفيين هذا جميع العاملين في وسائط الإعلام وموظفي الدعم، وكذلك العاملين في وسائط الإعلام المجتمعية الذين تطلق عليهم تسمية "الصحفيين المواطنين" عندما يضطلعون بهذا الدور مؤقتاً.⁸⁷

في التعليق العام رقم 34، تبنت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أيضاً تعريفاً وظيفياً لمهنة الصحفي. وبموجب القانون الدولي، ليس كل برنامج لترخيص أو تسجيل الصحفيين شرعياً. وأوضحت اللجنة ما يلي:



الصحافة مهنة تتقاسمها طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، بمن فيها المراسلون والمحللون المحترفون والمتفرغون، فضلاً عن أصحاب المدونات الإلكترونية وغيرهم ممن يشاركون في أشكال النشر الذاتي المطبوع أو على شبكة الإنترنت أو في مواضع أخرى، وتتعارض النظم الحكومية العامة لتسجيل الصحفيين أو الترخيص لهم مع الفقرة 3 [من المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية].⁸⁸

87 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. 2012. A/HRC/20/17/Add.1. https://ap.ohchr.org/documents/dpage_e.aspx?si=A/HRC/20/17/Add.1. الفقرة 4.

88 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. 2011. CCPR/C/GC/34. <https://www.refworld.org/docid/4ed34b562.html>. الفقرة 44.

لا يُنظر إلى برامج الاعتماد (غالباً مع شارات هوية بشكل يمكن رؤيته مصممة لمنح إمكانية الوصول أو حماية السلامة) على أنها عبء لا داعي له على ممارسة الصحافة طالما يتم تطبيقها بشكلٍ عادل. وغالباً ما يتم إنشاء هذه البرامج من قبل نقابة الصحفيين الوطنية أو هيئات عامة أخرى. ولكن لا يمكن التعرف على العديد من "الصحفيين المواطنين" بهذه الطريقة. وبغض النظر عن كل شيء، فإن الصحفيين (سواء كانوا صحفيين تقليديين أو مواطنين) هم مدنيون، وما لم يخالفوا قانوناً يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، يجب حمايتهم لممارستهم حرية التعبير، وعدم إعاقة أنشطتهم.

في العديد من الديمقراطيات، يشكل الصحفيون المحترفون، ويُقصد بهم بشكلٍ رئيسي الذين يكسبون المال من مهنة الصحافة، قطاعاً يوضع ويعترف بالمعايير المهنية أو القواعد الأخلاقية.

نقاط للنقاش:

- ▶ ما هو رأيك بالصحفيين الذين تعرفهم؟
- ▶ هل تجمعهم جميعاً صفات واحدة؟
- ▶ ما هو برأيك دورهم في المجتمع؟

2.2.1 احتياجات الصحفي

تعترف قطاعات الصحافة المنظمة بالحاجة إلى وجود معايير مشتركة. وبذلك فإن العديد من الدول في جميع أنحاء العالم، والهيئات الصحفية الدولية، تروج لمدونات أخلاقيات الصحافة أو معايير السلوك الخاصة بها. وهي تتعلق بشكلٍ عام بأولوية الحقيقة، والحياد، والتوازن، والحقائق مقابل التعليقات أو الرأي، ودقة التقارير.⁸⁹

وبالتالي، فإن أكثر ما يحتاجه الصحفي هو الوصول إلى حدث - سواء كان ذلك قضية محكمة، أو مؤتمراً صحفياً حكومياً، أو شغباً - حتى يتمكن من المراقبة بوضوح، وجمع الحقائق، ويطور فهم للقضايا ذات الصلة. وبالمثل، تعد الصور عاملاً مهماً للغاية لإثبات الأحداث، ولإعطاء الجمهور الفرصة لتكوين وجهة نظرهم الخاصة حول ما يحدث، وجذب القراء أو المشاهدين.

وبالإضافة إلى وضوح الحوادث أو المناسبات العامة، يعتمد الصحفي على الوصول إلى مصادر موثوقة، إذ غالباً ما تتطلب التقارير الاستقصائية، على وجه الخصوص، الوصول إلى مواد أو مصادر حساسة حتى يتمكن الصحفي من تجاوز الجوانب الظاهرة بسهولة للعثور على الحقيقة التي قد تكمن تحت قناع من الحقائق المزيفة. ويجب على المراسلين الالتزام بالتقليد القديم وواجبهم في حماية هذه المصادر لضمان عدم معاقبتهم أو إجبارهم على الظهور للعلن وكشف المعلومات التي تم إخفاؤها - غالباً من قبل أصحاب السلطة أو الأشخاص المنخرطين في أنشطة إجرامية.

وبالإضافة إلى حماية سرية هذه المصادر، فإن طبيعة الصحافة ذاتها تتطلب أن ينشر المراسل المعلومات علناً، وبالتالي فهو يعرض نفسه للخطر. ويتحمل العديد من العاملين في مجال الإعلام في جميع أنحاء العالم مخاطر جسيمة لفضح الإجرام أو الفساد أو سوء الإدارة. ويعتمدون على وجود إنفاذ قوي للقانون لتوفير بيئة آمنة للعمل فيها - سواء كانت منطقة مطوقة في مظاهرة (على سبيل المثال، منطقة مطوقة خاصة بوسائل الإعلام) أو الحصول على المشورة بشأن المواقع الخطرة - بالإضافة إلى نظام قضائي يقاضي الذين يهددونهم بالعنف.

وتحظى المصادر الموثوقة بأهمية قصوى، لا سيما في عصرٍ تكثر فيه المعلومات الخاطئة والمضللة. ويجب أن تكون الأجهزة الأمنية، سواء كانت شرطية أو عسكرية، مصدرراً يمكن الاعتماد عليه وموثوقاً للمعلومات الدقيقة وغير المتحيزة (انظر الوحدة 3).

89 انظر الاتحاد الدولي للصحفيين، 2019، ميثاق الأخلاقيات العالمي للصحفيين، <https://www.ifj.org/who/rules-and-policy/global-charter-of-ethics-for-journalists.html>.

يبحث الصحفي باستمرار عن معلومات ذات أهمية إخبارية، وحقائق من شأنها إعلام جمهوره وتثقيفه وإبهاره. وفي هذا العصر الذي يتسم بالتدفق السريع للأخبار على مدار 24 ساعة، يجب ألا تكون هذه المعلومات جديدة ومثيرة للاهتمام فحسب، بل يجب أن يتم إيصالها بسرعة أيضاً حتى تتمكن وسائل الإعلام من مواكبة اهتمام الجمهور بالقصص الجديدة أو بآخر المستجدات حول الأحداث الجارية.

يواجه الصحفيون عبئاً لوجستياً ومالياً ثقيلاً في هذا العصر من الاتصالات الرقمية السريعة، فهم يحتاجون إلى الوصول إلى اتصالٍ كافٍ بالإنترنت والسلطة ليكونوا قادرين على مواكبة الأحداث الجارية في مكانٍ آخر، بالإضافة إلى ضمان إمكانية نقل قصصهم بسرعة من أي مكان وفي أي وقت. وبالإضافة إلى ذلك، ومع استمرار انخفاض مبيعات الصحف، شهدت المنظومة الرقمية تحوُّل عائدات الإعلانات بشكلٍ متزايد نحو شركات الإنترنت الكبيرة على حساب منافذ الأخبار.⁹⁰

90 اليونيسكو. 2021. الصحافة منقعة عامة: الاتجاهات العالمية في حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام: التقرير العالمي 2021/2022؛ أبرز النقاط. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000379826> الصفحتان 8-9.

2.3 ما هي أهمية سلامة الصحفيين؟

تُعَدُّ الصحافة الحرة والمستقلة وغير الخاضعة للرقابة بمثابة حجر زاوية لمجتمعٍ مزدهرٍ ومستقرٍ، يمكن للناس فيه اتخاذ خيارات مدروسة ومسؤولة، بدلاً من الاعتماد على الافتراءات أو التكهنات. وعلى الرغم من المعايير الأخلاقية في الممارسة العملية، فقد ثبت، بعد أخذ كل شيءٍ في الاعتبار، بأنها تنقل معلومات تؤدي إلى إنقاذ الأرواح، وتعزيز التسامح والتعاون بين المجتمعات واحترام حقوق الإنسان.

إن وسائل الإعلام ضرورية لضمان الشفافية في السلطات العامة، ليس فقط لمساءلة هذه السلطات والتأكد من وفائها بوعودها، ولكن أيضاً لمواجهة المعلومات الخاطئة وكشف الفساد.⁹¹

توفر الصحافة قناة ذات اتجاهين يمكن من خلالها رؤية السلطات وسماعها من قبل السكان، والذين يمكنهم توصيل آرائهم، لا سيما في العصر الرقمي. وبالمثل، فإن الجمهور الذي يشعر أن أجهزته الأمنية شفافة وخاضعة للمساءلة، سيعاملها على الأرجح باحترام ويلتزم بسيادة القانون.

وفي عصرٍ تتزايد فيه المعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة، وينشر فيه الناس (بدوافع خبيثة أو بريئة) الشائعات والأكاذيب والآراء المستقطبة وحتى الدعوات إلى العنف، فإن دور وسائل الإعلام مهمٌ للغاية في مواجهة تلك المعلومات التي يمكن أن تكون ضارة جداً، بل خطرة على الدولة وشعبها.⁹²

2.3.1 الخطر المتزايد



في المتوسط، يُقتل صحفي كل خمسة أيام لنشره معلومات للجمهور. وغالباً ما تُرتكب الهجمات على الإعلاميين في حالات عدم النزاع من قبل جماعات الجريمة المنظمة والمليشيات وأفراد الأمن وحتى الشرطة المحلية، مما يجعل الصحفيين المحليين من بين الأكثر ضعفاً. وتشمل تلك الهجمات القتل والاختطاف والمضايقة والترهيب والاعتقال غير القانوني والاحتجاز التعسفي".

إحاطة اليونسكو حول سلامة الصحفيين⁹³

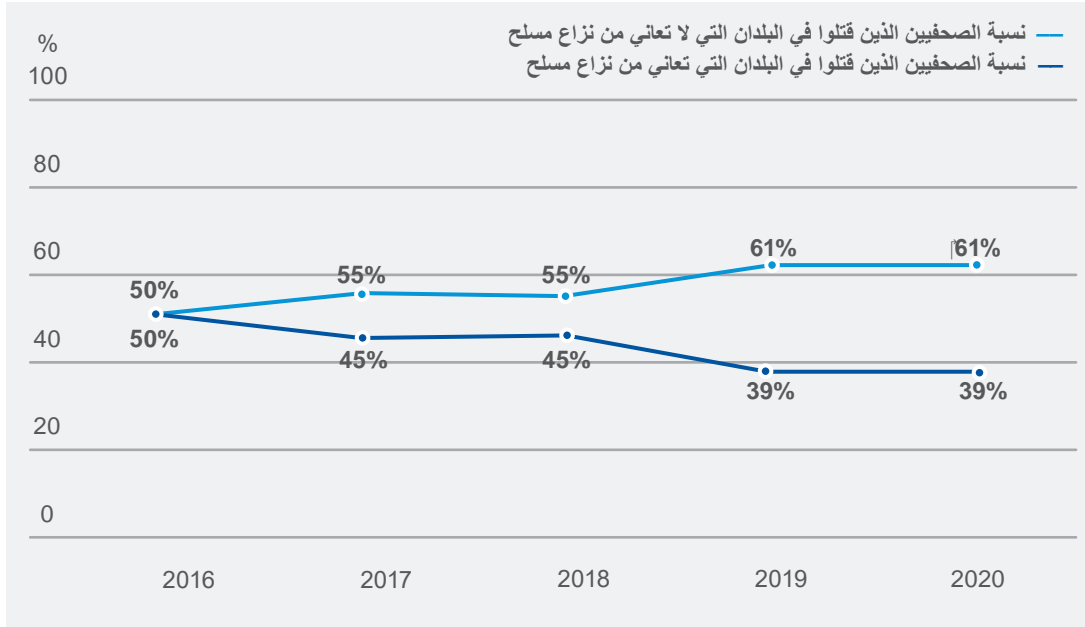
91 اعتمدت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الفساد إعلاناً لتنفيذ تدابير لمنع الفساد وتعزيز التعاون الدولي، لا سيما من خلال تعزيز سلامة الصحفيين وتعزيز وصول الجمهور إلى المعلومات. وبموجب الإعلان تلتزم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الموقعة "بتوفير بيئة آمنة وملائمة للصحفيين، و (...) التحقيق والملاحقة القضائية للتهديدات وأعمال العنف ضدهم التي تقع ضمن اختصاصها القضائي ومعاقبة مرتكبيها". الإعلان متوفر عبر الرابط: <https://undocs.org/A/RES/S-32/11>.

92 مركز الديمقراطية والحكومة. 1999. دور الإعلام في الديمقراطية: نهج استراتيجي. <https://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/2496/200sbc.pdf>. ص. 3. اليونسكو. 2020. التوازن الدقيق: بين مكافحة التضليل واحترام حرية التعبير. https://www.broadbandcommission.org/Documents/working-groups/FoE_Disinfo_Report.pdf.

93 اليونسكو. سلامة الصحفيين. <https://en.unesco.org/themes/safety-journalists> (تمت زيارته في آب/أغسطس 2022).

وعلى الرغم من أهميتهم للمجتمع، يواجه الصحفيون والعاملون في مجال الإعلام في جميع أنحاء العالم مخاطر شخصية متزايدة تتمثل في القتل والإصابة والمضايقة والاحتجاز التعسفي والرقابة وغيرها من القيود غير المتناسبة. فعلى عكس معظم المدنيين، يمكن لطبيعة عمل الصحفي أن تعرضه للأذى. وبذلك فإن الصحفيين في وضع مماثل لمسؤولي جهاز إنفاذ القانون، باستثناء أنهم لا يتمتعون بنفس الدرجة من الحماية الجسدية. ولسوء الحظ، يتعرض الصحفيون في بعض الأحيان للأذى من مسؤولي أجهزة إنفاذ القانون أيضاً، لا سيما أثناء الاحتجاجات (انظر الوحدة 5).

منذ عام 1993، تم الإبلاغ عن مقتل أكثر من 1500 صحفي على مستوى العالم، وفقاً لبيانات مرصد اليونسكو لجرائم قتل الصحفيين.⁹⁴ ويبدو أن الاتجاه السائد هو أن عمليات القتل هذه تحدث بشكل متناسب أكثر في الدول التي لا تعاني من نزاع مسلح.



الشكل 2.2: نسب القتلى من الصحفيين⁹⁵

في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير 2015 وأب/أغسطس 2021، سجلت اليونسكو هجمات ضد الصحفيين فيما يتعلق بتغطية الاحتجاجات والمظاهرات وأعمال الشغب في ما لا يقل عن 153 دولة حول العالم.⁹⁶ وكانت الاعتداءات في بعض الحالات موجهة ضد صحفي واحد؛ وفي حالات أخرى، تم استهداف عدة صحفيين. ومنذ عام 2015 قُتل ما لا يقل عن 13 صحفياً أثناء تغطيتهم للاحتجاجات.⁹⁷

في عام 2021، سُجن 294 صحفياً واختفى 64 صحفياً. وبينما سقط بعضهم أثناء تبادل النيران في الحروب، قُتل عدد أكبر بكثير بسبب تقاريرهم.⁹⁸

وذكرت منظمة مراسلون بلا حدود أنه "من بين جميع الصحفيين الذين قُتلوا بسبب عملهم في عام 2020، تم استهداف 84% عن قصد وتم قتلهم عمداً". وكانت أخطر القصص التي يتم تغطيتها هي قضايا الفساد المحلي أو سوء استخدام الأموال العامة وكذلك التحقيقات في أنشطة الجريمة المنظمة.⁹⁹

94 البيانات لغاية 1 آب/أغسطس 2022. البيانات متوفرة عبر الرابط: <https://en.unesco.org/themes/safety-journalists/observatory>.

95 اليونسكو. 2021. تهديدات تُسكت الصحفيين: الاتجاهات على صعيد سلامة الصحفيين. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000379589?77>. ص. 10.

96 جمعت البيانات من قبل اليونسكو. 2020. سلامة الصحفيين الذين يغطون الحركات الاحتجاجية: الحفاظ على حرية الصحافة في أوقات الاضطراب.

97 <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000374206> اليونسكو. 2021. سلامة الصحفيين الذين يغطون الحركات الاحتجاجية: الحفاظ على حرية الصحافة في أوقات الاضطراب؛ أبرز النقاط الإقليمية، تموز/يوليو-كانون الأول/ديسمبر 2020. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000377346> واليونسكو 2022. الصحافة منقعة عامة: الاتجاهات العالمية في حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام؛ التقرير العالمي 2021/2022. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000380618.locale=en>.

98 اليونسكو. 2021. تهديدات تُسكت الصحفيين: الاتجاهات على صعيد سلامة الصحفيين. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000379589?77>. ص. 18.

99 البيانات لغاية 1 كانون الأول/ديسمبر 2021. البيانات متوفرة من خلال الرابط: <https://cpj.org>.

مراسلون بلا حدود. 2020. حصيلة مراسلون بلا حدود لعام 2020: مقتل 50 صحفياً، أكثر من ثلثهم في بلدان المسلم.

<https://rsf.org/en/news/rsfs-2020-round-50-journalists-killed-two-thirds-countries-peace>.

في العديد من الحالات الأخرى، يتعرض الصحفيون للإصابة أو الاختفاء، بينما يواجه الكثير منهم تهديدات بالقتل أو مضايقات شديدة من قبل العناصر الإجرامية وحتى أفراد الأجهزة الأمنية. لكن يواجه عدد أكبر منهم الاعتقال التعسفي، إما على أساس التقارير التي تعتبر ضارة بالحكومة، أو على أنها "تهم جنائية كاذبة"، كما أفادت مؤسسات إعلامية.

إن المضايقات والاحتجاز التعسفي من قبل الأجهزة الأمنية لا يؤدي إلا إلى تقويض الديمقراطية، ويؤدي إلى الشك وعدم الثقة من قبل كل من وسائل الإعلام والسكان عموماً. وتصدر منظمة مراسلون بلا حدود ولجنة حماية الصحفيين إدانات شبه يومية ضد الاعتقالات التي يتعرض لها العاملون في مجال الإعلام، وضد إجبار المؤسسات على الإغلاق.

2.3.2 الإنترنت

تشير بيانات اليونسكو إلى أن الصحفيين يواجهون عدداً متزايداً من التهديدات والمضايقات والإساءة العنصرية وخطاب الكراهية والتصيد عبر الإنترنت.¹⁰⁰ وتجعل الطبيعة المجهولة نسبياً وسرعة الاتصال على الإنترنت ووسائل الإعلام معرضة بشكل خاص لخطر الذين يختارون الرد على الأخبار التي يختلفون معها من خلال الإدلاء بتصريحات شخصية انتقامية تتجاوز النقد إلى الترهيب، وغالباً على مدى فترات طويلة من الزمن.

وتتضمن بعض الأساليب المستخدمة لإسكات الصحفيين ما يلي:

- ▶ نشر تقارير ومقاطع فيديو كاذبة ونشر معلومات شخصية والتشهير.
- ▶ حجب مواقع الإنترنت والمنصات والتطبيقات.
- ▶ نشر محتوى مزيف أو تم تحريره بشكل كيدي أو تعليقات ساخرة مزيفة لتشويه سمعة الصحفيين شخصياً أو قصصهم وإجراء حملات مضايقة مستهدفة.
- ▶ أدوات لاعتراض المكالمات الهاتفية ورسائل البريد الإلكتروني.
- ▶ استخدام برامج تجسس قادرة على استخراج الملفات من جهاز مستهدف واعتراض رسائل البريد الإلكتروني والرسائل الفورية وتنشيط كاميرا الويب أو الميكروفون بالجهاز.

وقد بدأ الصحفيون يعبرون بصوتٍ مرتفع عن الإساءات التي يواجهونها، إذ تحدث العديد من المحررين عن هذه القضية. وتُقدّم العديد من المؤسسات الإخبارية الآن رعاية الصحة العقلية والمشورة والدعم من الأقران، إضافةً إلى المشورة القانونية والمبادئ التوجيهية بشأن الحماية من التحرش عبر الإنترنت. على سبيل المثال، لدى شركة الأخبار العالمية، نيويورك تايمز، فريق متخصص يتعامل مع التهديدات وسوء المعاملة عبر الإنترنت، ويقدم التدريب الأمني وموارد الصحة العقلية للعاملين في مجال الإعلام.¹⁰¹

نقاط للنقاش:

- ▶ لماذا تعتقد أن الهجمات على الإنترنت تتزايد؟
- ▶ هل تعتقد أن الهجمات عبر الإنترنت ضارة مثل الإساءة الشخصية؟ ماذا ينبغي أن يكون دور أجهزة إنفاذ القانون في هذه المسألة؟
- ▶ بصفتك مسؤولاً في أحد أجهزة إنفاذ القانون، ما الذي يجب عمله لمواجهة المشكلة؟

100 اليونسكو. 2020. سلامة الصحفيين الذين يغطون الحركات الاحتجاجية: الحفاظ على حرية الصحافة في أوقات الاضطراب.

<https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000374206>. اليونسكو. 2021. التأثير السلمي: الاتجاهات العالمية للغف المرتكب ضد الصحف عبر الإنترنت؛ ورقة مناقشة بحثية.

<https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000377223>.

101 نيتون/نيما لاب. 2022. تود صحيفة نيويورك تايمز حقاً أن يتعد مراسلوها عن الحواشيب ووسائل التواصل الاجتماعي (مرة واحدة على الأقل كل فترة).

<https://www.niemanlab.org/2022/04/the-new-york-times-would-really-like-its-reporters-to-stop-scrolling-and-get-off-twitter-at-least-once-in-a-while/>

2.3.3 استهداف الصحفيات

على الرغم من التمثيل المنخفض نسبياً للمرأة ضمن الإعلاميين الذين يُقتلون على مستوى العالم كل عام، إلا أن نسبة الصحفيات اللاتي تعرضن للقتل ارتفعت من 4% في عام 2012 إلى 14% في عام 2017. وذكرت منظمة ¹⁰² اليونسكو أنه في الفترة ما بين عامي 2017 و 2021، قُتلَت 32 صحفية في جميع أنحاء العالم.¹⁰³

يُظهر عدد من قرارات الأمم المتحدة وتقاريرها الأخيرة اعترافاً متزايداً من قبل المجتمع الدولي بالحاجة إلى معالجة المخاطر المحددة التي تواجهها الصحفيات على شبكة الإنترنت وخارجها على السواء،¹⁰⁴ إذ يواجهن في كثير من الأحيان العنف القائم على النوع الاجتماعي والتهديد بالاعتداء الجنسي والاعتصاب.

وقد أقر قرار الأمم المتحدة لعام 2013 (A/RES/68/163) بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب بالمخاطر المحددة التي تواجهها الصحفيات وأهمية اتباع نهج يراعي المنظور الجنساني عند النظر في اتخاذ تدابير لمعالجة مسألة سلامة الصحفيين.¹⁰⁵ أظهرت الدراسات أن الصحفيات مستهدفات على الإنترنت أكثر بكثير من الصحفيين. ووفقاً لليونسكو، يأخذ "هذا العنف أشكالاً عديدة، بما في ذلك إرسال أو نشر تعليقات ونكات وتعليقات ساخرة معادية للنساء أو مهينة، بالإضافة إلى محتوى جنسي صريح أو حتى إباحي".¹⁰⁶ وبالإضافة إلى ذلك، صرح المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالعنف ضد المرأة أن العصر الرقمي قد وفر منصة "لأشكال ناشئة من العنف عبر الإنترنت، بما في ذلك المطاردة الإلكترونية وحملات التشهير ونشر معلومات شخصية" و "الابتزاز الجنسي" و "التصيد"، بالإضافة إلى التوزيع غير الرضائي للمحتوى الحميم (أو "الانتقام الإباحي")."¹⁰⁷

ست ورقة المناقشة البحثية لعام 2021، "التأثير السلبي: الاتجاهات العالمية للعنف المرتكب ضد الصحفيات عبر الإنترنت" هذه المسألة بالتحديد (انظر المربع). واستندت الورقة إلى دراسة عالمية لـ 901 صحفية في 125 دولة أجراها المركز الدولي للصحفيين بتكليف من اليونسكو. كما درست أكثر من 2.5 مليون منشور على وسائل التواصل الاجتماعي موجهة إلى الصحفيين البارزين ماريا ريسا، المؤسسة الفلبينية لموقع الأخبار على الإنترنت "رابلر" والحاصلة على جائزة نوبل للسلام في عام 2021، وكارول كادوالدر، وهي مراسلة استقصائية بريطانية تحدثت حول تأثير الإساءة عبر الإنترنت على حياتها. ووجدت ورقة المناقشة أن مثل هذه الهجمات تؤثر على الصحة الذهنية ويمكن أن تؤدي إلى اعتداءات جسدية. وبشكل خاص تعرضت الصحفيات من الأقليات العرقية أو الجنسية أو الدينية للاعتداءات.

102 اليونسكو. 2018. مقتل مراسلة التلفزيون فيكتوريا مارينوفا في بلغاريا: المدير العام لليونسكو تعرب عن قلقها إزاء ارتفاع نسبة الصحفيات اللاتي يتعرضن للقتل.

<https://en.unesco.org/news/murder-tv-reporter-victoria-marino-bulgaria-dg-voices-concern-over-rise-proportion-women>

103 البيانات لغاية 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. البيانات من مرصد اليونسكو لجرم قتل الصحفيين. <https://en.unesco.org/themes/safety-journalists/observatory>

104 انظر على سبيل المثال تقرير عام 2021 للمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير UN Doc A/76/258، وهو متوفر على الموقع الإلكتروني:

<https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=A%2F76%2F258&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False>.

105 الجمعية العامة للأمم المتحدة. 2014. A/RES/68/163.

<https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=A%2FRES%2F68%2F163&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False>

106 اليونسكو. 2019. اعتداءات مكثفة ووسائل دفاع جديدة: تطورات في النضال لحماية الصحفيين وإنهاء الإفلات من العقاب

<https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000371487>، ص. 54.

107 الجمعية العامة للأمم المتحدة. 2020. A/HRC/44/52. <https://undocs.org/A/HRC/44/52>، ص. 9.

الاتجاهات العالمية في العنف على الإنترنت ضد الصحفيات

تقدم ورقة المناقشة التي أعدها اليونسكو بعنوان "التأثير السلبي: الاتجاهات العالمية للعنف المرتكب ضد الصحفيات عبر الإنترنت" ¹⁰⁸ حقائق ثابتة وتحليلاً مفصلاً للنتائج الرئيسية التالية:

- ▶ الهجمات عبر الإنترنت لها تأثيرات واقعية. فهي لا تؤثر فقط على الصحة الذهنية والإنتاجية، لكن أعداداً متزايدة من الهجمات الجسدية والمضايقات القانونية بدأت في الأساس من الإنترنت.
- ▶ تتقاطع كراهية النساء مع أشكال التمييز الأخرى، إذ تواجه الصحفيات اللاتي يتضررن بسبب العنصرية وكراهية المثلية الجنسية والتعصب الديني وأشكال التمييز الأخرى لعدد أكبر من الهجمات عبر الإنترنت، مع تأثيرات أسوأ.
- ▶ يتقاطع العنف الجنساني عبر الإنترنت مع المعلومات المضللة. بينما تعمل حملات التضليل المنظمة على تسليح كراهية النساء لتنشيط التقارير النقدية، فإن الإبلاغ عن المعلومات المضللة يمكن أن يكون حافزاً لهجمات متزايدة.
- ▶ الهجمات على الإنترنت ضد الصحفيات لها دوافع سياسية. تُعد الجهات السياسية والشبكات المتطرفة ووسائل الإعلام الحزبية عاملاً محرّضاً ومضخماً للعنف على الإنترنت ضد الصحفيات.
- ▶ لا تزال منصات وسائل التواصل الاجتماعي والمؤسسات الإخبارية تكافح من أجل الاستجابة بفعالية. في سياق منظومة معلومات مسمومة بشكل متزايد، يُنظر إلى المنصات على أنها عوامل تمكين رئيسية للعنف عبر الإنترنت. وعندما تلجأ الصحفيات إليهن أو إلى أرباب عملهن في خضم عاصفة عنف عبر الإنترنت، غالباً ما يفشلن في تلقي ردود فعل فعالة، بل يواجهن سلوكاً يلقي باللوم على الضحية.

108 اليونسكو. 2021. التأثير السلبي: الاتجاهات العالمية للعنف المرتكب ضد الصحفيات عبر الإنترنت؛ ورقة مناقشة بحثية. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000377223>

دراسة حالة - استهداف الصحفيين

جينيث بيدويا ليما صحفية تحقيقات كولومبية، ركزت تقاريرها على النزاع المسلح وعملية السلام في كولومبيا وعلى العنف الجنسي ضد النساء. في 25 أيار/مايو 2000، تعرضت بيدويا للاختطاف والاعتصاف في إطار تحقيق في تهريب الأسلحة لصحيفة المشاهد اليومية. وقد كانت تزور سجن "لا موديلو" في بوغوتا بكولومبيا، عندما عصب الخاطفون أعينها وشتموها واعتدوا عليها جنسياً عدة مرات وانهالوا عليها بالضرب.

استمعت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إلى قضية بيدويا وحكمت، في 26 آب/أغسطس 2021، بأن الدولة الكولومبية مسؤولة عن انتهاك حق بيدويا في السلامة الشخصية والحرية الشخصية والشرف والكرامة وحرية الفكر والتعبير عن حقوق الإنسان.

وشددت المحكمة على الخطر الخاص الذي تواجهه الصحفيات نتيجة العنف القائم على النوع الاجتماعي. لذلك، قضت المحكمة بضرورة تنفيذ تدابير الحماية لمراعاة معايير العنف القائم على النوع الاجتماعي وعدم التمييز والتصدي له. وبالإضافة إلى ذلك، أوضحت أن الدول عليها التزام إيجابي يتمثل بما يلي: (أ) تحديد المخاطر الخاصة التي تواجه الصحفيات والتحقيق فيها بالعناية الواجبة، فضلاً عن العوامل التي تزيد من احتمالية وقوعهن ضحايا للعنف، (ب) تنفيذ نهج قائم على نوع الجنس عند اعتماد تدابير لضمان سلامة الصحفيات، بما في ذلك التدابير ذات الطبيعة الوقائية، عندما يُطلب ذلك، وكذلك التدابير التي تهدف إلى حمايتهن من الأعمال الانتقامية".

إن هذا الحكم التاريخي هو أول قرار لمحكمة دولية لحقوق الإنسان لتوسيع نطاق تطبيق معايير حقوق الإنسان لحماية الصحفيات اللاتي وقعن ضحايا للعنف الجنسي فيما يتعلق بعملهن الصحفي. وفي هذه القضية المحددة، خلصت المحكمة إلى أن واجب الدولة في الوقاية يتطلب تعزيز العناية الواجبة، لأن بيدويا كانت في موقف ضعيف مضاعف: لعملها كصحفية ولأنها امرأة.

كما أمرت المحكمة الدولة بإنشاء وتنفيذ برنامج تدريب وتوعية للموظفين العموميين، وهيئات إنفاذ القانون، والعاملين في جهاز القضاء لضمان امتلاكهم المهارات اللازمة لما يلي: تحديد أعمال ومظاهر العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المرأة التي تؤثر على الصحفيات؛ حمايتهن من المواقف الخطرة؛ والتحقيق مع الجناة ومحاكمتهم.

بعد صدور الحكم، كتب الرئيس الكولومبي تغريدة في أكتوبر/تشرين الأول 2021 بأن كولومبيا "ستمتثل بالكامل للحكم" الصادر عن المحكمة.¹⁰⁹

يمكن العثور على تحليل كامل لهذه الحالة في بنك السوابق القضائية التابع لمشروع حرية التعبير العالمي في جامعة كولومبيا. التحليل متوفر عبر الرابط:

<https://globalfreedomofexpression.columbia.edu/cases/bedoya-lima-v-colombia/>



نقاط للنقاش:

- ▶ لماذا تعتقد أن الصحفيات يواجهن تهديداً أكثر خطورة من الصحفيين؟
- ▶ ما هي التدابير المراعية للنوع الاجتماعي التي يمكن أن تتخذها الأجهزة الأمنية لحمايتهن ومساعدتهن؟

2.4 حماية الصحفيين



إن الصحفيين قلقون حقاً من مستوى العنف والتهديد والترهيب الذي يواجهونه من جانب الأجهزة الأمنية. يحدث ذلك في أجزاء كثيرة من العالم، ولكنه يتخذ طابعاً أكثر حدةً بشكل خاص في المناطق التي تعاني من تحديات أمنية. وغالباً ما تكون العواقب وخيمة: يُمنع الصحفيون من أداء عملهم، ويتعرض الإنتاج الصحفي للعرقلة أو الخطر، ويُحرم الجمهور من المعلومات الأساسية التي تؤثر على حياتهم. لذلك من الضروري أن تفهم الأجهزة الأمنية والعملاء السريون أهمية الحرية الصحفية، والسماح للصحفيين بأداء واجبهم، وحمايتهم من الأذى".

الدكتور عبد الله تاسيو أبو بكر، محاضر أول ومدير برنامج الدكتوراه في الصحافة، سيتي، جامعة لندن

2.4.1 التزامات الدولة

يرتبط دور أجهزة إنفاذ القانون بالأهداف العالمية الاستراتيجية المتفق عليها من قبل المجتمع الدولي. وبموجب خطة التنمية المستدامة 2030، يدعو الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تعزيز السلام والعدالة والمؤسسات القوية. وهو يسلط الضوء، من بين غايات مختلفة، على غايتين أساسيتين لتحقيق الهدف: 16.3 - تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة، و16.10 - كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية. وتهدف الغاية الأخيرة على وجه التحديد إلى معالجة حقوق الصحفيين وسلامتهم. وبصفتها أطرافاً في أهداف التنمية المستدامة هذه، تلتزم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومسؤولوها بإحراز تقدم في هذه المجالات. كما تسلط قرارات الأمم المتحدة الضوء على التزامات الدول فيما يتعلق بحماية الصحفيين، حيث بحث قرار الأمم المتحدة لعام 2013 (A/RES/68/163) بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب الدول الأعضاء على بذل قصارى جهدها لمنع العنف ضد الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام، ويدعوهم إلى تعزيز بيئة آمنة ومواتية لهم لأداء عملهم بشكل مستقل ودون تدخل لا مبرر له. ويقترح القرار زيادة الوعي بين أجهزة إنفاذ القانون والعسكريين والسلطة القضائية، فضلاً عن الصحفيين، بشأن التزامات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، وينص على وجوب إدانة مثل هذه الجرائم علناً.¹¹⁰

خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب تضع قائمة بالالتزامات التالية للدول الأعضاء:

وضع تشريعات وآليات تضمن حرية التعبير والمعلومات، بما في ذلك، على سبيل المثال، متطلبات قيام الدول بالتحقيق بشكلٍ فعال في الجرائم المرتكبة ضد حرية التعبير والملاحقة القضائية لمرتكبيها.

تنفيذ القواعد والمبادئ الدولية القائمة، بالإضافة إلى تحسين التشريعات الوطنية، عند الحاجة، بشأن حماية الصحفيين والإعلاميين والأفراد المرتبطين بهم في حالات النزاع وفي غير حالات النزاع على حدٍ سواء.

القيام بدورٍ نشط في منع الاعتداءات على الصحفيين واتخاذ إجراءات فورية للرد عليها من خلال إنشاء آليات طوارئ وطنية يمكن أن يتبناها مختلف أصحاب المصلحة، على سبيل المثال.

الامتنال الكامل لقرار المؤتمر العام لليونسكو رقم 296 بعنوان "إدانة العنف المرتكب ضد الصحفيين"، والذي يدعو الدول الأعضاء إلى اعتماد مبدأ عدم وجود قانون تقادم في حالة الأشخاص المدانين بارتكاب جرائم ضد حرية التعبير؛ ولتنقيح وتعزيز التشريعات في هذا المجال والتأكد من أن التشهير يصبح عملاً مدنياً وليس جنائياً.

الامتنال لقرارات البرنامج الدولي لتنمية الاتصال بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، وتقديم معلومات بشأن الإجراءات المتخذة لمنع الإفلات من العقاب في جرائم قتل الصحفيين، وبشأن حالة التحقيقات القضائية التي أجريت بشأن كل جريمة قتل أدانتها اليونسكو.

استكشاف طرق لتوسيع نطاق قرار مجلس الأمن 1738، ليشمل تعزيز سلامة الصحفيين ومكافحة الإفلات من العقاب في حالات عدم النزاع أيضاً.¹¹¹

في 7 آذار/مارس 2021، في كيوتو (اليابان)، اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية إعلانته الختامي الذي يدعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات من أجل:



التحقيق في التهديدات بالعنف وأعمال العنف التي تقع في ولاياتها القضائية وتستهدف الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام، المعرضين بوجهٍ خاص للترهيب والمضايقة والعنف بسبب أداء واجباتهم المهنية، وملاحقة مرتكبي تلك التهديدات والأفعال ومعاقبتهم، من خلال إجراء تحقيقات كفوة وفعالة وغير متحيزة، لا سيما في سياق مكافحة الفساد والأنشطة الإجرامية المنظمة، في حالات تشمل النزاعات وما بعد النزاعات، بهدف وضع حدٍ للإفلات من العقاب عن الجرائم المرتكبة في حق الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام، بما يتوافق مع التشريعات الوطنية وأحكام القانون الدولي المنطبقة".¹¹²

111 الأمم المتحدة. 2016. خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000246014>
112 الأمم المتحدة. 2021. <https://digitallibrary.un.org/record/3954768?ln=en>، A/RES/76/181، ص. 11 الفقرة 57.

كما يدعو الإعلان إلى تعزيز سيادة القانون من خلال ضمان "نزاهة وحياد أجهزة إنفاذ القانون والمؤسسات الأخرى التي تشكل جزءاً من نظام العدالة الجنائية" لضمان إدارة وإقامة العدل بصورة منصفة وفعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة وملائمة.

باختصار، يعترف القانون الدولي بالطبيعة الخطرة لمهنة الصحافة مع تسليط الضوء على واجب الدول في اتخاذ التدابير اللازمة للحد من تلك المخاطر، وتحسين سلامة الصحفيين، وحتى توفير الحماية الجسدية، إذا لزم الأمر، للصحفيين الذين لا بدّ لهم بلا شك من اتخاذ مخاطر شخصية.

عند أخذ مثل هذه المخاطر الشخصية، يجب أن تتعاون وسائل الإعلام وأجهزة إنفاذ القانون في دعم سيادة القانون ويجب حمايتها كلما أمكن ذلك. وتلتزم أجهزة إنفاذ القانون بالتعاون مع المؤسسات الإعلامية لتقديم إرشادات للصحفيين حول أفضل السبل لحماية أنفسهم من الاعتداء، وكيفية السعي لتحقيق العدالة ضد الجناة.

ويمكن أن تتعاون أجهزة إنفاذ القانون بشكل أكبر مع المؤسسات الإعلامية لضمان توفير التدريب المناسب للمراسلين أو المصورين أو مشغلي الكاميرات على إجراءات السلامة وكيفية إدارة التهديدات. وفي النهاية، يمكنها المساعدة في مراقبة التهديدات الموجهة ضد الصحفيين والتحقيق فيها والتخفيف من حدتها.

نقاط للنقاش:

- ▶ هل تعتقد أنه يجب على الدول حماية الصحفيين؟
- ▶ ما هي الفوائد التي تعود على الحكومة من امتلاك إعلام صحي ومستقل؟
- ▶ ما هي نتائج كون الصحافة معرضة لسوء المعاملة؟

2.4.2 آليات الإنذار المبكر

إن منتدى مجلس أوروبا للنهوض بحماية الصحافة وسلامة الصحفيين هو آلية إنذار مبكر، وأداة لتعزيز قدرة المنظمات الدولية الأخرى في مجال الاستجابة، حيث يمكن للأشخاص نشر التنبيهات وتفاصيل الإجراءات المتخذة، مما يساعد مجلس أوروبا على تحديد الاتجاهات واقتراح استجابات سياسية مناسبة.

في أفريقيا، أطلق أصحاب المصلحة في وسائل الإعلام أول منصة رقمية على الإنترنت مخصصة لسلامة الصحفيين، وهي تهدف إلى تطوير آليات الإنذار المبكر، وتحسين حماية الصحفيين، والتصدي للتهديدات والعنف ضدهم، وتعزيز القدرة على الاستجابة ضمن القارة. ويمكن أن تتعلم أجهزة إنفاذ القانون الكثير من أنشطة المراقبة والإبلاغ عن مثل هذه الآليات.¹¹³

وهناك مثال آخر هو هولندا، حيث تم إنشاء خط ساخن لتمكين الصحفيين من الإبلاغ عن أعمال العدوان والعنف. وتم إنشاء PersVeilig، وهي مبادرة مشتركة بين جمعية رؤساء التحرير والشرطة ودائرة النيابة العامة، لتعزيز مكانة الصحفيين في الشارع و/أو على وسائل التواصل الاجتماعي و/أو من خلال الدعاوى القانونية. وتتخذ PersVeilig تدابير مختلفة لمساعدة الصحفيين المهددين بما في ذلك إعطائهم أزرار الطوارئ لتنبيه الشرطة فوراً عند تعرضهم للتهديد، إضافةً إلى مساحات على الإنترنت، وتركيب كاميرات أمنية حول منازلهم.

وتعمل PersVeilig أيضاً على تحسين التوعية بين أجهزة إنفاذ القانون بشأن مسألة سلامة الصحفيين وتقديم التدريب والمبادئ التوجيهية الملموسة للأجهزة الأمنية للتصدي بشكل أفضل للتهديدات الموجهة ضد وسائل الإعلام. ونتيجةً لهذا الاتفاق، التزمت الشرطة والمدعي العام بإعطاء الأولوية للحوادث التي تتعلق بالصحفيين.

في العراق، تم إنشاء آلية للإبلاغ عن التهديدات والمضايقات والاعتداءات ضد الصحفيات على شكل خط مساعدة هاتفي تديره ضابطات شرطة. وتقوم ضابطات شرطة مدربات بتشغيل خط المساعدة، الذي أطلق عام 2021، وتقديم المشورة القانونية، فضلاً عن الدعم النفسي لمواجهة المحرمات المجتمعية التي قد تمنع الصحفيات من الإبلاغ عن التهديدات والعنف، لا سيما عبر الإنترنت.¹¹⁴ وبالتزامن مع ذلك، تم إطلاق منصة حماتي الرقمية لحماية الصحفيات النساء باللغتين العربية والإنجليزية، لتوفير قناة تقارير رسمية للصحفيات والناشطات على وسائل التواصل الاجتماعي حول التهديدات الرقمية لسلامتهن.

وإضافة إلى ذلك، وفي شباط/فبراير 2022، أنشأ الاتحاد الوطني للصحفيين في أوكرانيا خطاً ساخناً للصحفيين الذين يحتاجون إليه، بما في ذلك المراسلين الأجانب والمحليين، يمكن الوصول إليه عبر البريد الإلكتروني وفيسبوك. يسهل الخط الساخن إجراءات المساعدة والإخلاء للصحفيين الذين يعدون تقاريراً في مواقف خطيرة وحرية.¹¹⁶



في العديد من الدول، يتقاضى العاملون في وسائل الإعلام رواتب سيئة للغاية لدرجة أن الصحفيين يتعرضون لمخاطر جسيمة ليكسبوا قوتهم. إنهم يخشون أن يؤدي رفض القصة أو المطالبة بمعدات واقية، مثل البزة المضادة للرصاص، إلى طردهم من العمل. ولا تقدم العديد من دول الإعلام تدريبات السلامة أو إجراءات السلامة الأساسية حيث تُعتبر باهظة الثمن وتستغرق وقتاً طويلاً. وغالباً ما تكون نقابات الصحفيين في تلك الدول غير فعالة والمؤسسات الإعلامية منعزلة وتنافسية للغاية بحيث لا يوجد تضامن بين الصحفيين، مما يزيد من إفلات قوات الأمن من العقاب حيث لا يتعاون أحد للوقوف أمامها".

ستيفن سميث، مؤسس سيبير إنترناشونال، يقدم تدريباً للصحفيين على البيئة المعادية والسلامة.

2.4.3 أمثلة حماية الشرطة

إيطاليا

على مدى عقود، واجه الصحفيون في إيطاليا اعتداءات جسدية وتهريب من الجريمة المنظمة، وفي السابق من الإرهابيين. وبعد هجمات المافيا المتكررة، أنشأت الحكومة "لا سكورتا" (المرافقة)، وهو نظام حماية الشرطة في البلاد.

يقوم المكتب المركزي المشترك بين الوكالات للأمن الشخصي، وهو هيئة مستقلة داخل وزارة الداخلية، بتحليل مستويات التهديد ضد الصحفيين ويقوم بكل التعيينات، بدءاً من حماية الشرطة على مدار 24 ساعة والمركبات المدرعة ووصولاً إلى المساعدة منخفضة المستوى.

في عام 2018، أنشأت وزارة الداخلية مركز التنسيق للمراقبة الدائمة والتحليل وتبادل المعلومات حول تهريب الصحفيين. ويوفر المركز، الذي أنشأه مدير عام الشرطة للأمن العام، منتدى للحوار بين الصحافة والشرطة لتحديد أنسب التدخلات لمنع ومكافحة الاعتداءات على الصحافة.¹¹⁷

114 لمزيد من المعلومات، انظر اليونسكو. 2022. برنامج اليونسكو المتعدد المراحل بشأن حرية التعبير وسلامة الصحفيين: تقرير رباعي السنوات 2018-2021.

115 التقرير متوفر عبر الرابط <https://www.ifdrt.iq/>

116 الاتحاد الوطني للصحفيين في أوكرانيا. 2022. الخط الساخن للصحفيين الدوليين في أوكرانيا. <https://nsju.org/novini/hotline-for-international-journalists-in-ukraine/>

117 لمزيد من المعلومات حول مركز التنسيق، يرجى زيارة الرابط: <https://www.interno.gov.it/it/ministero/osservatori-commissioni-e-centri-coordinamento/centro-coordinamento-sul-fenomeno-atti-intimidatori-nei-confronti-dei-giornalisti>

السويد

تم وضع برنامج مماثل في السويد حيث يحافظ القسم المعني بضحايا الجرائم والأمن الشخصي التابع لجهاز الشرطة على اتصال مع المؤسسات الإعلامية، ليوفر، عند الاقتضاء، الحماية الشخصية لمن يتعرضون للتهديد ويتعاون مع أقسام أخرى من الشرطة عند الحاجة إلى دعم الضحايا.

قام جهاز الشرطة بتطوير تدريب عبر الإنترنت لضباط الشرطة، من أجل زيادة قدرتهم على التعامل مع جرائم الكراهية والجرائم ضد الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تكليف جامعة أوبسالا بتطوير دورة متخصصة مدتها خمسة أيام لضباط الشرطة الذين يتعاملون مع مثل هذه الاعتداءات. وتتضمن الدورة مناهج تغطي حرية التعبير وحرية الصحافة والحقوق والحريات الأساسية الأخرى للصحفيين وقادة الرأي والسياسيين؛ والكيفية التي يمكن فيها لضباط الشرطة تأمين الثقة بين الفئات والأفراد المعرضين للخطر؛ وكيفية تحسين التحقيق في جرائم الكراهية والجرائم ضد الديمقراطية ووضع حدٍّ للإفلات من العقاب.¹¹⁸

كولومبيا

وحدة الحماية الوطنية، في كولومبيا، تحت إشراف وزارة الداخلية، هي وكالة للأمن القومي مكلفة بتنفيذ تدابير الحماية الفردية و/أو الجماعية للسكان المستهدفين، بما في ذلك الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام المعرضين للتهديدات والمخاطر. وتضطلع الوكالة بمسؤولية ضمان الحق في الحياة والحرية والسلامة والأمن من خلال تنفيذ تدابير الحماية المناسبة.¹¹⁹

عند تقديم شكوى، يُجري أعضاء وحدة الحماية الوطنية والشرطة الوطنية تنسيقاً لإجراء تقييم للمخاطر، وتقديم توصيات بشأن تخصيص تدابير الحماية، وتنفيذها من خلال توفير، على سبيل المثال، الهواتف المحمولة والمركبات المضادة للرصاص، والإخلاء في حالات الطوارئ والنقل.¹²⁰

المكسيك

كانت المكسيك البلد الأكثر خطورةً على حياة الصحفيين لعدة سنوات، ولا سيما على الذين يكتبون عن العلاقات بين الجريمة المنظمة والسياسة. فوفقاً لمرصد اليونسكو لجرائم قتل الصحفيين، قُتل 81 صحفياً وإعلامياً منذ عام 2016.¹²¹

وأصبح لدى المكسيك الآن نظام لحماية الصحفيين، يوفر ضباط شرطة لتأمين سلامتهم على مدار 24 ساعة في اليوم، إذا لزم الأمر. وفي عام 2012، قامت الحكومة بالترويج لقانون لحماية العاملين في مجال الإعلام، وأنشأت آلية الحماية الفيدرالية للمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين التابعة لوزارة الداخلية للتصدي للعنف المتصاعد. كما أنشأت تسع ولايات في المكسيك أنظمة حماية محلية. ويتم تقييم حالة الصحفيين الذين يتصلون بالآلية لمعرفة عوامل الخطر. وإذا اعتُبر الخطر مرتفعاً، تقدم الوكالة مجموعة من التدابير مثل البزة المضادة للرصاص والكاميرات الأمنية وزر الطوارئ (جهاز خلوي صغير يرسل نداء استغاثة (SOS) مع الموقع الجغرافي) وحارس شخصي من الشرطة، والنقل لموقع آخر، والمساعدة المالية. وتوفر الوكالة أيضاً للذين يعانون من ضغوط معينة توأصلاً مع مزودين لخدمات الصحة العقلية.

في عام 2015، أنشأت الآلية وحدة مصممة لمنع العنف في المستقبل. وساعدت في إنشاء أنظمة "إنذار مبكر" لنشر المعلومات حول التهديدات المحتملة للصحفيين. وقد أنقذت الآلية العديد من الأرواح، لكنها تعرضت لبعض الانتقادات، التي ندّدت بحقيقة أن مواردها لا تتناسب مع حجم الأزمة الوطنية. ومن بين الانتقادات التي تم توجيهها إليها عدم أخذها بعين الاعتبار عوامل مثل الجنس والأسرة واحتياجات العمل.

118 مجلس أوروبا. التدريب على حماية الصحفيين، والممارسات والمبادرات القيمة التي توفر الإرشادات في هذا المجال. <https://www.coe.int/en/web/freedom-expression/training-on-the-protection-of-journalists> (تمت زيارته في آب/أغسطس 2022).

119 لمزيد من المعلومات، انظر <https://www.unp.gov.co/>

120 مجلس أوروبا. 2020. كيفية حماية الصحفيين والجهات الإعلامية الأخرى (2020).

<https://edoc.coe.int/en/media/8283-how-to-protect-journalists-and-other-media-actors.html>

121 البيانات لغاية 1 آب/أغسطس 2022. البيانات متوفرة من خلال الرابط: <https://en.unesco.org/themes/safety-journalists/observatory>

ولدى إدراكها لأوجه القصور في الآلية، طلبت وزارة الداخلية في عام 2019 أن تُجري مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقييماً لكيفية تحسينها. وحث التقرير الحكومة المكسيكية على تبني "نقطة نوعية نحو نهج أكثر وقائية" للتصدي للعنف ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

ردت الوزارة بالقول أن الإجراءات الوقائية ستصبح من أولوياتها، وأنها ستحسن قدرة الآلية على تتبع وتحليل اتجاهات الهجمات في مناطق مختلفة في جميع أنحاء البلاد من أجل تحديد البؤر الساخنة، وتحديد الحالات التي قد تشكل خطراً كبيراً على الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة، والتعاون مع السلطات المحلية لمعالجة هذه المخاطر على وجه السرعة.

العراق

تم إنشاء اللجنة الوطنية العراقية لسلامة الصحفيين ومسائل الإفلات من العقاب، للتصدي للجرائم والاعتداءات ضد الصحفيين في العراق. وتتكون اللجنة من ضباط شرطة، ومكلفين بأدوار قضائية، وممثلين عن الحكومة، ومنظمات محلية للمجتمع المدني، ونقابة الصحفيين الوطنية، وهي تجتمع بانتظام لمناقشة القضايا المتعلقة بسلامة الصحفيين. كما تصدر تقارير سنوية متكاملة تحتوي على معلومات استقصائية وقضائية.¹²² وقد تم كذلك إنشاء وحدة تحقيق خاصة بالجرائم ضد الصحفيين للتحقيق الفعال في التهديدات والاعتداءات ضد الصحفيين في العراق.

المملكة المتحدة

في عام 2021، أنشأت المملكة المتحدة لجنة وطنية لسلامة الصحفيين، ضمت ممثلين عن الشرطة، والجهاز القضائي، ووسائل الإعلام، ومنظمات الحملات. وتلتزم اللجنة بضمان عدم تعرض الصحفيين للعنف أو التهديد بالعنف.¹²³ وفي مارس 2021، نشرت اللجنة أول خطة عمل وطنية لسلامة الصحفيين في البلاد.¹²⁴ وتدعو الخطة إلى زيادة فهم المشكلة، وتعزيز قدرة نظام العدالة الجنائية على تقديم الذين يهاجمون الصحفيين إلى العدالة، ودعم المؤسسات الإعلامية لبناء الموارد لحماية نفسها، ومساعدة المنصات على الإنترنت في معالجة المشكلة وتحسين الاعتراف العام بقيمة الصحفيين.

تنص الخطة أيضاً على ضرورة أن تعمل الشرطة على توفير التدريب لتطوير فهم وسائل الإعلام للعمليات، بينما ستقوم الشرطة بتحديث تدريبها بما يعكس الدور المعاصر للصحفيين، وخاصةً فيما يتعلق بالصحفيين الذين يقومون بتغطية المظاهرات. ومن الجدير بالذكر أن كل قوة شرطة يجب أن تتضمن ضابط سلامة خاص للصحفيين (JSO).

122 الأمم المتحدة. 2021. تدعم هولندا مكتب اليونسكو في العراق لتعزيز سلامة الصحفيين.

<https://iraq.un.org/en/160854-netherlands-supports-unesco-iraq-enhance-safety-journalists>

123 حكومة المملكة المتحدة. 2020. اللجنة الوطنية لسلامة الصحفيين. <https://www.gov.uk/government/groups/national-committee-for-the-safety-of-journalists>

124 حكومة المملكة المتحدة، 2021. خطة العمل الوطنية لسلامة الصحفيين. <https://www.gov.uk/government/publications/national-action-plan-for-the-safety-of-journalists/national-action-plan-for-the-safety-of-journalists#the-plan>

أيرلندا الشمالية (المملكة المتحدة): ضابط سلامة الصحفيين

على الرغم من عدم وجود وحدة متخصصة، فإن جهاز الشرطة في أيرلندا الشمالية، كإجراء تشغيل قياسي، يتأكد من تعيين محققين مؤهلين، ماهرين في تقنيات التحقيق، وليس ضباطاً عامين، للتحقيق في الجرائم ضد الصحفيين. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تكليف ضابط تحقيق أول، على الأقل برتبة مفتش محقق، بالإشراف على جميع هذه الجرائم. ويمكن إطلاق مثل هذه التحقيقات من قبل مجموعة سلامة الصحفيين - التي تتألف من أخصائي أمني وضابط منع الجريمة والمحققين المتخصصين في الاستخبارات والتحقيق ومسؤول سلامة الصحفيين - بناءً على إخطار من مسؤول سلامة الصحفيين وبموافقة المجموعة. وتجتمع المجموعة كل ثلاثة أشهر كحد أدنى، ولكنها قد تتجمع وتستجيب أيضاً في وقت قصير على أساس مخصص. ويعمل مسؤول سلامة الصحفيين كنقطة اتصال أساسية مخصصة للصحفيين، مما يمكن من إنشاء آلية إنذار مبكر سريعة لتسجيل مثل هذه الجرائم، وهو مكلف بضمان إيجاد علاقة منفتحة وفعالة مع الصحفيين والحفاظ عليها. ويتم تكرار هذا النموذج في جميع أنحاء المملكة المتحدة، لا سيما أنه لا يتطلب موارد إضافية كبيرة، بل يتطلب تغييراً تنظيمياً طفيفاً وإعادة تقييم للأدوار والمسؤوليات.¹²⁵

كينيا: الآلية الوطنية لسلامة وحماية الصحفيين

تم إنشاء آلية وطنية لسلامة الصحفيين في كينيا لتسهيل نهج الاستجابة السريعة للتعامل مع التهديدات والاعتداءات ضد الصحفيين. وقد أنشأت مجموعة عمل قطاع الإعلام الكيني، المؤلفة من مجلس الإعلام الكيني واتحاد الصحفيين الكيني، آلية للجمع بين سلطات الشرطة والسلطات القضائية، فضلاً عن السلطات الحكومية وأصحاب المصلحة في وسائل الإعلام. ويجتمع مركز تنسيق من كل من المؤسسات المشاركة لتبادل المعارف وأفضل الممارسات؛ ولإنشاء نظام للرصد والإبلاغ عن انتهاكات حقوق وسائل الإعلام؛ وإنشاء آلية لدعم التحقيقات ومقاضاة الجناة.¹²⁶

أمثلة أخرى

أفادت دول أخرى أو اقترحت أو نفذت تشريعات جديدة لتعزيز سلامة الصحفيين. وتشمل تلك التدابير تحسين آليات الإبلاغ، والتوعية وبناء قدرات نظام إنفاذ القانون، وإنشاء أطر سياسية واسعة النطاق على المستوى الوطني.¹²⁷

نقاط للنقاش:

- ▶ هل يواجه الصحفيون تهديدات في دولتك؟
- ▶ كيف يمكن لوسائل الإعلام حماية نفسها بشكل أفضل؟
- ▶ ما الذي يمكن أن تفعله الأجهزة الأمنية لتحسين سلامة الصحفيين؟

125 مقابلة ضابط من جهاز الشرطة في أيرلندا الشمالية مع المؤلفين، 14 كانون الأول/ديسمبر 2021.

126 مجلس الإعلام في كينيا. الآلية الوطنية لسلامة وحماية الصحفيين في كينيا.

<https://mediacouncil.or.ke/sites/default/files/downloads/Safety%20Mechanism%20for%20Journalists%2003.pdf> (تمت زيارته في آب/أغسطس 2022).

127 اليونسكو. 2021. تهديدات شُكّت الصحفيين: الاتجاهات على صعيد سلامة الصحفيين؛ الاتجاهات العالمية في حرية التعبير وتطوير وسائل الإعلام التقرير العالمي 2021/2022.

<https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000379589.locale=en> الصفحتان 24-25. اليونسكو. 2021. الأمم المتحدة وسلامة الصحفيين: مجموعة الموارد لموظفي

الأمم المتحدة. https://en.unesco.org/sites/default/files/unpa_focal_points_on_soj_brochure_2021.pdf، ص. 19.

2.5 أنشطة

تمكن الأنشطة التالية المدربين مما يلي:

- ▶ تحديد ما إذا كان مستوى معارف المشاركين حول أهمية حرية الصحافة قد ازداد منذ بداية الوحدة.
- ▶ تقييم ما إذا كان المشاركون لديهم الآن فهم أكبر للتهديدات التي يتعرض لها الصحفيون على مستوى العالم.
- ▶ تشجيع المشاركين على دراسة مسألة حرية الصحافة وكذلك السلامة على الصعيدين العالمي والوطني.
- ▶ تقييم ما إذا كانت المفاهيم الخاطئة السابقة حول وسائل الإعلام وحرية التعبير وواجبهم في حماية الصحفيين قد تغيرت من خلال المواد الموجودة في هذه الوحدة.

2.5.1 نشاط - التهديدات عبر الإنترنت

يقوم المدرب بإنشاء أربع مجموعات ويخصص أحد الأسئلة التالية لكل مجموعة. يتم تشجيع كل مجموعة على الإجابة عن السؤال المختار، مع إعطاء أمثلة لتبرير إجابتها. يقوم بعد ذلك ممثل من كل مجموعة بعرض النتائج التي توصلت إليها في مناقشة مفتوحة يرأسها المدرب.

- ▶ كيف يؤثر الانتشار المتزايد للصحافة الإلكترونية على العاملين في مجال الإعلام؟ ما هي التهديدات التي يتعرضون لها ولماذا؟
- ▶ ما هي بالتحديد التهديدات التي تواجهها الصحفيات أو المنتميات إلى الأقليات العرقية على الإنترنت؟ لماذا باعتقادك تكون هذه المجموعات مستهدفة بشكل خاص؟
- ▶ ما الذي يمكن أن تفعله الأجهزة الأمنية لضمان حماية الصحفيين بشكل أفضل على الإنترنت؟ كيف يمكنها المساعدة في منع مثل هذه الهجمات الافتراضية؟
- ▶ ما الذي يمكن أن تفعله الأجهزة الأمنية بشكل أفضل لضمان محاكمة مرتكبي مثل هذه الجرائم؟ ما هو التشريع المطلوب لاستهداف مثل هذه الجرائم؟

2.5.2 نشاط - سلامة الصحفيين

في عام 2021، عقدت الشبكة العالمية للصحافة الاستقصائية حلقة دراسية شبكية حول الحفاظ على عمل الصحفيين الذين يتم إسكاتهم. وناقش صحفيون من قارات مختلفة التهديد الذي يتعرض له الصحفيون وكيفية تعامل السلطات مع مثل هذه القضايا.

لمزيد من التفاصيل حول المشاركين في الحلقة الدراسية الشبكية، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني:

<https://gijn.org/2021/01/20/gijn-webinar-keeping-alive-the-work-of-silenced-journ>

يمكن للمدرب أن يُظهر للمشاركين حلقة دراسية شبكية كاملة لشبكة الصحافة الاستقصائية العالمية حول سلامة الصحفيين أو أقسام معينة منها قبل فتح نقاش حول القضايا المثارة في المؤتمر عبر الإنترنت.

مقطع فيديو: <https://www.youtube.com/watch?v=XrCjdlcBH8Q>

- ▶ ما هي القضايا التي أثارها الصحفيون في هذه الحلقة الدراسية الشبكية؟
- ▶ ما هي المؤشرات الخاصة بالأجهزة الأمنية وعملها؟
- ▶ هل المؤشرات إلى الأجهزة الأمنية إيجابية أم سلبية؟
- ▶ ناقش ما إذا كان الصحفيون على صواب وموقفهم عادل في تأكيداتهم.

2.5.3 نشاط - لعب الأدوار: الصحافة

يقوم المدرب بإنشاء مجموعات حسب الحاجة. تختار كل مجموعة حدثاً جديراً للظهور كخبر حدث مؤخراً ولعبت أجهزة إنفاذ القانون دوراً فيه، ويتم لعب دور صحفي يحاول تغطية الحدث من خلال الإجابة عن الأسئلة أدناه. يقوم بعد ذلك ممثل من كل مجموعة بعرض النتائج التي توصلت إليها في مناقشة مفتوحة يرأسها المدرب.

- ▶ ما هي المعلومات التي يحتاجها الصحفي؟
- ▶ ما هي مصادر المعلومات المتوفرة؟
- ▶ هل السلطات، بما في ذلك أجهزة إنفاذ القانون، قادرة على تقديم المعلومات وراغبة في ذلك؟
- ▶ ما هي المخاطر التي يتعرض لها الصحفي في محاولة الحصول على المعلومات؟

الوحدة 3 - التواصل مع وسائل الإعلام والجمهور

جدول المحتويات

78	النقاط الأساسية
79	3.1 مقدمة
80	3.2 وسائل الإعلام وأجهزة إنفاذ القانون
81	3.2.1 العلاقة
83	3.3 الجمهور وأجهزة إنفاذ القانون
84	3.3.1 الخفارة المجتمعية
85	3.4 الرسائل
87	3.5 وسائل التواصل الرقمية والاجتماعية
90	3.6 العمل مع وسائل الإعلام
90	3.6.1 المقابلات
95	3.6.2 البيانات الصحفية والإعلامية
97	3.6.3 المؤتمرات الصحفية
99	3.6.4 العلاقات الإعلامية
100	3.7 خدمة الاتصالات الحديثة في العمل الشرطي
102	3.8 أنشطة
102	3.8.1 نشاط - البيئة الرقمية
103	3.8.2 أ نشاط - منزل الرسالة
103	3.8.2 ب نشاط - التدريب الصافي
104	3.8.3 نشاط - العلاقات الإعلامية

أهداف الوحدة:

- ▶ التفكير في العلاقة بين أجهزة إنفاذ القانون ووسائل الإعلام.
- ▶ فهم احتياجات الصحفيين.
- ▶ تقدير وفهم قدرات والتزامات أجهزة إنفاذ القانون للتفاعل ثنائي الاتجاه مع المجتمعات من خلال عدة آليات بدءاً من وسائل التواصل الاجتماعي وصولاً إلى الشارع.
- ▶ بناء هياكل رسالة أساسية للتفاعل مع وسائل الإعلام.
- ▶ إجراء أنشطة التفاعل الإعلامية الفعالة - المقابلات والمؤتمرات الصحفية والبيانات الصحفية والعلاقات الإعلامية.
- ▶ إدراك إمكانات ونطاق تطوير الموارد البشرية لأغراض التواصل.

النقاط الأساسية

- ▶ على الرغم من وجود أهداف متشابهة في وظائف كل من الصحفيين ومسؤولي أجهزة إنفاذ القانون، غالباً ما يكون لديهم مقاربات مختلفة في طريقة تفكيرهم وعملهم.
- ▶ يعتبر الجمهور محركاً مهماً للمعلومات، وبالتالي فهو مهمٌ للغاية بالنسبة إلى أجهزة إنفاذ القانون في كونه مصدراً، وكذلك مستهلكاً، للمعلومات.
- ▶ •لتحقيق أجهزة إنفاذ القانون لأهدافها، يجب أن تستفيد من الوسائل الرقمية لتوصيل المعلومات إلى الجمهور والحصول عليها منه، على المستوى المحلي قدر الإمكان وعبر الآليات المعاصرة المناسبة ذات الاتجاهين.
- ▶ على الرغم من أن الخفارة المجتمعية تركز على قدر أكبر من الشفافية والتواصل وجهاً لوجه، تلعب وسائل الإعلام الرقمية والاجتماعية دوراً كبيراً بشكلٍ متزايد في تمكين ذلك.
- ▶ يجب تشجيع استخدام وسائل الإعلام الرقمية والاجتماعية من قبل أجهزة إنفاذ القانون، ولكن يجب أيضاً أن يسترشد ذلك الاستخدام بالسياسات المهنية.
- ▶ يجب أن يكون لجميع عمليات التواصل أساساً في استراتيجية الرسالة، مع هدف محدد وموضوعات ومعلومات وبيانات ذات صلة.
- ▶ هناك أربع آليات رئيسية يمكن أن تعمل فيها أجهزة إنفاذ القانون بشكلٍ استباقي مع وسائل الإعلام - المقابلات والبيانات الصحفية والمؤتمرات الصحفية والعلاقات الإعلامية.
- ▶ وتملك العديد من أجهزة إنفاذ القانون اليوم مسؤولين معنيين بشؤون الاتصالات أو الشؤون الصحفية مخصصين ومدربين على هذه الآليات.

3.1 مقدمة



... لا يحتاج عمل الشرطة إلى الاستجابة لحالات الطوارئ والتحقيق في الجرائم فحسب، بل يحتاج أيضاً إلى إشراك المجتمعات بشكلٍ فاعل والتعرف على الناس والمساعدة في حل مشكلاتهم. إذا كانت المرة الوحيدة التي ترى فيها الشرطة في منطقتك هي عندما يحضرون بأعداد كبيرة لإلقاء القبض على أحدهم، فكل ما تراه هو قوة شرطة وليس جهاز شرطة. والفارق كبير."

الدكتور ريك موير، مدير بوليس فاؤندينشن، وهي مركز أبحاث شرطي مستقل في المملكة المتحدة¹²⁸

وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، فإن الدول التي صادقت عليه ملزمة بالتواصل الفعال مع مواطنيها، إما بشكلٍ مباشر أو من خلال وسائل الإعلام. ولكي تكون الحوكمة فعالة، يجب أن يكون هذا التواصل بالاتجاهين، بحيث يوفر المعلومات المناسبة وكذلك يسعى للحصول عليها، من أجل الاستجابة بشكلٍ مناسب. ولا تُستثنى الشرطة وقوات الأمن، كجهازين تابعين للدولة، من هذا المطلب.

في العديد من المجتمعات، تتوفر كميات كبيرة من المعلومات الآن مجاناً للغالبية العظمى من المواطنين عبر كل من وسائل الإعلام التقليدية، وبشكلٍ متزايد عبر الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، على الرغم من أن بعض الديموغرافيات، مثل الفقراء والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين وسكان المناطق الريفية، قد يكون لديهم وصول أقل إلى هذه المعلومات. ويستطيع معظم المواطنين بأنفسهم بشكلٍ متزايد المساهمة في بيئة المعلومات، غالباً عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ويصبحون أحياناً مصادر معلومات شديدة التأثير، مما يؤدي إلى إيجاد بيئة معقدة تجد فيها أجهزة إنفاذ القانون نفسها تتواصل مع هؤلاء المواطنين.

عند توصيل الرسائل وفهم الردود على تلك الرسائل، يتعين على أجهزة إنفاذ القانون الأخذ بعين الاعتبار جميع وسائل الإعلام، بدءاً من الصحفي، الذي يعمل كمرشح لتلك الرسائل، ووصولاً إلى الجمهور الذي يتلقى هذه الرسائل ويتفاعل معها بشكلٍ مباشر أو غير مباشر. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن للصحفيين خدمة المصلحة العامة إلا بمساعدة المصادر التي تحترم نزاهة المعلومات، بما في ذلك أجهزة إنفاذ القانون.

128 بوليس فاؤندينشن. 2020. الخروج من الظلام: العمل الشرطي وموت جورج فلويد. <https://www.police-foundation.org.uk/2020/06/policing-and-the-death-of-george-floyd/>

3.2 وسائل الإعلام وأجهزة إنفاذ القانون

تملك أجهزة إنفاذ القانون والصحفيون مقاربات مختلفة، على الرغم من أن كلاهما، في عالم مثالي، يسعيان إلى نفس الهدف النهائي: حماية حقوق الإنسان والديمقراطيات.

ومن أجل التفاعل بشكل أفضل مع وسائل الإعلام وفهم متطلباتها، يجب فهم طبيعة الأفراد المعنيين، إن لم يكن "فهم طريقة تفكيرهم ومشاعرهم". وبالإضافة إلى ذلك، يجب أيضاً فهم متطلباتهم أو "الجدارة بالنشر". ويتعين على الصحفيين بيع قصصهم للمحررين، الذين يتعين عليهم بيعها للقراء أو المشاهدين أو المستمعين. فهم يعملون إلى حد كبير في ظل ديناميكيات السوق. ومن أجل بيع قصصهم في مثل هذه الظروف، يجب أن تتسم بصفات معينة، بما في ذلك "الجدارة بالنشر".

يجب أن يكون لأي تفاعل مع وسائل الإعلام في جوهره عنصر الجدارة بالنشر. وبخلاف ذلك، سيكون مصير هذا التفاعل الفشل في أحسن الأحوال، وسوف يسعى الصحفي، في أسوأ الأحوال، إلى إنشاء قصته الخاصة، والتي قد لا تكون مفيدة لأهداف جهاز إنفاذ القانون.

الجدارة بالنشر

التأثير المستقبلي المحتمل	القرب	حُسن التوقيت
التبعات	عدد الأشخاص المتأثرين	النزاع
تقدير الصدمة	مشاعر الشفقة	اهتمام الناس

إن أي تفاعل مع صحفي سيترجم في الوقت الحاضر إلى الفضاء الرقمي عبر الإنترنت. يجب أخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار، إذ لن تقتصر المقابلة أو مجموعة مقاطع الفيديو أو المؤتمر الصحفي أو البيان الصحفي بعد الآن على التلفزيون أو الراديو أو الوسائط المطبوعة التقليدية. وسيتم بشكل متزايد تجهيز الأخبار الناتجة للأجهزة المحمولة، مما يجعل الحاجة إلى رسائل موجزة وجيدة الصياغة وواضحة أكثر إلحاحاً.

نقاط للنقاش:

- ▶ ما هو رأيك بالصحفيين الذين تعرفهم؟
- ▶ هل تجمعهم جميعاً صفات واحدة؟
- ▶ ما هو برأيك دورهم في المجتمع؟

3.2.1 العلاقة

على الرغم من سعي الصحفيين وقوات الأمن لتحقيق أهداف متشابهة، وعلى الرغم من أن الجهتين لا تدركان ذلك غالباً، تمارس هاتان الجهتان آليات مختلفة للغاية في ظروف مختلفة تركز على أهداف مختلفة مباشرة وقصيرة المدى، لا سيما في مواقف النظام العام.

لا ينقل الصحفيون أثناء أدائهم لعملهم المعلومات إلى الجمهور الأوسع لتعزيز وعيهم فحسب، بل يقومون أيضاً بمساءلة السلطة، أي الدولة وبذلك أجهزة إنفاذ القانون. وفي الحالة الأخيرة، فإنهم يتخذون موقفهم الشرعي الرقابي بوصفهم "السلطة الرابعة"، والتي يمكن أن يُنظر إليها غالباً على الأرض على أنها، في أحسن الأحوال، مصدر إزعاج أو، في أسوأ الأحوال، تهديد من قبل ضباط الشرطة وأفراد الأمن.

وبالمثل، تعمل أجهزة إنفاذ القانون لضمان النظام العام ودعم القانون كذراع شرعي للدولة والمؤسسات العامة، وبالتالي تمارس دورها في حماية حقوق المواطنين، بما في ذلك حرياتهم.

يمكن تعريف السلطة الرابعة بأنها "اعتبار الصحف بشكل خاص، ووسائل الإعلام الإخبارية بشكل عام، قوةً سياسيةً شرعية تؤدي وظيفة رقابية".¹²⁹

يوجد في معظم الدول الديمقراطية فصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهذه هي "السلطات الثلاث" في الوضع المعاصر، ويُشار في السياق أحياناً إلى وسائل الإعلام باسم السلطة الرابعة.

ولكن في ظل التدقيق الإعلامي، وفي حالات النظام العام المعقدة والخطيرة في كثير من الأحيان، قد يُنظر إلى تصرفات أجهزة إنفاذ القانون على أنها تشكل تهديداً لحريات المواطنين، حتى لو كانت هذه الإجراءات قانونية (وليس ذلك هو الحال دائماً). وفي الظروف التي قد يؤدي فيها سوء فهم وسائل الإعلام للإجراءات المشروعة والتناسبية لأجهزة إنفاذ القانون إلى حدوث تغطية إعلامية مناوئة، يتعين على كلا الطرفين معالجة سوء الفهم هذا من خلال إيجاد وتعزيز علاقة سليمة بين وسائل الإعلام وأجهزة إنفاذ القانون.

ولكن في الواقع هناك عاملان مهمان قد يؤثران على مثل هذه العلاقة:

1. عندما تكون تصرفات أجهزة إنفاذ القانون غير مشروعة أو متناسبة، وتقوم وسائل الإعلام بتحديدتها بشكل صحيح وإعداد تقارير عنها على ذلك النحو.
2. عندما تقوم وسائل الإعلام، مدفوعةً بضغوط غير مهنية، مثل السياسة أو الضغوط التجارية، بإعداد تقارير عن عمد عن الإجراءات المشروعة لأجهزة إنفاذ القانون من منظور منحاز وسلب في كثير من الأحيان، بغض النظر عن الواقع الموضوعي والأسس القانونية، من أجل تعزيز أجندة سياسية أو مجرد إنتاج قصة.

نقاط للنقاش:

- هل رأيت أمثلة على أي من النقاط أعلاه؟
- لماذا تم إعداد تقارير عن هذه الحالات بالطريقة التي تم فيها ذلك؟
- هل كان واقع الوضع في تلك الحالات واضحاً تماماً ومباشراً أم كان من الممكن أن يكون هناك التباس وغموض؟

في المنطقة الرمادية بين هذين الاحتمالين، يلزم العمل من كلا الطرفين من أجل دعم سيادة القانون على أفضل وجه ودعم حقوق المواطنين وحرياتهم.

1. التعرف على الاختلافات في مجموعة الأفكار بين وسائل الإعلام وأجهزة إنفاذ القانون.

2. التعرف على الأهداف عالية المستوى المتشابهة لكل منهما.

3. إدراك أن وسائل الإعلام يمكنها، في حالات الأزمات، مساعدة أجهزة إنفاذ القانون في تحقيق الأهداف التشغيلية المتعلقة بالسلامة العامة.

4. إدراك أنه من خلال الفهم الأفضل للمسائل الأمنية والقانونية، يمكن لوسائل الإعلام أن تنقل بشكل أفضل الحقائق المتعلقة بهذه القضايا.

3.3 الجمهور وأجهزة إنفاذ القانون

يقوم الأفراد بصفتهم جمهوراً يساهم في بيئة المعلومات، بتجميع المعلومات وتنظيمها وتوليدها وتكليفها والتعليق عليها، والأهم من ذلك، مشاركتها. يجمع الأفراد المحتوى عن طريق التجميع - قوائم تويتر وقوائم تشغيل سبوتيفاي وقنوات يوتيوب الشخصية - ثم يضيفون آراءهم الخاصة - الإعجابات والتعليقات والتقييمات - إلى هذا المحتوى، ليراه الجميع أو مجموعة مختارة من الأشخاص، ومن ثم تتكرر العملية. يعتبر الجمهور محركاً مهماً للمعلومات، وبالتالي فهو مهمٌ للغاية بالنسبة إلى أجهزة إنفاذ القانون في كونه مصدراً للمعلومات، وكذلك مستهلكاً لها. ويتمثل أحد العوامل التي يجب مراعاتها هنا في أن منصات الإنترنت ليست محايدة، فقد يروج تصميم الخوارزميات الخاصة بها للمحتوى المثير، بما في ذلك المعلومات المضللة، وحتى التوصية بمجموعات لا يوجد لديها احترام لسيادة القانون.

يمكن اعتبار المعلومات المتعلقة بنشاط أجهزة إنفاذ القانون مثل إغلاق الطرق، والتدابير لتسهيل التجمعات، وفرض حظر التجول، والانتشار لحضور الحوادث؛ والإعلانات العامة بهدف إعلام الجمهور بقضايا معينة، مثل المخاطر، وتدابير السلامة، والاعتقالات، وإصدار الأحكام؛ معلومات منقولة متاحة للجمهور. وبالمثل، فإن مساعي أجهزة إنفاذ القانون للحصول على معلومات من الجمهور، مثل الشهود، والإبلاغ عن الجرائم، ومشاكل المرور، يمكن أن تؤدي إلى تلقي المعلومات لمساعدتها في أداء واجباتها. ويمكن أن تتم الحالة الأولى، المعلومات المنقولة للجمهور، عبر وسائل الإعلام التقليدية أو مباشرة عبر الوسائل الرقمية، ولا سيما وسائل التواصل الاجتماعي. بينما تتم الحالة الثانية، تلقي المعلومات من الجمهور، بشكلٍ متزايد عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو عبر الطريقة الأكثر تقليديةً وهي الهاتف. وبالتالي، يمكن لأجهزة إنفاذ القانون، من أجل تحقيق أهدافها، الاستفادة من الوسائل الرقمية لإيصال المعلومات للجمهور والحصول عليها منهم.

ولكن تتطلب هذه القدرة على التواصل مع الجمهور موارد بشرية معينة. وقد تؤدي القدرة الرقمية لجهاز إنفاذ القانون التي ليس لها وجود بشري منتظم، بل وثابت، إلى ترك إحساس زائف، وربما خطير، بالأمان مع الجمهور، إذ اعتاد معظم الجمهور على الردود السريعة على وسائل التواصل الاجتماعي، خاصة في الظروف التي قد يُطلب فيها من المسؤولين التدخل. ويؤدي عدم وجود استجابة، أو حتى استجابة بطيئة، إلى عدم الثقة.

نقاط للنقاش:

- ▶ كيف تتواصل أجهزة إنفاذ القانون في دولتك في الغالب مع المواطنين؟
- ▶ من الذي يتحكم وينسق أي عمليات تواصل مع الجمهور تقوم بها تلك الأجهزة؟

3.3.1 الخفارة المجتمعية

لا يكتمل أي نقاش حول التواصل بين أجهزة إنفاذ القانون والجمهور دون الرجوع إلى الخفارة المجتمعية.¹³⁰

تستند الخفارة المجتمعية على المبدأ القائل بضرورة تعزيز مشاركة المجتمع في تعزيز السلامة وحل الجرائم المرتبطة بالمجتمع، حيث لا يمكن لأجهزة إنفاذ القانون العمل بمعزل بشكل منفرد. ومن أجل إشراك المجتمع المدني في تقاسم هذه المسؤولية، يجب على أجهزة إنفاذ القانون بناء الثقة وتطوير شراكة. ويجب أن تتميز هذه الشراكة بالاستجابة المتبادلة وأن تقوم على قدم المساواة. وتقدم الخفارة المجتمعية فكرة أنه من أجل تحقيق شراكة، يجب دمج المسؤولين بشكل أفضل في المجتمع وتعزيز شراعتهم من خلال ضبط الأمن بالموافقة، وتحسين خدماتهم، وإثبات حضورهم، والاستماع إلى احتياجات المجتمعات والاستجابة لها، وتحمل المسؤولية عن أفعالهم. وفي الوقت ذاته، يجب أن تكون أجهزة إنفاذ القانون على دراية بالوضع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات التي تعمل فيها. وفيما يتعلق بالمساءلة، يجب أن تستجيب للسلوك السلبي وغير السوي الصادر عن مسؤوليها وحالات إساءة التصرف والفساد. كما يجب أن يكون هناك رقابة؛ وأن تتحلّى بالشفافية فيما يتعلق بعملياتها.¹³¹

وعلى الرغم من أن المفهوم يركز على زيادة الوجود المادي والتواصل وجهاً لوجه، تلعب الوسائط الرقمية والاجتماعية دوراً كبيراً بشكل متزايد في تمكين الخفارة المجتمعية. وكتحدي مستمر لأجهزة إنفاذ القانون، فإن الأفضل النظر إلى هذا الاتجاه في سياق إعادة تنشيط الخفارة المجتمعية في جميع أنحاء العالم.¹³² فيمكن للمنشآت عبر الإنترنت (على سبيل المثال، تلك التي تستضيفها مواقع الإنترنت أو Facebook)، والمدونات المصغرة المحلية (على سبيل المثال، تويتر)، وحتى خدمات المراسلة الفورية المتنقلة عالية التخصيص (MMS)، مثل واتساب أو فايبر، تعزيز التفاعل ثنائي الاتجاه لأغراض استشارات وتعبئة الجمهور، والتكيف مع القضايا المحلية وتعزيز النهج التعاوني الموجه نحو الحلول.

نقاط للنقاش:

- ▶ ما هو فهم مسؤولو جهاز إنفاذ القانون لمناطق دوريتهم أو "مناطقهم"؟
- ▶ هل الخفارة المجتمعية جزء من نهج أجهزة إنفاذ القانون في دولتك تجاه العمل الشرطي؟
- ▶ إن كان الأمر كذلك، كيف يتم تطوير العلاقات المجتمعية مع أجهزة إنفاذ القانون والحفاظ عليها؟

¹³⁰ يشار إليها أحياناً باسم نظام شرطة الأحياء أو نظام شرطة الجوار أو الشرطة الموجهة إلى المجتمع.

¹³¹ لمعرفة المزيد عن الخفارة المجتمعية، انظر مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة. 2013. دليل تدريب بشأن ضبط الأمن في المناطق الحضرية.

https://www.unodc.org/documents/justice-and-prison-reform/crimeprevention/Training_Manual_Policing_Urban_Space_V1258164.pdf

¹³² See Bullock, K., 2017. The Police Use of Social Media: Transformation or Normalisation? <https://www.cambridge.org/core/journals/social-polity-and-society/article/police-use-of-social-media-transformation-or-normalisation/19E5C6727038F01129B51CE4287D0FFB>

3.4 الرسائل



أياً كان عدد المنافذ الموجودة، سيظل أحد المبادئ الأساسية للعلاقات العامة سارياً، وهو إن لم تخبر قصتك، فسيفعل ذلك شخص آخر."

كريس إندر، رئيس الاتصالات في شبكة سي بي إس

يجب أن يتمحور أي تواصل مع الجمهور، مباشر أو عبر وسائل الإعلام، حول رسالة ما، سواء كان ذلك التواصل يتمثل في مقابلة أو بيان عام أو تغريدة أو منشور على وسائل التواصل الاجتماعي أو حملة. تشكل تلك الرسالة فكرة في وعي الجمهور لما يتم إيصاله إليهم، وفي النهاية كيفية الاستجابة له. تهدف رسائل أجهزة إنفاذ القانون والاستجابة العامة إلى ما يلي:

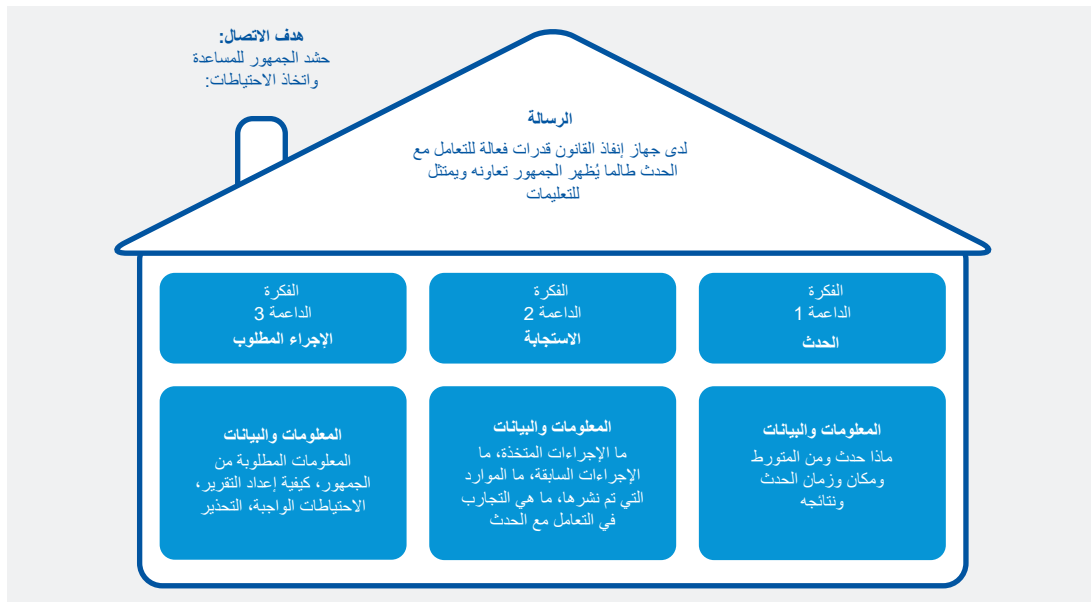
► **الطمأنة** - سيتم حل المشكلة؛ يمكن للجمهور أن يثق بالسلطات.

و/أو

► **الإجراء** - هناك/ستكون هناك مشكلة؛ يجب على الجمهور اتخاذ إجراءات للتخفيف من تأثيرها أو مساعدة أجهزة إنفاذ القانون (أي استئناف الشهود، حملة مكافحة للجريمة). في المقابل، فإن الاستجابة الضعيفة من قبل أجهزة إنفاذ القانون يمكن أن تُغذي اقتصاص المدنيين من المجرمين.

في كلتا الحالتين، يجب أن تعمل الكلمات والصور والمحتوى الرقمي والإجراءات الخاصة بأجهزة إنفاذ القانون معاً لتقديم رسالة (أو فكرة) يجب أن تحفز الاستجابة المطلوبة.

قد تتبع أجهزة إنفاذ قانون كثيرة، وخاصة تلك التي لديها موارد لعمليات التواصل، نهجاً خاصاً بها بشأن الرسالة، لكن إحدى الآليات البسيطة لتصميم هيكل تلك الرسالة هي "منزل الرسائل". إن المفهوم المصمم من حيث الشكل على صورة منزل يعتمد على المعلومات والبيانات لدعم ثلاثة محاور، تشكل بدورها رسالة تشجع على الاستجابة. يظهر هنا مثال ينطبق على أجهزة إنفاذ القانون:



الشكل 3.1: مثال على منزل الرسائل

يجب أن تركز جميع عمليات التواصل على الرسالة، من خلال توفير المعلومات والبيانات ذات الصلة التي تذكر تفاصيل الحدث (على سبيل المثال، القتل العمد، والحادث، والجريمة، والمظاهرة)، والاستجابة (على سبيل المثال، المناطق المحاصرة، وعمليات البحث، والخبرة السابقة) والإجراءات المطلوبة (على سبيل المثال، تجنب المنطقة، والإبلاغ عن الشكوك، والإخلاء)، وذلك لتعبئة الجمهور للمساعدة والاستماع إلى تحذيرات محددة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الآلية لا تتعلق فقط بتوفير المعلومات للجمهور ولكن أيضاً بتوفير المعلومات الضرورية بطريقة تسلط الضوء على موضوعات محددة، وتغرس فكرة بسيطة وتسعى إلى إثارة استجابة سلوكية معينة. ويجب مراعاة أنه قد يتم تفسير الرسائل بشكل مختلف تماماً عما يقصده المرسل. لا يوجد نموذج تحفيز-استجابة في عمليات التواصل. وقد يكون للرسائل تأثير ضئيل (أو حتى سلبي)، لا سيما إذا كانت إجراءات جهاز إنفاذ القانون لا تتطابق مع التواصل الذي قام به.

الرسائل الجيدة

عند بناء منزل الرسائل، يكون ترتيب البناء بالموضوعات أولاً، ثم تطوير رسالة تجمع كل هذه الموضوعات. وقد يكون ذلك عملية تكرارية، مع تغيير الموضوعات والرسالة حتى يكمل كلٌّ منهما الآخر تماماً. وبمجرد الوصول إلى الصيغة النهائية، يمكن جمع المعلومات والقصص والأمثلة - والتي يمكن أن تشمل أيضاً الصور والبيانات والاقتباسات - لتوفير أسس ملموسة للموضوعات.

الرسائل الجيدة:

- ▶ تكون بسيطة جداً
- ▶ تكون من ثلاثة موضوعات (على الأكثر)
- ▶ لا تكون غامضة (أي لا يمكن أن يُساء فهمها)
- ▶ تنطوي على موضوعات لها صدى لدى الجمهور
- ▶ تتضمن دعوة لاتخاذ إجراء
- ▶ ليست على شكل هاشتاغات، بل يتم صياغتها صياغة كاملة دون أن تكون طويلة جداً (يمكن اسخلاص هاشتاغ منها).

نقاط للنقاش:

- ▶ هل يمكنك تحديد حالات حدثت مؤخراً قام فيها جهاز إنفاذ القانون في دولتك بطمأننة الجمهور أو دعوته لاتخاذ إجراء، أو كان عليه القيام بذلك؟
- ▶ هل كانت هناك أي رسائل واضحة في هذا التواصل، أو تَعَيَّن أن تكون هناك رسائل واضحة؟

3.5 وسائل التواصل الرقمية والاجتماعية



لكي تتعاون أجهزة إنفاذ القانون والمجتمعات لمعالجة القضايا، يجب أن تكون هناك قنوات واضحة لتوصيل ونشر المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التواصل والشفافية ضروريان لبناء العلاقات بين الشرطة والمجتمع ولبناء الثقة لدى الجمهور. يمكن أن يؤدي تعزيز التواصل، الذي يسهله استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، إلى زيادة التعاون المجتمعي في الشراكات لمنع الجريمة.

دليل وسائل التواصل الاجتماعي لأجهزة إنفاذ القانون¹³³

لكي تكون أجهزة إنفاذ القانون على صلة بجمهورها، وللتواصل مع مجتمعاتها، فإن روح المشاركة ثنائية الاتجاه أمر مهم للغاية. ولا تترك طرق الاتصال القديمة، التي غالباً ما تكون مضمنة في المؤسسات الهرمية التي تركز على القواعد، مثل أجهزة إنفاذ القانون، سوى تأثير محدود على الإنترنت، خاصة مع الجماهير الأصغر سناً.¹³⁴

التواصل قديماً مقابل التواصل حديثاً.

تدور الطريقة التي يجب أن تتواصل بها المنظمات على وسائل الإعلام الرقمية والاجتماعية حول التفاعل ثنائي الاتجاه، الأمر الذي يتطلب طرقاً جديدة للتعامل مع التواصل.

التواصل قديماً	التواصل حديثاً
النقل	التفاعل والمشاركة
إلقاء المواعظ	النصح
إصدار الأوامر والتحكم	التأثير والإقناع
رسمي وإرشادي	غير رسمي وحواري
إخبار الجمهور	بناء المجتمع

يمكن لأجهزة إنفاذ القانون وموظفيها العمل من خلال ثلاثة أنواع من حسابات وسائل التواصل الاجتماعي:

- حسابات المؤسسات الرسمية - تتم إدارتها مركزياً على مستويات مختلفة، من الوطني إلى المحلي. ويمكن اعتبار أي محتوى صادر عبر هذه المنصات بمثابة تعليق رسمي أو بيان من جهاز إنفاذ القانون. وتشكل هذه الحسابات المكان الذي يمكن للمجتمعات ووسائل الإعلام والجمهور العام، وفي جميع أنحاء العالم، الحصول منه على آخر الأخبار والمستجدات والتعليقات من الشرطة. ويمكن أيضاً استخدام هذه الحسابات للإبلاغ عن الجرائم أو الحوادث.

133 منظمة جستييس بوليس سنتر. 2019. دليل وسائل التواصل الاجتماعي لأجهزة إنفاذ القانون.

https://www.urban.org/sites/default/files/publication/99786/social_media_guidebook_for_law_enforcement_agencies_0.pdf ص. 6.

134 حول استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل المسؤولين العموميين، انظر تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني باستقلال القضاة والمحامين الذي يركز على ممارسة الحقوق في مجالات التعبير والجمع السلمي من قبل القضاة والمدعين، على شبكة الإنترنت وخارجها على السواء، وهو متوفر عبر الرابط: <https://independence-judges-lawyers.org/reports/report-on-free-dom-of-expression-association-and-peaceful-assembly-by-judges-and-prosecutors/> في هذا التقرير ذات أهمية لأجهزة إنفاذ القانون كذلك.

► حسابات المؤسسات الفردية - يديرها مسؤولون مختارون أو موظفونهم، باسمهم الخاص ولكن لأغراض جهاز إنفاذ القانون. قد يختار موظف رفيع القيام بذلك. وتكون الحسابات أقل رسميةً من حسابات المؤسسات الرسمية ويمكن استخدامها لأغراض أو حملات عامة.

ملاحظة: يمكن أن يؤدي وجود عدد كبير جداً من حسابات المؤسسات إلى حدوث ارتباك بين الجمهور، وبالتالي يجب أن يكون اتخاذ القرار بفتح حسابات جديدة مدروساً بعناية. ويجب أن يكون هناك غرض شرطي واضح لإنشاء حسابات جديدة، والتي تتطلب موارد كثيرة وتخلق توقعات عند الجمهور حول التفاعل المتوقع.

يجب على حسابات المؤسسات (الرسمية أو الفردية) أن تمثل لما يلي:

- أن لا تحتوي على أي مادة من شأنها أن تعرض تحقيقات الشرطة للخطر
- أن لا تنتهك القوانين/اللوائح (على سبيل المثال، حقوق النشر، ازدراء المحكمة)
- أن لا تحرض على الكراهية العنصرية أو الجنسية أو الدينية أو الاجتماعية
- أن لا تسيء إلى سمعة جهاز إنفاذ القانون
- أن لا تخرق قواعد السلوك الخاصة بجهاز إنفاذ القانون
- أن لا تنتقد جهاز إنفاذ القانون أو الإدارات العامة الأخرى أو عضو في الحكومة
- أن لا تكون سياسية بطبيعتها

يجب أن يمثل المحتوى الموجود في حسابات المؤسسات أيضاً لما يلي:

- يجب الالتزام بقوانين وسائل الإعلام الوطنية.
- يجب الحصول على إذن من الأفراد الذين يمكن تحديد هويتهم في الصور أو مقاطع الفيديو قبل نشرها على حسابات وسائل التواصل الاجتماعي، ويجب أن يقوم الشخص الذي يلتقط الصورة أو الفيديو بتوثيق هذا الإذن والاحتفاظ به.
- يجب أن يكون المحتوى المستخدم على قنوات التواصل الاجتماعي ملتزماً بقواعد حقوق النشر وحماية البيانات وقواعد قانون وسائل الإعلام. ويجب أن تتبع المعلومات والمحتوى المنشور على قنوات التواصل الاجتماعي إرشادات وسائل الإعلام الخاصة بجهاز إنفاذ القانون، للتأكد من أنها لا تنتهك أي قوانين أو تعرض أي تحقيقات أو إجراءات قانونية للخطر.
- يجب ألا يتم الحصول على المحتوى الإبداعي من الإنترنت، لأنه قد يمثل خرقاً لحقوق الطبع والنشر ويعرض جهاز إنفاذ القانون لخطر اتخاذ إجراء قانوني.
- يجوز توفير المحتوى من قبل أي مسؤول طالما أنه يتم اتباع إرشادات وسائل الإعلام الاجتماعية الخاصة بجهاز إنفاذ القانون.¹³⁵

الحسابات الفردية هي تلك التي يستخدمها مسؤولو جهاز إنفاذ القانون ولكن بصفتهم الشخصية، بوصفهم أفراداً من الجمهور لا أكثر، وبدون أي صلة بمناصبهم. وحتى في هذه الحالة، فإن النشر على هذه الحسابات يجب أن يلتزم بالمعايير والقواعد واللوائح المهنية لضباط وموظفي جهاز إنفاذ القانون. ويتم التحكم في هذه الحسابات من قبل المستخدم الفردي، وتقع مسؤولية المحتوى المنشور منها على عاتق ذلك الشخص. ويجب على المستخدمين التأكد من أن لديهم إعدادات الخصوصية المناسبة.

ولكن يمكن أن يجذب نشاط جهاز إنفاذ القانون على وسائل الإعلام الاجتماعية أحياناً تعليقات انتقادية سلبية أو مهينة أو مسيئة. ومن المهم أن تتجنب أجهزة إنفاذ القانون الانجرار إلى النزاعات مع الآخرين على وسائل التواصل الاجتماعي.

¹³⁵ من الأمثلة الشاملة لسياسة الشرطة على وسائل التواصل الاجتماعي تلك الخاصة بشرطة جلوسسترشاير في المملكة المتحدة، والمتوفرة عبر الرابط: <https://www.gloucestershire.police.uk/sysSiteAssets/foi-media/gloucestershire/policies/force-social-media-policy>. لاحظ أنه في الصفحة 12، يُذكر أن هذه السياسة يجب بشكل صريح أن تكون على موقع عام على شبكة الإنترنت، كمسألة تلقائية.

يجب أن تحتوي المعلومات الأساسية لقنوات وسائل التواصل الاجتماعية الرسمية للمؤسسات على بيان واضح بأن جهاز إنفاذ القانون لن يتسامح مع أي سلوك أو لغة مسيئة عبر الإنترنت، وأن الصفحات خاضعة للإشراف حيثما أمكن ذلك، وأنه سيتم حذف أي تعليقات أو محتوى يخالف هذه الشروط أو سيتم إرسالها إلى مالكي المنصة لحذفها.

إذا تعذر حذف التعليقات أو المحتوى المسيء، فيجب إما تجاهلها أو التصدي لها بشكل استباقي (وليس كرد فعل) وبطريقة غير عدوانية.

نقاط للنقاش:

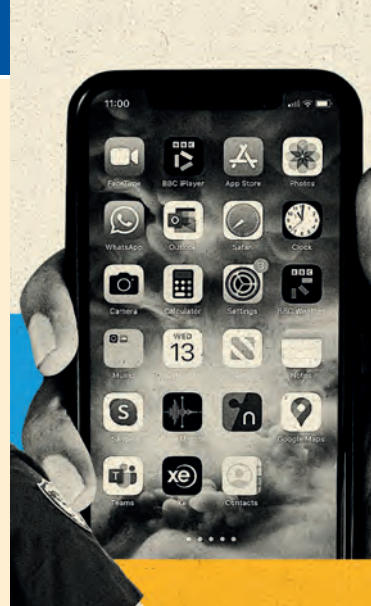
- ▶ من المحتمل أن يكون لدى جهاز إنفاذ القانون الوطني في دولتك موقع ويب ووسائل للتواصل الاجتماعي هل تمتلك الفروع المحلية أو الإقليمية (المدينة، البلدة، المحطات، وغير ذلك) مواقع ويب أيضاً؟
- ▶ إذا أراد السكان المحليون التفاعل مع الشرطة المحلية على وسائل التواصل الاجتماعي، فهل يمكنهم ذلك؟

دراسة حالة – وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالشرطة

من الأمثلة الجيدة على الاستخدام الناجح لوسائل التواصل الاجتماعي من قبل جهاز إنفاذ القانون المحلي ما يخص مدينة بانجور بولاية مين في الولايات المتحدة، حيث يبلغ عدد متابعي صفحة الشرطة المحلية على فيسبوك في هذه البلدة الصغيرة التي يبلغ عدد سكانها 30 ألف نسمة، أكثر من 300 ألف شخص. وتستخدم الصفحة نبرة غير تقليدية تحادثية وحتى روح الدعابة في منشوراتها، وقد لاقت إقبالاً وحققَت منفعةً لمواطني المدينة. وقد لا ينجح هذا النهج بالضرورة في كل مكان. لكن نجاحه يوضح أن جهود وسائل الإعلام الاجتماعية الناجحة من جهاز إنفاذ القانون تعتمد على فهم عميق للمجتمع، وتتطلب مسؤولاً مخصصاً للمعلومات العامة وتستغرق وقتاً طويلاً للمحافظة عليها. وبالإضافة إلى ذلك، يدرك الجميع أن هذه المنصة للتفاعل مع المجتمع على فيسبوك لا يمكنها ولا ينبغي لها أن تحل محل قنوات الاستجابة للطوارئ القياسية، مثل خط الهاتف.

"لا يمكنك فقط الاكتفاء بإطلاع الناس على المعلومات. يجب أن تستمع لهم، وإلى ما في جعبتهم، فهم يخبرونك ما يريدونه منك". الملازم تيم كوتون، قسم شرطة بانجور.

<https://www.facebook.com/bangormainepolice>



3.6 العمل مع وسائل الإعلام



للإعلام دورٌ مهم في محاسبة الشرطة وإعلام الجمهور بعمل جهاز الشرطة. هناك التزام على جهاز الشرطة يتمثل بالتفاعل مع وسائل الإعلام، من أجل إيصال ما تحاول الشرطة القيام به بشكلٍ استراتيجي من جهة، ولإشراك الجمهور في مكافحة الجريمة على مستوى العمليات من جهةٍ ثانية¹³⁶.

إرشادات حول العلاقات مع وسائل الإعلام

هناك أربع آليات رئيسية يمكن أن تعمل فيها أجهزة إنفاذ القانون بشكلٍ استباقي مع وسائل الإعلام: المقابلات والبيانات الصحفية والمؤتمرات الصحفية والعلاقات الإعلامية. وتملك العديد من أجهزة إنفاذ القانون اليوم مسؤولين معينين بشؤون الاتصالات أو الشؤون الصحفية مخصصين ومدرّبين على هذه الآليات (انظر أدناه خدمة التواصل الحديثة في العمل الشرطي). وفيما يلي الأساسيات المطلوبة من أجهزة إنفاذ القانون التي لم يتم تزويدها بالموارد الكاملة بهذه الطريقة، والتي توفر إرشادات أولية للمسؤولين الجدد المعنيين بشؤون الاتصالات أو الشؤون الصحفية.

3.6.1 المقابلات

لا يزال إجراء مقابلة صحفية يمثل تجربة مثيرة للخوف بالنسبة لكثيرين، ويرجع ذلك في الغالب إلى سوء الفهم السائد بأن كل التحكم في الشكل النهائي للمقابلة قد يكون بين يدي الصحفي، ناهيك عن سمعة الشخص الذي تُجرى المقابلة معه. ولكن في سوق المعلومات، يكون الشخص الذي تجري معه المقابلة في موقع قوي لكونه الوصي على المعارف التي يبحث عنها القائم بإجراء المقابلة.

إن جوهر المقابلة الناجحة هو التحضير. توقع الأسئلة التي قد تواجهها، وحافظ على السيطرة من خلال الالتزام بمعايير ما قررت بالفعل أنك تريد قوله.

إن أول ما يجب مراعاته هو الهدف الإعلامي من إجراء المقابلة، ويلي ذلك التغيير السلوكي أو التغيير في الموقف المطلوب من الجمهور. ولتحقيق ذلك، يمكن الاستعانة بنهج منزل الرسائل (انظر أعلاه).

البحث والاستعداد

يجب إجراء بحث عن القائم بإجراء المقابلة والمنفذ الإخباري.

- ▶ ما هي المنظمة التي يتبعان لها؟
- ▶ هل سيتم نشر المقابلة على شكل بثٍّ إذاعي أم نشرة مطبوعة أم خليط من الاثنين؟
- ▶ ما هي أجنحة وأيديولوجية الوسيلة الإعلامية؟
- ▶ هل أظهرت موقفاً إيجابياً أم سلبياً تجاه جهاز إنفاذ القانون؟ هل هناك مبرر لذلك؟ - قد يكون الأمر كذلك في بعض الحالات.
- ▶ من هو جمهورها؟

136 كلية الشرطة. 2013. إرشادات حول العلاقات مع وسائل الإعلام. <https://www.npcc.police.uk/documents/reports/2013/201305-cop-media-rels.pdf>، ص. 5.

يجب دراسة المقالات أو الكتابات السابقة للصحفي.

- ▶ هل هي في الغالب متوازنة أم تحريضية؟
- ▶ اسأل زملاءك/الفريق المعني بشؤون الاتصالات الخاص بك عما إذا كان الصحفي قد أجرى مقابلات معهم؟
- ▶ كيف كانت تجربتهم؟
- ▶ هل كان الشكل النهائي من المقابلة دقيقاً ومرضياً لهم؟

وتجدر الإشارة إلى أن المستمع أو المشاهد أو القارئ النهائي ليس الصحفي، فهو مجرد قناة للقراء أو المستمعين أو المشاهدين. وتضع الصحافة الأجندات والأطر التي يمكن من خلالها أن تتأثر الرسائل.

يجب تحديد طريقة المقابلة.

- ▶ هل هي مباشرة، عبر الهاتف، في الاستوديو، في مكان الحادث، وهل هي مسجلة أم حية؟
- ▶ يجب تجنب المقابلات التي تجري على الفور "دون تخطيط مسبق"، إذ يجب رفضها بأدب مع عرض لإجراء مقابلة لاحقاً، وبالتالي إتاحة الوقت للاستعداد.
- ▶ ويجب أن يُطلب من الصحفي تحديد هدفه وإعطاء معلومات أساسية عن نفسه.
- ▶ نادراً ما يكون الصحفي قادراً على تقديم قائمة كاملة بالأسئلة، لأنها ستعتمد في الغالب على إجابات الشخص الذي تتم مقابلاته. ولكن يمكنه الإشارة إلى ما يريد معرفته ومدى الشمولية في المقابلة.
- ▶ ماذا طرحت الصحافة سابقاً حول الموضوع؟
- ▶ هل يوجد أحد آخر ضمن المقابلة؟

التخطيط

يمكن استخدام نهج منزل الرسالة (انظر أعلاه) لتحديد هدف جهاز إنفاذ القانون، والرسالة التي يجب التعبير عنها، والموضوعات والمعلومات والبيانات المطلوبة للقيام بذلك. ويشكل ذلك أساساً ما يجب على الشخص الذي تتم مقابلاته توصيله، بغض النظر عن الأسئلة.

تعتبر الدراسة المتأنية للأسئلة والإجابات المحتملة أمراً مهماً للغاية. ومن الناحية المثالية، يجب أن يحاول الشخص الذي تتم مقابلاته، بمساعدة المسؤول المعني بشؤون الاتصالات أو الزملاء، المشاركة في مقابلة وهمية، تسمى أحياناً "التدريب الصافي". ويجب أن يكون تحديد أصعب الأسئلة الممكنة والتفكير في أفضل طريقة للتعامل مع تلك الموضوعات الصعبة جزءاً من الإعداد. ويشار إلى هذا الأسلوب أحياناً باسم أسوأ سؤال/أفضل جواب.

يجب أيضاً التفكير في أي قضايا عَرَضِيَّة قد يثيرها الصحفي. هل ظهر شيء ذو صلة بجهاز إنفاذ القانون أو الشرطة في الأخبار مؤخراً؟ إذ أن هناك احتمال بأن يستخدم الصحفي المقابلة كفرصة لاستكشاف الأمر بشكل أكبر.

قُبيل المقابلة

قُبيل المقابلة، يجب توضيح ما يمكن مناقشته وما هي المواضيع الخارجة عن الحدود (انظر الوحدة 7).

من المستحسن أن يقوم مسؤولو جهاز إنفاذ القانون بتسجيل المقابلات، باستخدام الهواتف الذكية غالباً، وإبلاغ الصحفي بأنه يتم تسجيلها. وسيوفر هذا سرداً دقيقاً للمقابلة، في حالة وجود أي أخطاء أو اقتباسات خاطئة أو سوء فهم في التحرير النهائي.

خلال المقابلة

يجب على من تُجرى المقابلة معهم القيام بما يلي:

- ▶ الالتزام بالرسائل المعدة ومقاومة الانجرار نحو مواضيع أخرى.
- ▶ الابتعاد عن استخدام المفردات التخصصية أو الاختصارات أو التسميات المختصرة التي لن يفهمها الجمهور.
- ▶ المحافظة على الهدوء ورباطة الجأش. حتى إذا أصبح القائم بإجراء المقابلة عدوانياً أو شرساً، يجب أن يبقى الشخص الذي تُجرى المقابلة معه محافظاً على رباطة جأشه طوال الوقت.
- ▶ تجنب العبارات "غير الرسمية". يجب عدم استخدام عبارات ما خلف الكواليس أو العبارات غير الرسمية، إلا إذا كان الشخص الذي تُجرى المقابلة معه أو المسؤول المعني بشؤون الاتصالات في جهاز إنفاذ القانون يعرف ويثق في الصحفي (انظر الاتصال أدناه).
- ▶ الالتزام بقول الحقيقة. عدم الانجرار وراء الإدلاء بمعلومات مضللة. ففي عصر المعلومات العالمية السريعة هذا، من السهل جداً اكتشاف الأكاذيب. ويمكن لمعلومة خاطئة واحدة أن تُضر بشكل لا يمكن إصلاحه بالمصداقية التي تُعد أمراً مهماً للغاية للتواصل الجيد.
- ▶ تجنب الانتقائية في الأسئلة المطروحة، وحاول الرد بصدق على جميع الأسئلة.

يجب على من تُجرى المقابلة معهم عدم القيام بما يلي:

- ▶ إلقاء اللوم على أجهزة أو جهات أخرى. إذ يسعى الصحفي للحصول على رأيها ومن المحتمل أن يكون معادياً.
- ▶ الانجرار إلى تخمين الحقائق أو الموافقة على الإحصائيات التي قد يعرضها الصحفي دون التحقق من صحة المصدر. ويمكن للشخص الذي تُجرى المقابلة معه أن يجيب بالقول إنه يحتاج إلى التحقق من شيء ما والعودة إلى الصحفي. ويجب بعد ذلك الالتزام بهذا الوعد.
- ▶ إعطاء رأيه الشخصي الخاص.
- ▶ أن يقول "لا تعليق"، فهذه العبارة ببساطة تتطوي على اعتراف بالذنب. ويجب بدلاً من ذلك توضيح سبب عدم إمكانية الإجابة.
- ▶ التكهن. فإذا دعاك صحفي إلى التكهن أو مناقشة موقف افتراضي، ارفض بأدب. إذ لا يمكن لأحد أن يكون على يقين بما سيكون عليه المستقبل، وهناك مخاطرة بأن يتم اتهام الشخص الذي تُجرى المقابلة معه بأنه أخطأ في تاريخ لاحق.
- ▶ إعطاء الضمانات أو الوعود. يجب على الشخص الذي تُجرى المقابلة معه، عبر تقنية الإجابة/الإقرار-عبارة وصل-الإبلاغ (انظر أدناه في هذا القسم)، تجنب الأسئلة التي تسعى للحصول على ضمان أو وعد (على سبيل المثال، "هل يمكنك ضمان أن هذا لن يحدث مرة أخرى؟")، فهي تتطوي على خسارة في جميع الأحوال: فإذا لم يستطع الشخص الذي تُجرى المقابلة معه تقديم الضمان، فسيتم اعتبار ذلك بمثابة موافقة ضمنية بإمكانية تكرار الحادث؛ أما إذا قام بتقديم الضمان، فهناك مخاطرة بالفشل. وهذا صحيح بشكل خاص في بيئة وسائل الإعلام اليوم، حيث يمكن الوصول بسهولة إلى جميع المقالات واللقطات السابقة إلكترونياً.

لا تفعل:	لوم الأشخاص/الأجهزة	افعل:	الاستعداد
إعطاء معلومات مضللة	الابتعاد عن الموضوع	كن على طبيعتك	الاطلاع جيد
التكهن	الإفراط في الصراحة	الالتزام بالصدق	الاستماع
اعتماد منظور غير إيجابي	الحديث غير الرسمي	تطبيق تقنية الإجابة/الإقرار-عبارة وصل-الإبلاغ في حالة الأزمات، اتباع منهج الاهتمام-الإجراءات-الإشادة	

منهج الاهتمام-الإجراءات-الإشادة

أثناء الأزمات (انظر الوحدة 4) التي عانى فيها الناس، فإن أحد العناصر الأساسية في أي مقابلة هو اعتماد منهج الاهتمام-الإجراءات-الإشادة:

- ▶ **الاهتمام** - التعاطف مع المتأثرين بالأزمة (من دون التعبير عن المسؤولية عنها)
- ▶ **الإجراءات** - الالتزام باتخاذ إجراءات حيال الأزمة (إن كان ذلك يقع ضمن إمكانياتك)
- ▶ **الإشادة** - بالأشخاص الذي يتصدون للأزمة

تقنية الإجابة/الإقرار-عبارة وصل-الإبلاغ

من التقنيات شائعة الاستخدام للتعامل مع الموضوعات الصعبة أو تلك التي لا يحق لك مناقشتها أكثر هي:

الإجابة أو الإقرار - عبارة وصل- الإبلاغ

توفر هذه التقنية طريقة للتعامل مع السؤال، وذلك باستخدام عبارات محددة للابتعاد عنه ومن ثم إيصال المعلومات أو البيانات التي تدعم رسالتك.

عبارات الوصل

الأكثر من ذلك...	ولكن...	علينا حقاً أن...	المهم في الأمر...
ولكن...	الشيء المهم...	إضافة إلى ذلك...	و....
لنبحث...	من أروع الأمثلة...	من الأهمية بمكان...	إذا فكرنا في الأمر حقاً...
المثير للاهتمام...	لنفكر في الأمر...	لنعتبر...	لنتخيل...
على الرغم من ذلك...	بالنظر إلى...	بالتفكير ملياً بـ...	السؤال هو....

على سبيل المثال:

سؤال: سؤال: لماذا استغرق الأمر وقتاً طويلاً للاستجابة على تسرب المواد الكيميائية من الشاحنة؟

الإجابة: وصل المسؤولون إلى الموقع في غضون ثماني دقائق من إبلاغهم، أي ضمن حدود الأطر الزمنية المقررة للاستجابة على الرغم من ازدياد حركة المرور في المنطقة المجاورة، وقد فتحنا الطرقات أمام خدمات الإطفاء (الإجابة)، ولكن (عبارة الوصل) في الوقت الحالي نحث الجمهور على تجنب هذه المنطقة حتى يمكن بدء عمليات التنظيف، وأن يلزم المواطنون الموجودون ضمن مسافة ميل واحد من الموقع منازلهم، حيث سيكونون في مأمن (الإبلاغ).

أو

سؤال: هل سيوجه المجلس المحلي اتهامات؟

الإجابة: هذا القرار من اختصاص المجلس المحلي (إقرار). ولكن (عبارة وصل) نحث كل من شهد الحادث من الجمهور على الإدلاء بشهادته حتى تتمكن من مواصلة تحقيقاتنا الشاملة، وذلك لضمان توفير جميع الأدلة ذات الصلة للمحكمة، في حالة تمت إحالة القضية إلى القضاء (الإبلاغ).

ملاحظة: إن الخيار الافتراضي هو أنه إذا كان بإمكان الشخص الذي تتم مقابلته الإجابة عن سؤال، فيجب الإجابة عليه. ولكن انظر الوحدة 7 فيما يتعلق بحجب المعلومات.

نقاط للنقاش:

- ▶ على المستوى المحلي (المقاطعة، الولاية، المدينة، البلدة)، هل هناك متحدثون رسميون باسم جهاز إنفاذ القانون؟
- ▶ إن كان الأمر كذلك، فهل يوفر المسؤولون المعنيون بشؤون الاتصالات أو الشؤون الصحفية لهم الدعم؟
- ▶ إن لم يكن كذلك، فمن الذي يعمل كمتحدث رسمي على المستوى المحلي؟

المقابلات الفيديوية والصوتية

إن وسائل البث الإذاعي والتلفزيوني لها متطلباتها الخاصة. ببساطة، يعتمد البث التلفزيوني أو الفيديو على الصور، بينما يتمحور البث الراديوي أو الصوتي حول الصوت. وهناك العديد من الأنماط المختلفة للمقابلات الإذاعية، وهي مقابلات الاستديو، والمقابلات مع فريق، والمقابلات عن بُعد، والمقابلات عن طريق الفيديو (على سبيل المثال، زوم)، والمقابلات المطبوعة، وما إلى ذلك، وكلها لها خصوصيتها، والتي تتجاوز نطاق هذا الدليل. لكن المكان الأكثر احتمالاً لإجراء مقابلات مع أجهزة إنفاذ القانون هو في مكان الحادث، سواء كانت مقابلة حية أو مسجلة.

تعد المقابلة المباشرة هي الخيار الأكثر صعوبة، لكنها تكون أقصر بشكل عام وتسمح بمزيد من التحكم في الشكل النهائي لها، إذ أنها لا تخضع للتحريير. ولكن يمكن قص مقاطع معينة منها في مرحلة لاحقة وإعادة إرسالها. وقبل أن يتم بث مقابلة إذاعية مباشرة، يجب على الشخص الذي تُجرى المقابلة معه أن يسأل عن السؤال الأول حتى يكون لديه مهلة للاستعداد. وإذا تم تسجيل المقابلة، فقد يتوقف هذا الشخص لبرهة للتفكير في إجابته أو حتى يطلب من القائم بإجراء المقابلة تكرار السؤال. وبالمثل، بما أنه سيتم بث أقسام معينة فقط، يجب تكرار الرسالة الرئيسية.

في كلتا الحالتين، الخلفية مهمة في المقابلة الفيديوية والصوتية. ويجب على الشخص الذي تُجرى المقابلة معه التأكد من أن الخلفية لا تتعارض مع الرسالة. على سبيل المثال، الرسالة التي تعبر عن السيطرة على الموقف لا يجب أن يكون لها خلفية فوضوية.

فيما يتعلق بمظهر الشخص الذي تتم مقابلاته، يجب إزالة العناصر المهمة أمنياً، مثل بطاقات الهوية، وكذلك النظارات الشمسية. ويمكن ارتداء القبعات الرسمية ذات الحافة ما لم تظلل الوجه. كما أن لغة الجسد ونبرة الصوت وتعبيرات الوجه مهمة جداً لأن الجمهور سيأخذ إشارات منها دون وعي.

في جميع الأحوال، إذا كان الصحفي حاضراً مع الشخص الذي تتم مقابلاته، فيجب على الأخير أن يخاطب الصحفي وليس الكاميرا. أصبحت المقابلات المؤتمرية عن بُعد شائعة بشكل متزايد، وتنطبق عليها كذلك المبادئ المذكورة أعلاه، لكن هناك بعض الاعتبارات المحددة لتحقيق أقصى استفادة منها.

- ▶ الخلفية - الخلفية الحقيقية مع القليل من مصادر لفت الانتباه أفضل من الخلفية غير الواضحة أو المُصطنعة.
- ▶ الكاميرا - يجب أن تكون الكاميرا، التي غالباً ما تكون بجانب شاشة الكمبيوتر المحمول، في مستوى العين. إذ قد يكون النظر نحو الأسفل إلى الجمهور مخيفاً. ويجب على الشخص الذي تتم مقابلاته أن ينظر إلى الكاميرا وليس إلى نافذة الفيديو الخاصة بالمحاور.
- ▶ الإضاءة - يجب تجنب الإضاءة الخلفية والإضاءة الصاعدة. والضوء الطبيعي، عبر النافذة، هو مصدر الإنارة الأفضل.

التحويل

لا يُسمح لجميع المسؤولين بالتحدث إلى وسائل الإعلام. لذلك من المهم أن يكون المرخص لهم على دراية كاملة بكيفية الرد على الصحفي بطريقة إيجابية.

ويجب تحديد ذلك في بروتوكولات التوجيه الإعلامي وأن يفهمه جميع المسؤولين.¹³⁷

نقاط للنقاش:

- ▶ ما مدى درابك وخبرتك أو أي متحدث رسمي محتمل في استخدام نظام المقابلات المؤتمرية عن بعد (مثل زوم، وتيمز، وسكايب، وما إلى ذلك)؟

3.6.2 البيانات الصحفية والإعلامية

بسبب وسائل التواصل الرقمية والاجتماعية، أصبحت البيانات الصحفية اليوم جزءاً من مزيج من قدرات الاتصال، وغالباً ما تكون متاحة لجميع الجمهور بما في ذلك الصحفيين. وبالنسبة إلى أجهزة إنفاذ القانون، لا يزال البيان الصحفي التقليدي، الذي يستهدف الصحفيين على وجه التحديد، يلعب دوراً حيوياً في تمكين الصحفيين من تطوير القصص بشكل شامل وعدم الاعتماد فقط على العناصر المستقاة من وسائل التواصل الاجتماعي. لذا يجب تصميم البيانات الصحفية لتسهيل استخدام الصحفيين للمواد التي تم إصدارها قدر الإمكان.

يجب أن يجب أي بيان صحفي على الأسئلة التالية:

- ▶ **من هي الجهات المعنية؟** من هي الجهات المشاركة؟ من هي الجهات المتضررة؟ من هي الجهات المستفيدة؟
- ▶ **ماذا؟** ماذا يحدث أو حدث؟
- ▶ **لماذا؟** لماذا الحدث مهم؟
- ▶ **أين؟** أين وقع/يقع الحدث؟
- ▶ **متى؟** متى حدث الحدث؟ هل لذلك أهمية إضافية؟
- ▶ **كيف؟** كيف وقع الحدث؟

يجب أن تكون الإجابات على هذه الأسئلة مختصرة ومباشرة قدر الإمكان (ليس كما لو كانت مكتوبة في قصة) وشاملة قدر الإمكان كذلك، إذ إن أي ثغرات صارخة ستكون ذات أهمية إخبارية في حد ذاتها، ويجب توضيحها إذا لم تكن المعلومات متوفرة. كما يجب أن تتجنب اللغة المستخدمة المصطلحات القانونية المعقدة والمفردات التخصصية.

هيكل البيان الصحفي

يتمثل النهج القياسي في إعداد بيان صحفي في استخدام هيكل الهرم المقلوب (انظر أدناه) مع وضع المعلومات الأكثر صلة في الأعلى. إذ أصبحت العديد من البيانات الصحفية التجارية الآن قائمة على القصة، ولكن لا ينبغي أبداً كتابة بيان صحفي لجهاز إنفاذ قانون كقصة، مع وجود العنصر الرئيسي في النهاية - وهذا ما يسمى "طمس الفقرة الافتتاحية".

137. أجد الأمثلة الشاملة على سياسة الشرطة على وسائل التواصل الاجتماعي هو ذلك الخاص بشرطة نيو ساوث ويلز الأسترالية، والمتوفر عبر الرابط: https://www.police.nsw.gov.au/_data/assets/pdf_file/0003/175269/13478_Media_Policy_2016_Update_may_2020.pdf. انظر الصفحين 10-11، والمرفق 2 المتعلق بالتحويل بالتعليق.

العنوان: أجب على أسئلة ماذا ولماذا
وأين ومن ومتى وكيف

المصادقية: حقائق وأرقام

الأهمية: أهمية الحدث

اقتباسات

تفاصيل الاتصال

ملاحظة للمحررين

الشكل 3.2: هيكل البيان الصحفي

التوقيت - النشر الفوري أو الحظر

يجب الإشارة في الجزء العلوي من البيان إلى ما إذا كان نشره فوراً أم خاضعاً للحظر، وإذا كان الأمر كذلك، فيجب تقديم تاريخ للنشر. بشكل عام، وبالنسبة إلى أجهزة إنفاذ القانون، يكون الإصدار الفوري هو الأمر المعتاد. ويجب إرسال البيانات الصحفية، إذا كانت فورية، مع وضع الدورة الإعلامية ذات الصلة في الاعتبار، لتوفير الوقت الكافي للصحفيين لمعالجة المعلومات، والمتابعة، ثم إنتاج القصص أو نسخها في الوقت المناسب لإعداد المحتوى الخاص بهم.

ولا يعني حظر النشر أن الصحفيين لا يمكنهم الاتصال بجهاز إنفاذ القانون بخصوص المعلومات. بل يعني فقط أنه يُطلب منهم عدم استخدام المعلومات قبل وقتٍ وتاريخٍ معيَّنين.

العنوان

يأتي العنوان تحت الترويسة التي تفيد بالنشر الفوري أو الحظر. ولكن يغير معظم الصحفيين/المحررين العنوان على أي حال إذا قرروا استخدام البيان.

الطول

يجب أن يكون طول البيان الصحفي مُختصراً قدر الإمكان. فإذا كان يمتد إلى ثلاث صفحات أو أكثر، فهذا يشير إلى أنه مقال وليس بياناً صحفياً.

يجب تضمين جميع المعلومات المهمة في الفقرة الأولى. ويجتاز البيان الصحفي اختبار النجاح في حال كان من الممكن فهم القصة بأكملها إذا تم طباعة الفقرة الأولى فقط. ويجب أن تتوسع الفقرة الثانية في المعلومات الواردة في الفقرة الأولى، بإعطاء مزيد من التفاصيل. وتحتوي الفقرة الثالثة غالباً على اقتباس. وتلخص الفقرة الرابعة المعلومات النهائية، مثل الإشارة إلى مواقع الويب أو الروابط إلى المنظمات الأخرى ذات الصلة.

النهاية

يجب أن يُذكر في نهاية البيان الصحفي كلمة "انتهى" بالخط العريض. بعد ذلك، يتم ذكر معلومات التواصل بالشخص المعين. ويجب تضمين رقم هاتف محمول حتى يتمكن الصحفيون من الاتصال خارج أوقات ساعات العمل. وكلما كانت إمكانية الوصول إلى جهة التواصل أكبر، كان ذلك أفضل. وإذا كانت هناك حاجة إلى أي نقاط أخرى من المعلومات، يتم وضعها في "ملاحظات للمحررين" بعد معلومات التواصل.

التواصل مع وسائل الإعلام

بشكل عام، يتم الاتصال المباشر بالصحفيين عن طريق البريد الإلكتروني، على الرغم من أن مثل هذه النشرات الإخبارية، إذا لم تكن محظورة، قد يتم نشرها على موقع الويب ووسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بجهاز إنفاذ القانون. ومن الحكمة وضع العنوان في سطر الموضوع بالبريد الإلكتروني لجذب انتباه الصحافة. ويجب لصق أي نشرة يتم إرسالها عبر البريد الإلكتروني في البريد الإلكتروني بدلاً من إرفاقها به، إذ لدى العديد من المؤسسات الصحفية والإعلامية حظر تلقائي على المرفقات.

الصور:

يرحب الصحفيون بالصور الحصرية، كما هو الحال في الصور الفريدة التي يلتقطها جهاز إنفاذ القانون، ويجب نشرها عند توفرها.

3.6.3 المؤتمرات الصحفية



الفشل في إدارة السؤال المستند إلى معلومات. هذا هو أخطر شيء في مؤتمر صحفي في أي مكان".

رون ساسكيند الحائز على جائزة بوليتزر (1995)

سواء كان يتم التعامل مع قضية فورية أو نشر أخبار جيدة، فإن المؤتمرات الصحفية هي وسيلة رئيسية لنشر المعلومات، خاصة إذا كانت عاجلة.

ومن المهم دعوة مجموعة متنوعة من وسائل الإعلام، لتجنب إظهار المحاباة، الأمر الذي لن يؤدي إلا إلى تزايد الشعور بالنفور لدى الجهات الفاعلة الإعلامية المتشككة. ويعتمد ذلك على امتلاك جهاز إنفاذ القانون لقائمة جهات اتصال محدثة لوسائل الإعلام، والتي يجب أن تشمل أيضاً المدونين الرئيسيين أو أصحاب حسابات التويتر النشطة للغاية.

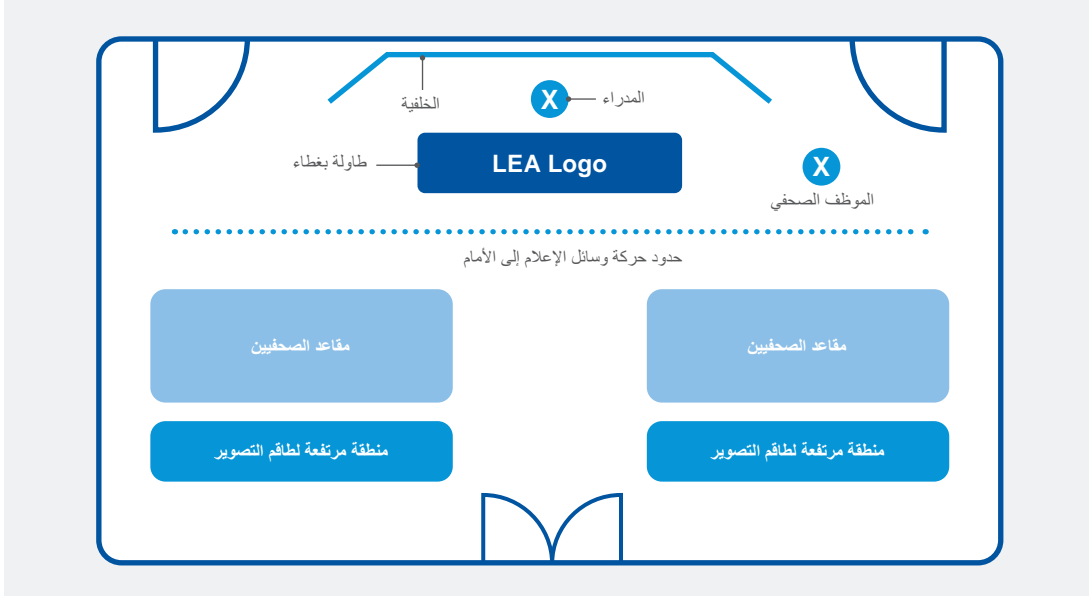
الاستعداد

قبل المؤتمر الصحفي، يجب تطوير "منزل الرسائل"، والذي يمكن أن يشكل مصدر معلومات لبيان عام، ويجب أن يشارك المديرين (المتحدثون) أيضاً في مقابلة وهمية. وينبغي إجراء تدريب تحضيري وبعضاً من "التدريب الصافي"، إذ يساعد ذلك المدراء على الاستعداد لتلقي الأسئلة، وممارسة تقنية الإجابة/الإقرار-عبارة وصل-الإبلاغ كما في المقابلة (انظر أعلاه).

اعتبارات:

- ▶ يجب أن يكون الموقع مناسباً للأرقام المشاركة وأمناً، مع توفر إمكانية الوصول ووسائل النقل المناسبة.
- ▶ يجب أن يكون المديرين من الأقدمية بما يتناسب مع خطورة الأخبار التي يتم نقلها، ويجب أن يكون لديهم الخبرة والمعلومات الصحيحة للإجابة على الأسئلة التفصيلية. ويمكن في كثير من الأحيان أن يتولى مسؤول كبير القيادة، بينما يقف آخرون من ذوي الخبرة في الموضوع إلى جانبه أو معه.
- ▶ قد يكون هناك حاجة للتنسيق مع الهيئات الأخرى التي تتعامل مع جوانب مختلفة من الحادث.
- ▶ إذا سمح الوقت، يجب إعداد المواد الأساسية الداعمة لوسائل الإعلام، مما قد يقلل من أي أسئلة أساسية ويضمن دقة التقارير.
- ▶ يجب أيضاً أن يقوم جهاز إنفاذ القانون بتسجيل المؤتمر بالفيديو الذي يستضيفه.

- ▶ نظراً لطبيعة عمل أجهزة إنفاذ القانون، يجب أن يكون للأمن أهمية قصوى، خاصةً إذا كان العمل في بيئة غير مواتية. إذا كان الصحفيون حاصلين على اعتماد بطريقة ما، فيجب التحقق من أوراق اعتمادهم. وبخلاف ذلك، يجب التحقق من هويات جميع المشاركين في المؤتمر الصحفي بمقارنتها مع قائمة المدعوين.
- ▶ قد تطلب بعض وسائل الإعلام، وخاصةً الإذاعية منها، مقابلات فردية. يجب أن تؤخذ الطلبات مسبقاً أو في البداية حتى يتسنى وضع جدول زمني لنهاية المؤتمر وفقاً لمدى إلحاح المواعيد النهائية الخاصة بكل منها.
- ▶ يجب أن يتم وضع مخطط للموقع. وفيما يلي مخطط للمكان المثالي:



الشكل 3.3: المخطط المثالي للمؤتمرات الصحفية

الموظف الصحفي/مسؤول التحكم

إن دور المسؤول المعني بشؤون الاتصالات أو الصحافة أساسي في التحكم في المؤتمر، وتخفيف الضغط عن المديرين وإدارة أي استجواب. وإذا لم يتم تعيين هذا المسؤول، فيجب ترشيح شخص ما ليكون "مسؤول التحكم"، أي رئيس المراسم فعلياً. والمهم في الأمر ألا أن يكون ذلك المسؤول أحد المدراء، الذين يجب أن يركزوا على أدوارهم في التحدث، ما لم يكن من ذوي الخبرة والتدريب على التفاعل مع وسائل الإعلام.

قبل بدء المؤتمر الصحفي، يجب على مسؤول التحكم أن يقوم بما يلي:

- ▶ يرحب بوسائل الإعلام، ويوضح من هم المتحدثون ومعايير الاجتماع، بما في ذلك الإطار الزمني (الذي يجب اتباعه).
 - ▶ في حالة الإدلاء ببيان، يجب توزيع نسخ ورقية بعد المؤتمر لضمان دقة التقارير.
 - ▶ يوضح طريقة اختيار الأشخاص لطرح الأسئلة والطريقة التي ينبغي طرحها بها، مما يعني عادةً أن المسؤول يختار من يطرح سؤالاً، ثم يجب على الشخص الذي تم اختياره أن يعرف عن نفسه قبل طرح سؤال. وعادةً ما يُسمح له بسؤال متابعة واحد (ربما أكثر اعتماداً على عدد وسائل الإعلام والإطار الزمني). وقد يعطي مسؤول التحكم الأولوية لوسائل الإعلام المحلية، ولكن يجب أن يوضح ذلك شفهاً في البداية.
 - ▶ يرأس المؤتمر وينتقل بأدب من أي شخص قرر إلقاء محاضرة على المدراء أو وابل من الاتهامات المتكررة لهم.
 - ▶ يدير المقابلات الفردية مع المدراء.
- كما هو الحال مع أي موقف إعلامي آخر، فإن جوهر النجاح هو الحفاظ على رباطة الجأش والإبلاغ بطريقة شفافة والتأكد من إيصال الرسائل بوضوح.

نقاط للنقاش:

- ▶ هل يعقد جهاز إنفاذ القانون في دولتك مؤتمرات صحفية؟
- ▶ هل يتم تقديمها وإدارتها بشكل جيد، بما يعطي صورة حسنة عن جهاز إنفاذ القانون؟

3.6.4 العلاقات الإعلامية

هناك طرق أخرى يمكن من خلالها مساعدة وسائل الإعلام على فهم أجهزة إنفاذ القانون وقضاياها، للمتكمين من إيجاد علاقة بناءة أكثر. ومن تلك الطرق:

فعاليات التدريب

- ▶ يمكن لمسؤولي أجهزة إنفاذ القانون المشاركة في التدريب الصحفي، ونقل وجهة نظرهم، وإرشاد الصحفيين أيضاً بشأن أفضل طريقة للعمل مع أجهزة إنفاذ القانون.
- ▶ يمكن دعوة الصحفيين للمساهمة في تدريب جهاز إنفاذ القانون حتى يتمكن المسؤولون من فهم طرق عملهم وكيفية تسهيل عمل وسائل الإعلام، خاصة أثناء الاحتجاجات والانتخابات.¹³⁸
- ▶ يمكن أن يستفيد الصحفيون أيضاً من حضور تمارين جهاز إنفاذ القانون بصفة مراقبين، مثل التمارين الخاصة بمكافحة الشغب أو التدخل المسلح أو البحث.

التضمين/"جولة مع مسؤولي إنفاذ القانون"

قد يرغب جهاز إنفاذ القانون في ظروف معينة بالسماح لصحفيين مختارين بالانضمام إلى المسؤولين في العمليات حتى يتمكنوا من فهم حدث معين ذي أهمية إخبارية بشكل أفضل. وتعتبر السلامة في مثل هذه الحالات أمراً حيوياً، ويجب إجراء تقييم للمخاطر، ويجب أخذ الوجود الإعلامي في التخطيط للعملية بعين الاعتبار، ويجب إطلاع الصحفيين بشكل كامل. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون من السهل التعرف على الصحفيين.

الاتصال

كما ورد أعلاه، تعد العلاقات والتواصل أمراً حيوياً للسماح لأجهزة إنفاذ القانون والصحفيين بالعمل نحو أهداف مجتمعية مشتركة مع السعي أيضاً لتحقيق أهدافهم المهنية الخاصة بهم. وبالنسبة إلى أجهزة إنفاذ القانون، يتطلب ذلك التزاماً كبيراً، والذي لا يمكن تحقيقه حقاً إلا إذا تم فهمه ودعمه على مستوى رفيع، وتم تزويده بموارد خاصة على المستوى المتوسط والمستوى المبتدئ من خلال مسؤولين معينين بشؤون الاتصالات أو الشؤون الصحفية مخصصين ومدربين.¹³⁹ وعلى الرغم من أنه ينبغي الحرص على الالتزام بقواعد السلوك الصارمة وعدم تجاوز الحدود المهنية، إلا أن بناء علاقة حقيقية والتفاهم المتبادل بين أجهزة إنفاذ القانون ووسائل الإعلام يمكن أن تعود بفوائد كبيرة على كلا الطرفين وعلى الجمهور.

نقاط للنقاش:

- ▶ على أي مستوى (الولاية، المقاطعة، المدينة، البلدة) ضمن جهاز إنفاذ القانون في دولتك هناك شخص مخصص للعلاقات العامة بوسائل الإعلام- التدريب، التضمين، الاتصال، غير ذلك؟
- ▶ إن لم يكن كذلك، فهل يجب أن يكون هناك؟

138 اليونسكو. 2020. سلامة الصحفيين الذين يغطون الحركات الاحتجاجية: الحفاظ على حرية الصحافة في أوقات الاضطراب.

<https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000374206>

139 يُطلق عليهم أيضاً: موظفي شؤون الإعلام، موظفي الشؤون العامة، موظفي العلاقات العامة، موظفي شؤون الصحافة، وغيرها من الاشتقاقات.

3.7 خدمة الاتصالات الحديثة في العمل الشرطي

في أجزاء كثيرة من العالم، يعمل موظفو أجهزة إنفاذ القانون في مكاتبهم الصحفية مع مدنيين محترفين مؤهلين (وليس مع مسؤولي أجهزة إنفاذ القانون) للأسباب التالية:

1. الأشخاص ذوو التدريب المهني والخبرة في العلاقات العامة/الصحافة (المطبوعة والمذاعة ووسائل التواصل الاجتماعي) يفهمون بشكل أفضل كيفية عمل وسائل الإعلام وكيفية إنشاء محتوى جذاب، وبالتالي كيفية الحصول على أفضل تغطية إعلامية لجهود جهاز إنفاذ القانون وتقليل أي ضرر بسمعته.
2. إنهم قادرون على أداء دور "المستشار الموثوق به" لكبار المسؤولين، بتقديم المشورة للزملاء بناءً على خبراتهم المهنية وأفضل الممارسات المشتركة عالمياً في الاتصالات المؤسسية.
3. من خلال جعل هذه الوظائف مدنية، يمكن لجهاز إنفاذ القانون استخدام مواردها المدربة بشكل خاص (والنادرة) للعمل الشرطي وحده، وبالتالي الاستفادة المثلى من الاستثمار في هؤلاء المسؤولين.

الوظائف العامة الأساسية لخدمة الاتصالات المؤسسية الحديثة لجهاز إنفاذ القانون

1. التخطيط الاستراتيجي للاتصالات وتنفيذ حملات لها: تحديد وتنسيق وتوجيه تنفيذ النشاط، كجزء من خطة تنظيمية شاملة للإنجاز بالمقارنة مع الأولويات التنظيمية المتفق عليها. وكذلك بناء وتخطيط حملات الاتصالات الداخلية والخارجية التي تهدف إلى إعلام وتنقيف وتغيير المواقف والسلوك.
2. الاتصالات الداخلية: التواصل الفعال مع المسؤولين والموظفين لإشراكهم في تحقيق أهداف المؤسسة والتغيير الثقافي الإيجابي داخلها.
3. العلاقات مع وسائل الإعلام/الأخبار: التعامل الاستباقي والتفاعل مع وسائل الإعلام، وإدارة العلاقات مع الصحفيين، وإنشاء محتوى متعدد الوسائط، وإجراء التحليل والتقييم لتوفير المعلومات لاستراتيجية الاتصالات. ومراقبة التغطية الإعلامية للقضايا أو المشاكل الناشئة المتعلقة بالسمعة.

نقاط للنقاش:

- ▶ هل يغطي جهاز إنفاذ القانون في دولتك الوظائف الأساسية العامة لخدمة الاتصالات المؤسسية التي تميز جهاز إنفاذ القانون العصري؟
- ▶ إن لم يكن كذلك، فأين هي الفجوات؟
- ▶ كيف يمكن لجهاز إنفاذ القانون رفع مهارات المسؤولين المعنيين بشؤون الاتصالات أو وظائفهم؟

رئيس الاتصالات المؤسسية في جهاز إنفاذ القانون: عينة عن الأدوار والمسؤوليات

1. إسداء المشورة لكبار المسؤولين بشأن قضايا الاتصالات على الصعيدين الداخلي والخارجي، فيما يتعلق بإدارة السمعة، والتعامل مع وسائل الإعلام، والعلاقات مع أصحاب المصلحة، والتصورات العامة، لا سيما المتعلقة بالقضايا الحساسة.
2. قيادة تطوير وتنفيذ وتقييم استراتيجية الاتصال المؤسسي لإنجاز الأنشطة التي تدعم الأهداف التنظيمية، وتزويد من الوعي العام بعمل جهاز إنفاذ القانون، وتعزيز الثقة فيه.
3. توفير الإرشادات والحلول للاتصالات الداخلية، وتعزيز عمليات الاتصال وضمان التمسك بأولويات العمل الشرطي.
4. ضمان توفير خدمة معلومات استباقية وتفاعلية على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع باستخدام القنوات الأكثر ملاءمة لتعزيز نهج منفتح وشفاف للتواصل. ويشمل ذلك استخدام القنوات المملوكة لجهاز إنفاذ القانون الحالية وتطوير قنوات جديدة ومبتكرة لتقديم نشاط اتصالات ثنائي الاتجاه وحملات عامة فعالة حول الحد من الجريمة والوقاية منها.
5. الإشراف على جميع الشؤون الصحفية والخاصة بوسائل الإعلام الاجتماعية لدعم عمليات جهاز إنفاذ القانون لحماية وبناء سمعة جهاز إنفاذ القانون وحضوره والمساهمة في تحقيق الأهداف التنظيمية للجهاز.
6. ضمان تزويد المسؤولين والموظفين بالتدريب الإعلامي اللازم والمهارات والدعم للتعامل مباشرة مع وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي عند الاقتضاء.
7. تطوير علاقات استراتيجية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين والحفاظ عليها، داخلياً وخارجياً على حد سواء من أجل إبلاغ أولويات العمل الشرطي ودعم تحقيق الأهداف التنظيمية.

أهمية السياسات والبروتوكولات المشتركة

تُظهر التجربة في العديد من البلدان أهمية وجود مذكرة تفاهم بين أجهزة إنفاذ القانون ومنظمات تمثيل وسائل الإعلام. ومن الأمثلة على ذلك الاتفاقية بين جهاز الشرطة في جنوب إفريقيا ومنتدى المحررين الوطنيين في جنوب إفريقيا، والتي تحدد ما يجوز لكل جانب أن يفعله وما لا يجوز أن يفعله فيما يتعلق بارتباطاته. وتُظهر البيانات الصحفية المشتركة تحسن العلاقات.¹⁴⁰ وبالإضافة إلى ذلك، تؤكد سياسات الشرطة بشأن الاتصالات، مثل الأمر الدائم رقم 156، كيفية تعامل جهاز الشرطة مع وسائل الإعلام.¹⁴¹

¹⁴⁰ انظر منتدى المحررين الوطنيين في جنوب إفريقيا. البيان الإعلامي المشترك الصادر عن جهاز شرطة جنوب إفريقيا ومنتدى المحررين الوطنيين في جنوب إفريقيا. البيان متوفر عبر الرابط: https://sanef.org.za/joint_media_statement_issued_by_the_south_african_police_service_and_the_so/

¹⁴¹ منتدى المحررين الوطنيين في جنوب إفريقيا. 2003. الأمر الدائم (العام) 156. <https://static.pmg.org.za/151028r2k.pdf>

3.8 أنشطة

تمكن الأنشطة التالية المدربين مما يلي:

- ▶ تحديد ما إذا كان مستوى معارف المشاركين حول أهمية التواصل مع الجمهور ووسائل الإعلام قد ازداد منذ بداية الوحدة.
- ▶ تقييم ما إذا كان المشاركون لديهم الآن فهم أكبر لبيئةهم الرقمية.
- ▶ تشجيع المشاركين على التفكير في طرق استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتفاعل مع الجمهور.
- ▶ تشجيع المشاركين على البحث عن طرق لتحسين العلاقات مع وسائل الإعلام.
- ▶ تقييم ما إذا كان يمكن للمشاركين إنشاء هياكل أساسية للرسائل.

3.8.1 نشاط - البيئة الرقمية

يمكن إجراء هذا النشاط لمجموعات صغيرة. تقوم هذه المجموعات بمناقشة الإجابات وتحديدًا، ثم يقوم أحد أعضاء المجموعة بتقديم نتائج مجموعته. وبمجرد تقديم الإجابات الفردية أو انتهاء المجموعات من تقديم إجاباتها، يجب إجراء مناقشة بين المشاركين حول استنتاجاتهم برئاسة المدرب.

إن الغرض من هذا النشاط هو أن يناقش المسؤولون فائدة وسائل التواصل الاجتماعي لخدمة أغراضهم في التعامل مع الجمهور.

- ▶ ما هي قنوات التواصل الاجتماعي المتاحة لجهاز إنفاذ القانون في دولتك لاستخدامها للتواصل؟
- ▶ هل يستخدم جمهور جهاز إنفاذ القانون هذه القنوات؟
- ▶ ما هي الديموغرافيات (مثلًا النساء، الفقراء) التي قد لا تصل بسهولة إلى وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بجهاز إنفاذ القانون؟
- ▶ كيف يمكن تشجيع الجمهور على البحث عن معلومات من قنوات التواصل الاجتماعي الخاصة بأجهزة إنفاذ القانون؟
- ▶ كيف يمكن تشجيع الجمهور على التواصل مع جهاز إنفاذ القانون عبر تلك القنوات؟

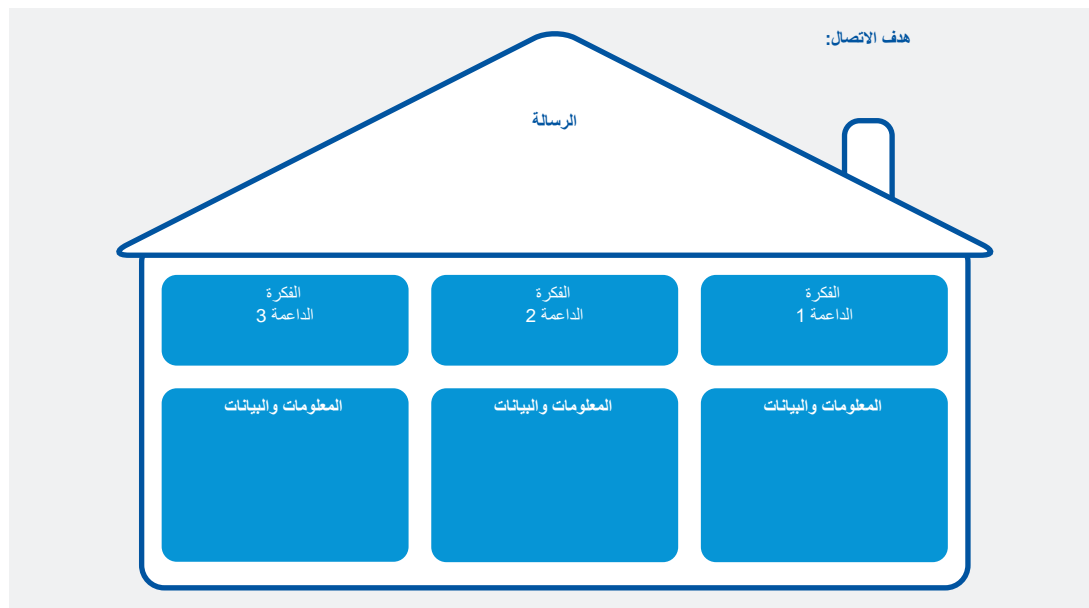
3.8.2 أ نشاط - منزل الرسالة

يقوم المدرب بإنشاء مجموعتين إلى أربع مجموعات. تحتاج كل مجموعة إلى لوح قلاب. بمجرد إنجاز المهمة، يعرض ممثل من كل مجموعة عملها لكي تقدم المجموعات الأخرى نقداً لها، برئاسة المدرب.

اختر حدثاً رئيسياً وقع مؤخراً وشارك فيه جهاز إنفاذ القانون، واجمع الأخبار التي غطت هذا الحدث، ومقالات، وصور، وغير ذلك. يتخيل المتدربين بعد ذلك أنهم يقومون بإعداد متحدث رسمي لإجراء مقابلة بعد الحدث مباشرة. للقيام بذلك، يجب منحهم وقتاً (30-45 دقيقة) لإنشاء منزل رسالة ليكون الأساس لمقابلات المتحدث الرسمي.

يتم رسم منزل الرسالة على اللوح القلاب باستخدام مخطط منزل الرسالة أدناه. ويجب أن يمضي المدرب وقتاً مع كل مجموعة لتقديم الإرشادات لها خلال العملية.

فيما يتعلق بالمعلومات والبيانات، قد تستخدم المجموعات معلومات وبيانات حقيقية من الحدث على النحو المنصوص عليه في الأخبار والمعلومات والبيانات الواقعية التي يعرفونها أو يشيرون إلى ضرورة الحصول على معلومات وبيانات محددة.



3.8.2 ب نشاط – التدريب الصافي

يتم إجراء هذا النشاط في أزواج (أو بمجموعات من ثلاثة أشخاص إذا كان عدداً فردياً). يقوم المدرب بإرشاد جميع الأزواج لفترة وجيزة أثناء التمرين، والتنقل بينهم. في نهاية التمرين العملي، يقوم الأزواج المختارون بإجراء "مقابلة" من سؤالين أو ثلاثة أسئلة تم التدريب عليها أمام المجموعة بأكملها، ويتم انتقاد ردود الشخص الذي تمت مقابلته. ويعتمد عدد "المقابلات" على الوقت المتاح.

بناءً على السيناريو ومنازل الرسائل التي تم إنتاجها في النشاط 3.2 أ، يجب على الشخصين (أو الأشخاص الثلاثة):

► تحديد أسوأ الأسئلة وكيفية تقديم أفضل إجابة.

► إجراء "التدريب الصافي" - يؤدي أحد المشاركين دور صحفي يطرح الأسئلة، والآخر هو الشخص الذي تُجرى المقابلة معه،

والذي يطبق تقنية الإجابة أو الإقرار - عبارة وصل- الإبلاغ في إجابته، ثم يتبادلان الأدوار.

3.8.3 نشاط - العلاقات الإعلامية

يقوم المدرب بإنشاء مجموعتين إلى أربع مجموعات. تحتاج كل مجموعة إلى لوح قلاب. بمجرد إنجاز المهمة، يقدم ممثل من كل مجموعة عمله لكي تقدم المجموعة الأخرى نقداً لها، برئاسة المدرب.

يجب على المدرب شرح ما يلي:

تم تكليف مجموعتك من قبل القيادة العليا لتحسين العلاقات بين جهاز إنفاذ القانون والصحفيين المحليين.

ضع قائمة بثلاث طرق يمكنك من خلالها فعل ذلك بشكل واقعي. ولكل طريقة، وضّح ما يلي:

- ▶ ما هو الهدف.
- ▶ كيف ستحقق ذلك الهدف.
- ▶ لماذا تريد تحقيقه.
- ▶ ما هي التحديات التي قد تواجهها:

الوحدة 4

التواصل وتسهيل التغطية في أزمات السلامة العامة

جدول المحتويات

108	النقاط الأساسية
109	4.1 مقدمة
110	4.2 الاتصالات في حالات الأزمات
111	4.2.1 مراحل الأزمة
114	4.2.2 الاتصال في حالات الأزمات
116	4.3 الأدوار والمسؤوليات
120	4.3.1 متطلبات أخرى
122	4.4 حوادث وظروف معينة
123	4.4.1 الهجوم الإرهابي
125	4.4.2 حصار مسلح/أزمة رهائن
127	4.4.3 الكوارث الطبيعية
128	4.4.4 حدث أو حادث كبير
128	4.4.5 التهديد للصحة العامة
129	4.4.6 استخدام القوة
131	4.5 أنشطة
131	4.5.1 نشاط - الأدوار والمسؤوليات
132	4.5.2 نشاط - وسائل الإعلام خلال الأزمات

أهداف الوحدة:

- ▶ فهم مبادئ الاتصالات في حالات الأزمات فيما يتعلق بأجهزة إنفاذ القانون.
- ▶ تقدير دور الاتصال مع الجمهور ووسائل الإعلام أثناء الأزمات.
- ▶ التعرف على مراحل الأزمة ومدى صلتها بالاتصالات.
- ▶ اكتساب القدرة على التخطيط للاتصالات في حالات الأزمات ضمن هيكل قيادة استجابة عام.
- ▶ الإلمام بالمتطلبات الإعلامية للجمهور ووسائل الإعلام أثناء الأزمات.
- ▶ دراسة التحديات المختلفة أمام الاتصالات في أنواع مختلفة من الأزمات.

النقاط الأساسية

- ▶ من المرجح أن تكون وسائل الإعلام الإخبارية الموضوعية، في وسط ضجيج وسائل الإعلام الاجتماعية المموم والمربك الناتج عن وقوع أزمة، في كثير من الأحيان هي الجهة التي يلجأ إليها الجمهور القلق أو حتى المذعور للحصول على معلومات حيوية.
- ▶ يجب على أجهزة إنفاذ القانون اعتبار الصحفيين الإعلاميين عنصراً حيوياً و"عاملاً معززاً" رئيسياً في استجابتها للآزمات، وينبغي وضع أحكام للتفاعل معهم بشكل فعال، في ظروف عملية صعبة على الطرفين غالباً.
- ▶ يجب أن تتبع عمليات الاتصال أيضاً هذا الهيكل، مع أدوار للاتصال محددة في كل مستوى، مثلما ستفعل قيادة جهاز إنفاذ القانون باتباع هيكل استراتيجي/تكتيكي/تشغيلي (أو شيء مشابه)،
- ▶ يعد فرز وسائل الإعلام والاتصال بالأسر أمراً بالغ الأهمية في الآزمات الشديدة التي يسقط فيها ضحايا.
- ▶ تتطلب الهجمات الإرهابية، وآزمات الرهائن، والكوارث الطبيعية، والحوادث الكبرى أو الحوادث والتهديدات للصحة العامة، نُهج اتصال محددة ودقيقة.
- ▶ في أوقات الآزمات الشديدة وربما الذعر، يمكن أن ينهار النظام العام ويهدد السلامة العامة. وقد تدرس أجهزة إنفاذ القانون في محاولة للحفاظ على النظام، وبالتالي حماية الأرواح، جدوى استخدام القوة ولكن فقط في ظل ظروف صارمة للغاية.
- ▶ أثناء الآزمات، يجب أن تكون أي قيود تفرضها أجهزة إنفاذ القانون على الحق في حرية التعبير مبررة بشكل كافٍ ومعقول، وذلك وفقاً للمادتين 3-19 و20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ويجب أن تمتثل للاختبار المكون من ثلاثة أجزاء (المبين في وحدة 1).

4.1 مقدمة

في بعض البيئات، يكون الهدف الرئيسي لأجهزة إنفاذ القانون والأجهزة المستجيبة الأخرى هو السلامة العامة أولاً وقبل كل شيء، ومن ضمن ذلك سلامة موظفي الجهات المستجيبة. وقد تتعرض السلامة العامة للتهديد بسبب العنف أو عوامل أخرى. لا يشمل نطاق هذه الوحدة مشاركة أجهزة إنفاذ القانون في الاستجابات الوطنية أو الدولية واسعة النطاق لظروف مثل الحرب أو الأحداث عبر الوطنية، ولكنه يشمل الاستجابات المحلية، التي تنتج أحياناً لحوادث أوسع نطاقاً. ومن الأمثلة على ذلك:

- ▶ هجوم إرهابي
- ▶ حصار مسلح/أزمة رهائن
- ▶ كارثة طبيعية
- ▶ حدث أو حادث كبير
- ▶ تهديد للصحة العامة

يمكن اعتبار كل من هذه الظروف أزمة ويجب الاستجابة لها على هذا الأساس. والقواسم المشتركة في حالات الأزمات هذه هي الاحتياجات ليس فقط للسلامة العامة ولكن أيضاً للاتصال الفعال من أجل تعزيز تلك السلامة العامة. وتلعب أجهزة إنفاذ القانون دوراً رئيسياً في التواصل مع الجمهور، إما بشكل مباشر أو من خلال وسائل الإعلام، وهو الشكل الأكثر شيوعاً.

وبالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن وسائل التواصل الاجتماعي يمكن، بل يجب، أن تلعب دوراً مهماً في عمليات التواصل خلال الأزمات، لا تزال الصحافة التقليدية تتمتع بأهمية قصوى. ومن المرجح أن تكون وسائل الإعلام الإخبارية المهنية، في وسط ضجيج وسائل الإعلام الاجتماعية المحموم والمربك الناتج عن وقوع أزمة، في كثير من الأحيان الجهة التي يلجأ إليها الجمهور القلق أو حتى المذعور للحصول على معلومات حيوية. ولذلك يتعين على أجهزة إنفاذ القانون اعتبار الصحفيين الإعلاميين أداة حيوية و"عاملاً معززاً" رئيسياً في استجابتها للأزمات، وينبغي وضع أحكام للتواصل معهم بشكل فعال، في ظروف عملية صعبة على الطرفين غالباً.

تعرض هذه الوحدة مبادئ وممارسات تستند إلى بروتوكولات وهياكل قيادة مجربة ومختبرة. لكنها تستند أيضاً إلى الأنظمة التي يوجد فيها مسؤولون معنيون بشؤون الاتصالات مدربين، مدنيون أو يرتدون الزي الرسمي، ويعملون ضمن جهاز إنفاذ القانون. ومن المسلّم به عموماً أن بعض أجهزة إنفاذ القانون قد لا يكون لديها مثل هؤلاء الموظفين المخصصين أو المدربين بشكل خاص لأداء الوظائف التي قد يؤديها المسؤولون المعنيون بشؤون الاتصالات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بنية الأوامر الموضحة هنا هي نموذج عام، وليس نموذج توجيهي، ويجب اعتباره نموذجاً يتم تكيفه حسب الحاجة.

4.2 الاتصالات في حالات الأزمات



بالإضافة إلى ضباط الشرطة والأطباء وطواقم التمريض، فإن الصحفيين هم أول المتدخلين، فهم يصفون ما يحدث، ويدعمون الأفراد والمجتمعات لفهم ما يجري، ويسهمون بشكل عام، مع مرور الوقت، في استعداد المواطنين، والتعافي، والقدرة على الصمود في مواجهة الأزمة.

الأستاذة فيريكا روبار جامعة أوكلاند للتكنولوجيا¹⁴²

تعريف

تُعرّف أجهزة إنفاذ القانون الأزمة بأنها حدث أو قضية تؤثر بشكل كبير أو تهدد بالتأثير بشكل سلبي على الجمهور. ويمكن أن يتراوح ذلك من حادثة تنطوي على خسائر في الأرواح، مثل كارثة كبرى، إلى الحوادث التي تقلل بشكل كبير من ثقة الجمهور أو سلامته. وغالباً ما تتطلب الأزمات استجابة من عدة أجهزة. وتجدر الإشارة إلى أن المبادئ والممارسات الواردة أدناه تستهدف المؤسسة الرئيسية المستجيبة، والتي غالباً ما تكون، ولكن ليس بالضرورة، جهاز إنفاذ القانون.

لا تشمل الأزمة، في هذا السياق، أزمات السمعة الناتجة عن سلوك أو أداء مؤسسة أو فرد، مثل الفضيحة، ما لم يكن من الممكن تعريفها على النحو الوارد أعلاه.

مبادئ عملية

إن الاتصالات السريعة والفعالة والمنسقة مع وسائل الإعلام والجمهور هي عنصر حاسم في أي استجابة للأزمات. ولتوفير ذلك، يجب أن تهدف أي وظائف اتصالات إلى اتباع المبادئ العامة التالية:

- ▶ توظيف مسؤولين معنيين بشؤون الاتصالات مدربين ضمن هيكل الاستجابة للأزمات.
- ▶ أولوية الاتصال هو الحفاظ على السلامة العامة أو استعادتها (حتى في حالة حدوث ضرر بالسمعة).
- ▶ الإصدار المبكر للبيان الصحفي.
- ▶ تحديد واستخدام المتحدثين الرسميين المناسبين في وقت مبكر.
- ▶ ضمان استخدام موقع إلكتروني رسمي واحد أو منصة وسائل اجتماعية واحدة على شبكة الإنترنت كأساس لجميع المعلومات العامة، مع قيام الأجهزة الأخرى بإدراج روابط من المواقع الخاصة بها.
- ▶ إنشاء مركز معلومات إعلامية (MIC¹⁴³) كمركز تنسيق لوسائل الإعلام.

142 روبار، في. 2019. الصحفيين كأول المتدخلين. مجلة نيوزيلندا للعلوم الاجتماعية. <https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/1177083X.2020.1741405>

143 يُسمى هذا المركز أحياناً مركز المعلومات المشتركة أو مركز المعلومات الصحفية أو أي تسمية أخرى مماثلة، لكنه في الأساس مساحة مادية، يتم فرضها أو إقامتها مؤقتاً بالقرب من الحادث أو النشاط حيث يمكن أن تتم العلاقات الإعلامية بسهولة. وإذا تعذر القيام بذلك، فستكون نقطة اجتماعات معينة كافية.

- ▶ توفير الإحاطات/أحدث المستجدات الإعلامية بشكلٍ منتظم، بالإضافة إلى متحدث رسمي مناسب في جميع الأوقات.
- ▶ تزويد وسائل الإعلام بمكانٍ مناسب في موقع الحادث أو القضية أو أقرب ما يمكن إليها (محيط خاص بوسائل الإعلام).
- ▶ توفير حزم وسائل تتضمن بيانات وخرائط ومعلومات أساسية.
- ▶ التعاون مع الأجهزة الأخرى لضمان اتساق الرسائل.

نقاط للنقاش:

- ▶ هل تمارس إدارتك هذه المبادئ المذكورة أعلاه؟
- ▶ هل يقدّر التسلسل القيادي الخاص بك أولوية الاتصالات للحفاظ على السلامة العامة أو استعدادتها؟

4.2.1 مراحل الأزمة

حالة الاستقرار

وهي الحالة اليومية العادية التي تستمر فيها أنشطة الاتصال في جهاز إنفاذ القانون كما هو موضح في الوحدة 3.

الاستعداد في فترة ما قبل الأزمة

استراتيجيات وبروتوكولات الاتصال

هناك العديد من ظروف الأزمات التي يمكن توقُّعها بدرجة معقولة، من خلال ما يسمى أحياناً بإدارة القضايا أو استكشاف الأفاق. سيكون أي جهاز إنفاذ قانون مسؤول قد حدد الأزمات المحتملة، وسيكون لديه بروتوكولات استجابة مخططة مسبقاً وسوف يمارسها بانتظام. وقد يشمل ذلك أيضاً وضع استراتيجيات وبروتوكولات الاتصال، بما في ذلك توجيهات الإدارة العليا، حيث يجب صياغة جميع الرسائل لتحقيق هدف استراتيجي. وعلى الرغم من أن درجة من التباين ستحدث اعتماداً على ظروف الأزمة، وبالتالي الأهداف الاستراتيجية، يجب أن تدعم استراتيجية الرسائل جميع عمليات التفاعل مع الإعلام ويجب كتابة نماذج عامة.

يتطلب ذلك مراكمة كميات كبيرة من البيانات والمعلومات مسبقاً لدعم الرسائل. ويجب أن تكون هذه المعلومات في متناول اليد ومتاحة لجميع المسؤولين الذين قد يُطلب منهم التعامل مع وسائل الإعلام في وقتٍ قصير. ويجب أن تكون هناك قائمة جهات اتصال محدثة تحتوي على جهات الاتصال ذات الصلة لموظفي الاتصالات لجميع جهات الاستجابة الأخرى للطوارئ، بدءاً من خدمات الإطفاء والإنقاذ ووصولاً إلى الصحة العامة، ووسائل الإعلام المحلية.

نقاط للنقاش:

- ▶ ما الحوادث المحددة التي تتوقع بشكلٍ معقول أن تواجهها أنت وزملاؤك؟
- ▶ ما الذي تم القيام به للتخضير لها؟
- ▶ هل تشارك وسائل الإعلام والاتصالات في أي ردود مخطط لها مسبقاً؟

النهج تجاه وسائل الإعلام/النهج المتبع

لا تحدث كل الأزمات فجأةً. ويجب أن تحدد الإدارة الجيدة للقضايا، أو استكشاف الآفاق، القضايا التي قد تحظى باهتمام وسائل الإعلام إذا تفاقمت إلى حالة أزمة. ويمكن أن تتراوح تلك القضايا من احتمال وقوع حادثٍ كبيرٍ إلى هجومٍ إرهابيٍ إلى عدم الاستقرار السياسي. ويجب، ما أمكن ذلك، وضع نهج متبع أو نهج تجاه وسائل الإعلام لكل قضية من تلك القضايا، خاصةً مع مراعاة وجهات النظر القانونية وسياسات المؤسسة والبيانات الواقعية والافتراضات. ويجب أن توفر هذه النهج نموذجاً عاماً للرد على وسائل الإعلام الأولية بشأن كل قضية، مع تقديم بيانات واضحة حول مناطق الخلاف، مع الآثار القانونية أو السياسية. ويجب أن تتضمن العناصر الحيوية ما لن يتم نشره، والردود على الأسئلة المحتملة، ومقطع صوتي.

يجب إعداد النهج من أجل توفير القدرة على الاستجابة الفورية عندما يكون الوقت قليلاً مع وجود طلب كبير على المعلومات. ويجب تطوير هذه النهج مع تكتشف الأزمة.

القدرة القابلة للنشر

نظراً إلى أنه قد يتم نشر الموظفين في المواقع المطلوبة، سيكون من الضروري أن يكون لديهم "صناديق حالات طوارئ" مُعدّة مسبقاً، يتم فيها الاحتفاظ بجميع احتياجات قدرة الاتصال في حالة الانتشار.

مربع - محتويات "صندوق حالات الطوارئ"

- ▶ لابتوب بحقيبة قاسية
 - ▶ نسخة ورقية - قوائم جهات الاتصال لوسائل الإعلام، قوائم جهات الاتصال للجهات المعنية، سجل الوسائط
 - ▶ القوالب القياسية - النشرات الإعلامية، صحائف الوقائع، النهج المتبعة
 - ▶ مجموعات المواد المخصصة للصحافة (Press kits) - مجلدات موسومة بالعلامة، وصحائف الوقائع
 - ▶ هاتف محمول (مزود ببطاقات بيانات وصوت عالية السرعة)
 - ▶ دفاتر قلابية
 - ▶ كاميرا فيديو وبرنامج للتحرير
 - ▶ بنك طاقة (للهواتف المحمولة)
 - ▶ جهاز عرض ومكبرات صوت
- يمكن وضع بعض هذه المعدات في مركبة الاستجابة للحوادث مقدماً.

الاستجابة للأزمة:

خلال أي أزمة، تكون هناك خمس مراحل يجب على جهاز إنفاذ القانون القيام بها:

- ▶ **التعبئة** - بعد الإبلاغ عن حادثة تتطلب استجابة، تتحرك الجهات المستجيبة إلى موقع الحادث ومراكز الاستجابة، كبروتوكولات للاستجابة للأزمات. وأثناء التعبئة، ينبغي اتباع مبدأ المبالغة في رد الفعل الحذر فيما يتعلق بكل من الموارد الداخلية والخارجية التي ينبغي الاستغناء عنها إذا تبين أنها تتجاوز المتطلبات.
- ▶ **التقييم** - بمجرد تعبئة الجهات المستجيبة في الموقع أو في مركز الاستجابة المرشح، يجب إجراء تقييم للوضع الحالي للأحداث وللتصعيد المحتمل. ويتولى جهاز الاستجابة الرئيسي المسؤولية، ويكون في كثير من الأحوال جهاز إنفاذ القانون.
- ▶ **الاستجابة** - بناءً على التقييم، يجب اتخاذ إجراءات للتخفيف من التفاقم. ويجب أن يعمل كل مسؤول وفرق وكالة معينة ضمن الاختصاص المحدد في بروتوكولات الاستجابة للأزمات.
- ▶ **التعافي** - تهتم هذه المرحلة، التي غالباً ما تشمل أجهزة أخرى، إلى حد كبير بجهود العودة إلى الحياة الطبيعية (تسمى أحياناً "العمل كالمعتاد")، بعد أن تعاملت مع التهديد المباشر للسلامة العامة.
- ▶ **خفض التفاقم** - قد يتم اتخاذ إجراءات خفض التفاقم في أوقات مختلفة من قبل جهات مستجيبة مختلفة، ومن المهم اتخاذ قرار واضح بالوقت الذي تنسحب فيه الأجهزة المستجيبة وتعود الإجراءات إلى الجهاز الرئيسي لاختتامها.

الانسحاب

تتخذ عدة أجهزة قراراً فيما يتعلق بالوقت الذي لم تعد فيه الترتيبات الخاصة بتنسيق الاستجابة لوسائل الإعلام ضرورية. وينتقل التركيز في النهاية من مرحلة الاستجابة إلى مرحلة التعافي. وعادةً ما تنتقل مسؤولية قيادة الاستجابة لوسائل الإعلام إلى السلطة المحلية/الإقليمية. ومن المهم أن يكون هناك تعاون وثيق بين الجهاز الرئيسي والسلطة المحلية/الإقليمية من أجل تسهيل التسليم السلس.

4.2.2 الاتصال في حالات الأزمات

تتطبق المبادئ الأساسية للاتصال الواردة في الوحدة 3 على حالات الأزمات. ولكن هناك بعض التفاصيل التي يجب أخذها في الاعتبار أيضاً، إذ يكون للجمهور احتياجات ورغبات محددة فيما يتعلق بالاتصال، ويتم توفيرها مباشرة من الدولة (على سبيل المثال، عبر جهاز إنفاذ القانون أو جهاز استجابة آخر) أو بشكل غير مباشر عبر وسائل الإعلام.

باختصار، يحتاج الجمهور إلى:

- ▶ التفاصيل الأساسية للحدث: ماهيته ومكانه وزمانه (والمتأثر والسبب والطريقة، إن أمكن)؛
 - ▶ معرفة الآثار المترتبة على الصحة والراحة؛
 - ▶ المشورة والتوجيه (على سبيل المثال، البقاء في المنزل، والأعراض، والاستعداد للإخلاء)؛
 - ▶ الطمأنينة (إن كان ذلك ضرورياً)؛
 - ▶ الآثار العملية الأخرى، مثل التأثير على حركة المرور، وإمدادات الطاقة، والهواتف، وإمدادات المياه، وما إلى ذلك؛
 - ▶ خط هاتفي للمساعدة؛
 - ▶ معلومات حول الإجراءات التي يتم القيام بها لحل الموقف.
- وفي حين أن وسائل الإعلام ستكون مصدراً رئيسياً للمعلومات للجمهور، وبالتالي يجب تمكين الصحفيين من تقديم التقارير بأكثر قدر ممكن من الكفاءة، فقد تتواصل أيضاً أجهزة إنفاذ القانون بشكل مباشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من القنوات التقليدية. ويمكن أن يشمل ذلك التواصل:
- ▶ إعلانات الخدمة العامة (الرسائل عبر وسائل الإعلام المحلية، مثل الإذاعة والتلفزيون)؛
 - ▶ حشد المسؤولين للقيام بزيارات ميدانية على الأقدام؛
 - ▶ من السيارة أو الهليكوبتر، بمكبر الصوت أو بأي وسيلة مكبرة أخرى؛
 - ▶ إعلانات عبر مكبرات الصوت في المباني العامة ومراكز التسوق والأماكن الرياضية وأنظمة النقل وما إلى ذلك؛
 - ▶ الهاتف/الفاكس/لبريد الإلكتروني/الرسائل النصية الآلية للمشتركين؛
 - ▶ لوحات الرسائل الإلكترونية/المتغيرة، على سبيل المثال، على جانب الطريق أو على الطرق السريعة؛
 - ▶ البث الإذاعي المباشر للنقل البحري (في الحوادث البحرية)؛
 - ▶ صفارات الإنذار في الموقع.¹⁴⁴

نقاط للنقاش:

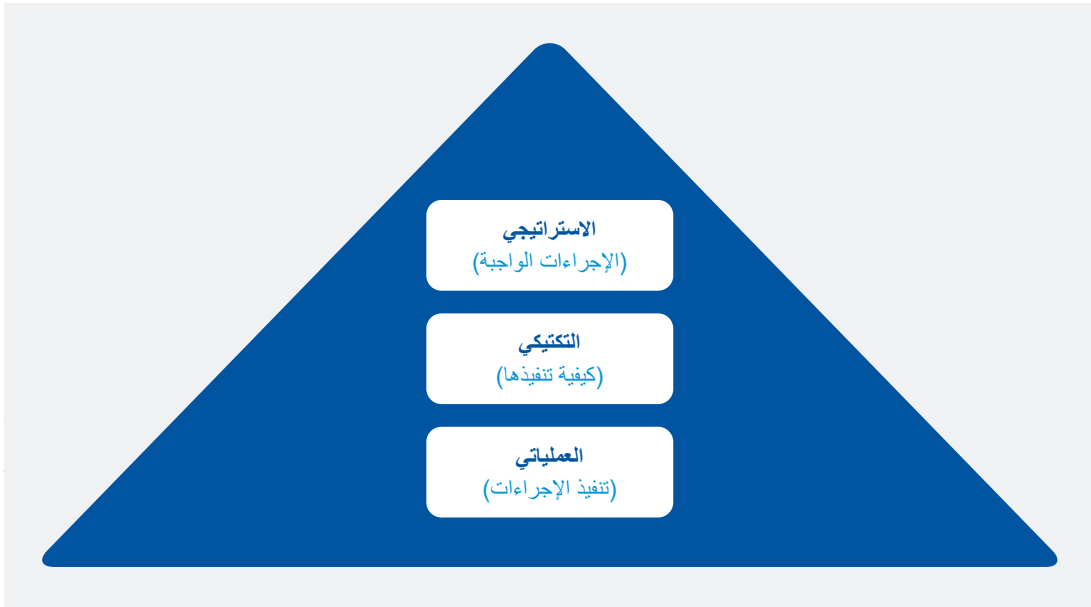
- ▶ هل يمكنك التفكير في قنوات أخرى خاصة بالجمهور في دولتك؟
- ▶ بمن تتصل لإعداد إعلانات الخدمة العامة؟
- ▶ هل لديك نظام اشتراك في التنبيهات والنصائح؟

تعكس دورة الاتصال في حالات الأزمات دورة الأزمة الموضحة سابقاً، ومتطلبات الاتصال والمعلومات المحددة، كما هو موضح أدناه:

144 انظر حكومة المملكة المتحدة. الإعداد والتخطيط للطوارئ وإنذار وإعلام الجمهور. - <https://www.gov.uk/guidance/preparation-and-planning-for-emergencies-the-capability-programme#warning-and-informing-the-public> (تمت زيارته في آب/أغسطس 2022).

دورة الاتصال في حالات الأزمات

ما قبل الأزمة	التعينة والتقييم	الاستجابة	التعافي	خفض التفاهم
متطلبات المعلومات (الخاصة بالجمهور)	▶ ماذا حدث؟ ▶ أين ومتى؟ ▶ من المسؤول؟ ▶ هل نحن بأمان؟ ▶ ما هي العواقب لنفسي ولأسرتي؟ ▶ ما الذي يتم القيام به لحماية الناس أو مساعدتهم؟ ▶ هل عانى أحد؟ ▶ من هو؟ ▶ ماذا ستفعلون حيال ذلك؟ ▶ من المسؤول؟ ▶ ماذا سيحدث لاحقاً؟	▶ ما هي المخاطر الخاصة بي؟ ▶ ما الذي يمكنني فعله لتقليل المخاطر الخاصة بي؟ ▶ ما الذي يمكنني/يجب أن أفعله للمساعدة؟ ▶ لماذا تقومون بهذه الإجراءات؟ ▶ لماذا لا تقومون بمزيد من الإجراءات / إجراءات مختلفة؟ ▶ ما الجهة التي عليّ الاستماع لها؟ ▶ من هو المصيب؟	▶ لماذا لم تسر الاستجابة بشكل أفضل / مختلف؟ ▶ على من يقع اللوم؟ ▶ من المسؤول عن العودة بنا إلى الوضع الطبيعي؟ ▶ لماذا يستغرق الأمر وقتاً طويلاً للتصدي للأزمة؟ ▶ لم أعد أرى المزيد حول الأزمة في الأخبار. هل ما زال عليّ أن أهتم بشأنها؟ ▶ ما هي الآثار / التبعات على المدى الطويل؟	▶ كيف كان أداء المؤسسة؟ ▶ هل يجب أن نعتمد / نستثمر في المؤسسة؟
متطلبات الاتصال (الخاصة بجهة إنفاذ القانون/الجهات المستجيبة)	▶ الاعتراف بالحدث/المشكلة مع التعاطف (تطبيق الوقاية والمقاضة والحماية) بسرعة. ▶ طلب الإرشادات الاستراتيجية. ▶ الشرح والإبلاغ بعبارات بسيطة. ▶ تعزيز المصادقية. ▶ تحديد مسارات العمل المناسبة (بما في ذلك مكان وكيفية الحصول على مزيد من المعلومات). ▶ إبقاء جميع الجهات المعنية على علم بالأحداث والاتصالات.	▶ مساعدة الجهات المعنية المناسبة على فهم تأثير الموقف والمخاطر الخاصة بها بدقة. ▶ توفير المعلومات الأساسية والشاملة لمن يحتاجون إليها. ▶ اكتساب فهم للاستجابة وتعزيزها. ▶ رصد الاتصالات وتقييمها. ▶ تصحيح المعلومات الخاطئة. ▶ اشرح توصيات حالات الطوارئ (إن وجدت).	▶ تحليل السرد السائد. ▶ وضع إطار للسرد من خلال الاستخدام الاستباقي للصور. ▶ مكافحة المفاهيم الخاطئة. ▶ دراسة الحملة الإعلامية لما بعد الأزمة.	▶ تحسين الاستجابة المستقبلية من خلال توفير التنقيف حول هذه الاستجابة. ▶ دراسة ومعالجة المشاكل والحوادث. ▶ تعزيز أوجه النجاح. ▶ إقناع/بناء الدعم للتغييرات في السياسات وتخصيص الموارد. ▶ الارتقاء بمستوى أنشطة وقدرات الوكالة.



الشكل 4.1: هيكل القيادة النموذجي

عادةً ما يتم توزيع هيكل القيادة خلال أي استجابة للأزمات على جميع المستويات الوظيفية الاستراتيجية والتكتيكية والعملياتية. وتكون القيادة الاستراتيجية في مقر رئيسي، ربما في عاصمة إقليمية أو وطنية. وتكون القيادة التكتيكية قريبة من موقع الحادث قدر الإمكان. وتكون القيادة العملياتية في موقع الحادث. في المراحل الأولية للاستجابة للأزمات من عدة أجهزة، تؤدي قوة الاستجابة الأولية (الشرطة، الإطفاء، الجيش) بشكلٍ فعال وظيفة القيادة العملياتية، قبل التسليم إلى الجهاز الرئيسي.

بنية القيادة العامة متعددة الأجهزة:

فريق التنسيق الاستراتيجي

- يضع السياسات والتوجيهات للاستجابة.
- يعمل مع هياكل القيادة الاستراتيجية للأجهزة الفردية.

فريق التنسيق التكتيكي

- ينسق إنجاز الاستجابة وفقاً للسياسات والتوجيهات المتفق عليه في فريق التنسيق الاستراتيجي.
- يعمل مع هياكل القيادة التكتيكية للأجهزة الفردية.

إدارة الطوارئ على المستوى العملياتي

- يوفر الاستجابة على أرض الواقع باستخدام الموارد التي يوفرها كل جهاز.

التعامل مع وسائل الإعلام/أدوار الاتصالات

تتطلب أي أزمة أو حالة طوارئ عدداً من الأدوار المحددة التي يتعين على الإعلاميين المحترفين القيام بها. فالطبيعة البارزة لأي حادثٍ كبير تعني بالضرورة أن وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة والرقمية ستشكل الوسيلة السائدة للمعلومات لمعظم الأشخاص المتضررين من الحادث.¹⁴⁵ وتعزز القدرة على التعامل مع هذه الوسائل قدرة جهاز إنفاذ القانون على التواصل مع الجمهور، ولكن يتطلب القيام بذلك بشكلٍ فعال موارد بشرية تؤدي أدواراً متعددة.

الجهة المستجيبة الأولية/الرئيسية

يتم التعامل مع أي حادثٍ كبير في البداية من قبل جهاز استجابة أولي في موقع الحادث، والتي يكون لها السلطة والمسؤولية النهائية للاستجابة. وتقود هذه الجهة أيضاً، في البداية، العلاقات الإعلامية والإدارة والاتصالات في حالات الأزمات كجزء من عملية التحذير والإبلاغ. وقد يتم تسليم هذه المسؤولية إلى جهازٍ آخر في حالة حدوث أزمة تتطلب استجابة من عدة أجهزة.

نقاط للنقاش:

- في الاستجابة لحالات الطوارئ من عدة أجهزة، هل لديك فهم واضح بشأن سلاسل القيادة فيما يتعلق بالاتصالات؟

ولكن خلال المراحل الأولية، يتضمن دور المؤسسة المستجيبة الأولية، من حيث التعامل مع وسائل الإعلام، ما يلي:

- إنشاء وظائف الاتصالات على المستويات الاستراتيجية والتكتيكية والعملياتية؛
- وضع إجراءات للاتصال بالمؤسسات المستجيبة الأخرى ذات الصلة، وإبلاغها بالإجراء الذي تم اتخاذه/اقتراحه بالفعل (يمكن أن تتضمن الإجراءات إنشاء خلية إعلامية على أرض الواقع، وتنظيم مكالمات/اجتماعات جماعية، وتفعيل موقع الطوارئ الرئيسي على شبكة الإنترنت، وما إلى ذلك)؛
- تنسيق أنشطة الاتصالات لضمان الاتساق في الرسائل التي يتم إصدارها للجمهور عبر وسائل الإعلام؛

145 من المهم بالنسبة إلى أجهزة إنفاذ القانون أن تدرك أن الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام يتعرضون في كثير من الأحيان للضغوط نتيجة لتغطية المواقف الحساسة للنزاع والأزمات. كما أنهم يفتقرون إلى الدعم الكافي للتعامل مع التأثير النفسي لعملهم. لمزيد من المعلومات، انظر اليونيسكو. 2022. سلامة الصحفيين عند تغطية الصدمات النفسية والمخن. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000381200> ص. 12.

- ▶ توفير مرفق لوسائل الإعلام؛
- ▶ تحديد متحدث رسمي مناسب للعمل مع وسائل الإعلام؛
- ▶ تنظيم مرافق للموظفين من مختلف المنظمات المستجيبة للعمل معاً؛
- ▶ وضع وتنفيذ تدابير تسليم الدور إلى جهاز آخر، على النحو الذي يحدده مسار الأحداث.

مدير وسائل الإعلام الاستراتيجي

تحدد طبيعة الحادث وموقعه من سيكون مدير الاتصالات على المستوى الاستراتيجي. ففي حالة الاستجابة من عدة أجهزة، غالباً ما يكون مديراً كبيراً ضمن قسم الاتصالات في الجهاز الرئيسي.

ويؤدي مدير وسائل الإعلام الاستراتيجي الأدوار الرئيسية التالية:

- ▶ وضع الاستراتيجية العامة لوسائل الإعلام والاتصالات، بالتشاور مع القائد الاستراتيجي، وبمصادقة فريق التنسيق الاستراتيجي العام؛
- ▶ مساعدة وتقديم المشورة في تحديد المتحدثين الرسميين المناسبين قبل المقابلات/المؤتمر الصحفي، والاتصال بالمسؤول (أو المسؤولين) الصحفيين التكتيكيين؛
- ▶ ضمان اطلاع الشركاء والجهات المعنية على أنشطة الاتصالات ووسائل الإعلام؛
- ▶ ضمان مراقبة التغطية الإعلامية ومناقشة أي قضايا ذات صلة، وإصدار معلومات منتظمة ودقيقة وحديثة إلى وسائل الإعلام والجهات المعنية الأخرى.

المتحدث الرسمي الاستراتيجي

في حالة وقوع حادث كبير، يجب تحديد متحدث رسمي على مستوى استراتيجي ذو أقدمية مناسبة لإجراء مقابلات إعلامية من أجل عكس خطورة الموقف وتعزيز الطمأنينة العامة. ويجب الأخذ بعين الاعتبار عند القيام بذلك أن الاتساق هو المفتاح لطمأننة الجمهور وبناء الثقة. فمن حيث الأقدمية، يمكن أن يؤدي البدء بمسؤول رفيع المستوى جداً إلى حدوث مشاكل إذا لم يكن متاحاً لاحقاً لإجراء مقابلات إعلامية. وفي المقابل، يمكن للمقابلات مع شخص بأقدمية أدنى أن تعطي الانطباع بأن الاستجابة من الناحية العملية يتم "تقليصها" من حيث الأهمية.

الموظف الصحفي التكتيكي

يجب أن يكون هناك موظف صحفي مع القائد التكتيكي، وفي المراحل الأولية وقبل إنشاء قدرات المستوى الاستراتيجي، يجب أن ينسق المعلومات لنشرها لوسائل الإعلام، بموافقة القائد التكتيكي. ويقع الفريق التكتيكي في الغالب في أقرب مركز شرطة أو مبنى سلطة محلية أو موقع مناسب آخر، ولكنه قريب إلى حد ما من الموقع الفعلي للحادث (مثل قاعة القرية أو مدرسة).

تشمل مسؤوليات مدير الاتصال/الموظف الصحفي التكتيكي ما يلي:

- ▶ الاتصال مع الموظفين الصحفيين الآخرين بشأن صياغة المعلومات التي يتم نشرها؛
- ▶ التأكد، بالتنسيق مع مدير الاتصالات الاستراتيجية، من أن المعلومات يتم تعميمها بشكل جيد، في كل من وسائل الإعلام والأجهزة المستجيبة الأخرى؛
- ▶ الاطلاع على جميع البيانات قبل نشرها، ورصد وتقديم تفاصيل عن المعلومات أو التغطية الإعلامية لمدير الاتصالات الاستراتيجي، بما في ذلك أي تكهنات بعدم الدقة؛
- ▶ الاحتفاظ بسجل لجميع القرارات المتخذة؛
- ▶ تحديد وإدارة وتكليف مسؤولي العمليات المعنيين بوسائل الإعلام في مكان الحادث في مركز المعلومات الإعلامية أو في أي مكان آخر.

الموظف الصحفي العملياتي

عادةً ما يكون المسؤول الصحفي العملياتي في مكان الحادث، وقد يكون نقطة الاتصال مع الصحفيين في الموقع.

يتولى المدير الإعلامي/الموظف الصحفي العملياتي في الموقع المسؤوليات التالية:

- ▶ التحقق من اعتماد وسائل الإعلام في مكان الحادث (أو إنشاء آلية مخصصة لتحديد الصحفيين، على سبيل المثال، التحقق من بطاقات العمل ووثائق الهوية، عندما لا يوجد نظام اعتماد). ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أنه لا يمكن اشتراط الاعتماد على الصحفيين الراغبين في تغطية الأحداث ذات المصلحة العامة، إلا في ظل ظروف خاصة (انظر الوحدة 5)؛
- ▶ إدارة نقطة الاجتماعات مع وسائل الإعلام؛ المساعدة في تحديد موقع مناسب؛ والتأكد من تمرير تفاصيل الموقع إلى وسائل الإعلام (يمكن استبدال مركز معلومات إعلامية بنقطة الاجتماعات تلك اعتماداً على حجم الحادث)؛
- ▶ تنظيم إحاطة لوسائل الإعلام في مكان الحادث، بما في ذلك إحاطة الصحفيين بقضايا السلامة والحدود التي يُسمح لهم بالوصول إليها في مسرح الحادث (الذي ينبغي تطويقه من أجل السلامة العامة)؛
- ▶ الترتيب للمتحدث الأولي/ المتحدث الرسمي باسم الجهة المستجيبة الرئيسية لتقديم آخر المستجدات أو مقابلات إعلامية منتظمة في نقطة الاجتماعات؛
- ▶ تزويد المستويين الاستراتيجي والتكتيكي ببيانات ومعلومات يمكن التحقق منها من مكان الحادث، والتي يمكن أن تساعد في توفير تفاصيل واقعية إضافية للبيانات الإعلامية.

المتحدث الرسمي العملياتي

تحتاج وسائل الإعلام إلى التحدث مع المسؤول وإجراء مقابلة معه في مكان الحادث. ويمكن أن يكون هذا المسؤول هو الموظف الصحفي العملياتي الصحفي، لكن الأفضلية غالباً للقائد العملياتي لأنه يضيف جاذبية على التواصل. وتحرص معظم أجهزة إنفاذ القانون الحديثة أن يتم تدريب هؤلاء الموظفين على إجراء المقابلات.

نقاط للنقاش:

- ▶ أثناء الاستجابة للحوادث، هل يعرف المسؤولون كيف وإلى من يحولون وسائل الإعلام؟
- ▶ إن لم يكن كذلك، فكيف يمكن تصحيح ذلك؟
- ▶ كيف تميز المستويات المختلفة: الاستراتيجية والتكتيكية والعملياتية فيما يتعلق بالتواصل مع وسائل الإعلام؟
- ▶ هل ستكون لديك القدرة، في أوقات الأزمات، على إدارة عدد كبير من المكالمات من وسائل الإعلام على وجه التحديد؟
- ▶ إن لم يكن كذلك، فكيف يمكن تصحيح ذلك؟

4.3.1 متطلبات أخرى

اعتماداً على طبيعة الحادث، قد يكون هناك عدد من المتطلبات الأخرى التي يمكن توفيرها بواسطة المسؤولين المعنيين بشؤون الاتصالات في جهاز إنفاذ القانون أو غيرهم من المتخصصين، بما في ذلك:

- ▶ **مسؤول المكالمات** - من المهم أن يتم تزويد مكتب الصحافة المركزي (الذي أنشأه الجهاز الرئيسي على المستويين الاستراتيجي أو التكتيكي) بالموظفين باستمرار أثناء الأزمة. يجب على مسؤول المكالمات القيام بما يلي:
 - تسجيل تفاصيل جميع المكالمات الواردة والإجابات المقدمة.
 - إجراء فرز لوسائل الإعلام بحسب الأولوية (انظر أدناه).
 - التأكد من تنسيق الإجابات وتوافقها مع البيانات الحالية الصادرة من المستويين الاستراتيجي أو التكتيكي.
 - التشاور مع الموظفين الصحفيين على المستوى التكتيكي بشأن أي أسئلة مثيرة للجدل أو صعوبة وإبلاغهم بأي قضايا تتطلب التوضيح.
 - تحديد الاستخبارات والمعلومات لتقديمها إلى الموظف الصحفي التكتيكي.
 - التأكد من وضع البيانات الصحفية على الموقع الإلكتروني/بنك الصوت المناسب.
- ▶ **مراقبة وسائل الإعلام** - تعد مراقبة وسائل الإعلام أمراً ضرورياً لضمان توصيل الرسائل المحددة للجمهور، ولتمكين معالجة أي معلومات خاطئة. ويجب على المسؤولين عن مراقبة وسائل الإعلام ما يلي:
 - تغطية جميع وسائل الإعلام، بما في ذلك التلفزيون والراديو والصحافة والإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، وغير ذلك.
 - تحديد الأخطاء والسعي إلى تصحيحها.
 - تحديد الاستخبارات والمعلومات، وإبلاغها إلى الموظف الصحفي التكتيكي.
 - دراسة الأسئلة التي يقدمها الصحفيون وإخطار الموظف الصحفي التكتيكي بالقضايا التي تتطلب التوضيح.
 - التأكد من تسجيل الملخصات المكتوبة للتغطية الإعلامية وإبلاغها إلى فريق التنسيق الاستراتيجي أو التكتيكي.
- ▶ **فرز وسائل الإعلام** - أثناء الأزمات الشديدة، يرغب ممثلو وسائل الإعلام جميعاً في التحدث مع نقطة الاتصال أو المتحدث الرسمي في جهاز إنفاذ القانون. وقد يصبح عدد الاتصالات للحصول على بيانات إعلامية أو مقابلات أو معلومات كبيراً للغاية، خاصة في بداية الأزمة وحتى أكثر من ذلك بالنسبة لفرق الاتصالات الصغيرة. ويمكن للمؤتمر الصحفي أن يلبي متطلبات العديد من منافذ الإعلام في آن واحد، ولكن قبل أن يتم ترتيب أحدها، من الأفضل تلبية متطلبات منافذ الإعلام التي يمكن أن تساعد بشكل أفضل في تعزيز جهود تحقيق الأهداف العملية، وبعبارة أخرى، منافذ الإعلام التي يمكنها الوصول إلى الجمهور الذي يحتاج جهاز إنفاذ القانون إلى التواصل معه. وقد يكون من المغري ترتيب مقابلات مع "أبرز وسائل الإعلام" مثل وسائل الإعلام الوطنية أو حتى الدولية، ولكن قد يتم تلبية متطلبات جمهورك بشكل أفضل من خلال وسائل الإعلام المحلية. لذلك، قد تكون هناك حاجة إلى درجة من الفرز، وتحديد منافذ الإعلام التي يجب التعامل معها وتلبية متطلباتها أولاً. يجب على المسؤولين المعنيين بشؤون الاتصالات، أو مسؤولي المكالمات، الاحتفاظ بسجل للمكالمات بطريقة تسجل:
 - موعد المكالمة
 - اسم المتصل/الصحفي
 - رقم الاتصال والبريد الإلكتروني
 - ما نوع الوسيلة الإعلامية - عالمية أو وطنية أو إقليمية أو محلية أو تلفزيونية أو مطبوعة أو إذاعية أو إخبارية أو عبر الإنترنت
 - نوع الطلب - مقابلة، معلومات أساسية، آخر المستجدات، خبير متخصص في الموضوع، بيان
 - المواعيد النهائية لوسائل الإعلام

بعد ذلك، يمكن إجراء الفرز بواسطة مسؤول معني بشؤون الاتصالات يعرف المشهد الإعلامي، ويفصل الطلبات بحسب مستويات الأولوية التالية:

- A مرتفع: ترتيب الطلب ليتم التعامل معه في أسرع وقتٍ ممكن.
- B متوسط: ترتيب الطلب ليتم التعامل معه عندما يكون ذلك ممكناً.
- C منخفض: يوضع في قائمة جهات اتصال الإعلام للحصول على آخر المستجدات والمشورة للمؤتمر الصحفي.

نقاط للنقاش:

- ▶ إذا كنت تتعامل مع حادثة محلية وتحتاج إلى التواصل مع الجمهور المحلي عبر وسائل الإعلام، فهل تعرف أي وسيلة إعلامية هي الأفضل؟
- ▶ هل لديك تفاصيل الاتصال بهم المتاحة؟

إذا لزم الأمر، عندما لا تستطيع موارد الاتصالات الخاصة بجهاز إنفاذ القانون التعامل مع عددٍ كبير من الصحفيين، يمكن اقتراح منطقة صحافة ووسائل إعلام، حيث يمثل عدد محدود من الصحفيين وأطقم وسائل الإعلام مجموعة أكبر من منافذ الإعلام لأغراض جمع المواد ومشاركتها. ولكن، وبينما يمكن لجهاز إنفاذ القانون اقتراح من سيكون جزءاً من هذه المنطقة، فإن الأمر متروك لوسائل الإعلام لتنظيم ذلك.

- ▶ **حزم وسائط** - يجب تجميع المعلومات المكتوبة ذات الصلة، بما في ذلك الخرائط والسير الذاتية والمعلومات الأساسية، في حزم وسائط لتوزيعها.
- ▶ **الولوجيات** - يجب أن تضمن أجهزة إنفاذ القانون وجود موارد كافية لتوفير الاستجابة المطلوبة في الاتصالات، وضمان حصول الموظفين على فترات راحة كافية ومرطبات، ويمكنهم طلب المساعدة المتبادلة، وتزويدهم بالمعدات المناسبة والدعم الإداري. ويجب الاحتفاظ بسجلات ساعات العمل ومراقبتها. وفي حال تم إنشاء مركز معلومات إعلامية، قد تكون هناك حاجة إلى دعم لوجستي أكبر.
- ▶ **الاتصالات الداخلية** - يجب أن تضمن أجهزة إنفاذ القانون أن الموظفين الداخليين والجهات المعنية على علم بالاستراتيجية الإعلامية وتنفيذها.
- ▶ **الصور** - يمكن توفير التصوير الفوتوغرافي أو التصوير الذي تم التقاطه في المنزل لوسائل الإعلام، بموافقة الموظف الصحفي التكتيكي.
- ▶ **الاتصال بالأسر/الضحايا** - ينبغي مراعاة احتياجات عائلات الضحايا وإشراكهم في التوعية الإعلامية. وقد تحتاج أجهزة إنفاذ القانون إلى تنسيق البيانات والمقابلات معهم حسب الاقتضاء. ويمكن أن يشمل ذلك وجود موظف صحفي في مكتب الضحايا، وتحديد الأشخاص الذين يمكن إجراء مقابلة معهم لوسائل الإعلام لتقديم بعض الأخبار ذات الاهتمام الإنساني. إذا أصبح اهتمام وسائل الإعلام بأسر الضحايا تطفلياً،¹⁴⁶ حتى وصل إلى حد المضايقة، يمكن لأجهزة إنفاذ القانون أن تقدم "حماية من وسائل الإعلام" التي يحدّ فيها المسؤولون إمكانية الوصول إلى عائلات الضحايا ومنازلهم وممتلكاتهم. وتعتبر العلاقة القوية بين المسؤولين المعنيين بشؤون الاتصالات في أجهزة إنفاذ القانون ومسؤول الاتصال بالأسر أمراً حيوياً.¹⁴⁷

نقاط للنقاش:

- ▶ كيف يُبقي جهاز إنفاذ القانون مسؤوليه على اطلاع بالاستراتيجية الإعلامية الرسمية؟
- ▶ ما هو خطر عدم إطلاعهم؟

146 اليونيسكو. 2022. سلامة الصحفيين عند تغطية الصدمات النفسية والمخن. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000381200>. ص. 2.

147 تم تسليط الضوء على هذه القضية المتعلقة بمتطلبات مسؤولي الاتصال بالأسر في مواجهة الاهتمام الإعلامي المكثف في تقرير كيرسليك بشأن الرد على تفجير مانشستر أرينا (المملكة المتحدة) في أيار/مايو 2017. انظر مراجعة كيرسليك حول أرينا. 2018. تقرير كيرسليك http://kerslakearenareview.co.uk/media/1022/kerslake_arena_review_printed_final.pdf. الصفحتان 201-202.

4.4 حوادث وظروف معينة



في حالات الأزمات والكوارث، تعتمد دقة المعلومات الإعلامية ونطاقها ومصداقيتها وحسن توقيتها على العلاقات بين الصحفيين ومديري الطوارئ. وفي خضم فوضى كارثة تتكشف، تعتمد هذه العلاقة بشكل كبير على الثقة.

عندما يكون للدقيقة أهميتها: التوتر والثقة في العلاقة بين مديري حالات الطوارئ ووسائل الإعلام¹⁴⁸

لاحظ أنه في الحوادث والظروف الموضحة أدناه، قد يكون هناك العديد من الأجهزة المعنية، مثل فرق الإطفاء وخدمات الإسعاف والجيش وسلطات الصحة العامة والأجهزة المتخصصة، وغالباً ما تتضمن مستويات مختلفة من القيادة والمنظور، بدءاً من الحكومة الوطنية وصولاً إلى الجهات التنفيذية في الموقع. ومن المهم أن يتم تنفيذ التنسيق السريع والفعال للاتصالات، وأن تتولى جهة استجابة رئيسية، وهي جهاز إنفاذ القانون غالباً ولكن ليس دائماً، المسؤولية على المستويات الاستراتيجية والتكتيكية.

سلطات الطوارئ

كما ورد في الوحدة 1، قد يتقرر في الأزمات طويلة الأمد الاحتكام إلى سلطات الطوارئ أو حالة الطوارئ. وقد تم تصميم هذه السلطات لتجاوز الحقوق الديمقراطية من أجل مكافحة التهديدات الخطيرة، وربما الوجودية، أمام عمل الدولة. وقد لجأت العديد من الدول خلال جائحة كوفيد-19 إلى مثل هذه السلطات باسم السلامة العامة، مما أثر بشكل كبير على حقوق الإنسان، وفي مقدمتها الحق في حرية التعبير. وقد كانت العديد من حالات الطوارئ مؤقتة، وعلى الرغم من ذلك فهناك أدلة على أنها تلتف على العمليات الديمقراطية بطرق قد تعزز تراجع الديمقراطية.¹⁴⁹

تلعب أجهزة إنفاذ القانون دوراً محورياً في إنفاذ القوانين في ظل حالات الطوارئ ويجب أن تتبع هذه القوانين. ولكن غالباً ما يتم سن هذه القوانين بسرعة وبدون تدريب وفهم مناسبين لها من قبل القائمين بإنفاذها. ويجب أن يكون الضابط في الميدان، الذي يمارس في بعض الأحيان سلطة تقديرية في أداء واجباته، مدركاً تماماً لأساس واستدلال ونية قوانين الطوارئ هذه، حتى لا يفرض قيوداً غير ضرورية ولا طائل منها.

ويجب أن تكون أي قيود تفرضها أجهزة إنفاذ القانون على الحق في حرية التعبير مبررة بشكل كافٍ ومعقول، وذلك وفقاً للمادتين 19-3 و20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ويجب أن تمتثل للاختبار المكون من ثلاثة أجزاء (انظر الوحدة 1).

148 ملكين، إيتش، باور، إم. آر. 2013. عندما يكون للدقيقة أهميتها: التوتر والثقة في العلاقة بين مديري حالات الطوارئ ووسائل الإعلام.

<https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/1464884913480873>

149 لورمان، إيه، روني، بي. 2021. الاستعداد بموجب مرسوم: حالات الطوارئ وتراجع الديمقراطية.

<https://www.ingentaconnect.com/content/cuny/cp/2021/00000053/00000004/art00004?sessionId=30b3j1njh205t.x-ic-live-03>

دراسة حالة - التفاعل بين الصحفيين ووسائل التواصل الاجتماعي أثناء هجوم إرهابي

في عام 2011، بلغ نصيب الفرد في النرويج من استخدام الإنترنت والهاتف المحمول النسبة الأعلى في العالم. ولكن في 22 تموز/يوليو 2011، أظهر هجوم إرهابي كبير بالقنابل في أوسلو أعقبه إطلاق نار جماعي في جزيرة أوتويا أن الشرطة وخدمات الطوارئ لم تتخذ خطوات لضمان قدرتها على الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي أثناء الأزمات، إذ اعتمدت الجهات المستجيبة على المكالمات الهاتفية، ولم تكن على دراية بصورة المعلومات الاستخباراتية التي طورها المحاصرون في الجزيرة، من خلال التدوينات على فيسبوك وتويتر، وفشلت في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكل كامل لإعلام وتحذير الجمهور على نطاق واسع.

سلطت مراجعة وتقرير شاملان أجرتها الحكومة النرويجية، والمعروف باسم تقرير جيورف الضوء على هذه الإخفاقات الكثيرة، ومنذ ذلك الحين اتخذت الشرطة خطوات كبيرة لتحسين قدراتها الرقمية. جاءت تلك الخطوات على شكل مجموعة واسعة النطاق ولكنها ملحوظة، وشملت زيادة التفاعل بين وسائل الإعلام الإخبارية واستخبارات الشرطة، فالصحفيون، بطبيعتهم، أثناء متعاطشون للمعلومات، وكذلك قادة الرأي على وسائل التواصل الاجتماعي. ومن خلال عمل أجهزة إنفاذ القانون مع صحفيين متمرسين في وسائل التواصل الاجتماعي، يمكن تحقيق تدفق للمعلومات في اتجاهين بما فيه منفعة كبيرة لكليهما. ويحسن ذلك أيضاً القدرة على التواصل مع الجمهور، وعلى الرغم من أن وسائل التواصل الاجتماعي لها تأثير كبير في الاتصال مع الجمهور في حالات الأزمات، إلا أن الأبحاث تشير بوضوح إلى أن وسائل الإعلام التقليدية، بما في ذلك إصداراتها على الإنترنت، لا تزال تلعب دوراً رئيسياً في الأزمات. إذ يتم تنبيه وإبلاغ معظم الناس من خلال وسائل الإعلام الإخبارية والراديو والتلفزيون بصورة يومية.¹⁵⁴



دراسة حالة - مانشستر

طعن ضابط شرطة بريطاني حتى الموت على يد إرهابي خلال عملية لمكافحة الإرهاب في مبنى في مانشستر في عام 2003، كما أصيب ثلاثة ضباط آخرين خلال الحادث. ونظراً لانطواء جريمة القتل على عمل إرهابي، وتعرض ضباط شرطة للإصابة أثناء أداء واجبهم، فقد لقيت القصة اهتماماً كبيراً من وسائل الإعلام على مستوى العالم.

من أجل التخفيف من تأثير الاهتمام الإعلامي الكبير بعائلات الضباط، قام المسؤولون على إدارة تداعيات الحادث والتحقيق اللاحق بتولي الجزء الأكبر من إدارة وسائل الإعلام.

1. تم إرسال مسؤول اتصال إعلامي إلى مكان الحادث، وآخر إلى المستشفى حيث تم إسعاف الضباط لتلقي العلاج. وقد استطاعا الإجابة عن أسئلة الصحفيين في كلا الموقعين وتقديم آخر المستجدات عن الضباط المصابين.
2. في مكان الحادث، تم إنشاء طوق إعلامي يسمح لوسائل الإعلام بتصوير الجزء الخارجي من المبنى، ولكنه يحمي تفاصيل المكان من الداخل ومسرح الجريمة.
3. تم ذكر أسماء جميع الضباط في أعقاب الحادث بشكل فوري، ولكن طلب من وسائل الإعلام عدم الاقتراب منهم أو من عائلاتهم مباشرة.
4. تم الحصول على صور الضباط المقتول من عائلته وقامت الشرطة بنشرها للصحافة، إلى جانب بيان من أرملة وصوره عائلية وأسماء وأعمار أطفاله.
5. لم يتم نشر صور للضباط الناجين لأنهم كانوا أعضاء في وحدة مكافحة الإرهاب، وبالتالي كانوا معرضين لخطر متزايد.



6. تم تسهيل المقابلات مع الضباط الآخرين الذين لم يكونوا في خطر، ولكن يمكنهم التحدث بشكل رسمي وتقديم الطمأنينة للمجتمع (على سبيل المثال رئيس الشرطة ومسؤول الاتصال بالمجتمع المحلي).
7. خلال التحقيق والمحاكمة اللاحقة، تم تجميع جميع المقابلات الإعلامية مع أقرباء الضحية وتوزيعها على جميع وسائل الإعلام، لتقليل تأثير مطالب وسائل الإعلام عليهم.
8. تم تحديد جهات اتصال للصحفيين طوال مدة التحقيق والمحاكمة اللاحقة لتوفير الاتساق وبناء العلاقات.¹⁵⁵

4.4.2 حصار مسلح/أزمة رهائن

ربما تكون هذه المواقف هي الأكثر تعقيداً من حيث العمل مع وسائل الإعلام للوصول إلى حلٍ إيجابي، إذ يُعتقد أن وجود وسائل الإعلام في الموقع له تأثيرٌ كبير على المفاوضات في حالات الرهائن، وقد يرغب محتجزو الرهائن أيضاً في إشراك وسائل الإعلام لتحقيق أهدافهم.

إن التفاهم القوي بين جهاز إنفاذ القانون ووسائل الإعلام مهمٌ للغاية خلال مثل هذه الأحداث المتوترة. ويجب استخدام جميع الوسائل لضمان تزويد وسائل الإعلام بالمعلومات، وربما يكون الأهم من ذلك الحد منها ومن النشاط الإعلامي للحفاظ على سلامة الرهائن. وقد يبدو ذلك لبعضهم انتهاكاً للحق في حرية التعبير والإعلام، لكن هذه الممارسة اجتازت في الواقع اختبار الخطوات الثلاث، من حيث أنها قانونية ومشروعة (السلامة العامة وحماية حقوق الآخرين) وضرورية ومتناسبة.

وعلى الرغم من اعتماد نهجٍ منفتح وشفاف في العادة لتزويد الصحفيين بالمعلومات، يجب على جهاز إنفاذ القانون المضي بحذر في سيناريوهات الرهائن/الحصار. وقد يكون لدى محتجز الرهائن إمكانية الوصول، بشكلٍ مباشر أو غير مباشر، إلى التقارير الإعلامية عن الحادث؛ ومن المحتمل يكون لديه عن طريق الأجهزة الحديثة وسيلة مباشرة للتواصل مع الجمهور خارج موقع الحادث، وكذلك الوصول إلى بث الفيديو المباشر والإنترنت.

ومن الضروري لاستمرار سلامة الرهائن والتوصل إلى حل سلمي للحادث أن تتماشى البيانات الإعلامية للشرطة مع استراتيجية التفاوض الحالية. وتشمل الممارسات الجيدة اطلاع الفريق المفاوض أولاً على جميع البيانات الإعلامية وتقييمها قبل نشرها. وقد يؤدي عدم القيام بذلك إلى تصعيد التوتر وإحداث مزيد من الضرر.¹⁵⁶

وبالإضافة إلى ذلك، وأثناء التحكم عن كثب في المعلومات الموجهة للصحفيين، ينبغي أن تشجع أجهزة إنفاذ القانون التقارير المقيمة والدقيقة من الصحفيين، بدلاً من فرضها. لذلك يكون من المفيد للغاية أن يعمل المسؤول المعني بشؤون الاتصالات في جهاز إنفاذ القانون، الذي ربما يكون موجوداً في مركز معلومات إعلامية مؤقتاً، كجهة اتصال ويمكنه تقديم المشورة والإحاطة لوسائل الإعلام. قد يكون الصحفيون المتمرسون على دراية بهذا النوع من النصائح، لكن الكثيرين قد لا يكونون كذلك. وفي حين أن ضبط النفس قد يكون مطلوباً، وتتم ممارسته بالفعل في كثيرٍ من الحالات، غالباً ما يُثار الجدل حول ما إذا أصبح ذلك رقابة ذاتية عند مرحلة ما.

¹⁵⁵ شرطة مانشستر الكبرى. 2003، سجل السياسات لرئيس الاتصالات (كانون الثاني/يناير 2003)

¹⁵⁶ للحصول على مثال على سياسات مفاوضات الرهائن والأزمات، بما في ذلك الاستراتيجية الإعلامية، انظر

<https://www.sussex.police.uk/SysSiteAssets/foi-media/sussex/policies/hostage-and-crisis-negotiators-policy-surrey-and-sussex-1178.pdf>

دراسة حالة - التعاون بين الشرطة ووسائل الإعلام - بلجيكا 2015

22 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، وبعد أيام فقط من وقوع هجمات إرهابية منسقة في باريس أسفرت عن مقتل 130 شخصاً، أطلقت الشرطة البلجيكية عملية كبرى لمكافحة الإرهاب في ضاحية مولينبيك في بروكسل لتحديد مكان المخططين المشتبه بهم. وطالبت الشرطة ووسائل الإعلام بالتزام الصمت أثناء العملية. امتثلت وسائل الإعلام، وقامت بنشر صور قُطعت على مواقعها على الإنترنت إلى أن أصبح من الآمن الإبلاغ عن المداهمات.

وقال جان فرانسوا دومون، نائب الأمين العام للجمعية البلجيكية للصحفيين المحترفين: "يعتبر تقييد التغطية الحية لعمليات الشرطة أمراً مشروعاً طالما أنها لا تشكل عملاً من أعمال الرقابة على الأخبار".

ولكن لم تبذل الشرطة أي محاولة لتقييد وسائل الإعلام من الوصول إلى موقع الحادث، وظل الصحفيون البلجيكيون في المكان لمواصلة التصوير دون وجود بثٍّ مباشر أو نشر تفاصيل دقيقة على الإنترنت حول موقع المداهمات. ولكن بعد ساعاتٍ قليلة، بعد اكتمال العملية، قدموا تغطية كاملة للأحداث.

يمكن اعتبار ذلك مثالاً على تعاون السلطات ووسائل الإعلام لتحقيق خدمة عامة، في ظروف كانت السلامة العامة فيها مصدر

قلقي كبير. 157



وبالإضافة إلى التعاون مع وسائل الإعلام، وكجزء من وظيفة اتصالات أجهزة إنفاذ القانون، تعد مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي أمراً أساسياً في حالات الرهائن المعاصرة لسببَيْن رئيسيين:

- ▶ لجمع معلومات أساسية عن محتجز الرهائن؛
- ▶ لرصد أي اتصالات يقوم بها محتجز الرهائن عبر قنوات التواصل الاجتماعي.

نقاط للنقاش:

- ▶ هل لدى مفاوضي الرهائن نقطة اتصال في جهاز إنفاذ القانون في دولتك للتعامل مع قضايا وسائل الإعلام؟
- ▶ من واقع خبرتك، هل تتفهم وسائل الإعلام الحاجة إلى تقديم التقارير بشكل مهني وأخلاقي لتقليل الخطر على الحياة؟
- ▶ إن لم يكن كذلك، فكيف يمكن تغيير ذلك؟

4.4.3 الكوارث الطبيعية

على عكس الهجمات أو الحوادث الكبرى غير المتوقعة، إلى حد ما، يمكن التحذير من الكوارث الطبيعية مسبقاً، وخاصةً أحداث الطقس، مما قد يسمح ببعض الاستعداد. ويتطلب ذلك التواصل مع الجمهور.

وكذلك على عكس الأحداث المفاجئة التي يتم احتواؤها، قد تكون الكوارث الطبيعية واسعة النطاق للغاية، ولها تأثير كبير على البنية التحتية للاتصالات، وقد تكون وسائل الإعلام التقليدية نفسها أيضاً محدودة في قدراتها.

إذا كان هناك بعض التحذيرات من الخطر، فستكون المعلومات العامة والتحذير أمراً حيوياً للتخفيف من تأثيره. وتدعو الممارسات الجيدة الناشئة لإصدار مثل تلك التحذيرات إلى ما يلي:

- ▶ عنوان واضح لإشعار التحذير.
- ▶ الجهة التي تصدر التحذير وتاريخ/وقت الإصدار.
- ▶ عبارة واضحة تحدث على اتخاذ إجراء وتوضح ما هو مطلوب من الجمهور، على سبيل المثال، إخلاء (إن كان الأمر كذلك، كيف)، والبقاء في الداخل، وتجنب منطقة ما.
- ▶ نوع التهديد ومدى احتمالية حدوثه، مع وصف موجز.
- ▶ شرح للآثار والعواقب المتوقعة، بما في ذلك التفاصيل المتعلقة بالمجموعات المحددة المعرضة للخطر والوقت المتوقع للتأثير.
- ▶ مكان وكيفية الحصول على المزيد من المعلومات (إذا كان هناك احتمال لانقطاع التيار الكهربائي، فمن المستحسن أن يُنصح الجمهور، حيثما أمكن، بامتلاك بطاريات لأجهزة راديو محمولة).
- ▶ موعد آخر المستجبات القادمة المتوقعة (حسب الاقتضاء).
- ▶ المزيد من النصائح حول الإجراءات التي يجب على الأشخاص اتخاذها، والتي يتم وصفها بشكلٍ محدد وبايجاز قدر الإمكان.
- ▶ معلومات عامة إذا كانت ذات صلة، بما في ذلك كيفية استجابة خدمات الطوارئ.

تكون التحذيرات أكثر فعاليةً عند مشاركتها على نطاق واسع، مما يتطلب أن يسمح إعداد التحذير ونشره بمشاركته بسهولة والحفاظ على سلامته. ويجب أن تهدف الجهة التي تُطلق التحذير إلى أن يكون الاحتفاظ بالرسائل المهمة والروابط الأساسية ومشاركتها واستخدامها من قبل الآخرين سهلاً.

وعلى الرغم من أن وسائل التواصل الاجتماعي تشكل عنصراً مهماً، تكون وسائل الإعلام قبل وقوع الكارثة قناةً أساسيةً للمعلومات ويجب إشراكها وإطلاعها مبكراً. لكن ضمان السلامة العامة يعتمد أيضاً على تجنب الذعر، وقد يتعين تخفيف الإفصاح عن المعلومات إلى وسائل الإعلام لتجنب انتشار القلق على نطاق واسع. وتقع مسؤولية مثل تلك القرارات بشأن ما يجب نشره على عاتق القيادة الاستراتيجية العليا، وليس المسؤولين المعنيين بشؤون الاتصالات.

تعتمد الطريقة التي قد تتمكن من خلالها أجهزة إنفاذ القانون والأجهزة الأخرى من التواصل مع الجمهور بعد وقوع الكارثة على القنوات المتاحة. ويعد الراديو أحد أكثر أنواع الوسائط مرونةً وقد يتعين إعطاؤه الأولوية. وتجدر الإشارة إلى أنه يجب إعطاء الأسبقية لأي وسيلة إعلام على وسائل الإعلام الدولية إن كان لها قدرة مباشرة على مساعدة الجمهور المتضرر. وقد تم تفصيل الإجراءات، مثل إنشاء مركز معلومات إعلامية وهياكل قيادة الاتصالات الموصى بها، في الأقسام السابقة من هذه الوحدة.

نقاط للنقاش:

- ▶ هل لديك اتصالات بالمسؤولين المعنيين بشؤون الاتصالات في أجهزة الاستجابة للطوارئ الأخرى؟
- ▶ هل يُجري جهاز إنفاذ القانون في دولتك بانتظام، بما في ذلك عنصر الاتصالات، تمارين مع الأجهزة الأخرى للاستجابة للطوارئ؟

4.4.4 حدث أو حادث كبير

تكون الاستجابة في هذه الحالات مماثلة لتلك الخاصة بالكوارث ولكن دون تحذير وتكون في معظم الحالات أكثر تحديداً. ويعدّ الإنشاء السريع لمركز معلومات إعلامية أو منطقة مطوقة خاصة بوسائل الإعلام في أقرب مكان آمن ممكن من موقع الحدث أو الحادث أمراً حيوياً، إذ سترغب وسائل الإعلام أن تكون على مقربة قدر الإمكان وستتخذ تدابير للوصول إلى هناك على أي حال، لذا فإن من المهم تحديد موقع مركز معلومات إعلامية.

في هذه الحالات، غالباً ما يتولد الغضب العام بشأن سبب وقوع الحدث أو الحادث بسرعة وقد تستجيب وسائل الإعلام لذلك، وربما توجه أيضاً. لذلك من المهم لجهاز إنفاذ القانون والجهات المستجيبة الأخرى عدم الانجرار إلى "لعبة إلقاء اللوم" هذه. ويجب أن تظل الاتصالات مع وسائل الإعلام والجمهور مركزة على هدف السلامة العامة وليس الغضب العام.

4.4.5 التهديد للصحة العامة



كان التعبير أكبر ضحية لحقوق الإنسان بسبب الجائحة: فقد فرض ثلثا دول العالم قيوداً على وسائل الإعلام؛ ونفّذت العديد من الدول حالات طوارئ تتعارض مع معايير حقوق الإنسان؛ وأصبح تدفق المعلومات تحت سيطرة مشددة، حيث اهتمت العديد من الحكومات بالسيطرة على الخطاب حول الجائحة أكثر من السيطرة عليها نفسها".

تقرير حرية التعبير العالمي 2021: حالة حرية التعبير حول العالم¹⁵⁸

تشبه الاستجابة في هذه الحالة إلى حد كبير كارثة طبيعية سبق التحذير منها، إذ يتم تقديم التحذيرات والنصائح للجمهور عبر عدة آليات، بما في ذلك وسائل الإعلام. لكن التهديد نفسه غالباً ما يكون غير مرئي، وقد يُطلب من الجمهور اتخاذ إجراءات غير بديهية يكون من الصعب تنفيذها أو اعتبارها ضارة بالفرد. وبالتالي قد يتعين أن تكون الرسائل شاملة ومعقدة لتشجيع التغيير السلوكي المطلوب. وتقع مسؤولية ذلك على سلطات الصحة العامة إلى حد كبير، فهي الجهة التي ستنتفد أنظار وسائل الإعلام إليها غالباً. ولكن قد تكون هناك حاجة إلى أن تقدم أجهزة إنفاذ القانون الدعم لهذه الرسائل، وأن تشجع الامتثال العام أو إنفاذ قوانين الطوارئ التي تركز على الصحة. في الواقع، يمكن أن تصبح أزمة الصحة العامة قضية تتعلق بالنظام العام، وتتناول الوحدة 5 هذا الأمر.

اعتبر المواطنون أن الاتصال بأجهزة إنفاذ القانون يمثل مسألة في غاية الأهمية خلال جائحة كوفيد-19. فعندما يتم فرض قيود صارمة على الجمهور وعندما يكون الوصول إلى السلطات الحكومية محدوداً، سرعان ما تصبح أجهزة إنفاذ القانون نقطة الاتصال العامة الرئيسية مع الجمهور. وفي المواقف التي يتم فيها تغيير القواعد والحقوق المجتمعية، غالباً ما يُطلب من المسؤولين إبلاغ هذه التغييرات على المستوى الشخصي وجهاً لوجه. وفي مثل هذه الظروف، يمكن أن يسبب الارتباك حول مسؤوليات أجهزة إنفاذ القانون صعوبات كبيرة.



بالنسبة للجمهور والشرطة على حدٍ سواء، فإن مسألة ماهية "القواعد والتوقعات" عند تطبيقها على المستوى الفردي هو سؤال يصعب الإجابة عنه بأي شكلٍ من أشكال الإجماع... بالنسبة للشرطة، تتفاقم هذه المسألة لأنها الجهة المكلفة باتخاذ القرار بشأن قيود الإغلاق، مع التهديد المستمر بـ "سوء قراءة" الوضع، مما يعيق قدرتها على القيام بذلك بسبب الخوف من التداعيات".¹⁵⁹

ولذلك فمن المهم أن تضمن أجهزة إنفاذ القانون ما يلي:

- ▶ أنها على اطلاع كامل وشامل على أي إرشادات وأنظمة يجب التشجيع عليها أو إنفاذها؛
- ▶ أنها على اطلاع على كيفية إبلاغ تلك الإرشادات والأنظمة بطريقة مفهومة ومهنية ومهذبة لأفراد الجمهور، وإذا لزم الأمر، وسائل الإعلام.

نقاط للنقاش:

- ▶ أثناء الجائحة، هل تم إطلاع مسؤولي جهاز إنفاذ القانون بشكلٍ فعال بأن يقوموا بالتواصل مع الجمهور؟
- ▶ ما هي النقاط الرئيسية التي تم إبلاغها، أو التي كان يجب إبلاغها؟

4.4.6 استخدام القوة

في أوقات الأزمات الشديدة وربما الذعر، يمكن أن ينهار النظام العام ويهدد السلامة العامة. وقد تدرس أجهزة إنفاذ القانون، في محاولة للحفاظ على النظام وبالتالي حماية الأرواح، استخدام القوة ولكن فقط في ظل ظروف صارمة للغاية. وتنص "المبادئ الأساسية المتعلقة باستخدام القوة والأسلحة النارية من قبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون" الصادرة عن الأمم المتحدة على ما يلي:¹⁶⁰

أحكام خاصة.

9. يتعين على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين عدم استخدام أسلحة نارية ضد الأفراد إلا في حالات الدفاع عن النفس، أو لدفع خطر محقق يهدد الآخرين بالموت أو بإصابات خطيرة، أو لمنع ارتكاب جريمة بالغة الخطورة تنطوي على تهديد خطير للأرواح، أو للقبض على شخصٍ يمثل خطراً من هذا القبيل ويقاوم سلطاتهم، أو لمنع فراره، وذلك فقط عندما تكون الوسائل الأقل تطرفاً غير كافية لتحقيق هذه الأهداف. وفي جميع الأحوال، لا يجوز استخدام الأسلحة النارية القاتلة عن قصد إلا عندما يتعذر تماماً تجنبها من أجل حماية الأرواح.

لا يجوز بأي حالٍ من الأحوال أن يخضع الصحفيون لاستخدام القوة على وجه التحديد ما لم ينطبق هذا الحكم.

159 هامامي، إيه، وآخرون. 2021. الاستجابة للجمهور أثناء حدوث جائحة: تصورات "فرضية" و "غير فرضية" لعمل الشرطة، الشرطة: مجلة السياسة والممارسة.

<https://academic.oup.com/policing/advance-article/doi/10.1093/police/paab058/6364864>، ص. 10.

160 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. 1990. المبادئ الأساسية المتعلقة باستخدام القوة والأسلحة النارية من قبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون.

<https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/useofforceandfirearms.aspx>

أحكام عامة.

5. عندما لا يكون هناك مفر من استعمال القوة والأسلحة النارية، يجب على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين اتباع ما يلي:
- (أ) ممارسة التحفظ في مثل هذا الاستعمال والتصرف بما يتناسب مع خطورة الجريمة والهدف المشروع الذي يتعين تحقيقه؛
 - (ب) خفض الضرر والإصابة إلى الحد الأدنى واحترام الحياة البشرية وحفظها؛
 - (ج) التكفل بتقديم المساعدة والإسعافات الطبية، في أقرب وقت ممكن، إلى الشخص المصاب أو المتضرر؛
 - (د) التكفل بإشعار الأقرباء أو الأصدقاء المقربين للشخص المصاب أو المتضرر، في أقرب وقت ممكن.
- يتم تناول استخدام القوة فيما يتعلق بتفريق التجمعات والصحفيين في الوحدة رقم 5.

4.5 أنشطة

تمكّن الأنشطة التالية المدربين مما يلي:

- ▶ تقييم ما إذا كان المشاركون قد فهموا أساسيات الاتصالات في حالات الأزمات التي تنطبق على أجهزة إنفاذ القانون.
- ▶ تحديد مستويات فهم المشاركين للمعلومات العامة ومتطلبات الاتصال التنظيمي أثناء الأزمات.
- ▶ تشجيع المشاركين على اختبار قدرات مؤسساتهم على التواصل بشكلٍ فعال أثناء الأزمة.
- ▶ تقييم فهم المشاركين للحاجة إلى العمل مع وسائل الإعلام أثناء الأزمات.
- ▶ تقييم فهم المشاركين لكيفية تأثير أحداث أو ظروف الأزمات المختلفة على الاتصالات.

4.5.1 نشاط - الأدوار والمسؤوليات

يحتاج إجراء هذا النشاط إلى ثلاث مجموعات، وهو نشاطٌ يقوم إلى حدٍ كبير على لعب الأدوار. تقوم هذه المجموعات بمناقشة الدور المخصص لها، ويمثل أحد أعضائها مجموعته في الجلسة العامة. ويتولى المدرب رئاسة الجلسة العامة.

اختر أزمة كبرى، ضمن اختصاص جهاز إنفاذ القانون (أي ضمن الحدود الوطنية)، هددت السلامة العامة و/أو تتطوي على إصابات ووفيات، وقم بجمع الأخبار التي غطت هذا الحدث، مثل المقالات والصور وغير ذلك.

تُمنح المجموعات مستويات محددة من المسؤولية، استراتيجية وتكتيكية وعملية. وتعتبر تلك المجموعات أنفسها فريق اتصالات على المستوى المحدد لها، ومقرها في مقر جهاز إنفاذ القانون الوطني (المستوى الاستراتيجي)، وفي موقع محلي على مسافة آمنة من الحدث (المستوى التكتيكي)، وفي مكان الحدث (المستوى العملي).

الجزء 1. دون الرجوع إلى الأقسام ذات الصلة في هذه الوحدة، يجب على كل مجموعة نظرياً*دراسة ما يلي:

- ▶ ما هي الأدوار الرئيسية لفريقك؟
- ▶ كيف يمكنكم تنفيذها؟
- ▶ ما الجهة التي يجب أن تكونوا على اتصال بها خارجياً وداخلياً؟
- ▶ كيف يمكنكم الحصول على المعلومات المهمة؟
- ▶ كيف ستسقون نشر المعلومات مع الجهات الأخرى المعنية (المستويات والأجهزة الأخرى)؟
- ▶ ما هي مشاكل الاتصالات المحددة ذات الصلة بمستواكم وطبيعة الأزمة؟
- ▶ ماذا تحتاج وسائل الإعلام من مستوى فريقكم؟

* إذا كانت هناك خبرة عملية ضمن المجموعة، فيجب تشجيع المدخلات

يقوم المدرب بإرشاد كل مجموعة بشكلٍ دوري، ثم يترأس جلسة عامة، ويطلب من كل مجموعة تقديم إحاطة بنتائجها.

ملاحظات للمدرب: إذا كان لدى جهاز إنفاذ القانون بالفعل بروتوكولات شاملة متعددة المستويات للاتصال في حالات الأزمات، فيجب أن تكون هذه مهمة سهلة.

يلعب المدرب دور الفريق الخصم بوصفه "وسيلة إعلامية"، من خلال استطلاع إجابات المجموعات لتقديم معلومات دقيقة في الوقت المناسب. ويهدف ذلك إلى تمكين المجموعات من معرفة أهمية الحاجة إلى التنسيق الفعال للعلاقات مع وسائل الإعلام بين المستويات الاستراتيجية والتكتيكية والعملياتية.

يقوم المدرب بتشجيع المجموعات على طرح الأسئلة والنقد لبعضها البعض، لا سيما حول التداخلات والافتراضات الحتمية والتي تتم إثارها حول أدوار كل مستوى وتنسيقه. وعلى المدرب أن يتوقع وجود درجة من الخلاف بل ويعززها، بما يعكس واقع الأزمة.

4.5.2 نشاط - وسائل الإعلام خلال الأزمات

يمكن إجراء هذا النشاط لمجموعات صغيرة. تناقش هذه المجموعات الإجابات، ثم يقوم أحد أعضاء المجموعة بتقديم نتائج مجموعته، وبمجرد انتهاء المجموعات من تقديم إجاباتها يجب إجراء مناقشة بين المشاركين حول استنتاجاتهم برئاسة المدرب.

باستخدام نفس السيناريو الحقيقي للنشاط 4.1، ولكن بدون أي مواد إخبارية غطت هذا الحدث، تقوم المجموعات بلعب دور وسائل الإعلام، ودراسة ما يلي:

بصفتي صحفياً:

- ▶ كيف يمكنني الحصول على معلومات عن الحدث بسرعة؟
- ▶ ما هو المصدر الأكثر مصداقية؟
- ▶ كيف أعرف بمن أتعلم في الأجهزة المستجيبة؟
- ▶ كيف أعرف ما إذا كان هناك مؤتمر صحفي وموعده؟
- ▶ كيف يمكنني الحصول على أفضل الصور؟
- ▶ جميع الصحفيين المنافسين لي يغطون هذا الحدث. ما هي قصتي وكيف يمكنني أن أجعلها مميزة؟

يقوم المدرب بإرشاد كل مجموعة بشكلٍ دوري ثم يرأس جلسة عامة، ويطلب من كل مجموعة تقديم إحاطة بنتائجها، يلي ذلك مناقشة حول الأسئلة التالية:

انطلاقاً من معرفته باحتياجات وسائل الإعلام،

- ▶ ما الذي يمكن وينبغي أن يفعله جهاز إنفاذ القانون لمساعدة وسائل الإعلام؟
- ▶ ما الذي يمكن وينبغي أن يمنع جهاز إنفاذ القانون من القيام بذلك؟

الوحدة 5

التواصل وتسهيل تغطية الأحداث السياسية والانتخابات

جدول المحتويات

136	النقاط الأساسية
137	5.1 مقدمة
140	5.2 التجمع العام
140	5.2.1 العمل مع وسائل الإعلام
142	5.2.2 أمن وسلامة الصحفيين
145	5.2.3 الإخطار
145	5.2.4 التعامل مع الجهات المعنية
146	5.2.5 متابعة الاحتجاجات وإعداد التقارير عنها
149	5.3 الانتخابات
150	5.3.1 الدورة الانتخابية
152	5.3.2 التعاون مع هيئات إدارة الانتخابات
154	5.3.3 النزاعات أثناء الانتخابات
155	5.4 أنشطة
155	5.4.1 نشاط - حقوق الصحفيين أثناء الاحتجاجات
155	5.4.2 نشاط - حماية الصحفيين أثناء الاحتجاجات

أهداف الوحدة:

- ▶ فهم واجبات الدولة في تسهيل تغطية الأحداث السياسية والانتخابات.
- ▶ فهم دور الصحفيين وحقوقهم الموسعة في توفير تغطية ومتابعة فعالة للعملية الديمقراطية.
- ▶ معرفة دور أجهزة إنفاذ القانون عند التفاعل مع الصحفيين وحمايتهم أثناء الاحتجاجات وأعمال الشغب والمظاهرات.
- ▶ فهم الدورة الانتخابية وتطبيقها للمساعدة في تخطيط العمليات الأمنية من أجل المساعدة في تسهيل وحماية وسائل الإعلام.
- ▶ فهم دور هيئات إدارة الانتخابات والعاملين فيها.
- ▶ فهم إجراءات السلامة التشغيلية عند التعامل مع وسائل الإعلام.

النقاط الأساسية

- ▶ يقع على عاتق الدول الالتزام باحترام الحق في الاحتجاج وحمايته وتحقيقه.
- ▶ يمكن أن تكون علاقة العمل الجيدة بين أجهزة إنفاذ القانون ووسائل الإعلام التي غالباً ما تغطي التجمعات مفيدة للطرفين.
- ▶ يتعين على أجهزة إنفاذ القانون تحقيق مزيد من التوازن بين الحاجة إلى الحفاظ على النظام العام والسلامة مع الحق في حرية التعبير وحرية الصحافة والحق في التجمع، مع ضمان قدرة الصحفيين على إعداد تقارير حول الأحداث بأمان ودون عوائق.
- ▶ حتى إذا كان الوضع القانوني للمظاهرة أو التجمع غير مصرح به، فإن إعداد تقرير عنها ليس كذلك. ويجب ألا تستخدم أجهزة إنفاذ القانون أي شكل من أشكال العرقلة أو القوة أو الضغط ضد الصحفيين ومعداتهم.
- ▶ من الضروري أن تلتزم أجهزة إنفاذ القانون الحياد أثناء الانتخابات، وأن يتجسد ذلك الحياد من خلال تواصلها وسلوكها والترتيبات التي تطبقها خلال المراحل المختلفة قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها.
- ▶ يجب أن تعمل أجهزة إنفاذ القانون مع هيئات إدارة الانتخابات في جميع مراحل الدورة الانتخابية، وليس فقط في الفترة التي تسبق الانتخابات.
- ▶ ينبغي إيلاء اهتمام خاص للتهديدات والمخاطر المحددة التي تواجهها الصحفيات أثناء ممارسة عملهن، ومن المهم اتباع نهج يراعي النوع الاجتماعي عند دراسة التدابير الرامية إلى التعامل مع سلامة الصحفيين، بما في ذلك عبر شبكة الإنترنت.

5.1 مقدمة



مما لا شك فيه أن على الشرطة واجب الحفاظ على النظام العام وحماية الناس والممتلكات والحفاظ على الحقوق. لكنّ هذا لا يعني أن عليها أن تتجاهل واجبها الأساسي المتمثل في تسهيل التجمع العام، بما في ذلك الاحتجاجات السلمية".

مقدمة موجزة لتنظيم التجمعات العامة: دليل للممارسين¹⁶¹

ذكرت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تعليقها العام رقم 37 على المادة 21 الخاصة بالحق في التجمع السلمي، أن للناس الحق في التظاهر السلمي ويجب على الدول احترام القانون الدولي والسماح لهم بذلك.¹⁶²

إن السماح للناس بالتجمع والعمل بشكل جماعي للتعبير عن مطالبهم وآرائهم من خلال الاحتجاجات السلمية هو علامة على مدى التزام الدولة بدعم سيادة القانون، وتمكين مجتمعٍ شفاف ومنفتح وديمقراطي. وبالإضافة إلى الانتخابات، يمكن لمثل هذه التجمعات أن تقدم مساهمةً إيجابيةً في تطوير القائمة على المشاركة، ومساءلة الحكومات وزيادة الوعي لإحداث تغيير في المواقف والسياسات والقوانين السائدة بشكل عام.¹⁶³

يشير مصطلح "السلطة الرابعة" إلى استقلال الصحافة ووسائل الإعلام عن الحكومة. لكن الصحفيون لا يتمتعون عادةً بوضع خاص أو حقوق قانونية إضافية للوصول إلى المعلومات ونشرها مقارنةً بعامّة الناس. وتعمل وسائل الإعلام كعيون وأذان للجمهور، وتُعتبر قدرة الصحافة الحرة على إعداد تقارير عن هذه النقاشات والأنشطة ضروريةً للعملية الديمقراطية.

يجب أن توازن أجهزة إنفاذ القانون الوطنية بين حماية حقوق الإنسان الأساسية ودعم العملية التشاركية دون تمييز، مع ضمان وجود بيئة آمنة ومنظمة يمكن التمتع فيها بتلك الحقوق.

161 بويل، مايكل، جان كلود فوليريم. 2021. مقدمة موجزة لتنظيم التجمعات العامة: دليل للممارسين (مجلس أوروبا). <https://rm.coe.int/a-brief-introduction-to-policing-public-assemblies/1680a1aaf3>

162 أخبار الأمم المتحدة، 29 تموز/يوليو 2020. كيف نعرّف الاحتجاج السلمي القانوني؟ الإجابة لدى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

<https://news.un.org/en/story/2020/07/1069211>

163 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. 2016.

<https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=A%2FHRC%2F31%2F66&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False>



يكون الحق في التجمع السلمي معترفاً به. ولا يجوز أن يوضع قيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي تفرض طبقاً للقانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم".

المادة 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966/12/16 164

إن تسوية الصراعات عن طريق الوسائل غير المتسمة بالعنف جزء أساسي من العملية الديمقراطية. وتمثل الأحداث السياسية، مثل التجمعات والمسيرات والاحتجاجات والانتخابات والاستفتاءات، الوسائل التي يمكن للجمهور من خلالها التجمع والتعبير عن آرائه بشكل قانوني وممارسة الضغط السياسي على الحكومات لإحداث تغيير في السياسات.¹⁶⁵ كما يمكن استخدامها أيضاً للحفاظ على الوضع الراهن.

تزامنت جائحة كوفيد-19 مع زيادة الاحتجاجات في جميع أنحاء العالم.¹⁶⁶ على الرغم من الإغلاق والقيود الأخرى التي فرضتها الحكومات، إذ شهدت 167 دولة احتجاجات كبيرة. وبالإضافة إلى المخاوف المتعلقة بالجائحة، يتحدى العديد من المتظاهرين اليوم ما يعتبرونه انتهاكات للحريات المدنية ويدعون إلى اقتصاد أكثر عدلاً.

الحق في الاحتجاج

يقع على عاتق الدول الالتزام بما يلي:

(أ) احترام الحق في الاحتجاج: يجب ألا تمنع الحق في الاحتجاج أو تعرقله أو تقيده إلا بالقدر الذي يسمح به القانون الدولي لحقوق الإنسان؛

(ب) حماية الحق في الاحتجاج: يجب أن تتخذ خطوات معقولة لحماية الذين يريدون ممارسة حقهم في الاحتجاج، بما يشمل اتخاذ التدابير اللازمة لمنع الانتهاكات من قبل أطراف ثالثة؛

(ج) تحقيق الحق في الاحتجاج: يجب أن تهيئ بيئة مواتية للتمتع بكامل الحق في الاحتجاج، بما يشمل توفير سبل انتصاف فعالة لانتهاكات جميع حقوق الإنسان المجسدة في الحق في الاحتجاج.

يجب على الدول، في أحكامها الدستورية (أو ما يعادلها) وفي تشريعاتها المحلية، الاعتراف بحقوق الإنسان غير القابلة للتجزئة والمتشابكة والمتداخلة والمتجسدة في الحق في الاحتجاج، بما يتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. وتشمل تلك الحقوق ما يلي:

164 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. 1966. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. <https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/ccpr.aspx>

165 الأمم المتحدة. 2020. التعليق العام رقم 37 (2020) بشأن الحق في التجمع السلمي (المادة 21): لجنة حقوق الإنسان. <https://digitallibrary.un.org/record/3884725>

166 للحصول على البيانات، انظر مشروع بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثه: <https://acleddata.com/#/dashboard>

167 مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. 2021. المتابع العالمي للاحتجاجات. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.

<https://carnegieendowment.org/publications/interactive/protest-tracker#>

الحقوق الأساسية لممارسة الاحتجاجات، ولا سيما:

- i. الحق في حرية التعبير: حرية التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبارٍ للحدود، سواءً على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها الفرد؛
- ii. الحق في حرية التجمع: حق الفرد في التجمع مع أفراد آخرين ليعبروا وينشروا ويدافعوا عن أفكارهم.
- iii. الحق في الارتباط: حرية تكوين الروابط مع الآخرين، بما في ذلك تشكيل النقابات والانضمام إليها لحماية المصالح الفردية والمشاركة؛
- iv. الحق في المشاركة العامة: حرية الاشتراك في، ضمن جملة أمور، إدارة الشؤون العامة، إما مباشرةً وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية.¹⁶⁸

نقاط للنقاش:

- ▶ ماذا تفهم عن الحق في الاحتجاج؟
- ▶ حدد بعض القضايا الرئيسية التي يحتج الناس عليها في منطقتك.
- ▶ ما هو شكل تلك الاحتجاجات، على سبيل المثال مسيرة أو تجمع أو حشود؟
- ▶ كيف تتعامل أجهزة إنفاذ القانون معها؟ ما الذي يمكن باعتقادك تحسينه؟

5.2 التجمع العام

5.2.1 العمل مع وسائل الإعلام



تميل وسائل الإعلام إلى اعتبار الأجهزة الأمنية وكأنها تبالغ في التأكيد على أهميتها واهتمامها بفرض النظام العام وحماية الأمن القومي. ويعتقد الكثيرون في قطاع الإعلام أن القلق الذي تعرب عنه الأجهزة الأمنية بشأن هذه القضايا مجرد ذرائع لتبرير توجهها لانتهاك حقوق المواطنين والإعلام، بما في ذلك الحق في حرية التعبير وحرية الإعلام".

إدبناين أوجو، المدير التنفيذي، أجنحة حقوق وسائل الإعلام، نيجيريا¹⁶⁹

إن وسائل الإعلام هي قناة اتصال حيوية للجمهور، وللصحفيين الحق في تغطية أي شكل من أشكال التجمعات العامة، بغض النظر عن وضعها القانوني.¹⁷⁰

يشير تقرير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الخاص بالتعامل مع وسائل الإعلام أثناء التجمعات العامة إلى أنه:



حتى في الحالات التي يمكن فيها اعتبار التجمع غير قانوني، فإن إعداد تقرير عن الحدث، والإجراءات المحتملة من قبل السلطات الحكومية، لا يكون كذلك أبداً. ويجب أن يُمنح الصحفيون الذين يقررون تغطية مثل هذه التجمعات "غير المصرح بها" نفس المعاملة والحماية من قبل أجهزة إنفاذ القانون مثل تلك الممنوحة لهم خلال التجمعات العامة الأخرى".¹⁷¹

169 بيتز، ميشيل. 2018. تعزيز العلاقات بين الشرطة ووسائل الإعلام من أجل سلامة الصحفيين وإجراء انتخابات سلمية وحرية وازدهار في غرب أفريقيا.

6. https://www.mediasupport.org/wp-content/uploads/2018/04/2758-Police_media_relations.final_web.pdf، ص. 6.

170 منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. 2020. التعامل مع وسائل الإعلام أثناء التجمعات العامة. <https://www.osce.org/files/f/documents/2/f/467892.pdf>، ص. 6.

171 المرجع نفسه.

وبالتالي، يمكن أن تكون علاقة العمل الجيدة بين أجهزة إنفاذ القانون ووسائل الإعلام الرئيسية التي غالباً ما تغطي التجمعات مفيدة للطرفين. ويتيح الاستثمار في الموارد والتدريب لتطوير علاقات إيجابية مع وسائل الإعلام والحفاظ عليها ما يلي:

- ▶ إظهار الشفافية.
- ▶ إرساء قواعد تشغيلية واضحة.
- ▶ توفير المساعدة.
- ▶ التأكد من نشر الرسائل التي تريد تسليط الضوء عليها لجمهور عريض. على سبيل المثال، معلومات السلامة العامة.
- ▶ أن تكون مصدراً للمعلومات الدقيقة والمتسقة.
- ▶ الاستجابة السريعة والإيجابية للأسئلة والمخاوف.
- ▶ عرض آخر المستجدات.
- ▶ تقديم الطمأنينة - لا سيما عندما تنتشر العواطف وتنتشر الاتهامات الزائفة والشائعات.
- ▶ تعزيز التواصل والتفاهم المتبادل بين الشرطة والجمهور.

وبالمثل، ينبغي على وسائل الإعلام ألا تتدخل في قيام أجهزة إنفاذ القانون بالممارسة القانونية لواجبها أو تعيقها أو تعرقلها بأي شكل آخر. ويمكن أن يحدث ذلك عندما يتخذ المصورون وأطقم العمل في التلفزيون على وجه التحديد موقفاً يتيح لهم الحصول على أفضل الصور. ومن خلال العمل مع وسائل الإعلام مقدماً - أو حتى بصورة يومية - يمكن لأجهزة إنفاذ القانون إظهار الاحترام للعمل الذي تقوم به، وإبداء الاستعداد لمساعدتها على أدائه، مع التحذير من أن ذلك يجب ألا يضر بالسلامة العامة أو الشرطة. وبمجرد بدء المظاهرة أو الاحتجاج، قد يكون من المفيد إنشاء منطقة مطوقة خاصة بوسائل الإعلام يمكن للصحفيين من خلالها تغطية الاحتجاجات مع الحفاظ على سلامتهم (انظر المربع بشأن المنطقة المطوقة الخاصة بوسائل الإعلام).¹⁷²

تساعد استراتيجية إعلامية وإنشاء مكتب صحفي لأجهزة إنفاذ القانون في تحقيق كل ذلك. ومن المهم كذلك اختيار المسؤولين الذين يمكنهم العمل كمتحدثين رسميين على الأرض، وأن يتمتعوا بصلاحيات خاصة لتطوير وبناء علاقات عمل إيجابية مع وسائل الإعلام الرئيسية. ويجب تزويدهم بتدريب إعلامي حتى يفهموا الأسئلة التي قد يطرحها الصحفيون في موقف معين، ويتحلوا بالثقة في الإجابة عنها. كما يجب أن يكونوا على دراية بأي قيود قانونية فيما يتعلق بما يمكن وما لا يمكن قوله حتى لا يعيق التحقيقات الجارية أو يضر بأي إجراءات قانونية محتملة في المستقبل.¹⁷³

وتجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة للأحداث الكبيرة المخطط لها مسبقاً، يمكن لأجهزة إنفاذ القانون أن تنظم هياكل القيادة كما هو موضح في الوحدة 4، على غرار المراكز الاستراتيجية والتكتيكية والتنفيذية، والتي يجب أن يكون لها اتصالات إعلامية ضمن تلك الهياكل.



إن شطر مهمة ضبط الأمن هي توفير معلومات موثوقة للمجتمع، مما يعني العمل مع وسائل الإعلام."

أحد المشاركين في منتدى الإعلام الشرطي في مونروفياء، ليبيريا، شباط/فبراير 2018 ¹⁷⁴

172 اليونيسكو. 2015. الدليل التعليمي لحفظ النظام واحترام حرية التعبير. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000231305>. ص. 105.

173 بويل، مايكل، جان كلود فوليريم. 2020. مقدمة موجزة لتنظيم التجمعات العامة: دليل للممارسين.

<https://rm.coe.int/a-brief-introduction-to-policing-public-assemblies/1680a1aaf3>

174 بيتر، ميشيل. 2018. تعزيز العلاقات بين الشرطة ووسائل الإعلام من أجل سلامة الصحفيين وإجراء انتخابات سلمية وحرية ونزاهة في غرب أفريقيا.

https://www.mediasupport.org/wp-content/uploads/2018/04/2758-Police_media_relations.final_web.pdf

المنطقة المطوقة الخاصة بوسائل الإعلام

يمكن تأمين حضور وسائل الإعلام أثناء عمليات الشرطة، وخاصةً أثناء المظاهرات أو في مسرح الجريمة، من خلال إنشاء منطقة مطوقة خاصة بهم. ويجب أن تحتوي هذه المنطقة الواضحة أو المساحة المحددة على الميزات التالية:

- ▶ توفير رؤية جيدة للحدث، وسهولة الوصول إليها حتى تتمكن وسائل الإعلام من تغطية الإجراءات بشكلٍ مرضٍ. كما يشجع ذلك أيضاً وسائل الإعلام على البقاء ضمن المنطقة.
- ▶ توفير موقع آمن وخالي من المخاطر لوسائل الإعلام، مع الحفاظ أيضاً على الأدلة (على سبيل المثال، في مسارح الجرائم).
- ▶ توفير موقع مركزي لنشر المعلومات إلى وسائل الإعلام. ويجب أن يكون الموظف الصحفي أو المتحدث باسم الشرطة حاضراً لتقديم المعلومات ذات الصلة والإجابة عن أسئلة وسائل الإعلام.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن حصر الإعلام في تغطية حدث ما من المنطقة المطوقة الخاصة بوسائل الإعلام التي تم تحديدها. فهي توفر فقط وصولاً آمناً لتسهيل عمل الصحفيين، وتسمح أيضاً لأجهزة إنفاذ القانون بتنفيذ واجباتها بفعالية.¹⁷⁵

يقوم المتظاهرون بحبس أو تثبيت أنفسهم بأشياء مثل السكك الحديدية أو أثاث الشوارع أو الطرق أو الأرصفة، مما يسبب عائقاً لا يمكن إزالته بدون معدات متخصصة. وبالإضافة إلى كونها تؤدي إلى عرقلة حركة السير، تجذب هذه التصرفات بطبيعة الحال اهتمام وسائل الإعلام، وكذلك كيفية تعامل أجهزة إنفاذ القانون معها. ويتعين على فرق تفريق المتظاهرين المتخصصة إطلاق سراح المتظاهرين بأمان واحترام، وهي ستظهر على الأرجح في أي تغطية إعلامية، مما يجعلها في تماس مع الصحفيين في الموقع.¹⁷⁶

نقاط للنقاش:

- ▶ ما هي جوانب دور جهاز إنفاذ القانون الذي تعتقد أن الصحفيين يفشلون في فهمها؟
- ▶ ما هي جوانب دور الصحفي التي تود أن تفهمها بشكلٍ أفضل؟

5.2.2 أمن وسلامة الصحفيين

في عام 2020، سلطت اليونسكو الضوء على الارتفاع الهائل في انتهاكات جهاز إنفاذ القانون لحرية الإعلام عند التعامل مع الاحتجاجات. ودعت في تقريرها الذي أصدرته بعنوان "سلامة الصحفيين الذين يغطون الحركات الاحتجاجية: الحفاظ على حرية الصحافة في أوقات الاضطراب" إلى مزيد من التدريب لكل من مسؤولي جهاز إنفاذ القانون والصحفيين حول كيفية التصرف أثناء الاحتجاجات لضمان سلامة وسائل الإعلام لدعم حرية التعبير.¹⁷⁷ ويسلط التقرير الضوء أيضاً على زيادة استخدام الشرطة للذخيرة غير الفتاكة التي تتراوح من الرصاص المطاطي إلى رذاذ الفلفل، مما أدى إلى إصابة عشرات الصحفيين.

175 اليونسكو. 2015. الدليل التعليمي لحفظ النظام واحترام حرية التعبير. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000231305> الصفحتان 128-129.

176 مقبولة صاحبة الجلالة للشرطة وخدمات الإطفاء والإنقاذ. 2021. هل يتم الحصول على التوازن الصحيح؟ فحص لمدى فعالية تعامل الشرطة مع الاحتجاجات. <https://www.justiceinspectors.gov.uk/hmicfrs/wp-content/uploads/getting-the-balance-right-an-inspection-of-how-effectively-the-police-deal-with-protests.pdf> الصفحتان 46-48.

177 اليونسكو. 2020. سلامة الصحفيين الذين يغطون الحركات الاحتجاجية. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000374206>

في عام 2021، قضت أعلى محكمة في فرنسا، وهي مجلس الدولة، بأنه لا يتعين على الصحفيين مغادرة المنطقة عندما تُصدر أجهزة إنفاذ القانون الأوامر لحشد ما بالتفرق، وأن كل ما عليهم فعله هو التمرکز بعيداً عن المتظاهرين بحيث لا يمكن الخلط بين المتظاهرين والصحفيين أو عرقلة أجهزة إنفاذ القانون. ويجب السماح للصحفيين بمواصلة المراقبة والحصول على المعلومات دون قيود.¹⁷⁸

إن وضع اليد أمام العدسة وضبط وإتلاف أدواتهم مثل الكاميرات أو أجهزة التسجيل أو العبث بها ومحو التسجيلات أمرٌ غيرٌ قانوني. وإذا قام مسؤولو جهاز إنفاذ القانون بكسر أو تحطيم المعدات عن عمد، فيجب اعتبار ذلك جريمة جنائية ويجب محاسبة المسؤولين عنها.¹⁷⁹

اعتقلت قوات الأمن عشرات الصحفيين الذين يغطون الاحتجاجات في آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا الشمالية وأوروبا وأمريكا اللاتينية وشمال أفريقيا والشرق الأوسط. وقد كانت بعض هذه الاعتقالات مؤقتة، ولم يتم توجيه أي اتهامات، أو أسقطت السلطات التهم التي كانت قد وجهتها. وفي بعض الحالات، تم اعتقال الصحفيين بشكلٍ فردي، بينما تم في حالات أخرى اعتقال عدد من الصحفيين أثناء تغطيتهم للاحتجاجات.¹⁸⁰

في أمريكا الشمالية وأوروبا والشرق الأوسط، تم توجيه تهم جنائية للصحفيين بتغطية الاحتجاجات المناهضة للحكومة ضد وحشية الشرطة والسياسات الاقتصادية الحكومية التي أعلنت السلطات أنها غير قانونية أو غير مصرح بها.

وبالإضافة إلى ذلك، أصبح الفصل بين الصحفيين الصادقين الذين يلتزمون بمدونة أخلاقية واضحة فيما يتعلق بكيفية التصرف وما يمكنهم وما لا يمكنهم نشره، وبين الأشخاص الذين يحضرون الاحتجاجات ويزعمون أنهم من الصحفيين أكثر صعوبة بشكلٍ متزايد.



هؤلاء الناس يُطلقون على أنفسهم اسم صحفيين، ويبدوون في الصراخ بأنهم صحفيون ثم يصورون رد فعل مسؤولي جهاز إنفاذ القانون. ثم يقومون بنشر موادهم على الإنترنت دون أي سياق أو معرفة بقانون الصحافة. وعندما يراهم الأمن ومسؤولو إنفاذ القانون، يعتقدون أننا جميعاً سيئون".¹⁸¹

يتمثل أحد الحلول في أن يتم تمييز الصحفيين المعتمدين بكلمة "صحافة" ("PRESS") على ملابسهم ومعداتهم.¹⁸² ويجب التشديد على فوائد ذلك لوسائل الإعلام كجزء من استراتيجية الاتصال الخاصة بجهاز إنفاذ القانون، إذ تؤكد على الكيفية التي يمكنك من خلالها تقديم دعم أفضل لهم في عملهم. ولكن يُمكن لذلك أيضاً أن يجعلهم أهدافاً لبعض المتظاهرين، لذا فإن إظهار الاعتماد المناسب مثل بطاقة الصحافة¹⁸³ المحلية الرسمية أو الدولية يجب أن يكون كافياً لتمكينهم من مواصلة عملهم بأمان ودون عوائق. والأهم من ذلك، يجب أن يعملوا بطريقة تنم عن عدم مشاركتهم للمحتجين وأن يفصلوا أنفسهم بشكلٍ واضحٍ عنهم.

178 مجلس الدولة. 2021. الأمر الفرنسي رقم 444849. (10 حزيران/يونيو 2021).

https://www.conseil-etat.fr/fr/arianeweb/CRP/conclusion/2021-06-10/444849?download_pdf

179 منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. 2020. التعامل مع وسائل الإعلام أثناء التجمعات العامة. <https://www.osce.org/files/f/467892.pdf>. ص. 6.

180 اليونسكو. 2020. سلامة الصحفيين الذين يغطون الحركات الاحتجاجية <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000374206>

181 اقتباس لجيسون باركنسون (صحفي مصور فيديو) في أفيركيو، أنا. 2021. الأمن ووسائل الإعلام الإخبارية يتعاونان لزيادة الوعي

<https://citysecuritymagazine.com/security-management/security-and-news-media-collaborate-to-raise-awareness/>

182 بويل، مايكل، جان كلود فوليريم. 2021. مقدمة موجزة لتنظيم التجمعات العامة: دليل للممارسين.

<https://rm.coe.int/a-brief-introduction-to-policing-public-assemblies/1680a1aaf3>

183 انظر الاتحاد الدولي للصحفيين. بطاقة الصحافة الدولية <https://www.ifj.org/press-card.html>

يجب أن يتذكر مسؤولو جهاز إنفاذ القانون ما يلي:

- ▶ حتى لو لم يتمكن أحد من التعريف عن نفسه كصحفي، فإنه يظل مواطناً وله الحق في الحريات المعتادة وحقوق الإنسان. ويجب أن يكونوا أحراراً في التصرف كشهود نيابةً عن عامة الناس.
- ▶ التدقيق في كل مكان في العصر الرقمي، خاصةً عندما يوجد المئات إن لم يكن الآلاف من الهواتف الذكية في مكان واحد.
- ▶ من المهم أن يتم تدريب مسؤولي جهاز إنفاذ القانون على فهم الكيفية التي تُرى وتُعرض فيها أفعالهم، والضرر لسمعة مؤسساتهم إذا لم يتعاملوا معهم بطريقة قانونية.
- ▶ إن أي "سلوك وحشي" أو عرقلة غير قانونية من جانب أجهزة إنفاذ القانون أثناء محاولة منع جريمة، وانتهاكات السلام والعراقيل الخطيرة تجتذب على الأرجح تغطية إعلامية سلبية من الصحفيين وغيرهم.
- ▶ يجب تزويد أجهزة إنفاذ القانون بتعليمات حول الاستخدام السليم للأسلحة غير الفتاكة، بما في ذلك إطلاق النار على الأرض، بحيث لا تصيب المقدنوفات المطاطية وغيرها الصحفيين وغيرهم بالنيران المباشرة، وخاصةً من مسافة قريبة.¹⁸⁴

دراسة حالة - البرازيل

أفادت فريدم هاوس أن البرازيل لديها ضمانات دستورية قوية لحرية التعبير، لكنها لا تُطبق دائماً، ويواجه الصحفيون خطراً حقيقياً من التعرض لهجوم عنيف.

في عام 2016، سجلت الجمعية البرازيلية للصحافة الاستقصائية 73 حالة اعتداء على الصحفيين الذين كانوا يغطون الاحتجاجات السياسية. وقالت إن أكثر من نصف الهجمات نفذها ضباط شرطة.¹⁸⁵

وفي عام 2017، وبعد سماع الشهادات، أرسل المدعي العام في ساو باولو إلى قيادة الشرطة العسكرية عدداً من التوصيات للمبادئ التوجيهية من أجل الحفاظ على عمل الصحفيين وحمايتهم. وشملت تلك التوصيات المساءلة الإدارية في القضايا التي تنطوي على اعتداءات أو أعمال عنف ضد الإعلاميين والمراسلين بشكل عام، والتدريب المستمر للضباط لضمان فهمهم لدورهم في السماح للصحفيين وحمايتهم أثناء الاحتجاجات.¹⁸⁶



نقاط للنقاش:

- ▶ هل سبق لك أن تعاملت مع وسائل الإعلام أثناء مظاهرة؟ ماذا حدث؟ هل كانت تجربة إيجابية أم سلبية؟ في ضوء ما سبق، ما الذي يمكنك فعله بشكل مختلف/أفضل؟
- ▶ هل لدى جهاز إنفاذ القانون في دولتك استراتيجية إعلامية أو طريقة للتعامل مباشرة مع وسائل الإعلام أثناء الاحتجاجات؟
- ▶ ما هي الأساليب، إن وجدت، التي تستخدمها وسائل الإعلام لتمييز نفسها أثناء الاحتجاجات؟

184 اليونسكو. 2020. سلامة الصحفيين الذين يغطون الحركات الاحتجاجية. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000374206>
 185 انظر فريدم هاوس. حرية الصحافة 2017 - البرازيل. <https://freedomhouse.org/country/brazil/freedom-world/2017>
 186 اليونسكو. 2020. سلامة الصحفيين الذين يغطون الحركات الاحتجاجية. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000374206>

5.2.3 الإخطار

ليس هناك حاجة إلى إذن أو سلطة لعقد تجمّع عام لأن الحق في التجمع موجود بالفعل. ولكن يتعين على منظمي التجمعات العامة في العديد من الولايات القضائية تقديم إخطار مسبق. يتضمن هذا عادةً معلومات أساسية مثل:

- ▶ تفاصيل الاتصال
- ▶ الغرض من التجمع
- ▶ التاريخ والموعد والمكان
- ▶ عدد المشاركين المتوقع
- ▶ ما إذا كان سيقصر على مكان واحد أو سيشمل تظاهرة أو مسيرة
- ▶ الاتجاه والطريق
- ▶ ما إذا كان هناك فرق موسيقية ومركبات

تساعد هذه المعلومات أجهزة إنفاذ القانون في تسهيل الأحداث وحماية حقوق الآخرين وتقليل تعطل السير والسماح للآخرين باتخاذ الترتيبات عندما تتدخل طبيعة الحدث في ممارسة حقوقهم، مثل حرية التنقل. ويجب ألا تستخدم أجهزة إنفاذ القانون عملية الإخطار كفرصة لتقييد حرية التجمع أو السعي لفرض عملية بيروقراطية مفرطة أو تشكل عقبات أمام الذين يسعون إلى ممارسة حقوقهم.

ستكون هناك أوقات تكون فيها التجمعات عفوية وتفترق إلى التنسيق والإدارة من جانب المنظمين الرسميين، مع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والهواتف الذكية لجمع الناس. ومن الواضح، في ظل هذه الظروف، أنه لن يتم تقديم أي إخطار رسمي لهذه التجمعات، ولكن على الرغم من ذلك يتعين على الشرطة تسهيلها، إذ لا يزال المشاركون يتمتعون بكامل الحقوق الممنوحة بموجب الحق في التجمع على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية، ويجب ألا يخضعوا للتفريق على هذه الأسس وحدها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي الافتراض منذ البداية أن التجمع سلمي حتى تظهر أدلة بعكس ذلك.¹⁸⁷

5.2.4 التعامل مع الجهات المعنية

يجب أن يُنظر إلى أجهزة إنفاذ القانون على أنها منفتحة قدر الإمكان في مراقبة الأحداث والتعامل مع المنظمين والمجتمع المحلي لتسهيل حقهم في التجمع وضمان السلامة العامة لكل من المتظاهرين والذين قد يتأثرون بأي اضطراب.

قد لا يكون هذا ممكناً دائماً، إذ قد يحجم المنظمون، اعتماداً على طبيعة التجمع والعلاقات السابقة مع جهاز إنفاذ القانون، عن الدخول في أي شكل من أشكال المناقشة. يجب أن تُعلمهم أجهزة إنفاذ القانون بالمزايا الإيجابية للعمل معاً حتى يكونوا على دراية بأنها تعمل بشكل غير متحيز لتقديم خدمة شرطة احترافية تهدف إلى تمكين التجمع. كما يتيح ذلك لأجهزة إنفاذ القانون فرصة لإدارة توقعاتهم وإعلام المنظمين بالطريقة التي ينوون فيها حفظ النظام أثناء الحدث.

187 بويل، مايكل، جان كلود فوليريم. 2021. مقدمة موجزة لتنظيم التجمعات العامة: دليل للممارسين. <https://rm.coe.int/a-brief-introduction-to-policing-public-assemblies/1680a1aaf3>

وفي حالة عدم وجود منظم رسمي لحدث ما، غالباً ما تُستخدم وسائل التواصل الاجتماعي والهواتف الذكية لجمع الأشخاص معاً دون تقديم أي إخطار رسمي مسبق إلى جهاز إنفاذ القانون. لكن ذلك لا يشكل سبباً لاعتبار التجمع غير شرعي والبدء في تقييمه بشكل سلبي، إذ يجب أن تتخذ أجهزة إنفاذ القانون موقفاً منفتحاً، وأن تبقى على اطلاع على المعلومات الاستخباراتية.¹⁸⁸

وأثناء انعقاد التجمع، إذا ظهرت صعوبات، يجب أن يكون لدى أجهزة إنفاذ القانون وسيلة للتواصل والتفاوض مع المنظمين. ويمكن أحياناً أن يتولى أداء هذا الدور موظفو شؤون المجتمعات في جهاز إنفاذ القانون الذين يتمتعون بالثقة والمصداقية من المشاركين.

وتُعد مشاركة أكبر قدر ممكن من المعلومات دون تعريض العملية للخطر إحدى الممارسات الجيدة. إذ يمكن أن تكون الإحاطة الإعلامية قبل الحدث طريقة مفيدة لشرح الأساليب التي سيتم استخدامها للسيطرة على الحشود وما الذي لن يتم التسامح معه من المتظاهرين. يساعد ذلك الصحفيين الذين يغطون الحدث ويظهر أن أجهزة إنفاذ القانون ليست معادية لها من خلال الرغبة في تسهيلها وتنظيمها بالحد الأدنى من التعطيل، مع ضمان سلامة وحريات الجميع.¹⁸⁹

نقاط للنقاش:

- ▶ ما هي المشاكل التي تواجهها عند التخطيط لعملياتك بشأن الاحتجاجات السلمية؟
- ▶ ما مدى عمل جهاز إنفاذ القانون في دولتك مع منظمي الاحتجاجات السلمية؟
- ▶ هل قام جهاز إنفاذ القانون في دولتك بتدريب موظفي شؤون مجتمعات متخصصين؟ كيف يعملون مع المجتمع المحلي؟
- ▶ كيف يمكن لوسائل الإعلام المساعدة عند التحضير لاحتجاج؟

5.2.5 متابعة الاحتجاجات وإعداد التقارير عنها

ينص التعليق العام رقم 37 (2020) للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة على ما يلي:



إن دور الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان ومراقبي الانتخابات وغيرهم من المشاركين في المراقبة أو إعداد التقارير عن التجمعات له أهمية خاصة للتمتع الكامل بالحق في التجمع السلمي.¹⁹⁰

يحق لهم جميعهم الحماية ولا يجوز منعهم أو تقييدهم بشكل غير ملائم في ممارسة تلك الوظائف، بما في ذلك ما يتعلق بمراقبة إجراءات أجهزة إنفاذ القانون. ويجب ألا يتعرضوا لأعمال انتقامية أو مضايقات أخرى، ويجب عدم مصادرة أجهزتهم أو إتلافها.

188 مقبلة صاحبة الجلالة للشرطة وخدمات الإطفاء والإنقاذ. 2021. هل يتم الحصول على التوازن الصحيح؟ فحص لمدى فعالية تعامل الشرطة مع الاحتجاجات. <https://www.justiceinspectors.gov.uk/hmicfrs/wp-content/uploads/getting-the-balance-right-an-inspection-of-how-effectively-the-police-deal-with-protests.pdf>

189 بويل، مايكل، جان كلود فوليريم. 2021. مقدمة موجزة لتنظيم التجمعات العامة: دليل للممارسين. <https://rm.coe.int/a-brief-introduction-to-policing-public-assemblies/1680a1aaf3>

190 الأمم المتحدة. 2020. التعليق العام رقم 37 (2020) بشأن الحق في التجمع السلمي (المادة 21): لجنة حقوق الإنسان. <https://digitallibrary.un.org/record/3884725>

حتى إذا تم إعلان أن التجمع غير قانوني أو تم تفريقه، فإن ذلك لا يلغي الحق في المراقبة. وتُعد مراقبة التجمعات إحدى الممارسات الجيدة للمؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية. وفي نهاية المطاف، لا يعني استخدام القوة لأسباب مشروعة (انظر الوحدة 4 - 4.4.6 استخدام القوة) أنه يجب منع الصحفيين من إعداد التقارير عن عمليات تفريق التجمعات ومراقبتها.

تسعى أجهزة إنفاذ القانون أحياناً إلى استخدام لقطات أو صور التقطها الصحفيون لضمان الإدانات. ويندرج ذلك ضمن الحق في حماية المصادر السرية للمعلومات، ويجب دائماً احترامه من قبل أجهزة إنفاذ القانون لتجنب تعريض الصحفيين للخطر من المحتجين الراغبين في تجنب تحديد هويتهم.¹⁹¹

متابعة الاحتجاجات وإعداد التقارير عنها - المبدأ 19:192

19.1 يجب على الدول أن تسمح وتيسر بشكلٍ فعال إعداد التقارير عن الاحتجاجات ومتابعتها بشكلٍ مستقل من قبل جميع وسائل الإعلام والمراقبين المستقلين، دون فرض قيود لا موجب لها على أنشطتهم ودون عوائق رسمية، قدر الإمكان، ودون قيود جغرافية.

19.2 يجب على الدول أن تضمن عدم استهداف أي فرد يوثق أعمال الشرطة وانتهاكات حقوق الإنسان أثناء الاحتجاجات على وجه التحديد بسبب تغطية الاحتجاجات وإعداد التقارير عنها. ويجب أن تكون المحاولات المتعمدة لمصادرة أو إتلاف أو كسر المعدات ذات الصلة، وإتلاف/محو المواد المطبوعة واللقطات والتسجيلات الصوتية والمرئية وغيرها من التسجيلات جريمة جنائية ويجب محاسبة المسؤولين عنها.

19.3 ينبغي عدم منع قيام وسائل الإعلام والمراقبين والمتظاهرين والأطراف الأخرى بالتصوير الفوتوغرافي أو تسجيل الفيديو لتعامل الشرطة مع الاحتجاجات والأنشطة ذات الصلة، ويجب أن يخضع أي طلب بتسليم فيلم أو صور أو لقطات مسجلة رقمياً لأجهزة إنفاذ القانون للتدقيق القضائي المسبق.

19.4 يجب على الدول أن تضع برامج للسماح لمراقبين مستقلين معينين ومدربين بالوصول إلى الاحتجاجات لأغراض مراقبة الاحتجاجات وتوثيقها وإعداد التقارير عنها. كما ينبغي السماح لهم بالبقاء في محيط الاحتجاجات بعد إصدار أوامر تفريقها، والسماح لهم بالدخول إلى مرافق الاحتجاز، ما لم تكن هناك ظروف طارئة.

191 اليونيسكو، 2015. حفظ النظام واحترام حرية التعبير دليل تعليمي، <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000231305>
192 منظمة المادة 19، 2016. الحق في الاحتجاج: مبادئ حماية حقوق الإنسان في الاحتجاجات.
https://www.article19.org/data/files/medialibrary/38581/Right_to_protest_principles_final.pdf، الصفحتان 44-45.

19.5 من أجل ضمان التغطية والمراقبة المستقلة للاحتجاجات من قبل وسائل الإعلام والمراقبين المستقلين، يجب على الدول على الأقل:

- (أ) الامتناع عن فرض شروط اعتماد على وسائل الإعلام للسماح لها بتغطية الاحتجاجات؛
- (ب) أن تضمن على أوسع نطاقٍ ممكن سلامة الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام والمراقبين، بما في ذلك استخدام تدابير الحماية الخاصة. ولكن ينبغي عدم استخدام الحاجة إلى ضمان السلامة كذريعة لتقييد حقوقهم دون مسوّغ، ولا سيما حقوقهم في حرية التعبير وحرية التنقل والوصول إلى المعلومات؛
- (ج) الاحترام الكامل للحق في حماية المصادر فيما يتعلق بالاحتجاجات؛ ويجب أن تخضع أي قيود للحدود الضيقة المنصوص عليها في القانون الدولي؛
- (د) ضمان عدم اعتقال الصحفيين والمراقبين المستقلين واحتجازهم من قبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون نتيجةً لافتقارهم إلى أوراق اعتمادهم؛ وينبغي عدم القبض عليهم نتيجة عدم مغادرتهم المنطقة بمجرد صدور أمر بالتفريق ما لم يتدخل وجودهم بدون مسوّغ في عمل الشرطة؛
- (هـ) جعل دور وسائل الإعلام والمراقبين ووظيفتهم ومسؤولياتهم وحقوقهم جزءاً لا يتجزأ من منهج تدريب مسؤولي إنفاذ القانون الذين تشمل واجباتهم ضبط الأمن أثناء الاحتجاجات.

5.3 الانتخابات



تعتبر حرية الإعلام وإعداد التقارير بمهنية على حدٍ سواء من المتطلبات الأساسية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وعندما تلعب وسائل الإعلام دورها كمصدر متوازن للمعلومات للجمهور وكأداة للمساءلة، فمن المرجح أن تكون الانتخابات نزيهة".

مؤسسة طومسون رويترز¹⁹³

تُعَدُّ الانتخابات والاستفتاءات على المستويين الوطني والمحلي أحداث رئيسية في الدولة الديمقراطية. وتلعب أجهزة إنفاذ القانون دوراً حاسماً في الحفاظ على النظام العام وحماية جميع المشاركين من أجل الشعور بالأمان والقدرة على المشاركة في الحشود والمناقشات والتجمعات الأخرى للتعبير عن آرائهم والتصويت دون خوف من التعرض للهجوم. ويضمن ذلك أن العملية الانتخابية برمتها تتماشى مع المعايير الديمقراطية.¹⁹⁴

من الضروري إذاً أن تلتزم أجهزة إنفاذ القانون الحياد، وأن يتجسد ذلك الحياد من خلال تواصلها وسلوكها والترتيبات التي تطبقها خلال المراحل المختلفة قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها.¹⁹⁵

تلعب وسائل الإعلام أيضاً دوراً مهماً في الحفاظ على نزاهة الانتخابات. وتعتمد الأحزاب السياسية والمرشحون ومجموعات المصالح وغيرهم من الجهات المعنية الرئيسية مثل مفوضية الانتخابات ومراقبي الانتخابات ومنظمات المجتمع المدني والجمهور، على وسائل الإعلام للحصول على معلومات موثوقة وقائمة على الحقائق وروايات شهود عيان عن المرشحين والعملية الانتخابية والقضايا الأمنية. وينشر الصحفيون أيضاً معلومات حول القضايا الناشئة ويوضحونها ويعبرون عن أي مخاوف للجمهور.

ونتيجةً لذلك، غالباً ما يجد الصحفيون أنفسهم وسط مصالح متنافسة ومعلومات متضاربة طوال فترة الانتخابات، ويمكن أن يصبحوا أهدافاً للتهديدات والاعتداءات الجسدية من قبل النشطاء السياسيين والخارجين عن القانون لمجرد قيامهم بعملهم.¹⁹⁶

193 مؤسسة طومسون رويترز. إعداد التقارير حول الانتخابات. -Focus=Gov&areaOfFocus=Gov-?sfid=a15D0000018xQe5IAE&ernance%20and%20Hum (تمت زيارته في آب/أغسطس 2022).

194 بويل، مايكل، جان كلود فوليريم. 2021. مقدمة موجزة لتنظيم التجمعات العامة: دليل للممارسين.

<https://rm.coe.int/a-brief-introduction-to-policing-public-assemblies/1680a1aaf3>

195 اليونسكو. 2022. الانتخابات في العصر الرقمي: دليل للعاملين في الانتخابات. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000382102>

196 اليونسكو. 2019. الانتخابات ووسائل الإعلام في العصر الرقمي. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000371486> من ص. 33.

مربع - تستند الانتخابات الشاملة وذات المصادقية على عدد من المبادئ الديمقراطية الأساسية، التي أكد عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ومن أهم تلك المبادئ حقوق حرية التعبير والوصول إلى المعلومات والمساواة أمام القانون. وتعني تلك المبادئ أن الناخبين والناشطين السياسيين الحق في مناقشة القضايا السياسية والسياسات العامة بحرية والتعبير عن آرائهم. ويعتمد الناخبون والمرشحون بشكل كبير على الوصول إلى وسائل الإعلام لنشر المعلومات وتلقيها، مما يتطلب إعلاماً منفتحاً ومتنوعاً يمكنه توفير تغطية متوازنة ومحيدة ووصولاً منصفاً للمرشحين والأحزاب المتنافسة.¹⁹⁷

5.3.1 الدورة الانتخابية

الدورة الانتخابية هي أداة تخطيط وتدريب مرئية طورتها المفوضية الأوروبية والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم جميع الأطراف المشاركة في كل مرحلة من مراحل العمليات الانتخابية وفهم الطبيعة الدورية للتحديات المختلفة التي يواجهونها.



الشكل 5.1 الدورة الانتخابية ووسائل الإعلام¹⁹⁸

197 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2014. وسائل الإعلام والانتخابات. https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/publications/2038C-UNDP-Media_and_Elections_LR.pdf

198 اليونسكو. 2022. الانتخابات في العصر الرقمي: دليل للعاملين في الانتخابات. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000382102>. ص. 22.

الدورة الانتخابية:

- ▶ تنقسم إلى ثلاث فترات رئيسية: فترة ما قبل الانتخابات وفترة الانتخابات وفترة ما بعد الانتخابات.
 - ▶ ليس لبدايتها أو نهايتها موعد ثابت، وكذلك الأمر للفترات الثلاث والقطاعات ضمنها. إذ تكون بعض أنشطة فترة ما بعد الانتخابات مستمرة عندما تبدأ الأنشطة المتعلقة بالدورة الانتخابية التالية. تتقاطع بعض القطاعات، مثل التربية المدنية ودعم الأحزاب السياسية، في الدورة بأكملها طوال الفترات الثلاث.
 - ▶ مهمة لإشراك أصحاب الأطراف المعنية الأخرى في العملية وتزويدهم بالأدوات لتحسين تقييمهم لأوقات وأدوار عملهم.¹⁹⁹
- عندما يتعلق الأمر بالاتصال والمشاركة الإعلامية خلال المراحل المختلفة للدورة الانتخابية، يجب على أجهزة إنفاذ القانون مراعاة ما يلي لتمكين عملية انتخابات حرة ونزيهة:
- ▶ فهم المراحل المختلفة لدورة الانتخابات، وأنها قد يكون أكثر حساسيةً مثل تسجيل الناخبين، واختيار المرشحين، والحملات والنتيجة نفسها، وقد تحتاج إلى حضور وتخطيط متزايد لجهاز إنفاذ القانون.
 - ▶ الحفاظ على حضور غير بارز للعيان. يجب أن يشعر المواطنون بالأمان من أجل التصويت بحرية والتعبير عن أنفسهم بحرية أثناء المناقشات الانتخابية، لأن رؤيتك تتحدث عن مشاكل أمنية في وسائل الإعلام أثناء حملة انتخابية قد تثني بعض الناخبين عن ممارسة حقهم في التصويت.
 - ▶ قلة التعرض لملاحظة وسائط الإعلام خلال الحملة الانتخابية من أجل السماح للسياسة بالسيطرة على الأجندة الإخبارية.
 - ▶ الحضور دون جذب الاهتمام، وبشكل خفي. وعدم عقد مؤتمرات صحفية بالقرب من مراكز الاقتراع. وفي حال وقوع حادثة، فمن الأفضل احتجاز الجناة في مكان محايد، أمام مركز شرطة مثلاً.
 - ▶ عدم الظهور مع المسؤولين المنتخبين خلال الحملة الانتخابية، إذ قد يرغب البعض في أن تتم رؤيته مع مسؤولي جهاز إنفاذ القانون لزيادة مصداقيتهم.
 - ▶ عدم نشر تقييم أو تقرير سنوي خلال فترة الانتخابات لتجنب استخدام الأرقام لصالح أو ضد الحزب الحاكم من خلال إثبات نجاحهم أو فشلهم في مجال السلامة العامة.
 - ▶ حظر وتوجيه توبيخ لأي تصريحات أو مواقف أو أنشطة سياسية من قبل مسؤولي جهاز إنفاذ القانون أثناء عملهم، بما في ذلك التعليقات ومشاركة المحتوى على وسائل التواصل الاجتماعي.
 - ▶ التحلي بالاحترام والتهذيب في التفاعل مع وسائل الإعلام في جميع الأوقات للحفاظ على علاقة عمل احترافية وتجنب الإضرار بسمعة جهاز إنفاذ القانون.
 - ▶ إذا شاركت نقابة جهاز إنفاذ القانون في المناقشات حول القضايا المتعلقة بظروف العمل والجريمة وتمويل جهاز إنفاذ القانون وما إلى ذلك، فيجب أن يتم ذلك على أساس مدني، دون إظهار أي شارات مرئية مثل الأعلام والزي الرسمي وما إلى ذلك.
 - ▶ ضمان حرية الوصول إلى مراكز الاقتراع، بما في ذلك الصحفيين حتى يتمكنوا من تغطية الانتخابات.
 - ▶ إذا كان الصحفيون حاضرين، فتأكد من أنهم لا يرهبون الناخبين، أي ينبغي ألا يكونوا بالقرب من صناديق الاقتراع.
 - ▶ التأكد من تقديم إحاطة للصحفيين قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها حتى يكونوا على دراية بالإجراءات الأمنية والترتيبات اللوجستية المعمول بها ومتطلبات السلوك المطلوبة في المواقع الثابتة مثل مراكز الاقتراع وفرز الأصوات.

- إدراك أن احتياجات الصحفيين الأجانب واهتماماتهم وتصوراتهم قد تختلف عن تلك الخاصة بوسائل الإعلام المحلية.
- مساعدة الصحفيين على فهم دور أجهزة إنفاذ القانون.
- وضع جدول لاستخلاص المعلومات في كل مرحلة من مراحل الدورة الانتخابية ومشاركة الدروس المستفادة التي من شأنها أن تفيد التخطيط المستقبلي.
- يجب أن تحافظ أجهزة إنفاذ القانون على تركيزها على مهماتها، وأن تتجنب المصالح السياسية المختلفة من خلال الحفاظ على نهج محايد طوال الوقت. إذ إن السياسيون والأحزاب الحاكمة تتغير، لكن أجهزة إنفاذ القانون تظل قائمة، والجمهور بحاجة إلى الشعور بالثقة تجاه جهاز إنفاذ القانون واستقلاليته.²⁰⁰

نقاط للنقاش:

- باستخدام الدورة الانتخابية، حدد النقاط المهمة التي قد تحتاج إلى مزيد من الأمن في منطقتك.
- ناقش الطرق العملية التي يمكن من خلالها تعزيز التخطيط الأمني لوسائل الإعلام خلال كل فترة من العملية الانتخابية.

5.3.2 التعاون مع هيئات إدارة الانتخابات

تضطلع هيئات إدارة الانتخابات بدور رئيسي في هذه العملية ويجب أن تعمل بحيادية واستقلالية حتى تكون بمعزل عن الضغوط السياسية. وهي مسؤولة عن إدارة الانتخابات والإشراف على جميع عناصرها الأساسية، بما في ذلك:

- تحديد الأشخاص الذين بإمكانهم التصويت

- تسجيل الناخبين

- التحقق من صلاحية الأحزاب السياسية والمرشحين

- إصدار بطاقات الاقتراع

- رصد تمويل الحملات

- إدارة مراكز الاقتراع

- إدارة عمليات فرز الأصوات

- إعلان نتائج الانتخابات

- إدارة يوم الاقتراع والانتخابات

- فرز الأصوات

- تصنيف نتائج الانتخابات وإعلانها

- تسوية النزاعات الانتخابية.

من الضروري أن تتعاون أجهزة إنفاذ القانون والجهات المعنية الأخرى في الانتخابات مع هيئات إدارة الانتخابات طوال دورة الانتخابات لتنسيق التخطيط الأمني والتنفيذ والمراقبة والاستجابات. كما يساعد عملها معاً في التخفيف من حدة النزاع ويدعم إلى حد ما العملية الديمقراطية للانتخابات.

تلعب هيئات إدارة الانتخابات أيضاً دوراً رئيسياً فيما يتعلق بوسائل الإعلام من حيث حماية دور الصحافة المستقلة كجزء من العملية الانتخابية واستخدامها بشكل فعال للتواصل مع الجمهور لنشر رسائلها الخاصة.

ولكن قد تتعارض العمليات المشروعة التي يقوم بها الصحفيون للحصول على معلومات دقيقة ونشرها للجمهور أحياناً أو تتضارب مع العمليات التي تقوم بها أجهزة إنفاذ القانون، مما يؤدي إلى سوء الفهم وانعدام الثقة.

تتمثل إحدى طرق معالجة مثل تلك القضايا في خلق مساحة للحوار في وقت مبكر من دورة الانتخابات لتمكين مختلف الأطراف المعنية من مناقشة مخاوفها. ويؤدي ذلك إلى إيجاد فهم أكبر لأدوار ومخاوف كل طرف والعمل من أجل تحسين علاقات العمل وتوافق الآراء بشأن أفضل الممارسات.²⁰¹

إن إصدار بيان مشترك من جميع هيئات إدارة الانتخابات والعاملين فيها، بحيث يكون معتمداً من قبل جميع المرشحين والأحزاب السياسية، ورئيس لجنة الاقتراع والفرز (المسؤول المستقل المسؤول عن الإشراف على الانتخابات في دائرة انتخابية واحدة أو أكثر) وجهاز إنفاذ القانون، يرسل إشارة واضحة وقوية عن وجود نهج مشترك متماسك. ويجب أن يكون هذا البيان طوعياً، ولا ينبغي إلحاق وصمة عار بأي شخص لا يرغب في أن يتم تضمينه.

إن كتيب اليونسكو لعام 2022 حول الانتخابات في العصر الرقمي: دليل للعاملين في الانتخابات يقدم

توصيات حول كيفية مواجهة تحديات إجراء الانتخابات في العصر الرقمي. وفي حين أن تلك التوصيات

التالية ليست إلزامية ولا شاملة، وتحتاج إلى تكييفها مع السياق الإقليمي، إلا أنها تستند إلى الممارسات الجيدة القائمة والتوجيهات المتاحة.

1) المساهمة في الحفاظ على بيئة سلمية لإجراء الانتخابات بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والعمل بحيادية، دون تفضيل أي مرشح أو حزب سياسي معين.

2) حماية حقوق حرية التعبير والمشاركة العامة وتكوين الجمعيات والتجمع أثناء الانتخابات، بما في ذلك عن طريق ضمان سلامة الصحفيين وتجنب الإجراءات التعسفية فيما يتعلق بالتشريعات التي تجرم التضليل. ولتحقيق هذا الهدف، يجب توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان لأفراد قوات الأمن، ويجب تطوير إرشادات لوسائل الإعلام الداخلية ووسائل التواصل الاجتماعي لتجنب المواقف التي تنطوي على تصورات خاطئة لدى الجمهور، مثل الآراء التي ينشرها الأفراد والتي يمكن اعتبارها بيانات رسمية.²⁰²

201 انظر كلية الشرطة. ضبط الانتخابات: الأدوار الرئيسية والتخطيط. <https://www.app.college.police.uk/app-content/policing-elections/key-roles-and-planning/#media>
202 اليونسكو. 2022. الانتخابات في العصر الرقمي: دليل للعاملين في الانتخابات. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000382102>، ص. 130.

5.3.3 النزاعات أثناء الانتخابات



عندما تبدأ المشاكل، تظهر الصحافة. ولكن غالباً ما نجد أن أجهزة إنفاذ القانون غير مدربة بما يكفي ولا تعرف ما يسمح به القانون. إنها تعتقد بأنها تفعل الشيء الصحيح - لكنها ليست كذلك".²⁰³

جيسون باركتسون، صحفي مصور فيديو

إن الانتخابات هي أحداث سياسية ذات نتائج عالية المخاطر تحدث في العديد من السياقات المختلفة. ويشوب بعض الانتخابات عدم تكافؤ الفرص، عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، العنف و/أو التخويف. وتنطوي بعض مراحل الدورة الانتخابية، مثل فترة الحملة الانتخابية وما بعد الاقتراع عند فرز الأصوات، على خطر كبير بشكل خاص.

ينجذب الصحفيون بشكل طبيعي إلى هذه البؤر، ولكن يمكنهم أيضاً لعب دور في منع النزاعات من خلال بث ونشر معلومات دقيقة حول التطورات.

إن فهم ذلك وتزويد الصحفيين بمعلومات محدثة وشرح العمليات المتعلقة بإجراءات التصويت أو عمليات الفحص في مراكز الاقتراع سيساعد في ضمان دقة التقارير التي يتم إعدادها. وفي الوقت ذاته، يجب على أجهزة إنفاذ القانون أن تحميهم من الأذى، مثل أي مواطن آخر.

ونظراً لأن النزاعات العنيفة أصبحت سمة متكررة في الانتخابات في جميع أنحاء العالم، يتم استهداف الصحفيين بشكل متعمد، ويتم ذلك غالباً عندما لا يُعجب بعض اللاعبين الرئيسيين في الانتخابات بتقاريرهم. وقد أشارت مبادرة مشتركة أطلقتها مؤسسة وسائل الإعلام لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بعنوان "تعزيز العلاقات بين الشرطة ووسائل الإعلام من أجل سلامة الصحفيين وإجراء انتخابات سلمية وحرّة ونزيهة في غرب أفريقيا"²⁰⁴ إلى أن الحاجة إلى تأسيس آليات بناء الثقة والعمليات الصحفية المهنية لتسهيل الحوار بين الطرفين أمر ضروري لخلق فهم أكبر والقضاء على عدم الثقة والشك المتبادل. ويعزز ذلك ويخلق ثقافة انتخابات سلمية وعمليات ديمقراطية في المنطقة، تدرك فيها الأطراف المعنية الرئيسية، مثل وسائل الإعلام والأجهزة الأمنية، دور كل واحد منها، وتتيح الظروف لتحقيق الأداء الأمثل لتلك الأدوار.

²⁰³ أفريكبو، أنا. 2021. الأمن ووسائل الإعلام الإخبارية يتعاونان لزيادة الوعي.

<https://citysecuritymagazine.com/security-management/security-and-news-media-collaborate-to-raise-awareness/>

²⁰⁴ بيتز، ميشيل. 2018. تعزيز العلاقات بين الشرطة ووسائل الإعلام من أجل سلامة الصحفيين وإجراء انتخابات سلمية وحرّة ونزيهة في غرب أفريقيا.

https://www.mediasupport.org/wp-content/uploads/2018/04/2758-Police_media_relations.final_web.pdf

5.4 أنشطة

تمكّن الأنشطة التالية المدربين مما يلي:

- ▶ تحديد ما إذا كان فهم المشاركين لواجبات الدولة في تسهيل تغطية الأحداث السياسية والانتخابات قد ازداد منذ بداية الوحدة.
- ▶ تقييم ما إذا كان بإمكان المشاركين الآن إصدار أحكام سديدة فيما يتعلق بحقوق الصحفيين في توفير تغطية ومراقبة فعالة للعملية الديمقراطية.
- ▶ تقييم فهم المشاركين لمسؤولياتهم وحدودهم أثناء الاحتجاجات والأحداث العامة.

5.4.1 نشاط - حقوق الصحفيين أثناء الاحتجاجات

يطلب المدرب من المشاركين أن يعددوا أوصافاً لوسائل الإعلام. ثم يعرض المدرب مقطع فيديو لاتحاد الصحفيين الوطني بعنوان النظام العام والصحافة والشرطة، والذي يتناول حقوق المراسلين والمصورين أثناء المظاهرات وأعمال الشغب.

مقطع الفيديو: <https://youtu.be/HaACXnfeTzY>

يتم تقسيم المشاركين إلى مجموعات صغيرة لمناقشة مقطع الفيديو وأي قضايا تنشأ حول كيفية تعاملهم مع الصحفيين أثناء الاحتجاجات، خاصةً عندما يكونون هم أنفسهم في مواقف صعبة. ويقوم أحد أعضاء المجموعة بتقديم نتائج مجموعته. بمجرد انتهاء المجموعات من تقديم إجاباتها، يجب إجراء مناقشة بين المشاركين حول استنتاجاتهم برئاسة المدرب.

1. ما هو رد فعلهم على الفيديو؟ هل شعر أحدهم بمفاجأة؟
2. ماذا تعلموا عن دور الصحفيين في الأماكن العامة؟
3. هل لديهم أمثلة على التعامل مع الصحفيين أثناء المظاهرات؟
4. ما الذي يمكن أن يفعلوه بشكل مختلف في المرة القادمة لاحترام حقوق الصحفيين؟
5. كيف يمكنهم التعامل مع وسائل الإعلام ودعمها في مناطقهم؟

5.4.2 نشاط - حماية الصحفيين أثناء الاحتجاجات

يمكن إجراء هذا النشاط لمجموعات صغيرة. تناقش هذه المجموعات الإجابات، ثم يقوم أحد أعضاء المجموعة بتقديم نتائج مجموعته. وبمجرد انتهاء المجموعات من تقديم إجاباتها، يجب إجراء مناقشة بين المشاركين حول استنتاجاتهم برئاسة المدرب.

يشرح المدرب السياق ويقوم بتشغيل مقطع الفيديو ريسيتانس جي بي.

https://youtu.be/_wNy4k7OdvY

في حزيران/يونيو 2021، تجمعت حشود بالقرب من البرلمان في وسط لندن للاحتجاج على تمديد الحكومة للقيود المفروضة نتيجة فيروس كورونا في إنجلترا لمدة أربعة أسابيع. وتمت مشاركة لقطات على منصة إعلامية مناهضة للتطعيمات، وهي منصة ريسيتانس جي بي، للصحفي في البي بي سي، نيكولا وات، وهو يتعرض للمضايقة والمطاردة من قبل المتظاهرين المناهضين للتطعيم.

1. شاهد مقطع الفيديو. سجل ملاحظات وناقش ما يلي:

a. إجراءات مسؤولي جهاز إنفاذ القانون

b. ماذا لاحظوا بشأن الصحفي في البي بي سي؟ (ملاحظة للمدربين: حاملة بطاقات هوية، لا استفزاز، حاول الابتعاد بسلام نحو الشرطة، خائف، اتجه نحو مكان آمن، تم إبعاد المصورين الآخرين أصحاب النوايا الحسنة عن الطريق)

c. لو كانوا في العمل، فماذا كانوا سيفعلون في هذه الحالة؟

2. يتخيل المشاركون أنهم يخططون للإجراءات الأمنية لمظاهرة عامة كبيرة. ما هي الاعتبارات التي يجب مراعاتها فيما يتعلق بالصحفيين الذين يغطون الحدث إلى جانب ضمان السلامة العامة؟

الوحدة 6

تمكين العملية القضائية والتحقيقات وتدقيقها

جدول المحتويات

160	النقاط الأساسية
164	6.1 مقدمة
162	6.2 الجرائم ضد الصحفيين
163	6.2.1 واجب الوقاية والحماية والمقاضاة
164	6.3 حماية حقوق الآخرين.
165	6.3.1 حماية المصادر والمبلغين عن المخالفات
167	6.3.2 حماية الضحايا وأقربائهم والشهود
167	6.4 التحقيق في الجرائم ضد الصحفيين
172	6.4.1 أمثلة على مبادرات التحقيق
174	6.5 المعلومات الاستخباراتية والأدلة ضمن القانون
176	6.5.1 إمكانية الوصول إلى مسرح الجريمة
177	6.6 منع الإضرار بالدعوى
178	6.7 أنشطة
178	6.7.1 نشاط - حماية الصحفيين
178	6.7.2 نشاط - التحقيق في الجرائم ضد الصحفيين

أهداف الوحدة:

- ▶ فهم لماذا غالباً ما يؤدي الدور الذي يلعبه الصحفيون في المجتمع إلى تعرضهم لخطر الاعتداءات والتهديدات.
- ▶ دراسة الطرق التي يمكن من خلالها لجهاز إنفاذ القانون صون سيادة القانون فيما يتعلق بالتصدي للجرائم ضد الصحفيين.
- ▶ فهم "الممارسات الجيدة" فيما يتعلق بالتحقيق في الجرائم ضد الصحفيين.
- ▶ فهم أهمية حماية مصادر الصحفيين ودراسة كيف يمكن لأجهزة إنفاذ القانون دعم ذلك.

النقاط الأساسية

- ▶ لا تزال تسع حالات من بين كل عشر حالات لقتل الصحفيين في جميع أنحاء العالم دون حل قضائياً. ويُضاف إلى ذلك الانتهاكات الأخرى التي لا حصر لها للقانون الجنائي التي يتعرض لها الصحفيون، والتي تشمل عمليات الخطف والاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب والترهيب والمضايقة، على شبكة الإنترنت وخارجها، ومصادرة المواد أو إتلافها.
- ▶ إن هيكل العناصر الثلاثة، وهي الوقاية والحماية والمقاضاة، مفيدٌ جداً في دعم سيادة القانون فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الصحفيين. إذ تعتبر الملاحقة القضائية الفعالة للجرائم المرتكبة ضد الصحفيين بمثابة تحذير من الأعمال الإجرامية في المستقبل؛ وتقلل التدابير الوقائية الفعالة من الحاجة إلى الحماية من الجرائم؛ وتساعد الحماية الفعالة على منع الأعمال الإجرامية.
- ▶ تُعد حماية المصادر الصحفية أمراً محورياً لقدرة الصحفيين على التحقيق كما ينبغي في القصص، فضلاً عن حماية الأفراد والمبلغين عن المخالفات الذين يقدمون المعلومات لهم.
- ▶ بسبب الطبيعة الخاصة لعملهم، عندما يتعرض الصحفيون للتهديد أو يتم ارتكاب جريمة ضدهم، من المهم أن يدرس التحقيق في مرحلة مبكرة التحليل السياقي للعلاقة المحتملة بين الجريمة المزعومة والأنشطة والعمل (الماضي والحاضر) للضحية ويستخدم هذا التحليل لوضع إطار لاستراتيجية التحقيق الشاملة.
- ▶ إن جمع المعلومات الاستخباراتية وإدارتها والاستجابة العملياتية لها بشكل فعال هي جوانب رئيسية في أي تحقيق جنائي. ويتم في كثير من الأحيان تنظيم المعلومات الاستخباراتية التي يتم جمعها من مصادر حساسة، مثل المراقبة الشخصية واعتراض البيانات، على مستوى أعلى من التشريعات لتقليل مخاطر التدخل غير الضروري في الحياة الخاصة للمواطنين.
- ▶ كما يجب أن تنتهي التحقيقات في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين بملاحقات قضائية في الوقت المحدد وبنجاح، وبالعقاب مناسب للمسؤولين عنها من أجل إنهاء الإفلات من العقاب على هذه الجرائم.

6.1 مقدمة



في كل مرة يُقتل فيها صحفي، ينهار أحد أعمدة الديمقراطية".

هارلم ديسير، الممثل السابق لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا متحدثاً عن حرية الإعلام²⁰⁵

تركز هذه الوحدة على الصحفيين كضحايا محتملين للجريمة، والمساهمة التي يمكن أن يقدمها محققو جهاز إنفاذ القانون في إحضار مرتكبي الجرائم ضد الصحفيين إلى العدالة، وأهمية القيام بذلك لدعم حقوق الإنسان والحوكمة والديمقراطية.

يتمحور الاهتمام الرئيسي لهذه الوحدة حول وقوع الصحفيين ضحايا لجرائم عنيفة أو كونهم ضحايا محتملين، بما في ذلك القتل، وكذلك الحاجة إلى النظر في ما يمكن اعتباره هجمات أخرى ضد الصحفيين، بما في ذلك مصادرة/إتلاف المعدات والتهديدات والترهيب، و أشكال أخرى من المضايقات.

غالباً ما يؤدي الدور الذي يؤديه الصحفيون إلى وضعهم في خلاف أو نزاع مع أصحاب النفوذ، لا سيما عند تقصّي مزاعم الفساد التي تنطوي على شخصيات عامة. ويمكن أن يكون هذا الجانب من عملهم دافعاً خاصاً للإجرام الموجه ضدهم.

وفي ظل ما سبق، هناك إدراك واسع النطاق بأن وسائل الإعلام الحرة والفعالة التي يمكن لأعضائها القيام بعملهم هي عنصر أساسي لحماية الحريات الأساسية لحقوق الإنسان:



في مناخ يكون فيه الصحفيون آمنين، يجد المواطنون أنه من الأسهل الوصول إلى معلومات جيدة، وتصبح العديد من الأهداف الأخرى قابلة للتحقيق نتيجةً لذلك: الحكم الديمقراطي والحد من الفقر؛ الحفاظ على البيئة؛ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ العدالة وثقافة حقوق الإنسان، على سبيل المثال لا الحصر".²⁰⁶

ونظراً لأن إيذاء الصحفيين قد يكون مرتبطاً بدورهم، ولأن دورهم مهمٌ للمجتمع الأوسع، يجب على المحققين في الجرائم ضد الصحفيين التأكد من اتخاذ جميع خطوات التحقيق اللازمة حتى تتجح العملية القضائية في تحقيق العدالة كرادعٍ للآخرين.

نقاط للنقاش:

- ▶ لماذا الصحفيون مهمون للمجتمع؟
- ▶ لماذا يؤدي دورهم إلى صراع مع الآخرين؟

²⁰⁵ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. 2018. يقول ممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الذكرى الأولى لمقتل دافني كاروانا غاليزيا: في كل مرة يُقتل فيها صحفي، ينهار أحد أعمدة الديمقراطية.

<https://www.osce.org/representative-on-freedom-of-media/399746>

²⁰⁶ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. 2012. خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب. https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Journalists/UN_plan_on_Safety_Journalists_EN.pdf

6.2 الجرائم ضد الصحفيين



إن الصحافة الحرة والمستقلة هي أعظم حليف لنا في مكافحة المعلومات الخاطئة والمضللة."

أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة²⁰⁷

منذ عام 2016 حتى نهاية عام 2020، قُتل 400 صحفي بسبب عملهم أو أثناء قيامهم به. وعلى الرغم من أن هذا يمثل انخفاضاً طفيفاً مقارنةً بفترة الخمس سنوات السابقة، والتي قُتل خلالها 491 صحفياً، فقد أظهرت السنوات الأخيرة أهمية النظر في التهديدات الموجهة ضد الصحفيين بالمعنى الشامل.²⁰⁸

فلت قتل الصحفيين من العقاب في تسع حالات من كل عشر حالات حول العالم. ويُضاف إلى ذلك الانتهاكات الأخرى التي لا حصر لها للقانون الجنائي التي يتعرض لها الصحفيون، والتي تشمل عمليات الخطف والاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب والترهيب والمضايقة، عبر شبكة الإنترنت وخارجها، ومصادرة المواد أو إتلافها. كما تتزايد التهديدات وخطاب الكراهية ضد الصحفيين عبر شبكة الإنترنت، فضلاً عن المعلومات المضللة الضارة. كما أن الصحف معرضات بشكل كبير للخطر، إذ يتم استهدافهن كصحفيات وكنساء.

ولا يقتصر مرتكبو هذه الهجمات على جهات فاعلة غير حكومية مثل المجرمين أو الجماعات المتطرفة. إذ تشير لجنة حماية الصحفيين إلى أن 25% من المشتبه في ارتكابهم جرائم قتل في القضايا المرتكبة ضد الصحفيين هم من المسؤولين الحكوميين أو العسكريين.²⁰⁹

تشكل هذه الهجمات انتهاكاً لحقوق الإنسان بالنسبة للضحايا، والأهم من ذلك أنها تقوض حرية التعبير وسيادة القانون. وبموجب القانون الدولي، تلزم الدول بالتحقيق في الاعتداءات على الصحفيين بشكلٍ فعال وسريع وشامل ومستقل ونزيه، ومحاكمة المسؤولين عنها. لذلك تلعب أجهزة إنفاذ القانون دوراً حيوياً في حماية البيئة المؤدية إلى هذه الحريات الأساسية ودعمها. إذ أنه دون وجود حد أدنى من النظام العام لا يمكن للمواطنين والصحفيين القيام بعملهم بأمان والتمتع الكامل بحقوقهم في حرية التعبير، وتصبح حرية الكلام مقيدة للجميع.

"إن الغيد الأكثر مباشرةً هو من خلال الرقابة، والتي قد تكون من نوعين في الصحافة:

1. الرقابة أو حجب المعلومات العامة التي يتم فرضها بشكلٍ مباشر من قبل سلطات الدولة أو من قبل الأطراف الخاصة التي لديها السلطة للقيام بذلك؛ أو
2. الرقابة الذاتية من قبل الصحفيين أنفسهم، وغيرهم ممن ينشرون بأنفسهم أو يؤدون وظيفة صحفية. وتحدث الرقابة الذاتية في الصحافة عندما يقوم الصحفي بحجب المعلومات التي تتعلق بالمصلحة العامة بدافع يكون في كثير من الأحيان هو الرغبة في تجنب العقوبات أو الانتقام، حتى في غياب العوائق الرسمية. ويحدث هذا غالباً في سياق أو مناخ عام من التخويف".²¹⁰

207 بيان الأمين العام للأمم المتحدة في رسالته بالفيديو بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة 2021: "الصحافة باعتبارها منفعة عامة: 30 عاماً بعد صدور إعلان ويندهوك"، https://www.youtube.com/watch?v=NW3NqY4hr_0

208 اليونسكو. 2020. فلنحم الصحفيين، فلنحم الحقيقة - تقرير المدير العام لليونسكو حول سلامة الصحفيين وخطورة الإفلات من العقاب. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000374738>

209 رابطة المحامين الدولية. 2020. نصائح حول تشجيع التحقيقات الأكثر فعالية في الانتهاكات ضد الصحفيين. <https://www.ibanet.org/MediaHandler?id=5A00CE8E-0D66-41E2-A04A-FFCC36F8C67D>

210 مجلس أوروبا. 2020. مهمة يجب إبلاغها: صحفيون معرضون للخطر يعبرون عن رأيهم. <https://rm.coe.int/prems-021220-gbr-2018-a-mission-to-inform-journalists-at-risk-speak-ou/16809ff1e2>

تتطلب أجهزة إنفاذ القانون إذاً دوراً مهماً في حماية الصحفيين من هجمات من يسعون إلى منعهم من القيام بعملهم. وتضطلع أجهزة إنفاذ القانون، جنباً إلى جنب مع القضاء والمدعين العامين، بدور أساسي في تعزيز "العناصر الثلاثة" (الوقاية والحماية والمقاضاة) عند التعامل مع الصحفيين.²¹¹

يوضح هذا النهج القائم على ثلاث ركائز للعمل مع الصحفيين من جانب المحققين وأجهزة إنفاذ القانون، سياقاً مهماً يجب أن يسيطر على التفكير عند اعتبار الصحفيين ضحايا محتملين للجريمة. وفي هذا السياق، لا يكمن التحدي في ضمان التحقيق الفعال في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين فحسب، بل يمتد أيضاً إلى النظر المبكر في التدخلات الوقائية والمساعدة في اتخاذ تدابير الحماية قبل حدوث الإيذاء. على سبيل المثال، في حادثٍ محتملٍ يتعلّق بالنظام العام، يمكن منع الهجمات ضد الصحفيين من خلال التفاعل المبكر مع وسائل الإعلام، والتواصل الفعال والتخطيط، وإنشاء مناطق مطوقة خاصة بوسائل الإعلام يمكن من خلالها لأعضاء وسائل الإعلام القيام بعملهم.

ويمكن دراسة تطبيق تدخلات وقائية، مثل الإخلاء وتوفير غطاء حماية في نفس السيناريو، عندما يبدأ الخطر في الظهور.

العناصر الثلاثة

يعد استخدام "العناصر الثلاثة" كهيكل للنظر في التعامل مع الصحفيين بشأن المخاطر أمراً فعالاً، لأن كل عنصر يدعم العناصر الأخرى: تعمل المقاضاة الفعالة للجرائم المرتكبة ضد الصحفيين كإجراء وقائي للإجرام في المستقبل؛ تقلل الوقاية الفعالة من الحاجة إلى الحماية والحماية الفعالة وما إلى ذلك.

يجب أن تضمن أجهزة إنفاذ القانون أيضاً أن الصحفيين يمكنهم الوصول إلى المعلومات حول الجرائم والمسائل الأخرى المتعلقة بالمصلحة العامة، ويجب عليهم التأكد من أن اتصالاتهم مع وسائل الإعلام شفافة وصادقة ويمكن إجراؤها في الوقت المناسب.

6.2.1 واجب الوقاية والحماية والمقاضاة

تناولت الوحدة 2 المطالبات الموجهة للدولة باتخاذ تدابير لضمان سلامة الصحفيين وحمايتهم. لكن هناك حاجة إلى مطالبات أوسع لضمان أساسي وشامل بأن تعمل وسائل الإعلام بحرية وفعالية في المجتمعات الديمقراطية. فبعد اعتماد قرار الأمم المتحدة لعام 2016، نشرت منظمة المادة 19، وهي إحدى منظمات المجتمع المدني، تقريراً بعنوان العمل بناءً على قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم 33/2 بشأن سلامة الصحفيين: الوقاية - الحماية - المقاضاة.²¹²

يسرد التقرير الإجراءات المحددة التي يجب اتخاذها لتحقيق واجب الوقاية والحماية والمقاضاة، على النحو المنصوص عليه في نص القرار.

بموجب واجب الوقاية، يتعين على الدول القيام بما يلي:

1. خلق بيئة مواتية للصحفيين والحفاظ عليها.
2. ضمان عدم تعارض القوانين الوطنية مع استقلالية الصحفيين.
3. إطلاق سراح الصحفيين المعتقلين أو المحتجزين بشكلٍ تعسفي.
4. الامتناع عن التجسس على الصحفيين أو اعتراض اتصالاتهم.

211 انظر فيديو اليونسكو حول كيف نوقف الإفلات من العقاب من الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين <https://www.unesco.org/archives/multimedia/document-5556>

212 منظمة المادة 19. 2017. الوقاية - الحماية - المقاضاة: العمل بناءً على قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة رقم 33/2 لعام 2017.

<https://www.article19.org/wp-content/uploads/2017/09/Safety-of-Journalists-guide.pdf>

5. السماح بالتشهير وإخفاء الهوية.
6. حماية المصادر السرية للصحفيين.
7. تدريب أصحاب الجهات المعنية الرئيسية (بما في ذلك القضاة ومسؤولي إنفاذ القانون والجيش والصحفيين والمجتمع المدني) على الالتزامات والتعهدات القانونية الدولية للدول بشأن سلامة الصحفيين.

وبموجب واجب الحماية، يتعين على الدول القيام بما يلي:

1. إدانة العنف والهجمات بشكل علني وصريح ومنهجي.
2. إنشاء نظم إنذار مبكر وآليات استجابة سريعة.
3. رصد الاعتداءات على الصحفيين والإبلاغ عنها بانتظام.
4. حماية الصحفيين الذين يغطون الاحتجاجات والانتخابات.
5. حماية وسائل الإعلام من الاعتداءات والإغلاق القسري.
6. حماية الصحفيين في النزاعات المسلحة بوصفهم مدنيين.
7. إدراك دور المؤسسات الإعلامية في تعزيز السلامة.

وبموجب واجب المقاضاة، يتعين على الدول القيام بما يلي:

1. تبني استراتيجيات لمكافحة الإفلات من العقاب.
2. إجراء التحقيقات.
3. الملاحقة القضائية.
4. ضمان حصول ضحايا الجرائم ضد الصحفيين وعائلاتهم على سبل الانتصاف المناسبة.
5. تكثيف جهودها من أجل التنفيذ الفعال للإطار الدولي لحقوق الإنسان بشأن سلامة الصحفيين.

نقاط للنقاش:

- بموجب قوانين دولتك، ما هي متطلبات جهاز إنفاذ القانون الخاصة بك فيما يتعلق بسلامة الصحفيين، من حيث:
- الوقاية؟
- الحماية؟
- المقاضاة؟

6.3 حماية حقوق الآخرين.

6.3.1 حماية المصادر والمُبلغين عن المخالفات

تُعد حماية المصادر الصحفية أمراً محورياً لقدرة الصحفيين على التحقيق كما ينبغي في القصص، فضلاً عن حماية الأفراد والمُبلغين عن المخالفات الذين يقدمون المعلومات لهم.²¹³ إذ أن محاولات مؤسسات الدولة لإجبار الصحفيين على الكشف عن مصادرهم تعيق التدفق الحر للمعلومات.

تشكل حماية المصادر الصحفية حجر الأساس في حرية الصحافة، ويؤدي الإفصاح عن المصادر إلى تأثير سلبي على قدرة الصحفيين على العمل كقريب عام وقدرتهم على القيام بعملهم على النحو الواجب. كما أن الكشف عن المصادر يعرّض الأشخاص الذين ساعدوا في تسليط الضوء على الإجرام وسوء التصرف والفساد للخطر، كما يمكن للتهديد بالفضح أن يخنق حرية التعبير وتدفق المعلومات حول هذه الأمور، سواءً شخصياً أو عبر شبكة الإنترنت.

ينص التعليق العام رقم 34 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن الأطراف "يجب أن تعترف وتحترم عنصر الحق في حرية التعبير الذي يشمل الامتياز الصحفي المحدود بعدم الكشف عن المصادر".²¹⁴

تشكل إساءة استخدام سلطات إنفاذ القانون، مثل قوانين النظام العام وتشريعات مكافحة الإرهاب والأمن، بعض الطرق التي تحصل من خلالها أجهزة إنفاذ القانون على معلومات لتحديد هوية المصادر. لكن فرض الكشف عن المصادر لن يؤثر فقط على سمعة الصحفي والثقة التي تضعها المصادر فيه، بل أيضاً على المصادر المستقبلية المحتملة للمعلومات التي تصب في المصلحة العامة.

يمكن لأمر محكمة قضائية في حالات محدودة للغاية فقط، وبعد تطبيق الاختبار المكون من ثلاثة أجزاء واختبار المصلحة العامة الضروري، أن ينظر في مطالبة الصحفي بالكشف عن مصادره.

وقد أدى التطور في التكنولوجيا والاتصالات عبر المنصات الرقمية في العقد الماضي إلى جعل الشبكات والاتصالات بين الأفراد والجماعات أسهل بكثير، وهو ما يعد أمراً إيجابياً من نواحٍ كثيرة بالنسبة للصحفيين، لكنه أدى أيضاً إلى ظهور أساليب جديدة لمراقبة الاتصالات من قبل الجهات الحكومية وغير الحكومية.

كما أكدت مفوضية الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن الصحفيين معرضون بشكل خاص لأن يصبحوا أهدافاً للمراقبة غير القانونية أو التعسفية و/أو اعتراض الاتصالات التي تنتهك حقوقهم في الخصوصية وحرية التعبير.²¹⁵

إطار عمل اليونسكو - كيفية حماية المصادر الصحفية:

إدراك أهمية حماية المصدر يصب في المصلحة العامة، ويعود أساسها القانوني إلى الحق في حرية التعبير (بما في ذلك حرية الصحافة) والخصوصية. ويجب أيضاً تضمين هذه الحماية في دستور الدولة و/أو القانون الوطني.

213 لقراءة أكثر تفصيلاً عن تعزيز حماية المبلغين عن المخالفات، انظر: اليونسكو. 2022. الصحافة والإبلاغ عن المخالفات: أداة مهمة لحماية حقوق الإنسان ومحاربة الفساد وتعزيز الديمقراطية. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000381406>

214 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. 2011. CCPR/C/GC/34. التعليق العام رقم 34 - المادة 19: حرية الرأي والتعبير.

<https://www2.ohchr.org/english/bodies/hrc/docs/gc34.pdf> الفقرة 45.

215 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. 2021. استخدام برامج التجسس لمراقبة الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان: بيان مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشليت. <https://www.ohchr.org/en/2021/07/use-spyware-surveil-journalists-and-human-rights-defendersstatement-un-high-commissioner?LangID=E&NewsID=27326>

إدراك أن حماية المصدر يجب أن تشمل جميع الأعمال الصحفية وعبر جميع المنصات والخدمات والوسائط (لتخزين البيانات والنشر)، وأنها تشمل البيانات الرقمية والبيانات الوصفية.

إدراك أن حماية المصدر لا تستلزم تسجيل ممارسي الصحافة أو حصولهم على ترخيص.

إدراك التأثير الضار المحتمل على صحافة المصلحة العامة والمجتمع، نتيجة المعلومات المتعلقة بالمصادر التي يتم تجميعها في عمليات تسجيل وتتبع وتخزين وجمع البيانات بالجملة.

التأكيد على أن الجهات الفاعلة من الحكومات والشركات (بما في ذلك الأطراف الثالثة الوسيطة)، الذين يجمعون البيانات الرقمية الصحفية، يجب أن يتعاملوا معها بسرية (مع الإقرار أيضاً بضرورة أن تتماشى الرغبة في تخزين واستخدام هذه البيانات مع الحق العام في الخصوصية).

حماية الأعمال الصحفية من المراقبة المستهدفة والاحتفاظ بالبيانات وتسليم المواد المرتبطة بمصادر سرية. تحديد الاستثناءات لكل ما سبق بشكلٍ ضيقٍ للغاية من أجل الحفاظ على مبدأ حماية المصدر كقاعدة ومعياري عالين.

تحديد الاستثناءات بحيث تتطلب التوافق مع شرط "الضرورة" و"التناسب". بعبارة أخرى، عندما لا يكون هناك بديل للإفصاح، عندما تكون المصلحة العامة في الكشف أكبر منها في الحماية، وعندما تحافظ شروط ونطاق الكشف على السرية قدر الإمكان.

تحديد عملية قضائية شفافة ومستقلة مع إمكانية المطالبة بالاستثناءات المصرح بها، والتأكد من أن أجهزة إنفاذ القانون والجهات القضائية الفاعلة على دراية بالمبادئ المعنية.

تجريم الانتهاكات التعسفية وغير المصرح بها والمتعمدة لسرية المصادر، التي تقوم بها أطراف أخرى فاعلة.

إدراك أن تعزيز قوانين حماية المصدر ممكن من خلال تشريعات تكميلية للمبلغين عن المخالفات.²¹⁶

حددت اليونسكو أيضاً بُعداً جنسانياً فيما يتعلق بحماية المصادر في الآونة الأخيرة. وقد تواجه الصحفيات مخاطر إضافية في سياق عملهن، عبر شبكة الإنترنت أو خارجها: في المجال المادي، تشمل هذه المخاطر التحرش الجنسي والاعتداء الجسدي والاعتصاب، مما قد يحد من حركتهن الجسدية؛ وفي المجال الرقمي، تنتشر المضايقات والتهديدات بالعنف.²¹⁷ وبالمثل، تواجه المصادر النسائية مخاطر متزايدة عند العمل كمبلغات عن المخالفات أو مخبرات سرّيات. لذلك يجب أن تكون الصحفيات قادرات على الاعتماد على أشكالٍ آمنة وغير مادية من الاتصالات مع مصادرهن، ولا سيما الاتصالات الرقمية الآمنة، لكي يتمكنّ من التواصل مع مصادرهن.

216 اليونسكو. 2017. حماية الصحافة في العصر الرقمي. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000248054>.
217 اليونسكو. 2021. التأثير السلبي: الاتجاهات العالمية للعنف المرتكب ضد الصحفيات عبر الإنترنت؛ ورقة مناقشة بحثية. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000377223>

نقاط للنقاش:

- ▶ ما هي أهمية إدراك الحاجة إلى حماية مصادر الصحفيين؟
- ▶ ما هي النزاعات أو الصعوبات التي قد يسببها ذلك لمسؤولي إنفاذ القانون عند التحقيق في الجرائم؟

6.3.2 حماية الضحايا وأقربائهم والشهود

يشكل الضحايا وأقارب الذين أُلقي القبض عليهم في جرائم العنف (بما في ذلك القتل) والشهود على الجرائم الخطيرة فئة معينة من الأشخاص الذين قد يحتاجون إلى حماية كبيرة، بما في ذلك حجب المعلومات عن الصحفيين. ولكي يتمكن الصحفيون من تغطية القصص على النحو المطلوب، يحتاجون إلى تعليقات وصور ومعلومات أساسية، وحيثما أمكن، شهود عيان لإضافة التفاصيل والعمق إلى القصة.

يجب أن يكون حجب المعلومات الشخصية عن الضحايا (في القضايا غير المصيرية) وأقربهم والشهود عن الصحفيين أمراً روتينياً. لكن غالباً ما تكون تفاصيل الهوية موجودة بالفعل في المجال العام، لا سيما عندما تُرتكب الجرائم في مجتمعات صغيرة. وفي مثل هذه الحالات، يكون احتمال حصول الصحفيين بشكلٍ استباقي على العناوين الكاملة أو أماكن العمل للحصول على تعليق ديناميكي من هذه المجموعة من الأشخاص مرتفعاً.

إذا لم تكن هوية أي متوفٍ موجودة في النطاق العام، يجب أن تكون هناك عملية رسمية لإخطار الأقارب قبل أي إفصاح بأي شكل تحت أي ظرفٍ من الظروف. وفي العديد من الدول أصبحت تفاصيل الضحايا المتوفين مسألة سجلٍ عام عند تسجيل وفاتهم، وربما فتح تحقيق للنظر في ظروف وفاتهم. وبالتالي، فمن المعتاد تقديم تفاصيل هؤلاء الضحايا إلى الصحفيين. وعادةً ما ينتقل اهتمام وسائل الإعلام إلى أقرباء الضحية.

في الحالات التي يكون فيها اهتمام وسائل الإعلام بالضحايا أو أقربهم أو الشهود المهمين (والتي لا يحتمل أن يؤدي فيها التحدث إلى وسائل الإعلام إلى الإخلال بالتحقيق أو الإجراءات اللاحقة)، يجدر دراسة كيف يمكن لأجهزة إنفاذ القانون القيام بالتخفيف من تأثير اهتمام وسائل الإعلام.

باستثناء الحالات التي يوجد فيها خطرٌ كبير على أقارب الضحية من تحديد هوياتهم، يجب على أجهزة إنفاذ القانون النظر في فوائد الموافقة على مستوى ما من الاتصال بين الضحايا/أقاربهم/الشهود ووسائل الإعلام، بما يلبي طلبهم الفوري للمعلومات، دون أن يعرض الأشخاص المعنيين لتطفل غير ضروري في أوقاتٍ قد تكون صعبة. ومن الممارسات الشائعة على سبيل المثال في بعض الولايات القضائية لضباط الشرطة، نيابةً عن الأقارب، القيام بما يلي:

- ▶ إصدار بيانات معدة مسبقاً من الأقارب إلى وسائل الإعلام؛
- ▶ توفير صور للضحايا وأفراد الأسرة الآخرين في ظل ظروف خاضعة للرقابة؛
- ▶ تسهيل جلسة لالتقاط الصور مع عدد محدود من الصحفيين الحاضرين، على أساس توزيعها على جميع وسائل الإعلام التي ترغب في الحصول عليها.

تحتاج هذه الأنواع من الترتيبات مع وسائل الإعلام إلى إدارة دقيقة ويجب تسجيلها خطياً والاتفاق عليها مع جميع المشاركين مسبقاً قبل حدوث أي اتصال مذكور في النقاط أعلاه.

6.4 التحقيق في الجرائم ضد الصحفيين



في إطار مكافحة الإفلات من العقاب، يجب على الدول أن تتعاون لتعزيز أجهزة النيابة العامة والتحقيقات الفعالة ضد جميع التهديدات المزعومة وحالات قتل الصحفيين".

الأستاذ كان يجينسو عضو رابطة المحامين الدولية ونائب رئيس فريق الخبراء القانونيين رفيع المستوى حول حرية الإعلام²¹⁸

بسبب الطبيعة الخاصة لعملهم، عندما يتعرض الصحفيون للتهديد أو يتم ارتكاب جريمة ضدهم، من المهم أن يدرس التحقيق في مرحلة مبكرة التحليل السياقي للعلاقة المحتملة بين الجريمة المزعومة والأنشطة والعمل (الماضي والحاضر) للضحية ويستخدم هذا التحليل لوضع إطار لاستراتيجية التحقيق الشاملة.²¹⁹

وبالمثل، فإن طبيعة عمل الصحفيين، (وخاصةً عمل الصحفيين الاستقصائيين) تعني أن هناك عناصر خاصة للتحقيقات في الجرائم المرتكبة ضدهم، وعلى سبيل المثال، سرية مصادرهم وحمايتهم. ويمكن كذلك للجرائم المرتكبة ضد الصحفيين (حسب طبيعة عملهم) أن يكون لها بُعد عبر وطني يتطلب تبادل المعلومات والتعاون مع أجهزة إنفاذ القانون في البلدان الأخرى. وينص التعهد العالمي بشأن حرية وسائل الإعلام على ما يلي: "في مواجهة التهديدات الجديدة من حيث الحجم والطبيعة لحرية الإعلام، يجب أن نتبنى أشكالاً جديدة من التعاون لتكثيف مع الوقائع الجديدة".²²⁰

تحقيق مستقل وفعال

تتمثل المبادئ الأساسية في التحقيق المستقل والفعال في قضية ارتكاب جريمة بحق صحفي بما يلي:

- ▶ يجب أن يكون ضباط التحقيق ومؤسساتهم مستقلين تماماً عن أي فرد أو هيئة عامة متورطة في الجريمة. وعندما تكون هناك ادعاءات ذات مصداقية بتورط عملاء الدولة، يجب أن يتم التحقيق من قبل سلطة خارج الولاية القضائية أو مجال نفوذ تلك السلطات، وينبغي أن يكون المحققون قادرين على استكشاف جميع الادعاءات بشكل كامل.
- ▶ تتطلب الفعالية إقامة صلة بين دافع الجاني وعمل الصحفيين في وقت مبكر والسعي إلى محاسبة الجهات التي تعرض على العنف وتخطط له، وكذلك الجناة المباشرين.

²¹⁸ رابطة المحامين الدولية. 2021. اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين: فريق الخبراء القانونيين رفيع المستوى المعني بحرية الإعلام يدعو إلى تشكيل فريق عمل دولي للتحقيق. <https://www.ibanet.org/The-High-Level-Panel-of-Legal-Experts-on-Media-Freedom-calls-for-creation-of-international-investigative-task-force>

²¹⁹ اليونسكو. 2020. مبادئ توجيهية للمدعين العامين بشأن قضايا الجرائم المرتكبة بحق صحفيين. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000375138> ص. 6.

²²⁰ حكومة المملكة المتحدة. 2019. التعهد العالمي بشأن حرية وسائل الإعلام. -global-pledge-on-media-freedom/global-pledge-on-media-freedom

- يجب أن يفهم المسؤولون المكلفون بالتحقيق في التهديدات أو الجرائم المرتكبة بحض الصحفيين على الحاجة إلى السرعة في الاحتفاظ بالأدلة الرقمية وجمعها (الهواتف والأجهزة اللوحية والرسائل وحسابات وسائل التواصل الاجتماعي)، وكذلك الأدلة المادية.
- ينبغي أن يتاح للضحايا ولأقاربهم، في حالة الوفاة أو الاختطاف أو الاختفاء، إمكانية الوصول الفعال بصورة منتظمة إلى الإجراءات وآخر المستجدات بشأن التقدم المحرز في التحقيق. وفي بعض البلدان، يعين المحققون مسؤولاً (مسؤول اتصال بالأسر) يتمثل دوره في دعم أسرة الضحية طوال فترة التحقيق والمقاضاة.
- عندما تكون الضحية مترددة في الإدلاء ببيان (خوفاً من الانتقام)، يجب على المحققين استكشاف إمكانية المضي قدماً في الإجراءات دون تعاون الضحية.
- مثل أفضل الممارسات في العديد من البلدان في وجود دعم قوي للشهود من مؤسسات إنفاذ القانون والوكالات الخيرية الخارجية. ويشمل الدعم المقدم برامج حماية للشهود يُمنح فيها الشهود المعرضين للخطر هويات جديدة، والقدرة على الإدلاء بشهادتهم في المحكمة عن طريق اتصال بتقنية الفيديو، أو من خلف ستار.
- ينبغي دراسة إنشاء وحدات تحقيق متخصصة ومخصصة، مع تزويدها بالموارد الكافية والتدريب المناسب للعمل بكفاءة وفعالية، للتحقيق في الجرائم ضد حرية التعبير، عندما تستدعي خطورة الموقف ذلك، لا سيما في حالات حدوث تلك الجرائم بشكل متواتر ومتكرر.
- يجب أن تكون منظمات المجتمع المدني قادرةً على تقديم شكاوى بشأن الجرائم ضد حرية التعبير، لا سيما في القضايا التي تنطوي على القتل أو الاختطاف أو الاختفاء، التي يكون فيها الأقارب غير راغبين أو غير قادرين على التقدم بتلك الشكاوى، والتدخل في الإجراءات الجنائية.
- عندما تكون هناك ادعاءات ذات مصداقية بتورط عملاء الدولة، يجب أن يتم التحقيق من قبل سلطة خارج الولاية القضائية أو مجال نفوذ تلك السلطات، وينبغي أن يكون المحققون قادرين على استكشاف جميع الادعاءات بشكل كامل.²²¹

إن استقلالية التحقيقات عن أي شخص أو هيئة مرتبطة بأي شكلٍ من الأشكال بالدافع أو استراتيجية المشتبه به هي مطلب واضح، لكن من المحتمل أن يكون من الصعب تنفيذه، لا سيما عند تورط مؤسسات عامة كبيرة. وهناك جانبان للاستقلالية ويجب على المحققين السعي لتحقيق كلا الجانبين:

تتطلب الاستقلالية الواضحة من المحققين اتخاذ الترتيبات اللازمة للعمل الذي يخلق مظهراً خارجياً للاستقلال. وقد يشمل ذلك فتح مكاتب منفصلة وربما الاستعانة بمحققين من منطقة أخرى.

221 انظر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، 2012، الإعلان المشترك بشأن الجرائم ضد حرية التعبير، <https://www.osce.org/representative-on-freedom-of-media/91595>، ومجلس أوروبا، 2020، كيفية حماية الصحفيين والجهات الإعلامية الأخرى - دليل تنفيذي، <https://edoc.coe.int/en/media/8283-how-to-protect-journalists-and-other-media-actors.html>.

يستفيد الاستقلال الفعلي من مفهوم الرؤية من خلال تهيئة الظروف لإجراء تحقيقات مستقلة كاملة. وقد يكون تحقيق هذا المستوى أمراً صعباً، لا سيما عندما يكون المحققون صغاراً نسبياً في الهيكل التنظيمي، ويجب على المدراء في المستويات المتوسطة والعالية العمل لضمان استجابة المؤسسات بشكل مناسب لدعم المسؤولين الصغار المكلفين بالتحقيق في الجرائم ضد الصحفيين.

ولكن يجب على المحققين النظر أيضاً في تشجيع وتسهيل الإشراف القضائي على التحقيقات، لضمان إمكانية الاتفاق على استراتيجية تحقيق شاملة بين المحققين والمدعين العامين. إن مبادئ اليونسكو التوجيهية للمدعين العامين بشأن قضايا الجرائم المرتكبة بحق صحفيين واضحة في توجيهها بإمكانية أن يساعد القضاء مسؤولي إنفاذ القانون من خلال ما يلي:

1. "تقديم رؤى معمقة بشأن إجراء التحقيقات أو الإشراف عليها والمساعدة الاستشارية لأجهزة إنفاذ القانون؛

2. تحديد المراحل والإجراءات في قضايا الجرائم ضد الصحفيين والحفاظ على سلامة الأدلة".²²²

دراسة حالة - وجهة نظر أسرة في تحقيقات الممارسات الجيدة في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين

كانت دافني كاروانا غاليزيا كاتبة ومراسلة استقصائية ومدونة من مالطا. في 16 تشرين أول/أكتوبر 2017، قُتلت في هجوم بسيارة مفخخة بالقرب من منزلها في مالطا. كانت تقاريرها تركز بشكل أساسي على النخبة السياسية في مالطا مع التركيز بشكل خاص على الفساد والمحسوبية والمحاباة وغسيل الأموال والجريمة المنظمة.

في تموز/يوليو 2021، خلص تحقيق قضائي مستقل في مقتل كاروانا غاليزيا إلى أن الدولة في مالطة مسؤولة عن خلق مناخ من الإفلات من العقاب في البلاد، مما سمح بقتلها.

► تعتقد كورين، وهي شقيقة دافني، أنه يجب أن يكون هناك رد فوري من الشرطة عندما تُرتكب جريمة ضد الصحفيين، لا سيما عندما يكونون خطرين.²²³

► تقول كورين: "السؤال الأول - وربما الأهم - يجب أن يكون،" ما الذي كانوا يعملون عليه؟" من كانوا يفضحون؟ لأن الأمر المنطقي البدء من هناك".²²⁴ في الواقع، تضمنت توصيات لجنة التحقيق العامة التي أعقبت مقتل دافني أنه يجب أن يكون لدى الضباط القدرة على تقييم المخاطر والروابط، في سياق عمل صحفي في الحاضر والماضي.²²⁵

► يجب أيضاً الأخذ بعين الاعتبار الأخطار الجنسانية التي يواجهها الصحفيون. فقد كانت دافني واضحة قبل وفاتها بأن الكثير من المضايقات التي تعرضت لها كانت مرتبطة بالجنس.²²⁶

► يجب أن يكون لدى أجهزة إنفاذ القانون القدرة على "استكشاف آفاق" المواقف المتقلبة المحتملة التي قد تتبع نشر أو بث عمل الصحفيين الاستقصائيين، بحيث يكونون قادرين إما على تسريع التحقيقات في الجريمة، أو مستعدين عند حدوثها.²²⁷

► بعد ارتكاب جريمة أو التهديد بها، يجب تعيين مسؤول اتصال مخصص للضحية أو لعائلة الضحية على الفور.



222 اليونسكو. 2020. مبادئ توجيهية للمدعين العامين بشأن قضايا الجرائم المرتكبة بحق صحفيين <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000375138>

223 مقابلة كورين فيلا مع المؤلفين، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

224 مقابلة كورين فيلا مع المؤلفين، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

225 انظر دوتي ستريت تشامبرز. الخاتمة والتوصيات المقدمة من مؤسسة دافني كاروانا غاليزيا. https://www.doughtystreet.co.uk/sites/default/files/media/document/PI%20Report%20Partial%20Translation%20%28002%29_0.pdf

226 المرجع نفسه.

227 المرجع نفسه.

يعتمد عمل الصحفيين بشكل متزايد على استخدام الأشكال الرقمية لجمع المعلومات وتخزينها. في المراحل الأولى من التحقيقات، يجب على المحققين اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لتأمين مثل هذه الأدلة بما يتماشى مع الإعلان المشترك أعلاه، لكن الأهم هو السعي للحصول على مشورة متخصصة لضمان أن أساليب تأمين الأدلة لا تعرّض محتوياتها للخطر أو تُعرّضها للخطر، وتضمن في الوقت ذاته سرية مصادر الصحفيين.

يجب على المحققين إبلاغ الضحية وعائلة الضحية بتطور التحقيق عندما يكون ذلك ممكناً. وبالإضافة إلى الاتصال والتواصل مع الضحايا والشهود، يجب على المحققين النظر، كجزء من استراتيجية التحقيق الخاصة بهم، في الحاجة إلى حماية هؤلاء الأشخاص من مخاطر الانتقام والترهيب والتأثير غير المبرر. يجب على المحققين أيضاً دراسة تقديم المستوى الأدنى من الدعم للضحايا والشهود، بما في ذلك اتخاذ خطوات مثل تعزيز حماية المنازل المستهدفة بالأفعال ووسائل الأمان ونظام الدائرة التلفزيونية المغلقة وخط المساعدة/ دعم هاتفي عن طريق خط للمساعدة.

وكما هو الحال مع جميع المسائل الجنائية، لا يمكن التقليل من أهمية الحاجة إلى التواصل الفعال والنشر المدروس للمعلومات لوسائل الإعلام مع تحقيق التقدم في التحقيقات في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين. ويقدم الفصل السابع أدناه إرشادات حول كيفية إدارة العلاقة الخاصة بنشر المعلومات بشكل فعال.

إن توصية الإعلان المشترك بشأن إنشاء وحدات متخصصة للتعامل المحتمل مع الجرائم التي تؤثر على حرية التعبير تعبر بوضوح عن مفهوم الاستقلالية والحاجة إلى تسريع التحقيقات من أجل الحفاظ على المصداقية الظاهرة والفعالية أمام الضحايا، وأقاربهم والشهود.²²⁸ وعندما يكون بناء مثل هذه الفرق صعباً، يمكن لكبار المسؤولين والمحققين العمل على تحقيق توصية الإعلان المشترك وتخفيف الفجوة من خلال ضمان تدريب عدد من المحققين، الذين يشاركون عادةً في أعمال التحقيق الروتينية، وترقيتهم إلى مستوى أعلى ومنحهم قاعدة مهارات أوسع يمكن استغلالها عندما تتطلب الظروف، مثل وقوع جريمة ضد صحفي.

يتطرق الإعلان المشترك إلى الدور المحتمل لمنظمات المجتمع المدني في الإبلاغ عن الجرائم ضد حرية التعبير، وفي هذا السياق، الصحفيين كضحايا. إذ تسمح بعض أجهزة إنفاذ القانون، على سبيل المثال، الآن بتقديم التقارير من أطراف ثالثة، وتقديم التقارير الهاتفية والإلكترونية من خلال مواقع الويب، مما يضمن توفير فرصة أكبر لمن يعاني من الترهيب والتهديد والعنف لتقديم الشكاوى وتحريك التحقيقات.

نقاط للنقاش:

- ▶ ما هي الاعتبارات الرئيسية عند يتم ارتكاب جريمة ضد صحفي؟
- ▶ ناقش ما تعتقد بأن "الممارسات الجيدة" يجب أن تكون عليه في سياقك المحلي.
- ▶ ما الذي قد يريده الضحايا أو العائلات من مسؤولي إنفاذ القانون؟

6.4.1 أمثلة على مبادرات التحقيق

فيما يلي عدة أمثلة على المبادرات التي تم اتخاذها فيما يتعلق بالتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين.²²⁹

في هولندا، في الحالات التي تنطوي على استخدام القوة المميتة من قبل ضباط الشرطة، يتم ضمان استقلالية التحقيق من خلال إدارة التحقيقات الجنائية المتخصصة التابعة للدولة، والتي تُجري مثل هذه التحقيقات بدلاً من الشرطة المحلية. إذ يجب إبلاغ الإدارة والمدعي العام المحلي على الفور. وإذا كانت هناك علاقة قوية بين المدعي العام المحلي وضباط الشرطة الخاضعين للتحقيق، يجوز لرئيس النيابة العامة تعيين مدعٍ عام آخر. ويعود القرار النهائي للملاحقة القضائية لرئيس النيابة العامة، ولا يكون محلياً.

في جمهورية التشيك، إذا تم رفع دعوى ضد ضابط شرطة بدعوى ارتكاب جريمة، تكون جهة منفصلة (التفتيش العام لقوات الأمن) مسؤولة عن التحقيق فيها.

في كولومبيا، تُجري وحدة فرعية خاصة تابعة لمكتب المدعي العام التحقيقات في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين.

في صربيا، أصدر مكتب الادعاء العام في عام 2015 تعليمات تعطي أولوية عالية للجرائم الجنائية المرتكبة ضد الأشخاص الذين يؤدون عملاً في مجال المعلومات ويطلبون جمع الإحصاءات عن مثل هذه القضايا. كما أن المكتب يصدد إصدار تعليمات إلزامية جديدة توفر مبادئ توجيهية حول كيفية المضي قدماً في الإجراءات فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، وتولي أيضاً أولوية عالية لهذه القضايا. وأنشأت صربيا أيضاً فريقاً عاملاً دائماً معنياً بسلامة الصحفيين، يهدف إلى ضمان التواصل السريع والفعال بين مكتب المدعي العام ووزارة الداخلية واتحادات الصحفيين عندما يتعرض الصحفيون للتهديد أو الاعتداء. وتم إنشاء نقاط اتصال ضمن إدارات الجهات السابقة لضمان سرعة الإبلاغ عن مثل هذه الحالات وحلها.

وأعلنت الصومال أنها أنشأت أيضاً جهازاً خاصاً للتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين ومقاضاة مرتكبيها تسمى مكتب المدعي الخاص للجرائم المرتكبة ضد الصحفيين.²³⁰

في المكسيك، يتمتع المدعي العام في حالات الجرائم ضد حرية التعبير بسلطة توجيه وتنسيق ومراقبة التحقيقات، وعند الاقتضاء، الملاحقة القضائية للجرائم المرتكبة ضد الصحفيين.

229 تم أخذ هذه الأمثلة (هولندا، جمهورية التشيك، كولومبيا، أوكرانيا، صربيا) مباشرة من مجلس أوروبا. 2020. كيفية حماية الصحفيين والجهات الإعلامية الأخرى - دليل تنفيذي. <https://edoc.coe.int/en/media/8283-how-to-protect-journalists-and-other-media-actors.html>. الصفحات 55-58. تقدم هذه الوثيقة العديد من الأمثلة الأخرى للمبادرات العملية ويوصى بقراءتها.

230 وكالة الأناضول. 29 أيلول/سبتمبر 2020. الصومال يتحرك لملاحقة الجرائم ضد الصحفيين. <https://www.aa.com.tr/en/africa/somalia-moves-to-prosecute-crimes-against-journalists/1968032>

دراسة حالة - المكسيك

في عام 2020، أصدر مكتب المدعي العام الخاص بالنظر في الجرائم المرتكبة ضد حرية التعبير (FEADLE) في المكسيك أولى الإدانات.

في عام 2017، هز البلاد مقتل اثنين من الصحفيين الاستقصائيين البارزين، ميروسلافا براك وخافيير فالديز. وكان كلاهما قد أبلغ عن العلاقات بين شبكات مهربي المخدرات والسياسيين في ولايتيهما، وتلقى كلاهما تهديدات بسبب قيامهما بعملهما، قبل أن يُقتلا على أيدي مجرمين منظمين. وقد أدى مقتلهما إلى قيام مظاهرات وقرصن ضغوطاً غير مسبوقه على الحكومة وسلطات إنفاذ القانون والقضاء من وسائل الإعلام المحلية والدولية.

تولّى القضاة مكتب المدعي العام الخاص بالنظر في الجرائم المرتكبة ضد حرية التعبير بالتعاون مع ممثلي الضحايا. يقول ريكاردو سانشيز بيريز ديل بوزو، رئيس المكتب: "لدى مكتب المدعي العام محققون قادرين على إجراء تحليل سياقي يسمح بتحديد ومراجعة العمل الصحفي للضحية، بهدف تحديد دافع محتمل للجريمة وعلاقتها بحرية التعبير. وبالتالي فقد تمكنت النيابة، في كلتا القضيتين، من تقديم أدلة تثبت الصلة بين التهديدات والعنف، وحق الصحفيين في حرية التعبير.

"تم تقديم محلل معلومات للقضيتين كشاهد خبير في المحاكمات. على سبيل المثال، في قضية خافيير فالديز، استعرض المحلل جميع المقالات الموقعة من قبل الضحية، والمقالات التي نشرتها الوسيلة الإعلامية التي كان مؤسسها ومحررها الرئيسي، بالإضافة إلى مقالات ووسائل الإعلام الأخرى التي نشرت عن نفس المواضيع. مكّن هذا العمل من تحديد السياق الذي نُشرت فيه المقالات، والمصالح التي كان من الممكن أن تتأثر والتأثير الصحفي لعمل الضحية. واستطاع القاضي أن يثبت بسرٍ ملموس كيف أن العمل الصحفي للضحية كان مرتبطاً بشكلٍ مباشر مع المعتدين".²³¹

في عام 2020، صدرت أولى أحكام الإدانة. ففي قضية خافيير فالديز، حُكم على الشخص الذي قاد سيارة القتل بالسجن 14 عاماً و8 أشهر. وفي قضية ميروسلافا، حُكم على أحد الذين خططوا للجريمة بالسجن لمدة 50 عاماً.²³²

في عام 2021، تم الحكم على أحد الذين خططوا لقتل خافيير فالديز، وعلى رئيس البلدية الذي ساعد قتل ميروسلافا براك.²³³ واليوم، يكون المدعون العامون والمحللون المعينون في مكتب المدعي العام الخاص بالنظر في الجرائم المرتكبة ضد حرية التعبير حاصلين على اعتماد بوصفهم "متخصصين في التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين بسبب عملهم". ويتلقى المدعون العامون والمحللون وأجهزة إنفاذ القانون المتخصصة في هذه الأنواع من التحقيقات تدريباً مستمراً لتعزيز قدرات التحقيق والتفاضي لديهم.



231 اليونيسكو. 2021. الإدانات الأخيرة تسلط الضوء على عمل مكتب المدعي العام في المكسيك المعني بالجرائم ضد حرية التعبير.

<https://en.unesco.org/news/recent-convictions-highlight-work-mexicos-prosecutor-office-dedicated-crimes-against-freedom>

232 المرجع نفسه.

233 المرجع نفسه.

6.5 المعلومات الاستخباراتية والأدلة ضمن القانون

إن جمع المعلومات الاستخباراتية وإدارتها والاستجابة العملية لها بشكل فعال هي جوانب رئيسية في أي تحقيق جنائي. يمكن للمعلومات الاستخباراتية التي يتم الحصول عليها بشكل صحيح والتي تكون مركزة وقابلة للتنفيذ أن تعزز التحقيقات الجنائية بشكل كبير في فترات زمنية قصيرة. وينظم القانون في الدول الديمقراطية جمع تلك المعلومات، ويرسم التشريع حدود ما يمكن للمحققين القيام به، والأساليب التي يستخدمونها والطريقة التي يخزنون فيها المعلومات الاستخباراتية. ويتم في كثير من الأحيان تنظيم المعلومات الاستخباراتية التي يتم جمعها من مصادر حساسة، مثل المراقبة الشخصية واعتراض البيانات، على مستوى أعلى من التثريعات لتقليل مخاطر التدخل غير الضروري في الحياة الخاصة للمواطنين.

يحقق الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي لجمع وتمحيص المعلومات والمعلومات الاستخباراتية في التحقيقات الجنائية، مجموعة من الفوائد للمحققين والضحايا والمجتمع بشكل عام. ويمكن للتحقيقات التي تدعمها الأدوات التكنولوجية والذكاء الاصطناعي السعي للحصول على معلومات استخباراتية من مجموعة واسعة من المصادر، وفرز البيانات وتقديمها بطرق تسمح للمحققين بإحراز تقدم بسرعة أكبر. على سبيل المثال، يمكن استخدام تقنية التعرف على الوجوه لتحديد الأشخاص الذين يمثلون خطراً في الحشود، مما له فائدة كبيرة للأمن العام في الأحداث الكبيرة وحول مراكز النقل.

لكن التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي لا يخلوان من المخاطرة بالحريات العامة. إذ يمكن أن يؤدي الاعتماد المتزايد على الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا من جانب أنظمة العدالة إلى استهداف غير متناسب لعناصر معينة من المجتمع والوصول إلى نتائج غير عادلة (انظر الوحدة 1.7.3- التكنولوجيا الرقمية).

الذكاء الاصطناعي في التحقيقات الجنائية

في الولايات المتحدة، يتم استخدام نظام تنميط الإدارة الإصلاحية للمجرمين للعقوبات البديلة (COMPAS)، الذي طورته شركة خاصة، من قبل عدد من الولايات القضائية لتقييم احتمالية عودة المخالفين للإجرام. يعتمد النظام على خوارزمية تستمد معلوماتها من 137 سؤالاً قياسيياً ويتم استخدامها في قرارات إصدار الأحكام، من بين أمور أخرى.

ويكمن الجدل الرئيسي في أن النظام يؤثر على قرارات إصدار الأحكام، وفي المقابل لا يمكن فحص أعماله الداخلية أو الطعن فيها، وقد أثبتت شكوك أخرى حول عدالة استخدام النظام بهذه الطريقة. وبعد قضية في عام 2013 حدد فيها النظام بأن هناك خطر كبير بأن يقوم المدعى عليه بارتكاب جريمة أخرى فصدرت عقوبة أشد، حثت المحكمة العليا في ويسكونسن على توخي الحذر والتشكيك في استخدام الخوارزمية. وأظهرت جوليا دريسل وهاني فريد من كلية دارتموث أن النظام ليس أفضل في التنبؤ بخطر عودة مجرم ما لارتكاب الجرائم من الأشخاص العشوائيين الذين يتم توظيفهم من الإنترنت.²³⁴ وفي عام 2016، قامت مراسلة شؤون التكنولوجيا جوليا أنجوين وزملاؤها من بروبابلিকা بتحليل تقييمات النظام لأكثر من 7000 معتقل في مقاطعة بروارد بولاية فلوريدا، ونشروا تحقيقاً يدعي بأن الخوارزمية متحيزة ضد الأمريكيين من أصل أفريقي.²³⁵

234 ذا أتلانتيك، 2018. خوارزمية شائعة ليست أفضل في توقع الجرائم من الأشخاص العشوائيين.

<https://www.theatlantic.com/technology/archive/2018/01/equivant-compas-algorithm/550646/>

235 بروبابلিকা، 2016. تحيز الآلة. <https://www.propublica.org/article/machine-bias-risk-assessments-in-criminal-sentencing>

وفي عام 2019، حذر مفوض حماية البيانات الشخصية في صربيا من أن الحكومة الصربية ليس لديها أساس قانوني لمعالجة البيانات فيما يخص البيانات البيومترية التي يتم جمعها عن طريق المراقبة بالفيديو للأماكن العامة.

ويمكن أن يسمح استخدام تكنولوجيا التعرف على الوجوه في الأماكن العامة للحكومات بتتبع ومراقبة عادات الأشخاص 236 وتحركاتهم، مما يؤدي إلى آثار سلبية محتملة على حرية التعبير والتجمع.

ونتيجةً لقضايا مثل هذه، تم حظر استخدام تكنولوجيا التعرف على الوجوه من قبل الجهات العامة، في بعض المواقع، بما في ذلك سان فرانسيسكو وبورتلاند في الولايات المتحدة.²³⁷

عند التعامل مع الصحفيين، يجب على المحققين توخي الحذر بشكل خاص في كيفية سعيهم لجمع واستخدام المواد الاستخباراتية. قد يكون الأمر أن المحققين يسعون للوصول إلى المعلومات أو روايات الحوادث أو تفاصيل المصادر لأسباب مشروعة مرتبطة بالتحقيق ولغرض وحيد هو تفعيل إجراءات الملاحقة القضائية ضد الجناة. ولكن قد يكون للصحفيين كضحايا ولأقاربهم وجهة نظر مختلفة لمثل هذه الطلبات، إذ يشعرون أن المحققين متورطون في الواقع في عملية مسح استخباراتية واسعة تهدف إلى جمع أي مواد ومعلومات صحفية عن المصادر يمكن الوصول إليها، وليس المشاركة في جمع معلومات استخباراتية مشروعة تتعلق بالجريمة المرتكبة ضدهم. وبالتالي، فإن الحاجة إلى بناء العلاقات والتواصل الفعال في قضايا الجرائم ضد الصحفيين واضحة: يجب أن يدرك المحققون أن عليهم ألا يسمحوا بالظهور بمظهر أنهم يتصرفون خارج الإطار القانوني المحلي، ومجرد الشك في أنهم يفعلون ذلك يكون كافياً لوقف التحقيقات في الجرائم ضد الصحفيين، مهما كان ذلك الشك قائماً على أسس ضعيفة.

عند إحراز التقدم في القضايا التي تنطوي على إيذاء للصحفيين، والسعي للوصول إلى المعلومات من أجل الحصول على معلومات استخباراتية، يجب على المحققين ما يلي:

- ▶ إنشاء علاقات فعالة مع الضحايا وأقاربهم منذ البداية وقبل ظهور أي متطلبات لمعلومات استخباراتية.
- ▶ الإلمام بالإطار القانوني المحلي ذي الصلة المتعلق بجمع المعلومات الاستخباراتية وتجسيده عند التعامل مع الضحايا وأقاربهم. إذ من شأن ذلك أن يعزز الثقة المتبادلة.
- ▶ عند السعي للوصول إلى المعلومات الاستخباراتية من أرشيفات الصحفيين، الإلمام بالكيفية التي يعرف فيها القانون محلياً وينص على "المواد الصحفية" كقناة خاصة من المعلومات.
- ▶ حيثما أمكن، وأثناء التفكير في الحاجة إلى تجنب تعريض التحقيق للخطر، العمل مع الصحفيين (الضحايا) وأقاربهم لشرح الوصول المطلوب وأسبابه والحدود.
- ▶ التركيز على المعلومات المحددة المطلوبة (أو على الأقل على فئتها الواسعة) والنتائج المحتملة للتحقيقات، عند اتباع نهج مع الضحايا وأقاربهم للوصول إلى المعلومات لأغراض استخباراتية.
- ▶ الامتناع عن استنتاج أن الرفض أو الإحجام عن الموافقة على الوصول إلى أرشيفات الصحفيين أو المعلومات الصحفية على وجه التحديد هو علامة على عدم الرغبة في التعاون أو اتخاذ موقف دفاعي. ويجب بدلاً من ذلك التفكير في كيفية صياغة الطلب بشكل مختلف.

236 منظمة الحقوق الرقمية الأوروبية. 2019. صربيا: المراقبة غير القانونية بالفيديو باستخدام تقنية التعرف على الوجوه في بلغراد.

<https://edri.org/our-work/serbia-unlawful-facial-recognition-video-surveillance-in-belgrade/>

237 الجارديان. 2019. كانت سان فرانسيسكو محفة في حظر التعرف على الوجوه. المراقبة خطر حقيقي. <https://www.theguardian.com/commentisfree/2019/may/30/san-francisco-ban-facial-recognition-surveillance>

- ▶ العمل ضمن القانون والتركيز على عمليات التحقيق الحالية، والعمل على خطة جمع معلومات استخباراتية محددة مسبقاً، عند المشاركة في جمع المعلومات الاستخباراتية من أرشيفات الصحفيين. وعدم الانجرار إلى تجاوز خطة جمع المعلومات الاستخباراتية من أجل جمع المواد ذات الاهتمام العام أو الأكبر.
- ▶ التخطيط المسبق لتخزين ما تم جمعه بشكل آمن من معلومات استخباراتية، بشكل منفصل عن الجسم الرئيسي للمواد الاستخباراتية من المصادر الأخرى المرتبطة بالتحقيق.

6.5.1 إمكانية الوصول إلى مسرح الجريمة

إن تأمين أو "امتلاك" مسرح جريمة هو دور جهاز إنفاذ القانون.²³⁸ وقد يشمل ذلك ضوابط بيئية، ومعدات متخصصة، وتسجيل مفصل، وبروتوكولات دخول وخروج صارمة، مع تطويق الموقع بشريط الشرطة أو شريط مسرح الجريمة أو شريط حاجز. ولكن غالباً ما يكون مسرح الجريمة نظراً لطبيعته محل اهتمام الصحفيين. وقد تنشئ أجهزة إنفاذ القانون منطقة مطوقة آمنة خاصة بوسائل الإعلام حيث يكون الصحفيون آمنين للقيام بعملهم دون إعاقة التحقيق (انظر الوحدة 5 - المنطقة المطوقة الخاصة بوسائل الإعلام).

حتى إذا لم تكن هناك قوانين محددة تتعلق بإمكانية الوصول إلى مسارح الجريمة، يمكن فرض تقييد قانوني لوصول الجمهور إلى هذه المواقع المعلنة رسمياً، وذلك من خلال سبل قانونية أخرى، مثل "التدخل في تحقيق" أو "التلاعب بالأدلة".

238 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2008، مجموعة أدوات مكافحة الاتجار بالأشخاص. -https://www.unodc.org/e4j/data/_university_uni_toolkit_to_combat_trafficking_in_persons.html، الصفحتان 193-194.

6.6 منع الإضرار بالدعوى

يجب أن تنتهي أيضاً التحقيقات في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين بملاحقات قضائية ناجحة وفي الوقت المحدد وبعبء مناسب للمسؤولين عنها، من أجل إظهار عدم تسامح المجتمع مع هذه الجرائم وتجنب الإفلات من العقاب على هذه الجرائم. ويمكن للملاحقات القضائية الناجحة للجنة أن تبعث على الإحساس بالعدالة التي يتم تحقيقها للضحايا أو عائلاتهم وأن تدعم ثقة الجمهور في نظام العدالة، كما يمكنها أن تكون بمثابة رادع للآخرين.

تلعب أجهزة إنفاذ القانون دوراً مهماً في ضمان عدم إعاقة إقامة العدل أو تأخيرها.

على سبيل المثال، بموجب المبادئ 40 إلى 45 من إعلان المبادئ بشأن حرية التعبير في أفريقيا، تحدد اللجنة الأفريقية الهجمات على العاملين في مجال الإعلام على أنها انتهاك للحق في حرية التعبير الذي تضمنه المادة 9. وتتضمن هذه المبادئ الأحكام التالية التي تجعل عمل أجهزة إنفاذ القانون، أو عدم اتخاذ أي إجراء من قبلها، مسؤولية الدولة:



إن سلوك أفراد إنفاذ القانون والأمن والاستخبارات والجيش الذي يهدد سلامة الصحفيين وغيرهم من العاملين في مجال الإعلام، أو يقوضها أو ينتهكها، هو من مسؤولية الدولة. وبناءً على ذلك، تكون الدول مسؤولة عن مثل هذا السلوك إذا لم يتخذ أي إجراء أو تم اتخاذ إجراء غير كافٍ للتحقيق في هذه الهجمات، ويجب محاكمة الجناة ومعاقبتهم، وتوفير سبل انتصاف فعالة للضحايا".²³⁹

يجب أن تولي أجهزة إنفاذ القانون اعتباراً للتدابير التي يمكن وضعها لحماية الضحايا والشهود الرئيسيين من أجل ضمان عدم تعرضهم للتدخل، وضمان قدرتهم على الإدلاء بشهادتهم في المحاكمة. وقد يشمل ذلك توفير حماية الشرطة قبل بدء الدعوى القانونية، أو استخدام أسماء مستعارة للشهود في المحكمة، أو الإدلاء بشهادة من وراء ستار، أو تقديم الأدلة عن طريق اتصال بتقنية الفيديو أو الدخول في برنامج حماية الشهود. ونظراً لأنه يجب الاتفاق على معظم هذه التدابير مع القاضي، فمن المهم ضمان وجود اتصال وثيق ومشاورات مع المحامي والقاضي في مرحلة مبكرة.

وعندما يكون المتهم أحد "أجهزة" الدولة، فمن المهم للغاية صون سيادة القانون وأن تكون العقوبات مناسبة ومتسقة مع تلك التي تصدر بحق الأجهزة غير الحكومية. وفي حين أن إصدار الأحكام ليس من اختصاص أجهزة إنفاذ القانون، إلا أنه يمكنها ضمان قيامها بأدوارها من خلال ضمان اتساق التحقيقات في هذه الجرائم أيضاً، بغض النظر عن الجاني.

نقاط للنقاش:

- ▶ لماذا من المهم أن يكون هناك تحقيق ومحاكمة ناجحة في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين؟
- ▶ بالنظر إلى السياق المحلي الخاص بك، ما هي التدابير التي قد تكون متاحة للمسؤولين للمساعدة في حماية الدعوى القانونية؟

6.7 أنشطة

تمكن الأنشطة التالية المدربين مما يلي:

- ▶ تحديد فهم المشاركين لدورهم في التحقيق في الجرائم ضد الصحفيين.
- ▶ تشجيع المشاركين على استعراض أساليب التحقيق الخاصة بهم فيما يتعلق بجرائم محددة ضد الصحفيين.
- ▶ تقييم نهج المشاركين تجاه الأسر والضحايا فيما يتعلق بالتحقيقات.

6.7.1 نشاط - حماية الصحفيين

يمكن إجراء هذا النشاط لمجموعات صغيرة. تناقش هذه المجموعات الإجابات، ثم يقوم أحد أعضاء المجموعة بتقديم نتائج مجموعته. بمجرد انتهاء المجموعات من تقديم إجاباتها، يجب إجراء مناقشة بين المشاركين حول استنتاجاتهم برئاسة المدرب.

1. هناك مظاهرة عامة واسعة النطاق تسلط الضوء على مزاعم فساد الدولة في غضون ثلاثة أيام. سيغطي الإعلام الحدث، بما في ذلك صحفيان كانا يغطيان هذه القضية بشكل مكثف. ما هي الإجراءات التي تتخذها لمنع حدوث الهجمات (مع السماح لهم بأداء وظائفهم):

أ. لمجموعة أوسع من الصحفيين؛

ب. للصحفيين المذكورين على نحو خاص.

2. تخيل أنك تلقيت مكالمة هاتفية من صحفي يخشى على سلامته بعد تلقيه تهديدات عبر الإنترنت. ما هي استراتيجيتك من أجل:

أ. توفير الحماية للصحفي؟ ادرس ما يمكنك القيام به في سياق تطبيق القانون المحلي الخاص بك؛

ب. التحقيق في التهديدات؟ ادرس ما يمكنك القيام به في سياق تطبيق القانون المحلي الخاص بك؛

ج. ما هي القضايا أو المشاكل المحتملة التي قد تحتاج إلى أخذها في الاعتبار عند وضع كلتا الاستراتيجيتين؟

6.7.2 نشاط - التحقيق في الجرائم ضد الصحفيين

يمكن إجراء هذا النشاط لمجموعات صغيرة. تناقش هذه المجموعات الإجابات، ثم يقوم أحد أعضاء المجموعة بتقديم نتائج مجموعته. بمجرد انتهاء المجموعات من تقديم إجاباتها، يجب إجراء مناقشة بين المشاركين حول استنتاجاتهم برئاسة المدرب.

أنت تحقق في جريمة قتل صحفية، نشرت قصصاً عن شبكات إجرامية كبيرة توزع المخدرات، والتي قد تكون لها صلات بالسياسيين المحليين.

1. قم بتحديد الملامح الرئيسية لاستراتيجية استخباراتية لدعم التحقيق في مقتل الصحفية.
2. لقد أقمت اتصالاً مع أحد أقرباء الضحية. وتعتقد أنه قد تكون هناك مواد ذات قيمة بوصفها معلومات استخباراتية موجودة في أرشيف المعلومات الخاص بالصحفية. ما هي العوامل التي يجب أن تأخذها في الاعتبار عند التفكير في مقاربتك لذلك الشخص للوصول إلى المواد وكيف يمكنك تأطير المحادثة والطلب مع العائلة؟
3. ضع مسودة خطة لجمع المعلومات الاستخباراتية لتوفر معلومات لإجراء مناقشة مع الأسرة.

الوحدة 7

الوصول إلى المعلومات والإفراج عنها وحجبها

جدول المحتويات

182	النقاط الأساسية
183	7.1 مقدمة
184	7.2 مبادئ عامة
184	7.2.1 الوصول إلى المعلومات بموجب قوانين وصول الجمهور إلى المعلومات
187	7.2.2 مبدأ الحد الأقصى من الإفصاح عن المعلومات
188	7.2.3 الموازنة بين "الحد الأقصى من الإفصاح" والحاجة إلى الحفاظ على النظام العام
190	7.3 الوصول إلى المعلومات والإفراج عنها
190	7.3.1 مبادئ الممارسات الأخلاقية الجيدة للإفراج عن المعلومات
190	7.3.2 من الجهة المخولة بالإفراج عن المعلومات للصحفيين؟
191	7.3.3 كيفية الإفراج عن المعلومات
192	7.3.4 قواعد البيانات والمعلومات المحفوظة إلكترونياً
193	7.3.5 وصول الصحفيين إلى الاتصالات الخاصة التي يجريها مسؤولو أجهزة إنفاذ القانون
193	7.3.6 الحق في الخصوصية من التطفل الصحفي وغيره
194	7.4 حجب المعلومات عن وسائل الإعلام والجمهور
194	7.4.1 الأساس الشرعي لحجب المعلومات
196	7.4.2 المعلومات الشخصية وبيانات القياسات الحيوية
197	7.4.3 مواد المراقبة
202	7.4.4 مسرح الجريمة
203	7.4.5 الاستيلاء على المواد الصحفية
205	7.5 أنشطة
205	7.5.1 نشاط - الإفراج عن المعلومات
206	7.5.2 نشاط - الموازنة بين الوصول إلى المعلومات وسيادة القانون
206	7.5.3 نشاط - المعلومات الشخصية

النقاط الأساسية

- ▶ مبدأ "الحد الأقصى من الإفصاح" له فوائد عديدة لأجهزة إنفاذ القانون، بما في ذلك تعزيز شفافية الشرطة والمساءلة. ويجب على تلك الأجهزة اتباع هذا المبدأ قدر الإمكان، فيما عدا استثناءات محدودة.
- ▶ يجب الإفصاح عن المعلومات حول سوء السلوك من أجهزة إنفاذ القانون للجمهور، باستثناء الحالات التي قد تُعَرِّض للخطر التحقيقات أو الملاحقات القضائية الجارية (انظر الوحدة 3 - التواصل مع وسائل الإعلام والجمهور).
- ▶ يجب أن تدرك أجهزة إنفاذ القانون أن الصحفيين (وأفراد الجمهور) لهم حقٌ قانوني في طلب المعلومات من مؤسساتهم، وذلك غالباً بموجب قوانين الوصول إلى المعلومات.
- ▶ ينبغي أن تولي أجهزة إنفاذ القانون عنايةً كبيرة عند النظر في طلبات الكشف عن المعلومات من قواعد البيانات الإلكترونية والرقمية؛ إذ إن معالجة المعلومات المحفوظة تتم بسهولة، ويمكن أن تؤدي المعالجة السريعة إلى إفصاحات غير ملائمة.
- ▶ إن المواد الصحفية محمية بشكلٍ تقليدي من المحاكم على الصعيد الدولي، وينبغي اعتبار الاستيلاء عليها إجراءً مهماً يجب أن يتطلب شكلاً من أشكال أوامر المحكمة أو الأوامر القضائية مقدماً.
- ▶ يجب النظر بعناية في الكشف عن المواد التي تم الحصول عليها من خلال المراقبة الجماعية لأنها ستحتوي حتماً على معلومات خاصة للعديد من المواطنين (تحركاتهم أو مواقعهم أو أفعالهم). وبالمثل، يجب إخطار الجمهور بوضوح بأي مراقبة جماعية من هذا القبيل.

7.1 مقدمة

إن الحق في الوصول إلى المعلومات هو أحد الحقوق الأساسية. وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 59 (أ) في دورتها الأولى في عام 1946، الذي ينص على أن "حرية تداول المعلومات حق من حقوق الإنسان الأساسية، ... المعيار الذي تقاس به جميع الحريات التي تركز الأمم المتحدة جهودها لها". وقد شرح عابد حسين، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير، ذلك بالتفصيل في تقريره لعام 1995 الموجه إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، قائلاً:



**ستخلو الحرية من أي فعالية إن لم تُتَح للناس إمكانية الحصول على المعلومات. وهذه
الإمكانية أمرٌ أساسي لأسلوب الحياة الديمقراطي. ولذلك ينبغي بقوة وقف الاتجاه
الرامي إلى حجب المعلومات عن الناس عامةً".²⁴⁰**

وفي حين أن هذه الحقوق تنطبق على جميع أفراد الجمهور، يشكل الصحفيون بالطبع القناة التي يحصل من خلالها معظم ذلك الجمهور على معلوماته (أو أخباره) حول الخدمات العامة والجريمة والقانون والنظام. ويُعد عمل الصحفيين في محاسبة الموظفين العموميين من خلال تقديم التقارير المنفتحة والعادلة للجمهور الأوسع والتدقيق نيابةً عنه جزءاً أساسياً من الديمقراطية السليمة.

يمكن لأجهزة إنفاذ القانون تحسين علاقاتهم مع المواطنين، من خلال تحسين علاقاتهم مع وسائل الإعلام والصحفيين، الذين يعززون الشفافية والمساءلة في المؤسسات العامة. لكن نمو وسائل التواصل الاجتماعي أتاح أيضاً نشر المعلومات الخاطئة والمضللة والمضرة بسرعة وسهولة، مما يخلق مشاكل محتملة للجهات (مثل أجهزة إنفاذ القانون) التي تسعى إلى حماية المجتمعات من الأذى، وإثبات الحقائق أو إبطالها. وهذا ما يجعل من الأكثر أهمية بالنسبة إلى أجهزة إنفاذ القانون أن تحرص على أن تكون مصادر موثوقة للمعلومات الرسمية حول قضايا الأمن والعمل الشرطي.

240 الأمم المتحدة، 1994. pdf. G9475076/PDF/G9475076/GEN/G9475076/DOC/UNDOC/GEN/G9475076/PDF/G9475076.pdf، E/CN.4/1995/32، الفقرة 35.

7.2 مبادئ عامة



يجب أن نسعى دائماً لبناء مصداقية قوات الشرطة والحفاظ عليها، حتى في أصعب الظروف. لا ينبغي أن نقول كل شيء، لكن كل ما نقوله يجب أن يكون صحيحاً.

إيان لافرينيير، عضو الجمعية الوطنية في كيبك. مدير الاتصالات المؤسسية السابق، دائرة شرطة مدينة مونتريال، كندا²⁴¹

7.2.1 الوصول إلى المعلومات بموجب قوانين وصول الجمهور إلى المعلومات

على مستوى الأمم المتحدة، هناك ثلاث وثائق رئيسية تحدد المعايير الأساسية للقانون غير الملزم فيما يتعلق بتفسير وتنفيذ حق الوصول إلى المعلومات على المستوى الوطني من قبل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. وتشمل تلك الوثائق ما يلي:

- ▶ التعليق العام رقم 34 للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة²⁴²
 - ▶ تقرير المقرر الخاص إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن حماية وتعزيز الحق في حرية الرأي والتعبير. 29 كانون الأول/ديسمبر 1999²⁴³
 - ▶ تقرير المقرر الخاص إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن حماية وتعزيز الحق في حرية الرأي والتعبير. 4 أيلول/سبتمبر 2013²⁴⁴
 - ▶ الأمم المتحدة. أهداف التنمية المستدامة. 16: تشجيع إقامة مجتمعات مسالمة يسودها العدل ولا يُهمش فيها أحد²⁴⁵
- اعترفت عدة هيئات دولية أخرى مسؤولة عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بالحق الأساسي للإنسان في الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها الهيئات العامة، كما دعت الدول الأعضاء إلى اعتماد تشريعات فعالة لضمان احترام هذا الحق في الممارسة²⁴⁶ وتشمل تلك الهيئات المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان مثل محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان؛ والآليات الإقليمية، بما في ذلك منظمة الدول الأمريكية ومجلس أوروبا والاتحاد الأفريقي؛ والهيئات الدولية مثل الكومنولث.
- في عام 2004، اعتمدت الولايات الثلاث الخاصة بحرية التعبير، وهي مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير، وممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بحرية وسائل الإعلام، والمقرر الخاص لمنظمة الدول الأمريكية المعني بحرية التعبير، إعلاناً مشتركاً يوضح بالتفصيل الحق في المعلومات:

241 اليونيسكو. 2018. حرية التعبير والنظام العام: تعزيز العلاقة بين قوى الأمن والمصحفين. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000261467>

242 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. 2011. التعليق العام رقم 34، المادة 19، حرية الرأي والتعبير. <https://digitallibrary.un.org/record/715606>

243 المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. 1999. E/CN.4/1999/64. تقرير المقرر الخاص بشأن حماية وتعزيز الحق في حرية الرأي والتعبير. <https://undocs.org/Home/Mobile?FinalSymbol=E%2FCN.4%2F1999%2F64&Language=E&DeviceType=Desktop&LangRequested=False>

244 الجمعية العامة للأمم المتحدة. 2013. A/68/362. تقرير المقرر الخاص بشأن تعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير. <https://undocs.org/A/68/362>

245 متوفر من خلال الرابط: 16/goals/goal16 <https://sdgs.un.org/goals/goal16>

246 اليونيسكو. 2008. حرية المعلومات: مسح قانون مقارن. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000158450>. ص. 7.



إن الحق في الوصول إلى المعلومات التي تحتازها السلطات العامة هو حق أساسي من حقوق الإنسان وينبغي إعماله على الصعيد الوطني بواسطة تشريعات شاملة (كقوانين حرية المعلومات مثلاً) استناداً إلى مبدأ الكشف عن أقصى قدر من المعلومات الذي يؤسس فرضية أن جميع المعلومات يجب أن تكون متاحة فيما عدا استثناءات محدودة".²⁴⁷

وبالإضافة إلى ذلك، ينطوي الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة على الغاية 16.10 والتي تهدف إلى "كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية"²⁴⁸ كوسيلة لضمان وجود مؤسسات خاضعة للمساءلة وشاملة وعادلة.

على وجه الخصوص، يسعى المؤشر 16.10.2 لأهداف التنمية المستدامة وإرشادات البيانات الوصفية ذات الصلة التي وضعتها اليونسكو بصفتها وكالة الأمم المتحدة الراعية لهذا المؤشر، إلى قياس ورصد "عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ ضمانات دستورية، تشريعية، و/أو سياساتية لإطلاع الجمهور على المعلومات"،²⁴⁹ ويشكل مساهمة أساسية في تعزيز "السلام والعدالة والمؤسسات القوية".

تتبع المعايير الدولية بعض المبادئ العامة المتعلقة بالحق في الوصول إلى المعلومات العامة وهي: افتراض قوي لصالح الوصول؛ الوسائل الإجرائية الجيدة التي يمكن من خلالها ممارسة الحق، بما في ذلك من خلال التزامات النشر الاستباقية؛ نظام استثناءات واضح وضيق؛ والحق في الطعن في انتهاكات القواعد أمام هيئات رقابة مستقلة.²⁵⁰

بالإضافة إلى ذلك، هناك قوانين تتعلق بإمكانية الوصول إلى المعلومات في أكثر من 135 دولة حول العالم، والتي تسمح بوصول عامة الناس إلى البيانات التي تحتفظ بها الحكومات الوطنية،²⁵¹ أو، عند الاقتضاء، حكومات الولايات والحكومات المحلية. ومن المهم أن تدرك أجهزة إنفاذ القانون أن الصحفيين وأفراد الجمهور لهم حق قانوني في طلب المعلومات من مؤسساتهم.

بموجب قوانين الوصول إلى المعلومات، تلتزم الحكومات والهيئات العامة (مثل أجهزة إنفاذ القانون) عادةً بواجب نشر وتعزيز افتتاح المعلومات حول المؤسسات والأنشطة والسياسات العامة. وهناك في العديد من البلدان أيضاً ضمانات دستورية للحق في الوصول إلى المعلومات.

لكن هناك استثناءات وفقاً للمعايير الدولية فيما يتعلق بما يجب الإفراج عنه بموجب قوانين التشريع هذه، ولذا يجب على المسؤولين طلب المشورة بشأن ذلك من الزملاء في العلاقات العامة أو الاتصالات.

247 الإعلان المشترك من مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير، وممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بحرية وسائل الإعلام، والمقرر الخاص لمنظمة الدول الأمريكية المعني بحرية التعبير. 2004. الآليات الدولية لتعزيز حرية التعبير.

248 انظر مستودع البيانات الوصفية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة: <https://www.osce.org/files/f/documents/6/f/38632.pdf>. ص. 2.

249 المرجع نفسه.

250 اليونسكو. 2008. حرية المعلومات: مسح قانوني مقارنة. <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000158450>. ص. 155.

251 للحصول على قائمة كاملة بالبلدان التي اعتمدت قوانين الوصول إلى المعلومات، انظر <https://www.rti-rating.org/>

مربع - سوء سلوك الشرطة ومساءلتها

قد تكون طلبات الحصول على معلومات حول سوء السلوك أو المخالفات من قبل ضباط الشرطة ومسؤولي إنفاذ القانون مبعثاً لعدم الارتياح لأجهزة إنفاذ القانون وتؤدي إلى مقاومة للشفافية وسلوكيات دفاعية. ويمكن أن تؤدي مثل هذه السلوكيات بسهولة إلى التدقيق في المحاكم العامة والدعوى السلبية عندما يتم الإعلان عن محاولات مقاومة طلبات الوصول إلى المعلومات.

في عام 2019، وبعد رفض شرطة شيكاغو طلبات من مجلة شيكاغو ريبورتر لأكثر من أربعة عشر شهراً، قامت بتسليم جدول بيانات لأكثر من 30 ألف ضابط شرطة حالي وسابق في شيكاغو يعود تاريخهم إلى منتصف الأربعينيات من القرن الماضي، بما في ذلك الأسماء وأرقام الشارات وتواريخ الخدمة والمرتبة الأخيرة والمهام وغيرها من البيانات.²⁵²

قامت شيكاغو ريبورتر ببناء قاعدة بيانات لقضايا سوء سلوك الشرطة، وتمكنت باستخدام مقارنة بسيطة من ربط قاعدة البيانات بملف أفراد الشرطة. ولكن نتيجة وجود سجلات غير مكتملة للشرطة وأسماء مختصرة، لم يتضح المدى الكامل الذي ظهر فيه ضباط الشرطة كمتهمين في قضايا متعددة. فارتأت المجلة بأن قائمة دقيقة بتفاصيل الضباط ستسمح لها باستخدام خوارزمية بسيطة لمطابقة الدعاوى القضائية بالضباط - وهي نافذة مهمة على مساءلة الشرطة، وهو ما وافقت عليه المحكمة في نهاية المطاف. قاوم قسم شرطة شيكاغو بشدة، ولكن عندما أجبرته المحكمة على تسليم القائمة، كشفت نتيجة التحقيق الكثير. على سبيل المثال، ظهر ضابط في 16 دعوى قضائية كلفت المدينة أكثر من نصف مليون دولار أمريكي.

نقاط للنقاش:

- ▶ هل يوجد في دولتك تشريع للوصول إلى المعلومات العامة؟
- ▶ إن كان الأمر كذلك، فهل أنت على دراية به؟
- ▶ إذا لم يكن لدى دولتك تشريع للوصول إلى المعلومات العامة أو تشريع مماثل، فهل يتعين عليها ذلك؟

²⁵² مات كيفر، شيكاغو ريبورتر، 28 آب/أغسطس 2019، كيف حارب قسم شرطة شيكاغو - وخسر في نهاية المطاف - معركة بموجب قانون حرية المعلومات لإبقاء أسماء أفراد الشرطة سراً على الجمهور. <https://www.chicagoreporter.com/how-the-chicago-police-department-fought-and-ultimately-lost-its-foia-battle-to-keep-cop-names-from-the-public/>

7.2.2 مبدأ الحد الأقصى من الإفصاح عن المعلومات

يوجد فوائد حقيقية للنهج الاستباقي للإفراج عن المعلومات من أجهزة إنفاذ القانون، في الظروف المناسبة. إذ من شأن ذلك النهج:

- ▶ إظهار الشفافية في تطبيق القانون؛
- ▶ المساعدة في رصد الجرائم؛
- ▶ مساعدة الجمهور على رؤية العدالة تتحقق (على سبيل المثال، بعد الملاحقات القضائية)؛
- ▶ تعويض المعلومات الخاطئة أو المضللة (على سبيل المثال على وسائل التواصل الاجتماعي).

ولكن من المهم عدم إساءة تفسير مبدأ الحد الأقصى من الإفصاح. فالمقصود به هو أن يبذل المسؤولون قصارى جهدهم للاستجابة للطلبات بأكبر قدر ممكن، مع عدم تقديم المزيد من المعلومات - إضافة إلى تلك المطلوبة - إلا عندما يكون هناك غرض أساسي واضح للشرطة.

وفي حين أنه قد لا يُنظر بالضرورة إلى أنه من مصلحة أجهزة إنفاذ القانون إبراز جميع المعلومات التي قد تكون ذات فائدة للجمهور (على سبيل المثال، عندما يكون المسؤولون قد تصرفوا بشكل خاطئ، أو في حالات الفساد)، فإن الشرطة هي هيئة عامة، وهي بالتالي تخضع لقواعد الكشف عن المعلومات الموجودة في قوانين "الحق في الحصول على المعلومات" الموجودة في العديد من الدول في جميع أنحاء العالم. كما يُعد الوصول إلى المعلومات حقاً من حقوق الإنسان كما هو منصوص عليه في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتلتزم أجهزة إنفاذ القانون بتعزيز هذا الحق وحمايته.²⁵³ وبموجب هذا الإطار القانوني، تلتزم أجهزة إنفاذ القانون بالكشف عن جميع المعلومات التي تم تقديم طلب للحصول عليها، مع مراعاة استثناءات معينة فقط، بما في ذلك حماية قدرة الشرطة على التحقيق في الجرائم (انظر أيضاً 7.3.5 - وصول الصحفيين إلى الاتصالات الخاصة التي يجريها مسؤولو أجهزة إنفاذ القانون).

ينبغي ألا تسعى أجهزة إنفاذ القانون إلى تقييد أو صدّ وسائل الإعلام والمواطنين، عندما يطلبون المعلومات التي يحق لهم الحصول عليها قانوناً. ويجب على المسؤولين الإفصاح عن المعلومات على النحو الذي يقتضيه القانون والسماح لهم بإعداد تقارير دقيقة عن المسائل التي تخدم المصلحة العامة. وفيما يتعلق بعلاقات الشرطة مع وسائل الإعلام، يجب أن تكون جميع عمليات التواصل مشروعاً ومهنية ومدعومة بسياسة إعلامية رسمية يمكن الوصول إليها من كلٍّ من الموظفين والصحفيين (انظر الوحدة 3 - التواصل مع وسائل الإعلام والجمهور).

والسؤال الرئيسي بالنسبة إلى أجهزة إنفاذ القانون التي تعمل مع الإفراج عن المعلومات للصحفيين هو: إذا لم يكن بالإمكان الإفصاح عن المعلومات لوسائل الإعلام، فما السبب؟

نقاط للنقاش:

- ▶ ما رأيك في مبدأ "الحد الأقصى من الإفصاح"؟
- ▶ ما هي فوائد وجود مثل هذا المبدأ؟
- ▶ ما هي الصعوبات التي قد يسببها مثل هذا المبدأ للمسؤولين في التعامل مع وسائل الإعلام؟

²⁵³ المادة 19: لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية".
انظر الأمم المتحدة، 1948. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

<https://www.un.org/en/about-us/universal-declaration-of-human-rights>

7.2.3 الموازنة بين "الحد الأقصى من الإفصاح" والحاجة إلى الحفاظ على النظام العام

هناك جانبان في هذا الشأن، أحدهما هو مدى سعي الشرطة للفت انتباه الجمهور إلى حدث أو حقيقة معينة، من خلال تضمينها في اتصالاتها الاستباقية مع وسائل الإعلام. ويجب على الشرطة في هذه الحالة ممارسة بعض السلطة التقديرية، وكذلك احترام حدود القانون. والثاني هو إلى أي مدى يجب على الشرطة إفشاء المعلومات بناءً على طلب إما من وسائل الإعلام أو من أي جهة أو فرد آخر. وفي هذه الحالة يفرض القانون، كما هو موضح أعلاه، التزامات واضحة على أجهزة إنفاذ القانون، بصفاتها هيبات عامة، والتي يجب عليها احترامها.

وقد ورد هذا في مقتطف من مقال في مجلة للصحفيين:



إن المشكلة في عبارة "لا تعليق" هي أنها تعليق حقاً - وتكون أحياناً أسوأ تعليق يمكن أن يدلي به المرء. فهي تنطوي على اعتراف بالذنب، في حين قد يكون الواقع عكس ذلك، وقد تنم عن عدم مبالاة أو عدم الكفاءة".

سيتشكل السرد، مع أو بدون مدخلات صانع الأخبار، وقد يفوت الشخص الموجود في قلب القصة برفضه التعليق الفرصة للتأثير على كيفية تأطيرها".²⁵⁴

إن السببَيْن الرئيسيين لرفض أجهزة إنفاذ القانون الكشف عن المعلومات في معظم الدول الديمقراطية هما ما يلي:

1. لتجنب المساس بسلامة أجهزة إنفاذ القانون أو المخاطرة بإلحاق الضرر بالتحقيق الجاري أو إقامة العدل (الملاحقات القضائية). ويشمل ذلك الكشف عن المعلومات التي قد تضر بمنع الجريمة، وكذلك التحقيقات، بما في ذلك تقنيات التحقيق، والقبض على الجناة ومقاضاتهم، وبشكل أعم، نزاهة وفعالية إقامة العدل.
 2. ضرورة تحقيق التوازن بين احترام حق الجمهور في الاطلاع على الأمور الأمنية، وخاصةً نظام العدالة الجنائية، وحق كل فرد في الخصوصية. ويمثل ذلك مسألة معقدة، وتختلف النُهج المتبعة قليلاً باختلاف الولايات القضائية.
- عند تحديد ما يجب تقديمه إلى وسائل الإعلام، يجب أن تعمل أجهزة إنفاذ القانون دائماً بطريقة موضوعية وحيادية وعادلة وأخلاقية. ويجب ألا يكون هناك محاباة على الإطلاق تجاه وسيلة إعلامية أو صحفي على حساب وسيلة إعلامية أخرى.

فيما يلي مثال لبعض إرشادات الشرطة حول العلاقات مع وسائل الإعلام:



أصبح الاستماع إلى جلسات الاستماع بشأن سوء سلوك الشرطة اليوم علنياً، ويجب أن تعكس اتصالات الشرطة مثل هذا الانفتاح. ومن المهم لتعزيز ثقة الجمهور بالعمل الشرطي أن يكون جهاز الشرطة منفتحاً وشفافاً بشأن الإجراءات والقرارات المتعلقة بادعاءات ارتكاب مخالفات من قبل مسؤوليها وموظفيها، بما يتفق مع مدونة الأخلاقيات.

يعتبر رد الشرطة على مزاعم ارتكاب ضباط لسوء السلوك أو الجرائم والوضع الوظيفي ذي الصلة لضباط الشرطة مصلحة عامة كبيرة ومشروعة ويجب نشر تصريحات لوسائل الإعلام بشكل استباقي إذا تم توجيه الاتهام إلى الضباط فيما يتعلق بأنشطة خارج الخدمة تنطوي على إجرام خطير (على سبيل المثال، الجرائم الجنسية أو الاعتداءات الخطيرة أو الاحتيال أو الفساد) أو الأمور التي يمكن أن تضر بشكل خطير بثقة الجمهور في جهاز الشرطة أو تضع نزاهتها موضع تساؤل".²⁵⁵

7.3 الوصول إلى المعلومات والإفراج عنها

7.3.1 مبادئ الممارسات الأخلاقية الجيدة للإفراج عن المعلومات

استناداً إلى الممارسات العامة لعمل الشرطة في الدول الديمقراطية وإلى استعراض لإجراءات التشغيل، تشمل المبادئ العملية المقبولة عموماً والمتعلقة بالإفراج عن المعلومات ما يلي:

1. الانفتاح والشفافية فيما يتعلق بالمعلومات في الوقت المناسب أمر مهم للحفاظ على علاقة إيجابية وتعزيزها بين أجهزة إنفاذ القانون والمجتمعات. إذ يساعد ذلك على بناء الثقة في "الصوت" الرسمي لمسؤولي إنفاذ القانون.
2. من خلال الاستجابة الفورية لطلبات الحصول على المعلومات، تساعد أجهزة إنفاذ القانون على توضيح موقفها والمسائل التي تشارك فيها أو التي لها مصلحة فيها.
3. إذا لم يكن بالإمكان الإفصاح عن المعلومات للجمهور، فلماذا لا؟ إذ إن الوضوح مهم بشأن الأسباب المبررة لعدم الكشف عن المعلومات.
4. تتمتع أجهزة إنفاذ القانون والصحفيون بروح مهنية في مجالاتهم، وينبغي تشجيع الاحترام المهني المتبادل لأدوار بعضهم البعض.
5. يجب أن تتوخى أجهزة إنفاذ القانون الحذر حتى لا تشارك المعلومات الخاطئة أو المضللة مع وسائل الإعلام والجمهور (بما في ذلك عبر قنوات التواصل الاجتماعي).
6. بصفتهم موظفين عموميين موثوقين، يجب ألا يطلب أفراد أجهزة إنفاذ القانون أو يقبلوا أي عرض ضيافة أو هدية أو إكرامية من الصحفيين يمكن أن تعرض حيادهم أو نزاهتهم للخطر أو تظهر ذلك الحياد أو النزاهة.
7. يجب ألا يسيء أفراد أجهزة إنفاذ القانون استخدام مناصبهم كموظفين عموميين، وألا يضرُوا بسمعة مؤسساتهم، من خلال استخدام وسائل الإعلام لتعزيز أغراضهم الشخصية أو السياسية أو المهنية أو مصالحهم التجارية.
8. يجب أن تعامل أجهزة إنفاذ القانون المعلومات باحترام، وألا تقوم بالوصول إليها أو الكشف عنها إلا في المسار الصحيح لواجبات الشرطة وبموجب السلطة الصحيحة للقيام بذلك.
9. يجب توثيق قرار الإفراج عن المعلومات للصحفيين، إلى جانب تفاصيل زمان وطريقة ذلك.

7.3.2 من الجهة المخولة بالإفراج عن المعلومات للصحفيين؟

إن الإجابة الأكثر شيوعاً على هذا السؤال هي: كبار الشخصيات مثل وزير الداخلية أو مدير عام الشرطة أو المفوض، وغيرهم من المسؤولين. لكن ذلك يتجاهل توقعات الجمهور، وخاصةً وسائل الإعلام، الذين قد يرغبون في الحصول على منظور عملياتي سريع "على أرض الواقع" بشأن موقف ما. وإدراكاً لذلك، وانطلاقاً من التحلي بالشفافية، فإن العديد من أجهزة الشرطة لديها وظائف علاقات عامة لامركزية ومسؤولي عمليات مفوضين للتعامل مع وسائل الإعلام في الظروف التي تتطلب فيها ضغوط الوقت أو السياق التشغيلي ذلك.

تؤكد معظم مدونات قواعد السلوك والإجراءات التشغيلية الخاصة بأجهزة إنفاذ القانون على ضرورة أن يتبع المسؤولون الإجراءات المعمول بها التي تحكم عمليات الاتصال مع وسائل الإعلام.

وبينما يمكن للصحفيين الاتصال بأي مسؤول للحصول على المعلومات، عادةً ما تلبي أجهزة إنفاذ القانون عموماً مثل هذه الطلبات بشكلٍ مركزي، أو تقوم بتحديد نقاط اتصال تحت إشراف موظفين مخصصين لضمان اتساق الاستجابة ومراقبة العلاقات الإعلامية بشكلٍ أفضل (انظر الوحدة 3 - التواصل مع وسائل الإعلام والجمهور).

وبغض النظر عن "الجهة" التي تتعامل مع وسائل الإعلام، يجب أن يكون تسهيل الاتصال المستجيب للجمهور العام هو المبدأ الرئيسي في جميع الحالات.

نقاط للنقاش:

- ▶ ما هي الجهة ضمن جهاز إنفاذ القانون في دولتك المخولة بالإفراج عن المعلومات؟
- ▶ هل هي متاحة دائماً للقيام بذلك، أو هل نظام الإفراج مرن بدرجة كافية؟

7.3.3 كيفية الإفراج عن المعلومات

بغض النظر عن عمل كمتحدث رسمي للإفراج عن المعلومات للصحفيين، يجب على الشخص الذي يأذن بذلك التأكد من الاحتفاظ بسجل يشير إلى مصدر الطلب؛ ومصدر المعلومات التي تم نشرها، والأساس المنطقي لذلك، والتفاصيل والأسباب المنطقية لأي جوانب تم حجبها. إذ يضمن ذلك إمكانية تتبع أي أسئلة حول دقة الوقائع للمعلومات التي تم الإفراج عنها وصولاً إلى المصدر للتحقق منها وإعطاء تجربة تدقيق قائمة على الأدلة.

بعد الاحتفاظ بهذه السجلات أمراً بالغ الأهمية، لأنه في العديد من قضايا المحاكم، يمكن أن يصبح توقيت ومحتوى الإفراج عن المعلومات وأسباب ذلك مهماً للأدلة في المحاكمات الجنائية.

للسبب الموضحة أعلاه، ينبغي عدم الإفراج عن المعلومات شفهيّاً في معظم الحالات، بل يجب أن يكون ذلك في شكل بيان مكتوب. وعند نشر معلومات مكتوبة، من الأفضل إرسالها عبر البريد الإلكتروني حتى يكون هناك مسار تدقيق للرجوع إليه إذا لزم الأمر.

نقاط للنقاش:

- ▶ هل اضطررت يوماً إلى الإفراج عن معلومات لوسائل الإعلام؟
- ▶ هل شعرت أنك مُجهّز للقيام بذلك؟
- ▶ ما هي الأدوات التي يمكنك استخدامها للتأكد من أنك واثقٌ مما تنشره لوسائل الإعلام؟

مربع - ما هو نوع المعلومات التي يجب على أجهزة إنفاذ القانون الإفراج عنها؟

يجب على أجهزة إنفاذ القانون أن تنشر المعلومات التالية:

1. ما يخدم المصلحة العامة (وخاصةً بعض الحقائق: السلامة العامة، الحوادث، الجرائم، السرقات، الاعتقالات، لوائح الاتهام)؛
2. ما يعزز النقاش العام حول القضايا المتعلقة بأجهزة إنفاذ القانون وعملها؛
3. ما يتمتع الجمهور بالحق في معرفته؛
4. ما يساعد في توضيح كيفية قيام أجهزة إنفاذ القانون بعملها، مع ملاحظة أن ذلك ينطبق على كل من التدابير الإيجابية والانفتاح تجاه التحديات التي تواجهها تلك المؤسسات والأخطاء التي يرتكبها مسؤولو جهاز إنفاذ القانون؛
5. ما يساعد في بناء ثقة الجمهور في سيادة القانون وأجهزة إنفاذ القانون؛
6. ما يساعد في الكشف عن الجرائم؛
7. ما كان الغرض منه منع الجريمة أو تحقيق السلامة (على سبيل المثال، أثناء حادث كبير).

يجب على أجهزة إنفاذ القانون عدم نشر المعلومات عندما يتعلق الأمر بما يلي:

1. التفاصيل المتعلقة بتحقيق عندما يمكن أن تُعرض هذه المعلومات التحقيق أو مقاضاة المتهم أو التحقيقات المستقبلية للخطر؛
2. التفاصيل حول مواقف معينة، والتي قد تعطي الآخرين أفكاراً "تقليدياً" من حيث الأساليب المستخدمة؛
3. هوية المتقدمين بالشكوى والشهود والضحايا (باستثناء حالة وفاة الضحية نتيجة الحادث).

7.3.4 قواعد البيانات والمعلومات المحفوظة إلكترونياً

شهد العقدان الماضيان توسعاً كبيراً في استخدام أجهزة إنفاذ القانون حول العالم للوسائط الإلكترونية لتخزين وفرز البيانات التي تمتلكها أو تجمعها. وأصبحت الغالبية العظمى من المعلومات التي تحتفظ بها الآن أجهزة إنفاذ القانون في العديد من الدول مخزنة في قواعد بيانات أو في أشكال إلكترونية. وبالتالي، فإن هذا الشكل من المعلومات هو مصدر مهم وواضح لطلبات الصحفيين.

تستخدم أجهزة إنفاذ القانون مجموعة من قواعد البيانات التي تغطي مجالات مثل تسجيل الجرائم والحوادث، والسجلات الجنائية، والمعلومات الاستخباراتية، والمعلومات المتعلقة بالمركبات والمباني. ويوجد أيضاً قواعد بيانات متخصصة للمجالات العملية في إنفاذ القانون، مثل إساءة معاملة الأطفال والعنف المنزلي وإدارة التحقيقات. وتكون الكثير من المعلومات التي يتم الاحتفاظ بها في شكل قاعدة بيانات/إلكترونية بحكم طبيعتها حساسة، وغالباً ما تتعلق بتفاصيل التحقيقات الجنائية والمعلومات الشخصية عن الضحايا والشهود والجناة. وبالتالي، ينبغي أن تولي أجهزة إنفاذ القانون عنايةً كبيرةً عند دراسة طلبات الكشف عن المعلومات من مثل هذه المصادر.

7.3.5 وصول الصحفيين إلى الاتصالات الخاصة التي يجريها مسؤولو أجهزة إنفاذ القانون

يتمتع أفراد أجهزة إنفاذ القانون، مثلهم مثل أي شخص آخر، بحقوق حرية التعبير والخصوصية ومستوى من الحماية من حيث المدى الذي يجب أن يتم فيه الكشف عن اتصالاتهم الخاصة، إما بشكل استباقي أو نتيجة لطلبات من الجمهور. ولكن يجب على موظفي إنفاذ القانون ألا يفترضوا أن اتصالاتهم الخاصة ستتم حمايتها تلقائياً من الإفراج في حالة تقديم طلب بذلك، لأن أفعالهم، بصفته موظفين عموميين، قد تؤثر على صورة وسمعة مؤسساتهم والطريقة التي تُرى فيها منظماتهم (أجهزة إنفاذ القانون)، بما في ذلك أفعالهم الخاصة وما يقولونه ويكتبونه.

يمكن أن يؤدي الوضع الذي يتمتع به أفراد أجهزة إنفاذ القانون إلى أن يولي الجمهور اهتماماً أكبر بالأراء التي يعبرون عنها أو يكتبونها، والولاءات التي قد يحملونها. قد يكون محتوى الاتصالات الخاصة قائماً على أفضل النوايا، وعلى الرغم من ذلك يجب أن تأخذ أجهزة إنفاذ القانون في الاعتبار الآثار المترتبة عليها دائماً، إذ لربما وجدت المواد طريقها إلى المجال العام. وتمتلك أجهزة إنفاذ القانون في معظم الدول سياسات مطبقة ليسترشد بها المسؤولون في اتصالاتهم "الخاصة"، وكذلك لتغطية المواقف التي يتم فيها الاتصال بهم لكتابة مقالات أو مدونات أو إجراء مقابلات تتطوي تحت مظلة الرأي الشخصي وقد تبدو بأنها تمثل رأي المؤسسة.

وبالتالي فإن القيود العملية على حق أفراد قطاع إنفاذ القانون في حرية التعبير والخصوصية تتجاوز تلك المفروضة على الأفراد الآخرين الذين لا يشغلون أي دور عام في المجتمع.

تغطي الوحدة 3 - 3.5 "الوسائط الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي" استخدام مسؤولي جهاز إنفاذ القانون لوسائل التواصل الاجتماعي

7.3.6 الحق في الخصوصية من التطفل الصحفي وغيره

إن الخصوصية حق مهم تعترف به المادة 12 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وعلى الرغم من أن أفراد أجهزة إنفاذ القانون يتمتعون بنفس الحق في الخصوصية في حياتهم الشخصية (وفقاً للقسم السابق) مثل غيرهم من الجمهور، فإن هذا الحق لا ينطبق عندما يكونون في الخدمة في الأماكن العامة.²⁵⁶ ويرجع ذلك جزئياً إلى اعتبارات العملية المتعلقة بطبيعة مناصبهم التي تكون عامة بالضرورة، كما أنه يجلب مستوى إضافياً من التدقيق من قبل وسائل الإعلام والجمهور على حد سواء.

وقد أفاد تقرير عن العمل الشرطي في قمة مجموعة العشرين المنعقدة في تورونتو عام 2010 بعنوان "تنظيم الحق في الاحتجاج: تقرير الاستعراض المنهجي لمجموعة العشرين" بأنه:



طالما أن جميع الصحفيين والمتظاهرين والمراقبين تقريباً يحملون كاميرا من نوع ما، فإن سلوكهم معرض لأن يتم تسجيله في أي وقت. ويقبل معظمهم (الشرطة) أنه حتى في ظل الضغط الهائل، قد تتم محاسبتهم على أفعالهم".²⁵⁷

256 كفاءة موصى بها حول الخصوصية وحماية البيانات، انظر اليونسكو. مبادئ توجيهية للجهات القضائية بشأن الخصوصية وحماية البيانات.

<https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000381298?posInSet=1&queryId=148e8b4d-2572-4851-8d42-c34004c1dd8b>

257 مكتب مدير مراجعة الشرطة المستقلة. 2012. تنظيم الحق في الاحتجاج: تقرير الاستعراض المنهجي لمجموعة العشرين".

https://www.oiprd.on.ca/wp-content/uploads/G20-Systemic-Review-2012_E.pdf

وهناك مبرر آخر أيضاً للقيود المفروضة على خصوصية موظفي إنفاذ القانون عند التصرف في الأماكن العامة والقيام بوظيفتهم المعتادة، يتمثل في الحاجة إلى الحفاظ على الإشراف المناسب لإنفاذ القانون، وحق الجمهور في إبلاغه بكيفية تصرف المسؤولين.

ستكون هناك مناسبات تتطلب فيها المخاوف الأمنية المشروعة أن تتخذ أجهزة إنفاذ القانون خطوات لحماية هويتهم، ربما عند التعامل مع مسائل إرهابية أو بارزة. لكن من الواضح أنه يجب التمييز بين هذه الاعتبارات ومخاوف الخصوصية الشخصية البسيطة. ويجب تبرير السلوك الوقائي من هذا النوع على أساس كل حالة على حدة، ويجب تطبيق أي احتياطات حول الهوية فقط بقدر ما هو ضروري بشكل معقول لحماية الهوية (تزويد المسؤولين بأقنعة أو إزالة المعرفات من الزي الرسمي) بدلاً من تقييد الحق من الصحفيين وأفراد الجمهور لمراقبة وتسجيل الأحداث في الأماكن العامة.

ويجب أن تضمن أجهزة إنفاذ القانون في هذه الحالة أن مسؤوليها يفهمون سياسات مؤسستهم وأن لديهم قوانين يمكنهم الرجوع إليها. ويجب أن تصف هذه المجموعة من السياسات المكتوبة ما يلي:

- ▶ من يُسمح له باستخدام الرسائل النصية ووسائل التواصل الاجتماعي.
- ▶ أنواع المعلومات التي يمكن إرسالها باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي والرسائل النصية.
- ▶ نظرة عامة على سياسة ملكية الجهاز الخاص بالمؤسسة، بما في ذلك شبكات الهاتف الجوال التي يمكن استخدامها.
- ▶ القنوات والتطبيقات التي يُسمح بها للأجهزة.

قبل وضع اللمسات الأخيرة على السياسات، من المهم أن تحصل الأجهزة على تغذية راجعة من الجهات المعنية الرئيسية، مثل فرق الموارد البشرية والمستشارين القانونيين التي قد يكون لها دور في تحديد ما يجب فعله وما يجب تجنبه وفي صياغة عواقب عدم الامتثال. إذ تخلق هذه الخطوة قبولاً من الأعلى لضمان توافق السياسات مع الاحتياجات والإرشادات التنظيمية.²⁵⁸

7.4. حجب المعلومات عن وسائل الإعلام والجمهور



لم يثبت أحد أن المجتمع الجاهل هو مجتمع آمن".

لوسي دالغليش، عميدة كلية فيليب ميريل للصحافة²⁵⁹

ناك قولٌ مأثورٌ قديم مفاده أن الصورة تعادل 1000 كلمة. إن أكثر ما يصح فيه هذا القول هو وسائل الإعلام. لقد اعتاد الجمهور في جميع أنحاء العالم على الأخبار التي تحتوي على صور فورية وتسجيلات صوتية حية ومقاطع فيديو تعطي إحساساً بالواقع والحيوية لتقارير الصحفيين.

تناولت الأقسام السابقة من هذا الفصل الالتزامات بنشر المعلومات للجمهور والصحفيين إما بشكلٍ استباقي، على سبيل المثال لتسليط الضوء على عمل الشرطة الجيد أو المساعدة في تحقيق، أو استجابةً لطلب الوصول إلى هذه المعلومات. يتناول القسم التالي الظروف التي قد تنتظر فيها أجهزة إنفاذ القانون في حجب المعلومات، وبعض الفئات الخاصة من المعلومات التي يمكن اعتبارها حساسةً بشكلٍ خاص.

7.4.1 الأساس الشرعي لحجب المعلومات

بشكلٍ عام تشمل قوانين الوصول إلى المعلومات التي تحدد الالتزامات بالكشف عن المعلومات من جانب الهيئات العامة أيضاً إشارة إلى الظروف المحدودة التي يجب في ظلها حجب المعلومات. ومن المهم أن يكون ضباط الشرطة على دراية بالكيفية التي يمكن فيها تحقيق التوازن بين الإفراج عن المعلومات وحجبها، وذلك بناءً على التشريعات السارية في ولاياتهم القضائية، واحترام حرية التعبير الدولية والوصول إلى معايير المعلومات. وباختصار، فإن الظروف العامة التي ينبغي أن تنتظر بموجبها أجهزة إنفاذ القانون في حجب المعلومات تتضمن المعلومات التي:

- ▶ تُعَرِّض للخطر تحقيقاً قائماً، ربما عن طريق تنبيه المشتبه بهم إلى احتمالية اهتمام أجهزة إنفاذ القانون بأنشطتهم؛
- ▶ تُعَرِّض للخطر ملاحقة قضائية أو محاكمة عادلة في المستقبل؛
- ▶ تُعَرِّض للخطر حياة أو رفاة الضحية أو الشاهد في جريمة جنائية (هذا الاعتبار وثيق الصلة بشكلٍ خاص في حالات الخطف والاختطاف)؛
- ▶ تؤدي إلى فقدان الأدلة التي قد تكون ذات صلة بالمحاكمة الجنائية؛
- ▶ تعيق استرداد الممتلكات المسروقة في عملٍ إجرامي أو تتسبب في خسارة الممتلكات؛
- ▶ تُعَرِّض الأمن والنظام العام للخطر.

259 لجنة المراسلين من أجل حرية الصحافة. 2005. سرية الجبهة الداخلية (الطبعة السادسة).
1. <https://www.rcfp.org/wp-content/uploads/imported/HOMEFRONT.pdf>، ص. 1.

وهناك بالطبع مواقف أخرى قد تعطي مبرراً لحجب المعلومات عن الجمهور، ويجب الحكم على كل منها بناءً على مزاياها. ويجب أن يطلب أفراد أجهزة إنفاذ القانون المشورة والتوجيه بشأن تطبيق هذه النقاط من مستشاري العلاقات الإعلامية المتخصصين حيثما وجدوا في الجهاز الذي يعملون لديه. وتنطبق النصيحة الواردة في الأقسام السابقة، والتي تفيد بضرورة تسجيل عملية اتخاذ القرار بشأن الإفراج عن المعلومات، بشكل متساوٍ على الاعتبارات المتعلقة بحجب المعلومات.

نقاط للنقاش:

- ▶ هل قام جهاز إنفاذ القانون في دولتك بحجب مواد عن الجمهور؟
- ▶ إن كان الأمر كذلك، فهل كانت أسباب ذلك مبررة؟

7.4.2 المعلومات الشخصية وبيانات القياسات الحيوية

إن المعلومات الشخصية هي فئة معينة من البيانات التي يجب على أجهزة إنفاذ القانون دراستها بعناية قبل الإفراج عنها لوسائل الإعلام والجمهور الأوسع. وبشكل عام، يتم تعريف المعلومات الشخصية على أنها أي معلومات يمكن استخدامها لتحديد فرد أو معرفة موقعه أو الاتصال به، بمفردها أو عند دمجها مع معلومات شخصية أو معلومات تعريفية أخرى. لذلك يمكن أن تتضمن المعلومات الشخصية ما يلي:

- ▶ الاسم
- ▶ المنزل أو عنوان مادي آخر
- ▶ تاريخ الميلاد
- ▶ عنوان البريد الإلكتروني
- ▶ رقم الهاتف
- ▶ رقم الهوية الوطنية
- ▶ رقم الجواز
- ▶ رقم رخصة القيادة
- ▶ رقم الحساب المصرفي
- ▶ رقم البطاقة الائتمانية أو بطاقة الخصم

تملك العديد من الدول حول العالم أطراً تشريعية تحمي هذا النوع من المعلومات وتضع على السلطات العامة، مثل أجهزة إنفاذ القانون، مسؤوليات كبيرة لحماية المعلومات الشخصية لعامة السكان. وفئات المعلومات الواردة أعلاه ليست قائمة شاملة. على سبيل المثال، تحدد قوانين الخصوصية وأمن البيانات الفيدرالية والخاصة بالولايات المتحدة المعلومات الشخصية بعدة طرق بناءً على الاختصاص القضائي والقانون المحدد، وقد يتم تحديدها بشكل أضيق.

تستخدم قوانين حماية البيانات في الاتحاد الأوروبي مصطلحاً مشابهاً "البيانات الشخصية". وبموجب اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي، فإن البيانات الشخصية هي معلومات تتعلق بشخص طبيعي محدد أو قابل للتحديد (يشار إليه باسم صاحب البيانات). والشخص القابل للتحديد هو الشخص الذي يمكن التعرف عليه، بشكل مباشر أو غير مباشر، على وجه الخصوص بالرجوع إلى معرف مثل الاسم أو الرقم التعريفي أو بيانات الموقع، أو إلى واحد أو أكثر من العوامل الخاصة بهوية الشخص الجسدية أو الفسيولوجية أو العقلية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية.²⁶⁰

260 انظر (الاتحاد الأوروبي) 2016/679، المادة 4 (1) في المفوضية الأوروبية. 2016. لائحة المفوضية الأوروبية العامة لحماية البيانات. <https://eur-lex.europa.eu/eli/reg/2016/679/oj>

وفقاً لدليل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حول حفظ النظام بطريقة ديمقراطية:



يعد التحكم الصارم من قبل مسؤول حماية البيانات ضرورياً أيضاً لضمان أن يتم جمع البيانات الشخصية وتخزينها واستخدامها من قبل الشرطة وفقاً لمبادئ حماية البيانات الدولية، وأن يكون على وجه الخصوص محدوداً بالقدر اللازم لأداء أغراض قانونية ومشروعة ومحددة".²⁶¹

ويترتب على ذلك أنه قبل النظر في الإفراج عن المعلومات إلى وسائل الإعلام والجمهور العام، يجب أن تكون أجهزة إنفاذ القانون على دراية بالإطار التشريعي المحلي الذي يعكس تلك الموضحة أعلاه وفهم كيفية تعريف البيانات أو المعلومات الشخصية. وعادةً ما يكون هناك قرينة ضد الإفراج عن البيانات الشخصية، ويجب أن يأخذ المسؤولون بعين الاعتبار أن التقييد لا ينطبق فقط على أجزاء مفردة من البيانات، ولكن أيضاً على الإفراج عن عدة أجزاء من المعلومات معاً، والتي قد لا تؤدي كل واحدة بمفردها إلى تحديد هوية الشخص أو موقعه، ولكن يمكنها ذلك عندما تؤخذ ككل - ما يسمى "تحديد الهوية بتجميع المعلومات".

إن بيانات القياسات الحيوية هي فئة معينة من المعلومات الشخصية، وقد نما استخدامها خلال السنوات الأخيرة بسبب قدرة القياسات الحيوية على تسريع أنظمة تحديد الهوية والأمن:



إن القياسات الحيوية هي جزء من التكنولوجيا المتطورة. وبعبارة بسيطة، إن القياسات الحيوية هي أي مقاييس تتعلق بالسمات البشرية. ومن أكثر الأمثلة شيوعاً لنظام التعرف على المقاييس الحيوية هي بصمة الإصبع وتقنية التعرف على الوجوه. ويمكن لأنظمة القياس الحيوية باعتبارها تقنية ناشئة أن تضيف راحة كبيرة، إذ يمكنها أن تحل محل كلمات المرور وأن تساعد على تطبيق القانون في القبض على المجرمين. وتعمل القياسات الحيوية المحددة للهوية أيضاً كعنصر تحكم في الوصول في البيئات الآمنة، المادية والرقمية على حدٍ سواء".²⁶²

يمكن اعتبار القياسات الحيوية على أنها خصائص فسيولوجية أو سلوكية، والأساس فيها أنها شخصية تماماً للفرد. ولهذا السبب، وباستثناء البيانات الوصفية الأساسية، مثل الطول ولون الشعر، من الصعب معرفة كيف يمكن لأي كيان فردي أو وسيلة إعلامية أن يكون لها مصلحة مشروعة في السعي إلى الكشف عن معلومات القياسات الحيوية، ويجب على أجهزة إنفاذ القانون التشاور على مستوى رفيع قبل النظر في أي طلب من هذا القبيل. ويجب أن يكون هناك قرينة ضد الإفصاح عن هذا النوع من البيانات الشخصية شديدة الحساسية ما لم يكن هناك سبب مقنع للقيام بخلاف ذلك.

261 منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. 2008. دليل حول حفظ النظام بطريقة ديمقراطية. <https://www.osce.org/secretariat/23804>. ص. 20.

262 نورتون. 2019. القياسات الحيوية وبيانات القياسات الحيوية: ماهيتها وهل هي آمنة؟ <https://us.norton.com/internetsecurity-iot-biometrics-how-do-they-work-are-they-safe.html>

7.4.3 مواد المراقبة



لا يمكن إنكار أن المراقبة ومعرفة أن المرء يتعرض لخطر التجسس يمكن أن يؤثرًا على الطريقة التي يقرر فيها الفرد ممارسة حقوقه. وقد يؤدي مثل هذا السيناريو إلى الرقابة الذاتية. ويشكل ذلك مصدر قلقٍ خاص عندما يتعلق الأمر بحرية الصحافة، التي هي إحدى الركائز المهمة للديمقراطية. إنَّ مثل هذا التأثير الخطير للغاية على حرية التعبير هو اعتداء على الدور الحيوي للصحافة كقريبٍ عام، مما قد يقوض قدرتها على تقديم معلومات دقيقة وموثوقة".

حكم الدعوى الاستئنافية، ماثوهار ضد اتحاد الهند²⁶³

تقوم الهيئات العامة، بما في ذلك أجهزة إنفاذ القانون حول العالم، بجمع قدرٍ كبيرٍ من المعلومات في شكل مواد مراقبة، وغالباً ما يتم الاحتفاظ بها إلكترونياً. وتأخذ مواد المراقبة تقليدياً شكل صورٍ فوتوغرافية أو مقاطع فيديو. وعند التعامل مع طلبات الكشف عن مواد المراقبة، يجب أن تأخذ أجهزة إنفاذ القانون بعين الاعتبار أيضاً أنه يمكن كذلك الاحتفاظ بهذه الفئة من البيانات بصيغةٍ مكتوبة، مثل الملاحظات التي تصف تحركات الأشخاص أو مواقعهم أو إجراءاتهم.

في سياق هذا الدليل، يمكن النظر في المراقبة بطريقتين:

1. لقطات فيديو للأحداث التي تم التقاطها على أنظمة الدوائر التلفزيونية المغلقة العامة والخاصة.
 2. مواد الفيديو والصور الفوتوغرافية وغيرها من المواد الوثائقية التي جمعها مسؤولو جهاز إنفاذ القانون المشاركون في عمليات المراقبة المستهدفة ضد المجرمين.
- وفيما يتعلق بمواد الدوائر التلفزيونية المغلقة، فإن هذا النوع من المراقبة هو سمةٌ من سمات الحياة الحديثة في جميع أنحاء العالم، إذ تغطي أنظمة المراقبة المتداخلة مراكز البلدات والمدن والمباني المهمة والأماكن العامة. وتسعى أجهزة إنفاذ القانون إلى الوصول إلى لقطات الدوائر التلفزيونية المغلقة لأنها تُظهر، على سبيل المثال، الجرائم الجنائية التي تحدث، أو الهوية المحتملة للشهود، أو تحركات أشخاص معرضين للخطر مفقودين.

وكثيراً ما تسعى وسائل الإعلام إلى الكشف عن لقطات كاميرات المراقبة عندما تكون ذات صلة بقصةٍ تخدم المصلحة العامة. وتنطبق جميع الاعتبارات الموضحة سابقاً حول النظر في الإفراج عن المعلومات على هذا النوع من مواد المراقبة. ولكن عند اتخاذ أجهزة إنفاذ القانون لهذا القرار، يجب عليها أن تأخذ بعين الاعتبار أن لقطات الدوائر التلفزيونية المغلقة، بطبيعتها، تلتقط أيضاً صوراً ومعلومات حول أفراد من الجمهور ليس لهم صلة بالحادث موضع الاهتمام. وبذلك فإنها تنتهك الحق في الخصوصية لمن تصادف وجودهم في الصور من خلال التطفل الجانبي، وبالتالي فهي تخضع لأي قوانين خصوصية موجودة في الولاية القضائية. ومن المهم عند التفكير في الإفراج عن لقطات الدوائر التلفزيونية المغلقة أن يتم أخذ التطفل الجانبي وتأثيره في الاعتبار، وأن يحاول المسؤولون حماية خصوصية عامة الناس أو الشهود من خلال تمويه الوجه ربما، أو تحرير أو تغيير حجم اللقطات أو طمس أجزاء من مجال الرؤية.

263 انظر الفقرة 39 من حكم الدعوى الاستئنافية (قائمة إلغاء الشهادات) رقم 314 لعام 2021 في محكمة الهند العليا ذات الاختصاص الجنائي/المدني الأصلي: <https://globalfreedomofexpression.columbia.edu/wp-content/uploads/2021/10/pegasus-order-supreme-court-403008.pdf>

فيما يلي مقتطفات من الحق في المعلومات وإرشادات بشأن الخصوصية لمفوض المعلومات في كوينزلاند بأستراليا: 264

- ▶ تساعد السياسات والإجراءات الموثقة التي تتناول اعتبارات الخصوصية لاستخدام المراقبة بالكاميرا على ضمان الامتثال لمتطلبات قانون خصوصية المعلومات، وتوضيح المسؤوليات، وضمان الاتساق في صنع القرار والممارسات التشغيلية.
- ▶ يجب توفير حماية كافية للمعلومات الشخصية ضد إساءة الاستخدام والخسارة والوصول غير المصرح به والاستخدام والإفشاء، مما يعني حماية كل من لقطات الكاميرا المخزنة والمناطق التي تتم فيها المراقبة بالكاميرا. وتشمل التدابير الأمنية المحتملة الضمانات المادية والتقنية والتشغيلية.
- وتشمل الضمانات التشغيلية وضع سياسات وممارسات موثقة حول الوصول إلى لقطات مثل:
 - أن يقتصر عدد الموظفين الذين يمكنهم الوصول إلى اللقطات و/أو غرف التحكم على الأشخاص الذين "يحتاجون إلى المعرفة"، ووجود عملية موحدة وقابلة للتدقيق عندما يتم منح الوصول
 - الحفاظ على مسار تدقيق للأشخاص الذين يصلون إلى اللقطات وتوقيت ذلك؛
 - وضع بروتوكولات واضحة للاستجابة لطلبات الوصول إلى اللقطات أو نسخها (على سبيل المثال، من لديه سلطة الإفراج عن اللقطات وكيف سيتم نقل نُسخ من اللقطات).
- ▶ يحتوي قانون خصوصية المعلومات على استثناءات وإعفاءات من قواعد أجهزة إنفاذ القانون، أو أنشطة الأجهزة، التي تقع ضمن هذه الاستثناءات والإعفاءات، وقد يحق لها تجاهل بعض مبادئ الخصوصية عند إجراء المراقبة بالكاميرا. وقد تنصل هذه الاستثناءات بالعمليات أو الأنشطة الخاضعة للرقابة والعمليات والتحقيقات السرية.

المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمراقبة بالكاميرا

- ▶ يجب أن يأخذ استخدام نظام كاميرات المراقبة في الاعتبار تأثيره على الأفراد وخصوصيتهم، مع إجراء عمليات استعراض منتظمة لضمان بقاء استخدامه مبرراً.
- ▶ يجب أن تكون هناك مسؤولية واضحة ومساءلة لجميع أنشطة نظام كاميرات المراقبة، بما في ذلك الصور والمعلومات التي تم جمعها وحفظها واستخدامها.
- ▶ يجب تقييد الوصول إلى الصور والمعلومات المحفوظة، ويجب أن تكون هناك قواعد محددة بوضوح حول الأشخاص المخولين بالوصول إليها، والغرض من ذلك؛ ويجب ألا يتم الكشف عن الصور والمعلومات إلا عندما يكون ذلك ضرورياً لهذا الغرض أو لأغراض إنفاذ القانون.
- ▶ عندما يكون استخدام نظام كاميرات المراقبة في السعي لتحقيق هدف مشروع، وهناك حاجة ملحة لاستخدامه، فيجب أن يتم ذلك بالطريقة الأكثر فعالية لدعم السلامة العامة وإنفاذ القانون بهدف معالجة الصور و معلومات ذات قيمة لأغراض الأدلة. 265

264 مكتب مفوض المعلومات في كوينزلاند. 2019. الحق في المعلومات وإرشادات بشأن الخصوصية

https://www.oic.qld.gov.au/_data/assets/pdf_file/0010/28099/guideline-camera-surveillance-and-privacy.pdf

265 مفوض سورفيلانس كاميرا 2020. مواجهة الكاميرا: الممارسة الجيدة والتوجيهات لاستخدام الشرطة لأنظمة كاميرات المراقبة العلنية التي تتضمن تقنية التعرف على الوجوه. https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/940386/6.7024_SCC_Facial_recognition_report_v3_WEB.pdf

قد يتضمن الحد الأدنى من المعايير للوفاء بمتطلبات القانون لافتات واضحة تفيد بأن التعرف المباشر على الوجه قيد الاستخدام وإخبار الجمهور مسبقاً عن استخدام هذه التقنية. ولكي يتم إعلام الجمهور بشكلٍ فعال، يجب أن تكون تلك اللافتات بارزة. ويجب أن توضح ما يلي:

- ▶ يتم استخدام كاميرات مزودة بتقنية التعرف المباشر على الوجه
- ▶ الكاميرات تعالج بيانات القياسات الحيوية
- ▶ يتم استخدام البيانات من جانب الشرطة للغرض المعلن²⁶⁶

جاء في صحيفة وقائع صادرة عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ما يلي:



عند جمع المعلومات الشخصية، يجب حماية البيانات من الوصول أو الإفصاح أو الاستخدام غير القانوني أو التعسفي. وعلى الرغم من ندرة الاجتهادات القضائية بشأن هذا الواجب، أوضحت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في تعليقها العام رقم 16 (1988) أنه يجب على الدول اتخاذ تدابير فعالة لضمان عدم وصول المعلومات المتعلقة بالحياة الخاصة للأفراد إلى أيدي أشخاص غير مصرح لهم بموجب القانون بتلقيها ومعالجتها واستخدامها، وألا يتم استخدامها أبداً لأغراض لا تتوافق مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية²⁶⁷.

وفيما يتعلق بعمليات المراقبة الاستباقية أو الموجهة، توجد أطر قانونية في معظم الدول الديمقراطية تحدد الظروف التي يمكن بموجبها لأجهزة إنفاذ القانون أن تستهدف هذا النشاط ضد المشتبه بهم. وتكون المواد الناتجة عن هذه العمليات حساسة بشكلٍ خاص لأنها غالباً ما تستند إلى معلومات استخباراتية لم يتم النظر فيها أمام محكمة، وقد تتيح الوصول إلى تكتيكات العمل الشرطي وهوية الضحايا والشهود وغيرهم ممن تعاونوا مع أجهزة إنفاذ القانون. وفي حالة هذه المادة، هناك قرينة قوية ضد الإفراج عن المعلومات لوسائل الإعلام والجمهور، ما لم يكن ذلك بعد محاكمة جنائية ناجحة، وما لم يكن الهدف من الإفراج هو تسليط الضوء على ممارسات التحقيق الجيدة.

يوفر الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي لجمع وتمحيص المعلومات والمعلومات الاستخباراتية في التحقيقات الجنائية، مجموعة من الفوائد للمحققين والضحايا والمجتمع بشكلٍ عام. ويمكن للتحقيقات التي تدعمها الأدوات التكنولوجية والذكاء الاصطناعي السعي للحصول على معلومات استخباراتية من مجموعة واسعة من المصادر، وفرز البيانات وتقديمها بطرق تسمح للمحققين بإحراز تقدم في عملهم بسرعة أكبر. على سبيل المثال، تساعد تكنولوجيا التعرف على الوجه الآن في تحديد الأشخاص الذين يمثلون خطراً في الحشود، مع فائدة كبيرة للأمن العام في الأحداث الكبيرة وحول مراكز النقل.

266 انظر مكتب المفوض الإعلامي. 2019 . تحقيق لمكتب المفوض الإعلامي في كيفية استخدام الشرطة تكنولوجيا التعرف على الوجه في الأماكن العامة.

<https://ico.org.uk/media/about-the-ico/documents/2616185/live-frt-law-enforcement-report-20191031.pdf>، الصفحتان 25-26.

267 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. صحيفة الوقائع رقم 32، حقوق الإنسان والإرهاب ومكافحة الإرهاب. <https://www.ohchr.org/en/publications/fact-sheets/fact-sheet-no-32-terrorism-and-counter-terrorism>

يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد أجهزة إنفاذ القانون في ضبط انتشار "الأخبار المزيفة" وإدارة المعلومات المضللة. ففي الهند في عام 2013، طور مختبر وسائل التواصل الاجتماعي التابع لشرطة مومباي أول مختبر وسائل تواصل اجتماعي في البلاد "لرصد الأحداث على فيسبوك وتويتر ويوتيوب".²⁶⁸ وتم تطوير تطبيق المراقبة الاجتماعية بواسطة SocialAppsHQ.com الذي "يتتبع المشاعر ويوفر تحليلاً لها، ويحدد الأنماط السلوكية، والمؤثرين، والمؤيدين، ويتتبع الزيادة في الأحاديث، وينشئ تنبيهات في الوقت الفعلي على منصات وسائل التواصل الاجتماعي". وتمكنت شرطة مومباي باستخدام التطبيق من حذف أكثر من 600 مشاركة "مضللة" تتعلق بوباء فيروس كورونا من منصات وسائل التواصل الاجتماعي.

ولكن في حين أن هناك أمثلة على الفوائد الحقيقية للتكنولوجيا الجديدة، هناك أيضاً آثار خطيرة من حيث الخصوصية والحق في حرية التعبير، ويجب أخذها في الاعتبار بعناية، لا سيما عندما تكون هناك حدود "رمادية" بين ما يمكن تسميته "المراقبة المشروعة" مقابل "التطفل غير الضروري". ويمكن أن يؤدي الاعتماد المتزايد على الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا من جانب أجهزة إنفاذ القانون والأنظمة القضائية إلى استهداف غير متناسب لعناصر معينة من المجتمع والوصول إلى نتائج غير عادلة.

دراسات حالة – الشرطة الوطنية في كوريا الجنوبية

- ▶ في عام 2020، نشرت الشرطة الوطنية في كوريا الجنوبية مدونة سلوك لحقوق الإنسان لأفراد القوة. تتعلق المادة 7 من المدونة بحماية المعلومات الشخصية والخصوصية وتنص على ما يلي: "يجب على ضباط الشرطة حماية المعلومات الشخصية والسرية التي يتم الحصول عليها أثناء أداء واجباتهم، والحرص على عدم الإضرار بسمعتهم ومصداقيتهم".
- ▶ وتشير المادة 10 من المدونة إلى التنقيف في مجال حقوق الإنسان: "يجب على ضباط الشرطة إكمال التنقيف في مجال حقوق الإنسان حتى يتمكنوا من رفع الوعي بحقوق الإنسان والمشاركة في أنشطة الشرطة المنسجمة مع حقوق الإنسان، ويجب على رؤساء مراكز الشرطة توفير التنقيف بصورة منتظمة في مجال حقوق الإنسان لموظفيهم".²⁶⁹



سعت أجهزة إنفاذ القانون في أجزاء كثيرة من العالم إلى إعادة التوازن إلى القضايا المحتملة التي تنشأ من الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا، من خلال إصدار إرشادات ووضع سياسات لمساعدة المسؤولين والموظفين. وفي عام 2021، شارك الإنترنت، مع المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)، ومعهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (UNICRI) والشرطة الهولندية، في تصميم إطار سياسات بعنوان إطار سياسات لحدود استخدام التعرف على الوجوه بشكل مسؤول: التحقيقات في مجال إنفاذ القوانين.²⁷⁰ يهدف الإطار إلى تعزيز الاستخدام المسؤول والشفاف لتكنولوجيا التعرف على الوجوه في التحقيقات في مجال إنفاذ القوانين، ويقدم الكتاب الأبيض مجموعة مشتركة من المبادئ المقترحة لاستخدام التعرف على الوجوه في التحقيقات في مجال إنفاذ القوانين، إضافةً إلى استبيان تقييم ذاتي تم تطويره لدعم أجهزة إنفاذ القانون في الامتثال لهذه المبادئ.

نقطة للنقاش:

- ▶ هل يتم إطلاع الجمهور على أي مراقبة جماعية ينفذها جهاز إنفاذ القانون؟
- ▶ إن كان الأمر كذلك، كيف يتم إطلاعهم؟

268 هندوستان تايمز. 2020. شرطة مومباي تحذف أكثر من 600 منشور مضلل حول كوفيد-19 على مواقع التواصل الاجتماعي، وتشارك نصائح لاكتشاف الأخبار المزيفة. <https://www.hindustantimes.com/mumbai-news/mumbai-police-remove-over-600-misleading-social-media-posts-on-covid-19-share-tips-to-spot-fake-news/story-kxU4yCbSztwJ8C1uFV7GK.html>

269 هانكيورد. 2020. الشرطة الوطنية في كوريا الجنوبية تنشر مدونة حقوق الإنسان للضباط في الذكرى 33 لحركة يونيو الديمقراطية. http://english.hani.co.kr/arti/english_edition/e_national/948933.html

270 المنتدى الاقتصادي العالمي. 2021. إطار سياسات لحدود استخدام التعرف على الوجوه بشكل مسؤول 2021. https://www3.weforum.org/docs/WEF_A_Policy_Framework_for_Responsible_Limits_on_Facial_Recognition_2021.pdf

7.4.4 مسرح الجريمة

يُعد مسرح الجريمة مصدراً غنياً بالأدلة للمحققين، وبالتالي مصدر اهتمام لوسائل الإعلام والصحفيين. ويضم مسرح الجريمة مواد في عدد كبير من الأشكال، بما في ذلك لقطات الفيديو والصور والوثائق وعينات الطب الشرعي. ويمثل مسرح الجريمة بالنسبة للصحفيين المكان الأقرب إلى ارتكاب الجريمة الفعلي الذي يمكن الوصول إليه، مما يعزز مستوى الاهتمام الذي تجتذبه مسارح الجريمة. وقد تم تناول هذا الموضوع في الوحدة 6 - 6.5.1 "إمكانية الوصول إلى مسرح الجريمة".

تتطلب الاعتبارات التي تم تحديدها سابقاً فيما يتعلق بالإفراج عن المعلومات إلى وسائل الإعلام والجمهور بشكلٍ متساوٍ على مسارح الجريمة، وكذلك الأشكال الأخرى من المعلومات. وقد يساعد الإفراج عن المعلومات أو المواد في الوقت المناسب وبشكلٍ دقيق من مسرح الجريمة من أجل مساعدة الصحفيين على تغطية القصة، في تحقيق تقدمٍ بسرعة أكبر، أو المساعدة في تحديد المشتبه بهم، أو تقديم شهود لم يتم اكتشافهم لولا ذلك.

ولكن يجب على المحققين دائماً اعتبار بيانات مسرح الجريمة حساسةً بشكلٍ خاص بسبب خطر تعريض المحاكمات الجنائية المستقبلية للخطر من خلال السماح بالوصول المادي إلى مكان الحادث والأدلة الموجودة فيه والتلوث المحتمل لتلك الأدلة.

يجب أن يدرس كبار المحققين أي إفراج عن المعلومات حول مسرح الجريمة وأن يتم توثيق الأسباب في سجل قرار التحقيق أو دفتر السياسات. ويجب على المحققين، فيما يتعلق بمسرح الجريمة، دراسة كيفية إتاحة الوصول إلى المعلومات بطريقةٍ آمنة ومعقمة.

تقوم العديد من أجهزة إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم اليوم بالتقاط صورٍ خاصةٍ بها أو مقاطع فيديو للمشاهد وتوزعها على الصحفيين، عندما لا يمكن منح الوصول إلى مسرح الجريمة. وهي بذلك تسهل الوصول، مع تقليل مخاطر حدوث مشكلة. وبالمثل، فإن استخدام مواقع ذات "أفضلية" متفق عليها مخصصة لوسائل الإعلام أو منطقة مطوقة خاصة بها يمكن أن يكون مفيداً في إيجاد حلٍ يناسب أجهزة إنفاذ القانون والمحققين ووسائل الإعلام.

وكما هو الحال مع العديد من أشكال البيانات، تكون القرينة هنا لصالح الإفراج أقوى بمجرد انتهاء المحاكمة الجنائية اللاحقة. وبمجرد حدوث ذلك، يمكن للصحفيين الإفراج عن مزيدٍ من المعلومات واستخدامها لإبلاغ الجمهور بالجريمة وما تلاها من خطوات تحقيق العدالة دون تعريض الإجراءات للخطر.

نقاط للنقاش:

- ▶ ما السبب الذي قد يدفع لتقييد الوصول إلى مسرح الجريمة؟
- ▶ إذا لم تتمكن من السماح لوسائل الإعلام بالوصول إلى مسرح جريمةٍ ما، فما هي الطرق التي يمكنك من خلالها تسهيل وصولهم إلى المعلومات منه؟
- ▶ ما هي الفوائد التي تعود على أجهزة إنفاذ القانون في تسهيل وصول الصحفيين إلى معلومات مسرح الجريمة؟

7.4.5 الاستيلاء على المواد الصحفية

يجب أن تدرك أجهزة إنفاذ القانون أن تفتيش الممتلكات والمعلومات والاستيلاء عليها تحت أي ظرفٍ من الظروف يُعد في حد ذاته انتهاكاً للخصوصية فيما يتعلق بهدف نشاط البحث. فوفقاً لدليل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حول حفظ النظام بطريقة ديمقراطية:



في سياق التحقيقات، لا يجوز للشرطة أن تتدخل في حق الفرد في الخصوصية (بما في ذلك الحياة الخاصة والحياة الأسرية والمنزل والمراسلات) إلا عندما يكون ذلك ضرورياً للغاية وقانونياً ويقتصر على تحقيق هدف مشروع. ويجب التعامل مع المعلومات والوثائق التي تحصل عليها الشرطة بشكلٍ مناسب وبكل السرية اللازمة".²⁷¹

ويترتب على ذلك أنه يجب أن يكون هناك قرينة قوية ضد نشر المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء عمليات البحث والاستيلاء - وذلك لتقليل التأثير على الحق في الحياة الخاصة.

وتشمل الاعتبارات الأخرى المهمة في الحالات التي تنطوي على تفتيش مادة صحفية، أن هذه المواد قد تحتوي على معلومات من شأنها أن تكشف عن مصادر سرية للمعلومات أو "المبلغين عن المخالفات" (انظر 6.3.1 - حماية المصادر والمبلغين عن المخالفات). وفي هذه الحالات، تحكم المصادرة قواعد أكثر صرامة، إذ تتطلب وجود أسباب جدية ومقتنعة للقيام بذلك.

يُعتبر الاستيلاء على المواد الصحفية خطوة خطيرة تتطلب عادةً شكلاً من أشكال أمر المحكمة مقدماً.

على سبيل المثال، تنص المادة 488.01 من القانون الجنائي الكندي على ضرورة أن تحصل أجهزة إنفاذ القانون على أمر تفتيش مسبقاً لمحاولة مصادرة المواد الصحفية. ولا يمنح قاضي الصلح، في الممارسة العملية، التفويض القضائي إلا إذا أثبت جهاز إنفاذ القانون أنه حاول الحصول على الأدلة المعنية بوسائل أخرى متاحة له، ولكن دون جدوى. ويتم منح التفويض كملاذٍ أخير، ويمكن لوسيلة الإعلام ذات الصلة الطعن فيه في المحكمة. وعندما يحدث ذلك، يتم ختم المعدات المصادرة ولا يمكن للشرطة استخدامها حتى يسمع قاضي المحكمة قرار النزاع في هذا الشأن.²⁷²

تنص المادة 2-56 من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي على أنه لا يجوز إلا لقاضي (هيئة قضاء) منح الإذن بمصادرة المواد الصحفية، ويجب أن يتم التفتيش بحضور ممثل عن وسائل الإعلام. ويجوز لوسيلة الإعلام أن تعارض مصادرة وثائق معينة، لأغراض حماية مصادرها، مما يؤدي إلى ختم تلك الوثائق. وتجدر الإشارة إلى أن هذه القواعد تنطبق على كلٍ من منزل ومركبة الصحفي الخاص بالعمل.²⁷³

271 منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. 2008. دليل حول حفظ النظام بطريقة ديمقراطية. <https://www.osce.org/secretariat/23804>. ص. 19.

272 انظر موقع القوانين القضائية التابع للحكومة الكندية: <https://laws-lois.justice.gc.ca/eng/acts/C-46/page-118.html#docCont>

273 انظر قاعدة بيانات التشريعات على الإنترنت لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا/مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان: <https://legislationline.org/france#section-3>

دراسة حالة - النرويج

- ▶ قضت المحكمة العليا في النرويج في عام 2015 بأن أهمية حماية مصادر الصحفيين تتجاوز حق الشرطة في مصادرة المواد، حتى لو كانت مهمة لقضية إرهابية.²⁷⁴
- ▶ وفي وقت سابق من ذلك العام، كان أولريك امتياز رولفسن ينتج "تجنيد من أجل الجهاد"، وهو فيلم وثائقي عن النرويجيين الذين أصبحوا متطرفين. فداهم جهاز الأمن التابع للشرطة النرويجية منزله وصادر ثماني ساعات من المواد دون أمر قضائي، لأن الأمر يتعلق بشخص متهم بمحاولة الانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا.
- ▶ وبدعم من رابطة المحررين النرويجيين، رفع رولفسن دعوى قضائية ضد جهاز الأمن في المحكمة. وفي حين خسر في اثنتين من المحاكم الدنيا، وجدت المحكمة العليا أن المصلحة العامة في حماية مصادر الصحافة الاستقصائية تفوق أهمية التسجيلات لقضية مكافحة الإرهاب هذه.²⁷⁵



عند مصادرة أجهزة تخزين البيانات من الصحفيين، يجب على المسؤولين بذل جميع الجهود المعقولة لضمان سلامتها الرقمية لتجنب أي فقدان للمعلومات، وإعادتها إلى أصحابها في أقرب وقت ممكن. إذ يشير التعليق على مدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون إلى ضرورة حماية المعلومات المصادرة.²⁷⁶

نقاط للنقاش:

- ▶ هل تحمي قوانين دولتك "المواد الصحفية" من المصادرة؟
- ▶ إن لم يكن كذلك، فهل يجب عليها ذلك؟

274 ريفورلد. 2016. حرية الصحافة 2016 - النرويج. <https://www.refworld.org/docid/57f361d83.html>

275 مأخوذ من موقع حرية التعبير العالمي في كولومبيا. لمزيد من المعلومات حول هذه القضية، انظر- <https://globalfreedomofexpression.columbia.edu/cases/rolfsen-association-norwegian-editors-v-norwegian-prosecution-authority/>

276 انظر مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. 1979. مدونة قواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين. <https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/lawenforcementofficials.aspx>

7.5 أنشطة

تمكن الأنشطة التالية المدربين مما يلي:

- ▶ تحديد ما إذا كان فهم المشاركين لمصادرة المعلومات قد زاد منذ بداية الوحدة.
- ▶ تقييم ما إذا كان بإمكان المشاركين الآن إصدار أحكام سديدة فيما يتعلق بتحقيق التوازن بين الإفصاح عن المعلومات وحجبها.
- ▶ تشجيع المشاركين على معالجة المعلومات بعناية.
- ▶ تقييم ما إذا كان المشاركون يفهمون مبدأ "الحد الأقصى من الإفصاح".

7.3 نشاط - الإفراج عن المعلومات

يمكن إجراء هذا النشاط لمجموعات صغيرة. تناقش هذه المجموعات الإجابات، ثم يقوم أحد أعضاء المجموعة بتقديم نتائج مجموعته. بمجرد انتهاء المجموعات من تقديم إجاباتها، يجب إجراء مناقشة بين المشاركين حول استنتاجاتهم برئاسة المدرب.

1. ناقش مزايا اتباع أجهزة إنفاذ القانون لسياسة "الحد الأقصى من الإفصاح" لنشر المعلومات للجمهور.
2. ناقش المخاطر الرئيسية لإفراج أجهزة إنفاذ القانون عن المعلومات إلى الصحفيين والجمهور.
3. تمتلك معظم أجهزة إنفاذ القانون سياسات إعلامية تحدد معايير السلوك المتوقعة والقواعد المتعلقة بما يمكن وما لا يمكن إفشاؤه للصحفيين. يبحث المتدربون إما عن سياسة وسائل الإعلام الخاصة بهم، أو يحصلون على واحدة من إحدى مؤسسات إنفاذ القوانين المشابهة. اطلب منهم ما يلي:
 - a. تحديد الأشخاص الذين يُسمح لهم بالتحدث إلى الصحفيين بصفة رسمية وما هي السلوكيات العامة المتوقعة.
 - b. تحديد المعلومات التي يمكن نشرها بشكل استباقي بموجب السياسات.

7.5.2 نشاط - الموازنة بين الوصول إلى المعلومات وسيادة القانون

يمكن إجراء هذا النشاط لمجموعات صغيرة. تناقش هذه المجموعات الإجابات، ثم يقوم أحد أعضاء المجموعة بتقديم نتائج مجموعته. بمجرد انتهاء المجموعات من تقديم إجاباتها، يجب إجراء مناقشة بين المشاركين حول استنتاجاتهم برئاسة المدرب.

1. أ. يتخيل المنتدبون أنهم يتعاملون مع تحقيق في جريمة قتل، ومسرح جريمة جذب اهتمام وسائل الإعلام، وأقارب الضحية الذين اتصلت بهم وسائل الإعلام لإجراء مقابلات. حدد التدابير التي يمكن وضعها لتحقيق التوازن بين حق الجمهور في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالتحقيق وإدارة الإجراءات القانونية وحمايتهم، ورعاية الأقارب/الشهود.
- ب. ناقش الظروف التي قد تحتاج أجهزة إنفاذ القانون في ظلها إلى حصر المعلومات حول التحقيق بالصحفيين، وما هي ماهية تلك المعلومات ولماذا.
2. أ. يتخيل المنتدبون أنهم يتعاملون مع وضع يتعلق بالنظام العام، حيث يوجد الصحفيون في موقع الحادث. حدد التدابير التي يمكن تطبيقها لتحقيق التوازن بين حق الجمهور في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالحوادث، وإدارة الإجراءات القانونية المستقبلية وحمايتهم، وسلامة الصحفيين الموجودين في موقع الحادث.
- ب. ناقش الظروف التي قد تحتاج أجهزة إنفاذ القانون في ظلها إلى حصر الوصول إلى المعلومات حول الحادث بالصحفيين والمواطنين، ولماذا.

7.5.3 نشاط - المعلومات الشخصية

يمكن إجراء هذا النشاط لمجموعات صغيرة. تناقش هذه المجموعات الإجابات، ثم يقوم أحد أعضاء المجموعة بتقديم نتائج مجموعته. بمجرد انتهاء المجموعات من تقديم إجاباتها، يجب إجراء مناقشة بين المشاركين حول استنتاجاتهم برئاسة المدرب.

إن المعلومات الشخصية هي فئة معينة من البيانات التي يجب على أفراد أجهزة إنفاذ القانون دراستها بعناية قبل الإفراج عنها لوسائل الإعلام والجمهور الأوسع. وبشكل عام، يتم تعريف المعلومات الشخصية على أنها أي معلومات يمكن استخدامها لتحديد فرد أو معرفة موقعه أو الاتصال به، بمفردها أو عند دمجها مع معلومات شخصية أو معلومات تعريفية أخرى.

- ▶ دون الرجوع إلى هذا الدليل، عُد أكبر عدد ممكن من عناصر المعلومات الشخصية.
- ▶ قم بمقارنة هذه العناصر مع أي قوانين خصوصية صادرة عن الدولة.
- ▶ إذا كانت هناك عناصر لم تتضمنها قائمتك، فلماذا؟
- ▶ إذا كانت هناك عناصر إضافية في قائمتك، فلماذا تعتقد أنه يجب تضمينها في قوانين الخصوصية للدولة؟

ملاحظة للمدرب: يجب أن تتوفر نسخة من قوانين الخصوصية للدولة، إن أمكن.

مرفق أ

نماذج الدورة المقترحة

جدول المحتويات

ورشة عمل موظفي إنفاذ القانون رفيعي المستوى

اليوم 1: مقدمة وأساسيات حرية التعبير وسلامة الصحفيين | 210

اليوم 2: الجوانب التشغيلية العملية ومبادئ الاتصال | 211

اليوم 3: تعزيز العلاقات المهنية مع موظفي إنفاذ القانون ووسائل الإعلام | 212

ورشة عمل موظفي إنفاذ القانون رفيعي المستوى

اليوم 4: الأنشطة العملية - الشرطة والصحفيون | 213

ورشة عمل تدريب المدربين

اليوم 4: إنشاء وحدة تدريبية لضباط الشرطة حول حرية التعبير وسلامة الصحفيين | 214

دورة عامة في حرية التعبير

ووسائل الإعلام وسلامة الصحفيين

اليوم 1: دورة عامة في حرية التعبير ووسائل الإعلام وسلامة الصحفيين | 215

دورة القادة التشغيليين والتكتيكيين في الإعلام

والمعلومات والتحقيق

اليوم 1: دورة القادة التشغيليين والتكتيكيين في الإعلام والمعلومات والتحقيق (عمليات) | 217

اليوم 2: دورة القادة التشغيليين والتكتيكيين في الإعلام والمعلومات والتحقيق (التحقيق والمعلومات) | 219

يحتوي هذا الدليل على دراسات حالة وأنشطة تدريب مقترحة ونقاط مناقشة يمكن أن يستخدمها المدربون كعناصر أساسية للتدريب، لكنها لا تستبعد إمكانية تدخلات تعليمية أخرى.

لدعم هذا الدليل، تم اقتراح الدورات التالية للجهات الفاعلة التالية:

- ▶ موظفي إنفاذ القانون رفيعي المستوى ومدربين من أكاديميات الشرطة وصحفيين
 - برنامج ورشة عمل لمدة 3 أو 4 أيام
 - ▶ مدربين في أكاديميات الشرطة
 - برنامج لموظفي إنفاذ القانون رفيعي المستوى لمدة 3 أيام
 - برنامج ورشة عمل تدريب المدربين لمدة يوم واحد
 - ▶ جميع المسؤولين
 - دورة عامة لمدة يوم واحدة
 - ▶ مسؤولين متوسطي الرتب
 - دورة قادة تشغيليين وتكتيكيين لمدة يومين

يمكن تكيف هذه الدورات ودمجها، وفقاً للاحتياجات السياقية، لتشمل عناصر التدريب النظرية والعملية. ولكن يُوصى بشدة في جميع الدورات بمناقشة المعايير القانونية الدولية المتعلقة بحرية التعبير والوصول إلى المعلومات وسلامة الصحفيين، فضلاً عن القيود المشروعة للحق في حرية التعبير.

بالنسبة للمدربين الجدد أو الذين لديهم خبرة سابقة قليلة في التدريب، أعد معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR) مواد جيدة جداً تساعد المدربين على تطوير مهاراتهم الأساسية. يُوصى بشدة باستخدام مجموعة أدوات التيسير²⁷⁷ من قبل جميع مدربين الوحدات التي يحتوي عليها الدليل.

ورشة عمل موظفي إنفاذ القانون رفيعي المستوى

3 أيام

اليوم 1: مقدمة وأساسيات حرية التعبير وسلامة الصحفيين

الأنشطة	المدة (دقيقة)
حفل الافتتاح ▶ السلطات المحلية: مسؤولين متوسطي المستوى (مثل وزير الداخلية، رئيس أكاديمية الشرطة) ▶ الاتحاد الوطني/نقابة الصحفيين ▶ ممثل عن اليونسكو ▶ خبراء من قوات الأمن	30
المشاركون (مقترحون) ▶ 10-5 مدربين من أكاديمية الشرطة ▶ 15-10 من موظفي إنفاذ القانون متوسطي الرتب ▶ 80-10 صحفي يمن فيهم ممثلين من المعهد الوطني لتدريب الصحفيين (1 يوم مشترك مع موظفي إنفاذ القانون) مدرب/مدربون خبراء	90
▶ جلسة تعارف بين المدرب والمشاركين ▶ عرض المنهج ▶ توقعات المشاركين من التدريب ▶ الإطار القانوني الدولي (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وخطه عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب) ▶ تعزيز حرية التعبير لدعم سيادة القانون والديمقراطية ▶ المعايير الدولية والإقليمية بشأن حرية التعبير وحرية الصحافة وسلامة الصحفيين	
استراحة	15
▶ حقوق الإنسان/ حالة حرية تعبير - التقدم المنجز والتحديات ▶ وسائل الإعلام والإطار القانوني الوطني	75
استراحة الغداء	60
▶ الصحفيون والشرطة، هدف مشترك ولكن مسارات مختلفة (مناقشة/نشاط جماعي) ▶ أهمية إقامة علاقات مهنية بين موظفي إنفاذ القانون والصحفيين	60
▶ ما هي أهمية ضمان سلامة الصحفيين؟ ▶ ما هي أهمية الاهتمام بوسائل الإعلام؟ ما هو دور الصحفيين ووسائل الإعلام؟ ما هو دور موظفي إنفاذ القانون؟ ▶ الصفات المطلوبة للتواصل الجيد والعلاقات المهنية مع وسائل الإعلام ▶ فوائد الشراكة مع وسائل الإعلام ▶ تحديات واستراتيجيات التواصل	45
استراحة	30
▶ الجوانب التشغيلية العملية: دراسة حالة ▶ التحديات الأخلاقية ▶ الاستراتيجيات أثناء العمليات (الاجتماع بالصحافة قبل المظاهرات وإحاطة الصحفيين أثناء الانتخابات والمنطقة المطوقة الخاصة بالصحفيين والتعليمات الخاصة بالوحدات) ▶ حماية الصحفيين أثناء أحداث النظام العام	60
▶ نظرة عامة حول فعاليات اليوم	30

اليوم 2: الجوانب التشغيلية العملية ومبادئ الاتصال

المدة (دقيقة)	الأنشطة	
90	<ul style="list-style-type: none"> ▶ حالة الطوارئ والحالات الخاصة مثل الأوبئة الصحية: دور الصحفيين كعاملين أساسيين - السماح بالوصول إلى المعلومات العامة، والسماح بحركة الصحفيين على الرغم من القيود الصحية، وغيرها من التدابير المتخذة في فترات الطوارئ 	مدرب/مدربون خبراء
15	استراحة	
105	<ul style="list-style-type: none"> ▶ وسائل التواصل الاجتماعي و2.0 استراتيجية الاتصال (القوة، الأخطار، التأثير) ▶ كيفية تدريب المسؤول عن الاتصال؟ تبادل الخبرات المفيدة للشرطة 	مدرب/مدربون خبراء خبير وطني من معهد تدريب الصحفيين
60	استراحة الغداء	
90	<ul style="list-style-type: none"> ▶ الاتصال بين النظرية والتطبيق ▶ كيف تحضر رسالتك؟ ▶ المؤتمرات الصحفية ▶ المؤتمرات الصحفية المرتجلة ▶ الجمهور الداخلي ▶ جزء التدريب الإعلامي: التغذية الراجعة بالفيديو ▶ التدريب على المقابلات مع وسائل الإعلام ▶ المقابلات مع وسائل الإعلام المطبوعة والإذاعية وعبر الإنترنت ▶ المقابلات مع التلفزيون 	مدرب/مدربون خبراء
30	استراحة	
60	<ul style="list-style-type: none"> ▶ مؤتمر صحفي وهمي مع المشاركين 	مدرب/مدربون خبراء
75	<ul style="list-style-type: none"> ▶ كيف يتم بناء وحدة تدريبية لضباط الشرطة حول حرية التعبير وسلامة الصحفيين؟ (المكونات الأساسية. الفئات المستهدفة (ضباط، وكلاء، ضابط رفيع المستوى). خاصة بالتدريب على حقوق الإنسان أو من ضمنه، المدة. المخطط العام لدورة التقييم). 	مدرب/مدربون خبراء
30	<ul style="list-style-type: none"> ▶ الاستعداد لزيارة صحفيين ▶ تغذية راجعة ونظرة عامة حول فعاليات اليوم 	مدرب/مدربون خبراء

اليوم 3: تعزيز العلاقات المهنية مع موظفي إنفاذ القانون ووسائل الإعلام

المدة (دقيقة)	الأنشطة
90	<ul style="list-style-type: none"> عروض المشاركين (الشرطة والصحفيين) نقاش مفتوح متبادل حول التجارب الجيدة والسيدة من الجانبين
15	استراحة
75	<ul style="list-style-type: none"> تعريف المعايير الدولية – مناقشة جماعية من هو الصحفي؟ التعريف الدولي
60	<ul style="list-style-type: none"> حماية الصحفيين مثال عن مدونات قواعد السلوك للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين تجاه الصحفيين المخاطر الخاصة بالصحفيات الصحفيون المعتمدون "الملحقون بالوحدات العسكرية"
60	استراحة الغداء
60	<ul style="list-style-type: none"> تدريب مشترك الالتزامات المستقبلية للشرطة ووسائل الإعلام الإنتاج والصور الداخلية المقدمة لوسائل الإعلام (المزايا والقيود) تنظيم زيارة للصحفيين إلى أقسام الشرطة وزيارة مجاملة من الشرطة لوسائل الإعلام.
30	استراحة
60	<ul style="list-style-type: none"> توصيات ملموسة لتحسين العلاقات بين الشرطة والصحفيين والعاملين في مجال الإعلام (استراتيجية اتصال سليمة مع وسائل الإعلام، وإنشاء آليات بين الشرطة والصحفيين في حالات الطوارئ، وإنشاء مدونة لقواعد السلوك، وتدريب الصحفيين على القضايا الأمنية، وإنشاء مركز تنسيق بشأن سلامة الصحفيين في وزارة الداخلية، وإنشاء وحدة مخصصة للتحقيق في الجرائم والاعتداءات على الصحفيين، وعقد اجتماعات مجاملة منتظمة بين الشرطة والصحفيين)
30	<ul style="list-style-type: none"> التغذية الراجعة النهائية والتقييم من قبل المشاركين (إذا كانت ورشة العمل لمدة 3 أيام)
30	<ul style="list-style-type: none"> نظرة عامة حول فعاليات اليوم والدروس المستفادة اختتام الورشة (في حال كانت ورشة العمل لمدة 3 أيام)

ورشة عمل موظفي إنفاذ القانون رفيعي المستوى - اليوم الرابع اختياري

اليوم 4: الأنشطة العملية - الشرطة والصحفيون

المدة (دقيقة)	الأنشطة	
75	<ul style="list-style-type: none"> ▶ جلسة ترحيب من الشرطة للصحفيين ▶ تعريف موجز بالمشاركين والبرنامج ▶ تشكيل مجموعتين ("الصباح" و"بعد الظهر") 	يوم مشترك للصحفيين وموظفي إنفاذ القانون
15	استراحة	
60	<ul style="list-style-type: none"> ▶ لعب الأدوار بما في ذلك: <ul style="list-style-type: none"> –إحاطة من المتحدث باسم الشرطة للصحفيين. هذه المجموعة هي المسؤولة عن المعلومات العامة للتمرين –نشاط (يلعب الطلاب من أكاديمية التدريب الوطنية دور "فريق مكافحة الشغب"، ويقوم الآخرون "بلعب" دور جمهور غاضب) –مجموعة من الصحفيين تغطي أعمال الشغب 	مدرب/مدربون خبراء
60	▶ استخلاص المعلومات وتغذية راجعة: الممثلون/المراقبون/المدربون	
60	استراحة الغداء	
60	<ul style="list-style-type: none"> ▶ نفس نشاط لعب الأدوار (انظر أعلاه) مع سيناريو مختلف وتغيير تكوين المجموعات. 	مدرب/مدربون خبراء
30	استراحة	
75	▶ استخلاص المعلومات وتغذية راجعة: الممثلون/المراقبون/المدربون	مدرب/مدربون خبراء
30	<ul style="list-style-type: none"> ▶ نظرة عامة حول فعاليات اليوم والدروس المستفادة ▶ التغذية الراجعة النهائية وتقييم المشاركين للتدريب الذي مدته 4 أيام ▶ الختام 	

ورشة عمل تدريب المدربين (بالإضافة إلى ورشة عمل مع موظفي إنفاذ القانون رفيعي المستوى لمدة 3 أيام)

اليوم 4: إنشاء وحدة تدريبية لضباط الشرطة حول حرية التعبير وسلامة الصحفيين

المدة	الأنشطة	(بقيمة)
90	<p>► كيف يتم بناء وحدة تدريبية لضباط الشرطة حول حرية التعبير وسلامة الصحفيين؟</p> <p>[المكونات الرئيسية؛ الفئات المستهدفة (ضباط، وكلاء، ضابط رفيع المستوى)؛ خاصة بالتدريب على حقوق الإنسان أو من ضمنه؛ المدة؛ المخطط العام للدورة؛ التقييم]</p>	المشاركون (مقترحون) • 5-10 مدربين من أكاديمية الشرطة مدرب/مدربون خبراء
15	استراحة	
60	<p>► تمرين جماعي - تصميم جلسة تدريبية</p> <p>– إذا لزم الأمر، ارجع إلى إرشادات معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ووحدات مجموعة الأدوات وأشكال الدورات التدريبية المقترحة أدناه</p>	مدرب/مدربون خبراء
45	<p>► العرض المرحلي للمجموعات وتغذية راجعة.</p>	
60	استراحة الغداء	
60	<p>► تمرين جماعي - (مواصلة) تصميم جلسة تدريبية</p> <p>– إذا لزم الأمر، ارجع إلى إرشادات معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ووحدات مجموعة الأدوات وأشكال الدورات التدريبية المقترحة أدناه</p>	مدرب/مدربون خبراء
30	استراحة	
45	<p>► العرض النهائي للمجموعات وتغذية راجعة.</p>	مدرب/مدربون خبراء
45	<p>► التقييم والتغذية الراجعة للمسودة النهائية للدورة (الدورات) التدريبية</p>	
30	<p>► نظرة عامة حول فعاليات اليوم والدروس المستفادة</p> <p>► الختام</p>	

دورة عامة في حرية التعبير ووسائل الإعلام وسلامة الصحفيين

اليوم 1: دورة عامة في حرية التعبير ووسائل الإعلام وسلامة الصحفيين

المدة		الأنشطة	المدة (دقيقة)
15		إحاطة	
المشاركون (مقترحون)		<ul style="list-style-type: none"> ▶ جلسة تعارف بين المدرب والمشاركين عرض المنهج ▶ توقعات المشاركين من التدريب 	
<ul style="list-style-type: none"> ▶ جميع موظفي جهاز إنفاذ القانون ▶ نسية المدرس إلى المشاركين 		المستحسنة: 15/1	مدرب/مدرسو جهاز إنفاذ القانون
مدرّب/مدرّبو جهاز إنفاذ القانون	45	محاضرة ونقاش <ul style="list-style-type: none"> ▶ الحريات الديمقراطية ▶ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ▶ المعايير الدولية 	مصادر مجموعة الأدوات <ul style="list-style-type: none"> 1.1.1 الحريات الديمقراطية 1.2 حرية التعبير: 1.3 حق أساسي، في كل مكان الخصائص الرئيسية
	60	محاضرة ونقاش <ul style="list-style-type: none"> ▶ حفظ النظام بطريقة ديمقراطية ▶ القيود ▶ اختبار من 3 أجزاء ▶ القوانين المدنية والجنائية 	مصادر مجموعة الأدوات <ul style="list-style-type: none"> 1.4 القانون ومؤسساته وإنفاذه 1.5 الحدود والقيود 1.6.1 القوانين المدنية 1.6.2 القوانين الجنائية
15		استراحة	
مدرّب/مدرّبو جهاز إنفاذ القانون	30	نشاط أو دراسة حالة (حسب الحاجة) <ul style="list-style-type: none"> مجموعات يتم إرشادها 	مصادر مجموعة الأدوات <ul style="list-style-type: none"> نشاط 1.8.1 - الحدود والقيود نشاط 1.8.2 - المراجع العقائدية دراسة حالة - ألمانيا، 2015 دراسة حالة - راوندا، 2012 دراسة حالة - الولايات المتحدة الأمريكية، 2017 ملاحظة: يُفضل دراسة حالة محلية ذات صلة
	45	محاضرة ونقاش <ul style="list-style-type: none"> ▶ التوجهات الحالية – كوفيد-19 – المعلومات المضللة – التكنولوجيا الرقمية 	مصادر مجموعة الأدوات <ul style="list-style-type: none"> 1.7.1 تأثير جائحة كوفيد-19 1.7.2 المعلومات المضللة و"الأخبار الكاذبة" 1.7.3 التكنولوجيا الرقمية

استراحة الغداء		60
مدرّب/مدرّبة جهاز إنفاذ القانون	<p>محاضرة ونقاش</p> <p>60</p> <p>▶ حرية الإعلام</p> <p>▶ الصحافة والصحفيون</p> <p>▶ التهديدات</p> <p>– الجسدية</p> <p>– عبر الإنترنت</p> <p>– المرأة</p> <p>مصادر مجموعة الأدوات</p> <p>2.1.1 حرية الإعلام</p> <p>2.2 من هو الصحفي؟</p> <p>2.2.1 احتياجات الصحفي</p> <p>2.3 ما أهمية سلامة الصحفيين؟</p> <p>2.3.1 الخطر المتزايد</p> <p>2.3.2 الإنترنت</p> <p>2.3.3 استهداف الصحفيات</p>	
	<p>محاضرة ونقاش</p> <p>45</p> <p>▶ حماية الصحفيين</p> <p>– التزامات الدولة</p> <p>– خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب</p> <p>– الأمثلة الدولية</p> <p>مصادر مجموعة الأدوات</p> <p>2.4.1 التزامات الدولة</p> <p>2.4.2 آليات الإنذار المبكر</p> <p>2.4.3 أمثلة حماية الشرطة</p>	
استراحة		15
مدرّب/مدرّبة جهاز إنفاذ القانون	<p>نشاط أو دراسة حالة</p> <p>(حسب الحاجة)</p> <p>مجموعات يتم إرشادها</p> <p>30</p> <p>مصادر مجموعة الأدوات</p> <p>نشاط 2.5.1 - التهديدات عبر الإنترنت</p> <p>نشاط 2.5.2 - سلامة الصحفيين</p> <p>نشاط 2.3 - لعب الأدوار: دراسة حالة الصحفيين - استهداف الصحفيات</p> <p>ملاحظة: يُفضل دراسة حالة محلية ذات صلة</p>	
	<p>▶ نظرة عامة حول فعاليات اليوم والدروس المستفادة</p> <p>▶ الختام</p> <p>30</p>	

دورة القادة التشغيليين والتكتيكيين في الإعلام والمعلومات والتحقيق

اليوم 1: دورة القادة التشغيليين والتكتيكيين في الإعلام والمعلومات والتحقيق (عمليات)

المدة (دقيقة)		الأنشطة
15	إحاطة	<ul style="list-style-type: none"> ▶ جلسة تعارف بين المدرب والمشاركين ▶ عرض المنهج ▶ توقعات المشاركين من التدريب
المشاركون (مقترحون)		<ul style="list-style-type: none"> ▶ جميع المسؤولين متوسطي الرتب ▶ نسبة المدرس إلى المشاركين المُستحسنة: 1/15 ▶ مدرب/مدرّبو جهاز إنفاذ القانون
مدرب/مدرّبو جهاز إنفاذ القانون	45	محاضرة ونقاش ▶ الاتصالات في حالات الأزمات – المراحل – دورة الأزمة – متطلبات المعلومات
	45	محاضرة ونقاش ▶ الأدوار والمسؤوليات – هيكل القيادة – متطلبات الاتصال
استراحة		15
مدرب/مدرّبو جهاز إنفاذ القانون	60	محاضرة ونقاش ▶ حوادث وظروف معينة – هجوم إرهابي – حصار مسلح/أزمة رهائن – كوارث طبيعية – حدث أو حادث كبير – تهديد للصحة العامة
	45	محاضرة ونقاش ▶ التوجهات الحالية – كوفيد-19 – المعلومات المضللة – التكنولوجيا الرقمية
مصادر مجموعة الأدوات		4.4 حوادث وظروف معينة 4.4.1 هجوم إرهابي 4.4.2 حصار مسلح/أزمة رهائن 4.4.3 الكوارث الطبيعية 4.4.4 حدث أو حادث كبير 4.4.5 التهديد للصحة العامة
مصادر مجموعة الأدوات		1.7.1 تأثير جائحة كوفيد-19 1.7.2 المعلومات المضللة و"الأخبار الكاذبة" 1.7.3 التكنولوجيا الرقمية

استراحة الغداء		60
مدرب/مدربو جهاز إنفاذ القانون	<p>30</p> <p>نشاط أو دراسة حالة (حسب الحاجة) مجموعات يتم إرشادها</p> <p>مصادر مجموعة الأدوات</p> <p>النشاط 4.5.1 - الأدوار والمسؤوليات</p> <p>النشاط 4.5.2 - وسائل الإعلام خلال الأزمات</p> <p>دراسة حالة - التفاعل بين الصحفيين ووسائل التواصل الاجتماعي أثناء هجوم إرهابي</p> <p>دراسة حالة - التعاون بين الشرطة ووسائل الإعلام - بلجيكا 2015</p> <p>ملاحظة: يُفضل دراسة حالة محلية ذات صلة</p>	
	<p>60</p> <p>استراحة الغداء</p> <p>▶ الأحداث السياسية</p> <p>o دور وسائل الإعلام</p> <p>– أمن وسلامة الصحفيين</p> <p>– التعامل مع الجهات المعنية</p> <p>مصادر مجموعة الأدوات</p> <p>5.2 العمل مع وسائل الإعلام</p> <p>ملاحظة: مقطع الفيديو المتوفر من خلال الرابط https://youtu.be/HaACXnfeTzY (المستخدم في النشاط 5.1) قد يكون مفيداً.</p> <p>5.2.1 أمن وسلامة الصحفيين</p> <p>5.2.2 الإخطار</p> <p>5.2.3 التعامل مع الجهات المعنية</p> <p>5.2.4 متابعة الاحتجاجات وإعداد التقارير عنها</p>	
مدرب/مدربو جهاز إنفاذ القانون	<p>45</p> <p>محاضرة ونقاش</p> <p>▶ حماية الصحفيين</p> <p>– التزامات الدولة</p> <p>– خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب</p> <p>o الأمثلة الدولية</p> <p>مصادر مجموعة الأدوات</p> <p>2.4.1 التزامات الدولة</p> <p>2.4.2 آليات الإنذار المبكر</p> <p>2.4.3 أمثلة حماية الشرطة</p>	
	<p>45</p> <p>نشاط أو دراسة حالة (حسب الحاجة) مجموعات يتم إرشادها</p> <p>مصادر مجموعة الأدوات</p> <p>النشاط 5.4.1 - حقوق الصحفيين أثناء الاحتجاجات</p> <p>النشاط 5.4.2 - حماية الصحفيين أثناء الاحتجاجات</p> <p>دراسة حالة - البرازيل</p> <p>ملاحظة: يُفضل دراسة حالة محلية ذات صلة</p>	
استراحة		15
مدرب/مدربو جهاز إنفاذ القانون	<p>45</p> <p>محاضرة ونقاش</p> <p>▶ الانتخابات</p> <p>– الدورة الانتخابية</p> <p>– هيئات إدارة الانتخابات</p> <p>– النزاعات</p> <p>مصادر مجموعة الأدوات</p> <p>5.3 الانتخابات</p> <p>5.3.1 الدورة الانتخابية</p> <p>5.3.2 التعاون مع هيئات إدارة الانتخابات</p> <p>5.3.3 النزاعات أثناء الانتخابات</p>	
	<p>30</p> <p>▶ نظرة عامة حول فعاليات اليوم والدروس المستفادة</p>	

اليوم 2: دورة القادة التشغيليين والتكتيكيين في الإعلام والمعلومات والتحقيق (التحقيق والمعلومات)

الأنشطة		المدة (دقيقة)
مدرّب/مدرّبو جهاز إنفاذ القانون	تلخيص ► يحكي كل مشارك نقطة واحدة تعلّمها من اليوم الأول	15
	محاضرة ونقاش ► الجرائم ضدّ الصحفيين – الوقاية والحماية والمقاضاة – حماية المصادر – حماية حقوق الآخرين	60
	مصادر مجموعة الأدوات 6.2.1 واجب الوقاية والحماية والمقاضاة 6.3.1 حماية المصادر والمبلغين عن المخالفات 6.3.2 حماية الضحايا وأقربائهم والشهود	30
النشاطات		30
مجموعات يتم إرشادها		
مصادر مجموعة الأدوات		
النشاط 6.7.1 - حماية الصحفيين		
النشاط 6.2 - التحقيق في الجرائم ضدّ الصحفيين		
استراحة		15
مدرّب/مدرّبو جهاز إنفاذ القانون	محاضرة ونقاش ► التحقيقات والملاحقات القضائية – الجرائم ضدّ الصحفيين – أفضل الممارسات – المعلومات الاستخباراتية والأدلة	60
	مصادر مجموعة الأدوات 6.4 التحقيق في الجرائم ضدّ الصحفيين 6.4.1 أمثلة على مبادرات التحقيق 6.5 المعلومات الاستخباراتية والأدلة ضمن القانون 6.6 منع الإضرار بالدعوى	30
	مصادر مجموعة الأدوات النشاط 6.7.1 - حماية الصحفيين النشاط 6.7.2 - التحقيق في الجرائم ضدّ الصحفيين دراسة حالة - وجهة نظر أسرة في تحقيقات الممارسات الجيدة في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين دراسة حالة - المكسيك ملاحظة: مدرّب/مدرّبو جهاز إنفاذ القانون	

60		استراحة الغداء	
مدرّب/مدرّبو جهاز إنفاذ القانون	45	محاضرة ونقاش <ul style="list-style-type: none"> المعايير الدولية بشأن وصول الجمهور إلى المعلومات الحد الأقصى من الإفصاح 1 <ul style="list-style-type: none"> المبدأ التوازن أفضل الممارسات 	مصادر مجموعة الأدوات <ul style="list-style-type: none"> 7.2.1 الوصول إلى المعلومات بموجب قوانين وصول الجمهور إلى المعلومات 7.2.2 مبدأ الحد الأقصى من الإفصاح عن المعلومات 7.2.3 الموازنة بين "الحد الأقصى من الإفصاح" والحاجة إلى الحفاظ على النظام العام 7.3.1 مبادئ الممارسات الأخلاقية الجيدة للإفراج عن المعلومات 7.3.2 من الجهة المخولة بالإفراج عن المعلومات للصحفيين؟ 7.3.3 كيفية الإفراج عن المعلومات
	30	نشاط أو دراسة حالة (حسب الحاجة) مجموعات يتم إرشادها	مصادر مجموعة الأدوات <ul style="list-style-type: none"> النشاط 7.1 - الإفراج عن المعلومات النشاط 7.2 - الموازنة بين الوصول إلى المعلومات وسيادة القانون النشاط 7.3 - المعلومات الشخصية دراسة حالة - مانتشستر دراسة حالة - النرويج دراسات حالة - الشرطة الوطنية في كوريا الجنوبية ملاحظة: يُفضل دراسة حالة محلية ذات صلة
	30	محاضرة ونقاش <ul style="list-style-type: none"> الحد الأقصى من الإفصاح 2 <ul style="list-style-type: none"> حرية المعلومات/الوصول إلى المعلومات العامة قواعد البيانات اتصالات أجهزة إنفاذ القانون 	مصادر مجموعة الأدوات <ul style="list-style-type: none"> 7.3.4 قواعد البيانات والمعلومات المحفوظة إلكترونياً 7.3.5 وصول الصحفيين إلى الاتصالات الخاصة التي يجريها مسؤولو أجهزة إنفاذ القانون 7.3.6 الحق في الخصوصية من التطفل الصحفي وغيره
15		استراحة	
مدرّب/مدرّبو جهاز إنفاذ القانون	45	محاضرة ونقاش <ul style="list-style-type: none"> حجب المعلومات <ul style="list-style-type: none"> المعلومات الشخصية المراقبة مسرحة الجريمة عمليات المصادرة 	مصادر مجموعة الأدوات <ul style="list-style-type: none"> 7.4.1 الأساس الشرعي لحجب المعلومات عن وسائل الإعلام والجمهور 7.4.2 المعلومات الشخصية وبيانات القياسات الحيوية 7.4.3 مواد المراقبة 7.4.4 مسرحة الجريمة 7.4.5 الاستيلاء على المواد الصحفية
	30	<ul style="list-style-type: none"> نظرة عامة حول فعاليات الدورة والدروس المستفادة الختام 	

توفر مجموعة الأدوات هذه إطاراً شاملاً لتعزيز معارف وقدرات وكلاء إنفاذ القانون والمدرّبين في أكاديميات تدريب الشرطة، بشأن حرية التعبير والوصول إلى المعلومات وسلامة الصحفيين. وهي تغطي المعايير القانونية الدولية بشأن حرية التعبير وكذلك قيودها المشروعة، كما توفر أمثلة على إجراءات التشغيل المعيارية والممارسات الجيدة في تحسين العلاقات المهنية بين مسؤولي إنفاذ القانون ووسائل الإعلام، وحماية سلامة الصحفيين.

وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة الأدوات تهدف إلى تمكين أجهزة إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم لتحديث وتعزيز مناهجها التدريبية بشكلٍ ملموسٍ وعمليٍ فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان، لا سيما حرية التعبير وسلامة الصحفيين، لدعم سيادة القانون.

وقد شاركت اليونسكو، بصفتها وكالة تابعة للأمم المتحدة تتمتع بولاية محددة لتعزيز "التداول الحر للأفكار عن طريق الكلمة والصورة"، في تعزيز قدرات مسؤولي إنفاذ القانون وقوات الأمن، من أجل تعزيز وحماية حرية التعبير وما يلزمها من حرية الصحافة وحرية الوصول إلى المعلومات.

ومن خلال سبع وحدات ودورات تدريبية مقترحة، توفر مجموعة الأدوات لمسؤولي إنفاذ القانون الأدوات القابلة للتطبيق للتواصل بشكلٍ فعالٍ مع وسائل الإعلام والجمهور؛ وتمكين بيئة عمل آمنة للصحفيين، خاصةً أثناء الانتخابات والمظاهرات؛ والتحقيق في الهجمات والجرائم ضد حرية التعبير، على شبكة الإنترنت وخارجها على السواء. كما تتناول التحديات المتزايدة التي تواجهها أجهزة إنفاذ القانون في سعيها لضمان احترام الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في الخصوصية، مع تقدم تقنيات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والتقنيات الجديدة، مثل الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا التعرف على الوجوه والمراقبة.



9 789236 001302

